المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة



ديليسبس

الذى لا نعرفه

الطبعة الثانية

أحمد يوسف

ترجمة وثائق ومخطوطات

أمل الصبّان

تعليق

رءوف عباس

ديليسبس
الذى لا نعرفه

المركز القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٦٥١/ ٢
- ديليسبس الذى لا نعرفه
- أحمد يوسف
- أمل الصبان
- رعوف عباس
- الطبعة الثانية ٢٠٠٩

هذه ترجمة لمجموعة من الوثائق الفرنسية

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-2735426 Fax: 27354554

ديليسبس
الذى لا نعرفه

تأليف وتقديم: أحمد يوسف
ترجمة الوثائق: أمل الصبان
تعليق: رءوف عباس



٢٠٠٩

رقم الإيداع: ١٠٦٣١ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى: 4 - 289 - 479 - 977 - 978
طبع بمطابع مصر للطيران

المحتويات

مقدمة

« قناة السويس » كلمتان تثيران فى نفس كل مصرى شجونًا كثيرة لأسباب مختلفة نكاد نعرفها جميعًا ؛ لدور المصريين فيها تارة ، وارتباطها بالكفاح الوطنى المصرى لنيل الاستقلال تارة أخرى .

تحولت قناة السويس عبر المائة عام الأخيرة من مشروع اقتصادى تجارى عملاق يغير مجرى التاريخ ويثير خيال الشعراء والكتاب ؛ لربطه العالم القديم بالعالم الجديد إلى قضية قومية مصرية تمس جوهر " الكرامة المصرية " ورمز للوجود المصرى ذاته فى عالم متحرك بقوة إلى الأمام . هل كان فى ذهن فردينان ديليسبس وهو يدخل خيمة محمد سعيد والى مصر فى قلب الصحراء عند بزوغ الفجر ليعرض عليه مشروع شق القناة أن ما سوف يعرضه سيغير وجه الحياة فى العالم تغييرًا تزامن – تقريبًا – مع اختراع القطار وبزوغ عصر السرعة والبحث عنها بأية وسيلة ؟ هل كان فى ذهن ديليسبس وهو يدخل خيمة سعيد – وهو يصف فى مذكراته هذه اللحظة بشكل شاعرى فيَّاض – كما سوف نرى فيما بعد – أن مشروعه سيقتلع مصر نهائيًا من العصور الوسطى ويلقى بها بعنف كثير ودماء كثيرة فى العصر الحديث ؟

ولكن أولاً وقبل أى شىء : من هو ديليسبس ؟

ثم ماذا كان يدور فى ذهن محمد سعيد فى اللحظات التى سبقت خروج كلمة الموافقة لصديقه الفرنسى ؟ هل كان مدركًا لعواقب موافقته السياسية والاقتصادية ؟ ثم هل كان متبصرًا بالنتائج البعيدة لهذه الموافقة على الشخصية المصرية ذاتها ؟ ألم يكن يعرف قصة الرفض القاطع لأبيه العظيم محمد على لحفر القناة وأسباب هذا الرفض ؟ وما الذى أتى بالرجلين إلى هذه الخيمة بالصحراء ، ويبدأ عرض الأول وموافقة الثانى ، كأنهما نبوءة واجبة التحقيق ؟ ولماذا عرض الأول ؟ وماذا عرض ووافق

الثانى ؟ وعلى أى شىء وافق ؟ وهل ما خرج على أرض الواقع عند الافتتاح فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ موافق لما تم فى خيمة الصحراء ؟

ولكن من هو محمد سعيد الذى نجهله أيضًا فى مصر ؟

إن هذه الأحداث العظام التى هزت مصر ومنطقة الشرق الأوسط وعصفت رياحها بإمبراطوريات انطلقت شرارتها الأولى تحت هذه الخيمة الصغيرة فى قلب صحراء مصر الغربية ، فهل كان الرجلان يدركان مدى ما هما مقدمان عليه باسم الصداقة ؟ ثم هل كانت المسألة بينهما فى موضوع حفر القناة مسألة صداقة ؟ أم كانت هناك وراء ديكور العواطف والصداقة نوايا خاصة ومصالح معقدة أفرزتها ظروف كل منهما وثقافته وطبيعته ؟

ونعود - إذن - لطرح السؤال مرة ثانية : من هما هذان الرجلان ؟

لأنه يبدو لنا أن الإجابة عليه ستفتح أبوابًا جديدة لفهم هذه اللوحة الضخمة ، لوحة القناة . وقد تسمح لنا كمصريين بإعادة النظر فى معتقدات رسخت - عن طريق الخطأ أو عن طريق الصواب - خاصة فى موضوع ديليسبس أكثر منه فى موضوع سعيد .

لماذا ؟

لأن ديليسبس مازال حتى اليوم مجهولاً لدينا أو لنقل إن صورته - أو صورة معينة له - قد فُرضت فرضًا على المصريين ولم نعد - اليوم - نعرف عنه إلا أنه - فى أحسن الأحوال - صاحب مشروع قناة السويس وأنه فرنسى ، وفى أسوأ الأحوال ، أنه مصَّ دم الشعب المصرى وفرض السُّخرة وعذَّب فلاحيه وخان عرابيًا وأدى إلى الاحتلال الإنجليزى لمصر وما إلى ذلك ! أما سعيد فربما ننظر إليه قريبًا بنظرة أكثر موضوعية ونرفع عنه بعض الغبار تمامًا كما رفعنا - أو بدأنا نرفع - عن خلفه الخديوى إسماعيل الذى يخلط كثيرٌ منا فى الأمر ويعتقد أنه صاحب مشروع القناة . ولذا أطلقنا على هذا الكتاب اسم « ديليسبس الذى لا نعرفه » ولم نطلق عليه « ديليسبس وسعيد اللذان لا نعرفهما » .

ليس فى رغبة كاتب هذه السطور ولا فى نيته ، أن يعيد كتابة تاريخ القناة لبنى وطنه وباللغة العربية بعد أن صدرت له فى فرنسا عدة مؤلفات معروفة بالفرنسية ، ولكن الهدف الأول له هو إتاحة الفرصة لأبناء وطنى العزيز للاطلاع على ما اطلعت عليه فى باريس ، من وثائق وأرشيفات ومخطوطات وصور وأفلام ولوحات وخرائط ، تحفل بها أرشيفات جمعية أصدقاء قناة السويس وفردينان ديليسبس ، ومقرها التاريخى بشارع إستورج بالحى الثامن بباريس – ثم بشارع فيل ليفيك القريب منه . ثم إتاحة الفرصة لأخوتى من المصريين لتحصيل ما أسعدنى الحظ بتحصيله فى فرنسا بعد مقابلات مع شخصيات فرنسية بارزة لعبت دوراً مهماً فى قصة القناة ولم تتح لها الفرصة لإبرازه على مسرح الأحداث . وقد قلت " أسعدنى الحظ " لأن مشيئة الله أرادت أن يطول عمر هؤلاء ويتجاوز أغلبهم الثمانين حتى التقى بهم ، من چان بول كالون رئيس الجمعية التى ورد ذكرها منذ قليل إلى حفيد فردينان ديليسبس المباشر الذى مازال حتى ساعة كتابة هذه السطور ينعم بحياة هادئة ، ولكن نوستالجيا ملحمة القناة تلفه وتلفّ حياته بهالة غريبة من عبق ورائحة التاريخ .

عدت إذن إلى الأرشيفات ، إلى أوراق ديليسبس ، إلى شهادة معاصريه ، إلى صور فوتوغرافية مثيرة للمصور الفرنسى هيبوليت أرنو تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وتكاد تكون من أوائل الصور الفوتوغرافية التى أخذت فى منطقة القناة بل فى مصر كلها . وهى صور قابعة بجمال الأبيض والأسود القديم وجلال الزمن قد أعطاها سحراً خاصاً فى أرشيفات العمل والعمال بمدينة روبيه (Roubaix) بشمال فرنسا .

وكلها صور تحتّم إعادة النظر فى تاريخ القناة ، أو بالأحرى فى شخصية صانعيها وعلى رأسهم فردينان ديليسبس – لأننا نراهم أمامنا فى الصور بمشاعر الدهشة الإنسانية والغضب الإنسانى ، وقسمات الإرهاق والتعب على الوجوه . ربما كانت هذه الصور العتيقة أول ما جعلنى أفكر فى شخصية ديليسبس وأقول لنفسى : إننا نجهله بالفعل ، وكم نجهله ! وقد آن الأوان أن نفتح ملفه ونقرأه من جديد وبالأحرى نقرأه لأول مرة .

اعتراف وشكر

لابد لنا من الاعتراف بأن السباحة عكس التيار تؤذى كثيرين ممن تعودوا احتراف الأساطير المدرسية، ويرفضون أية إضاءة جديدة لتاريخنا حتى لو كانوا يعرفون أنها ربما تفتح أمامنا نوافذ جديدة للفهم ، وتكشف لنا عن مدى ما تعرضنا له من عمليات غسيل مخ طوال العقود الماضية .

لابد أيضًا من توجيه كلمة شكر إلى الأستاذ الصديق د. جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة على سعة صدره واتساع أفقه وتحمله مشقات كثيرة وعثرات واجهت نشر هذا الكتاب .

وفي النهاية لا يسعنى إلا أن أوجه الشكر أيضًا للدكتور عماد بدر الدين أبو غازى على تعاونه ومثابرته والدكتورة شهرت أمين العام على تفانيها فى أداء هذا العمل وأيضًا الصديقة د. أمل الصبان على قيامها بجهد كبير فى ترجمة الوثائق الوعرة لأرشيفات قناة السويس ، والتى تتضمنها دفتا هذا الكتاب . فلها منى تحية عرفان .

أحمد يوسف

الفصل الأول

باسم الأب والابن

أود أن ألفت نظر القارئ إلى أن المرجع الأساسي في هذا الفصل والفصلين القادمين ، هو مذكرات ديليسبس نفسه الصادرة عام ١٨٨٧ بعنوان « مذاكراتي في أربعين عامًا ، مهداة إلى أبنائي »(١) ، وهي مذكرات لم يُعدْ نشرها بشكل كامل ، وإنما في أجزاء أُخذت من هنا وهناك . وقد كتبها ديليسبس في عام ١٨٨٥ ، أي بعد ١٦ عامًا من افتتاح القناة . وتعطي هذه المذكرات تفاصيل دقيقة عن حياة ديليسبس قبل وبعد القناة ، كما أنها ترسم لوحة مثيرة لذلك العصر في فرنسا ومصر وأوروبا فيما كان معروفًا باسم العالم القديم .

أولاً : باسم الأب والابن

ولد فردينان ديليسبس في ضاحية فرساي الجميلة القريبة من باريس ، وموئل قصر فرساي المنيف ، في ١٩ نوفمبر عام ١٨٠٥ ، لأسرة ترجع جذورها لعدة قرون مضت ، عمل أكثر أفرادها بالدبلوماسية والسياسة ، إلا أنها اشتُهرت بمواقفها المؤيدة لنابليون ؛ ومن هنا جاءت المصادفة الغريبة التي ربطت بين مصر ونابليون وأسرة ديليسبس ، ففي عام ١٨٠٥ ، عام ميلاد فردينان ، تبوأ عرش مصر ، محمولاً على

(1) Souvenirs de quarante ans , Ferdinand DE LESSEPS, 2 Tomes,

وسوف نرمز لها كمرجع بالحروف الأولى فيه : (S.q.a.) .

أكتاف علماء الأزهر الضابط الألبانى محمد على ؛ ليسد بذلك الفراغ الكبير فى السلطة فى القاهرة بعد رحيل الحملة الفرنسية على مصر فى عام ١٨٠١ . هذه الحملة العسكرية الاستعمارية بقيادة الجنرال بونابرت ، أدت لمصر أعظم الخدمات ؛ إذ إنها بالإضافة إلى الجهد العلمى الجبار لعلماء الحملة والذى سيكون لب الكتاب الخالد « وصف مصر » La Description de L'Egypte ، فإن الحملة أذكت الروح الوطنية لدى المصريين ، وأعادت إليهم هويتهم المصرية التى كانت قد ذابت فى الإمبراطورية الإسلامية العثمانية لنحو ثلاثة قرون .

وهكذا قام نفس علماء الأزهر الذين تشكَّل منهم الديوان (Divan) – الذى أنشأه بونابرت فى القاهرة ، والذى كانت مهمته الأساسية هى حكم وإدارة البلاد بأيد مصرية بعد أن تقاسمها المماليك والعثمانيون منذ أكثر من ٩ قرون مضت – برفع محمد على على الأعناق حتى القلعة ؛ بعد أن رفضوا الولاة الذين أرسلهم الباب العالى لحكم مصر ، كما كان يحدث عبر القرون الثلاثة الماضية ، وكأن شيئًا لم يحدث ، وكأن بونابرت لم يدق باب مصر بعنف ويوقظ هؤلاء جميعًا بعد سُبات طويل !

غداة رحيل حملة بونابرت التى لفتت أنظار القُوى العظمى فى العالم إلى أهمية الموقع الإستراتيچى لمصر على طريق التجارة مع الهند ، ولكونها أهم إقليم فى الإمبراطورية العثمانية التى كان مونتسكيو قد أطلق عليها فى كتابه الخالد « رسائل فارسية » " الرجل المريض " كان على الساحة الخالية المصرية عدة قُوى تتصارع على السلطة : زاهن الإنجليز على أحد المماليك ، أرسل – كما أسلفنا – البابُ العالى أحد الولاة – خورشيد باشا – وأيقنت فرنسا أنه لابد لها من اختيار رجل يدافع عن مصالحها فى مصر ، ولكنها أدركت ما لم تدركه القوى الأخرى ، وهو بروز المد الشعبى المصرى متمثلاً فى رجال الديوان وشيوخ الأزهر والتجار وهم مصرون كل الإصرار على لعب دور وتقريرمصيرهم بأنفسهم .

ومن هنا أرسلت فرنسا – التى كان يحكمها آنئذ بونابرت نفسه بعد أن أصبح قنصلاً عامًا لفرنسا مدى الحياة – أحد رجالها لاستطلاع الأمر فى القاهرة ولم يكن هذا الرجل سوى مسيو ماتيو ديليسبس أبى فردينان . وصل ماتيو ديليسبس مبعوثًا شخصيًا لبونابرت إلى مصر ، عام ١٨٠٣ أى بعد أقل من عامين على رحيل الحملة

ليلتقي بمحمد علي الذي يبدو أنه توسم فيه ملامح النجابة والتميز عن أقرانه ، وإ كانت بعض الروايات تقول إنهما التقيا مصادفة على إحدى الطرق في أوروبا ، أثناء هجوم بعض قطاع الطرق على محمد علي ، وأنقذه الدبلوماسي الفرنسي ؛ فلم ينس محمد علي هذا المعروف - فإن هذه الروايات غير موثوق فيها تماماً . إلا أنها تظهر أن العلاقة بين محمد علي وفرنسا اتخذت طابعاً شبه أسطوري لدى المؤرخين ؛ من فرط اهتمام الباشا المصري بكل ما هو فرنسي واحترامه وتقديره لحضارة فرنسا .

في كل الأحوال كان التقرير الأول الذي أرسله ماتيو ديليسبس لنابليون هو عن حالة مصر وأهمية مساندة هذا الضابط الألباني حتى يصبح خليفة بونابرت في وادي النيل ، وظل ماتيو ديليسبس بمصر حتى عام ١٨٠٦ ، كان كل همّه فيها هو مساندة محمد علي حتى تم استدعاؤه ، وحل محله دروڤيتي ، الذي سيواصل مساندته لمحمد علي ولكن مساندته ستأخذ طابعاً عملياً مادياً مباشراً ، إذ أصبح قنصل فرنسا الجديد مستشاراً للضابط الألباني في صراعه ضد خصومه السياسيين وخاصة المماليك ، ثم في حربه ضد الإنجليز في رشيد ، فيما يعرف باسم حملة فريزر على مصر .

ودارت الأيام على أسرة ديليسبس بعد سقوط إمبراطورية نابليون الأولى غداة موقعة واترلو عام ١٨١٥ ، ولم يكن لدى الطفل فردينان وهو في العاشرة من عمره سوى الاعتماد على نفسه والجد في الدرس ، مع مزاج رومانسي ولكنه كتوم ومتحفظ . ولما كان والده يُعده ليصبح دبلوماسياً مثله فقد خطى فردينان ديليسبس أولى خطواته الدبلوماسية في عهد الملك لويس فيليب مع ظهور بعض التسامح تجاه الأسر التي أيدت نابليون وانتقل ديليسبس الابن من إدارة إلى إدارة ، حتى وجد نفسه مع تصاريف الأيام على سطح سفينة في عرض البحر أمام الإسكندرية في عام ١٨٣٢ ، ليكون في سن السابعة والعشرين قنصلاً عاماً مساعداً لفرنسا بالإسكندرية أو بتعبير أدق " متدرب على المهام القنصلية " وهو شيء كبير إذا كان هذا التدريب في مدينة بحجم ومكانة مدينة الإسكندرية ، وفي بلد كان حاكمه قد بدأ يثير الدنيا بحروبه ، فيما سوف يعرف باسم " المسألة المصرية "

وهكذا وجد الابن نفسه على نفس خطوات الأب في نفس البلد ، وفي الطريق لكسب صداقة نفس الحاكم . ولكن بينما كان يقضي فترة الحجر الصحي أو الكارانتين La quarantaine إذ كان المسافرون يجبرون على البقاء لمدة أربعين يومًا على ظهر السفينة ؛ للتأكد من خلوهم من الأمراض – إذ أتى له قنصل فرنسا العام بالإسكندرية ميمو Mimaut بكتاب وصف مصر ليعينه على قضاء الوقت على ظهر السفينة ، وهنا يكتشف فرديناند ديليسبس لأول مرة في حياته شيئًا اسمه قناة السويس(١) .

ومن هنا ، ومن هذه المصادفة السعيدة ، تبدأ ملحمة قناة السويس التي ستغير ديليسبس نفسه ، وتغير مصر والعالم معهما .

(1) in, Jusque- S.q.a صفحة ٥٢

الفصل الثانى

ديليسبس اليتيم فى بلاط محمد على

وهكذا وجد ديليسبس نفسه بعد أربعين يومًا مرت عليه كأربعة أيام غارقًا فى كتاب وصف مصر وتاريخ القناة فى حضرة باشا مصر القوى محمد على ، الذى كان مُحاطًا بمجموعة كبيرة من المستشارين الفرنسيين الذين لعبوا دورًا خطيرًا فى تحديث مصر على الطريقة الفرنسية ، من كلوت بك إلى الكولونيل سيف أو سليمان باشا الفرنساوى بعد إسلامه وتحوله إلى شخصية أسطورية فى تاريخ العسكرية المصرية .

وبسرعة طلب محمد على من الشاب الفرنسى ذى ال ٢٧ عامًا ، أن يتولى العناية بابنه محمد سعيد ، وأن يتولى تهذيبه وتثقيفه وخصوصًا خفض وزنه إذ إن الأمير محمد سعيد كان مشهورًا منذ طفولته بسمنته المفرطة . وتحولت العلاقة شيئًا فشيئًا بين الشاب الفرنسى والأمير المصرى إلى نوع من الارتباط الغريب ، إذ أصبح ديليسبس نافذة محمد سعيد على العالم ، يتعلم منه ويرى منه مظهرًا من مظاهر حضارة الغرب القوية والمستنيرة بينما كان الدبلوماسى الشاب الفرنسى يرى فى محمد سعيد كل ملامح حضارة الشرق بخمولها وسحرها ، والتوائها وأسرارها ، وكان يرى فيه أيضًا أميرًا ذكيًا قد يكون واعدًا إذا ما أتاحت له الأقدار أن يتولى الحكم .

وحول هذه النقطة الأخيرة لابد أن ديليسبس بذكائه الدبلوماسى وحاسة المنفعة لديه قد راهن بشكل أو بآخر على احتمال تولى محمد سعيد العرش ذات يوم ، ومع ذلك لا يجب أن نتوقف كثيرًا عند هذه النقطة ؛ لأسباب كثيرة يمكن أن نوجزها فى النقاط التالية :

١ – أن ديليسبس كان يعرف أن مؤامرات القصور ومفاجآت الأيام لا تتيح لأحد التأكد من استقرار أى نظام سياسى فى الشرق بعد وفاة صاحب العرش .

٢ – أن حول محمد سعيد كان هناك أمراء آخرون أكثر كاريزما منه وأشد تعلقًا بالسلطة ، ويكفى أن نذكر هنا إبراهيم باشا بكل شخصيته الجبارة ، وكذلك طومسون ، هذا بالإضافة إلى أن محمد على نفسه كان فى ذلك الوقت – عام ١٨٣٢ – فى عنفوان مجده ، ولم تكن إذن المسائل مبشرة بعرش فريد لسعيد .

٣ – أنه من الطبيعي أن تكون هناك منفعة ما ، ليست فقط لديليسبس ، بل لسعيد أيضًا في هذه الصداقة ، وأنه ليس بالضرورة أن يكون ديليسبس هو المنتفع الوحيد ، وقصة " طبق المكرونة " الشهير التى سنعود إليها بعد قليل قد تكشف الجانب المنفعى فى هذه العلاقة ، كما أن سعيداً رأى فى الشاب الفرنسى قدرة هائلة على الاستماع له وفهم ظروفه البدنية والنفسية ، وكذلك وجد فيه أمانًا لم يكن يجده فى الدبلوماسيين الغربيين الآخرين .

راح الدبلوماسى الشاب يتولى تربية الأمير بدنياً بممارسة الرياضة وركوب الخيل والجرى ، وذهنياً بتثقيفه بشكل غير مباشر عن طريق الحكايات التى كان يرويها له عن تاريخ فرنسا وأوروبا ، وملحمة نابليون على وجه الخصوص التى كانت قد بدأت تأخذ – بعد ١٠ سنوات من وفاة نابليون – أبعاداً أسطورية ليس فقط فى فرنسا بل فى أوروبا كلها .

وتكاثر الفرنسيون حول محمد على ، إلى حد أن ديليسبس أصبح يشعر مع صغر سنه ، أن ليس له دور محورى حول باشا مصر الكبير سوى فى خفض وزن ابنه ، وهى مهمة لن ينجح فيها تماماً ؛ لأن الأمير كان يستجيب لمعلمه الفرنسى فى كل شىء عدا عاداته الغذائية وعشقه الجنونى لأصناف المكرونة الإيطالية ، ولم يكن أمام ديليسبس سوى العطف على هذا الأمير الذى أصبح صديقًا له ، والسماح له بالتوجه خلسة فى الليل إلى المطبخ لالتهام أطباقه المفضلة من المكرونة دون علم محمد على . وهى واقعة قد تكون طريفة إلا أنها تكشف عن شىء من عاطفة الحنو قد تولدت لدى ديليسبس

نحو هذا الأمير ، الذى كان يبدو أقل شراهة في مسائل السلطة وأقل خبثًا في التعامل مع رواد القصر . كما أنها تكشف عن شيء من الشجاعة لدى الدبلوماسى الفرنسى إذ إن محمد على كان قد منع دخول المكرونة إلى القصر حتى لا يتناولها سـعيد ، فإذا ما سعى ديليسبس لمخالفة ذلك مع علمه بالنتائج الوخيمة لذلك ، إذا ما علم محمد على المعروف بحبه لفرنسا والفرنسيين ، لكنه المعروف أيضًا ببطشه بكل من يخالفه أو يرتكب فعلاً يُلحق الضرر به أو بأسرته .

وازدادت العلاقة حميميةً بين ديليسبس وسعيد مع وصول المجموعة الأولى من السان سيمونيين في عام ١٨٣٣ ، وهي مجموعة من المهندسين البوليتكنيك ، تحوطهم مجموعة أخرى من الكتاب والفنانين والمؤرخين وغيرهم يشكلون جميعًا نواة السان سيمونيين التي كانت تُعد العالم لدخول العصر الحديث بالاعتماد على العمل والتصنيع والاشتراكية – المصطلح من اختراعهم – ولما لم ينجحوا فى فرض أنفسهم في فرنسا حاولوا فى تركيا فطردهم السلطان ؛ بسبب دعوتهم لتحرير المرأة وبسبب ملابسهم الملونة الغريبة ، فسافروا إلى مصر وحاولوا تطبيق أفكارهم فيها ومنها فكرة حفر قناة تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط .

ورغم رفض محمد على لفكرة شق القناة ؛ خوفًا من طمع القوى الأوروبية وخاصة إنجلترا فى الاستيلاء عليها ، وبالتالى فقد مصر لاستقلالها فإنه سمح لهم

– بالذهاب لمنطقة السويس لعمل مسح واستقصاء لإمكانية القيام بالمشروع .

– ببناء سد القاهرة المعروف اليوم باسم القناطر .

– ببناء مدارس مهمة مثل مدرسة بولاق ومدرسة قصر العينى وغيرهما .

ومن هنا تولدت علاقة كراهية غريبة بين السان سيمونيين وفردينان ديليسبس ستتطور فيما بعد وتتحـول إلـى صراع مرير ، ولكن فى هذه الفترة كان ديليسبس لا ينظر إليهم بعين الارتياح ، فهو بتربيته الكلاسيكية المحافظة لم يكن ليقبل أفكار السان سيمونيين ، رغم أن هناك نقاطًا مشتركة كثيرة بينه وبينهم خاصة فى مسألة

التحديث والتصنيع والعشق الأسطورى لنابليون بونابرت والرغبة الجامحة فى ربط الشرق بالغرب . على أية حال سنعود فى الفصول المقبلة لتطور العلاقة بين السان سيمونيين وديليسبس ولكن فى الوقت الحالى - فى عام ١٨٣٣ - لم يكن لدى الشاب الفرنسى سوي الانشغال بأمور أميره المصرى من ناحية وتتبع ما كتب عن أنباء مشروع قناة السويس الذى قدمه السان سيمونيين لمحمد على من ناحية أخرى . وهو المشروع الذى يشكل قصة غريبة فى تاريخ قناة السويس خاصة والعلاقات المصرية الفرنسية بشكل عام وهو ما سوف نتناوله فى الفصل القادم .

الفصل الثالث

قناة السان سيمونيين وصفحة مجهولة من تاريخ مصر

لم يعن مصريون كثيرون بتاريخ السان سيمونية فى فرنسا ، وقليل من الباحثين فى مصر اهتموا باتباع السان سيمونية في مصر رغم الدور المهم الذى لعبه هؤلاء فى تحديث مصر ، وفى تشكيل جيل كامل من المصريين الذين تربوا على أفكارهم وساهموا بهذه الأفكار فيما بعد فى تحديث مصر ، ومن هؤلاء رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وطه حسين .

والواقع أن السبب فى ذلك يعود إلى أن تاريخ السان سيمونية قد اكتشف حديثًا فى فرنسا نفسها ، أو أنه قد دخل مجال الدراسات العلمية فى الجامعات ومعاهد الأبحاث قبل نحو ثلاثين عامًا فقط ، وذلك بفضل الجهد الهائل الذى بذله الباحث الفرنسى الكبير فيليب رينييه بالمركز القومى الفرنسى للبحوث العلمية والأستاذ بعدة جامعات بدءًا برسالته الكبرى للدكتوراه فى عام ١٩٨٣ بعنوان « الأفكار والأصول الأدبية للسان سيمونيين »[1] ثم كتبه اللاحقة المتخصصة فى مصر وعلاقتها بالسان سيمونية .

إلا أن فيليب رينييه لم يكتف بذلك ، بل أقام معرضًا للسان سيمونية فى مصر بالمركز الثقافى الفرنسى بالمنيرة وذلك قبل أن ينشر بها وبالتعاون مع رجل الأعمال المستنير أمين فخرى عبد النور كتابه المهم « السان سيمونيون فى مصر (١٨٣٣–١٨٥١) »[2]

(1) 1984.
(2) 1851 B.U.E.A.F Abdelnour, le Caire, 1989 .

ومن خلال هذه الأبحاث الجديدة راح باحثون فرنسيون ومصريون يبحثون أكثر في أغوار تلك الصفحة المجهولة من تاريخ العلاقات المصرية الفرنسية ، مثل العلامة المصرى الكبير د.أنور لوقا فى أبحاثه عن رفاعة الطهطاوى والمصريين السان سيمونيين والفرنسى چان بيير بارتولى أستاذ علم الموسيقى بالسوربون الذى فتح وحده مجالاً فى الموسيقى السان سيمونية المتأثرة بالشرق ومصر بالذات ، ومثل كاتب هذه السطور فى رسالته للدكتوراه بالسوربون عام ١٩٩٢ وبها فصل كامل عن السان سيمونية فى مصر وفرنسا ، وكلها صدرت بعد ذلك فى كتاب بعنوان « الولع بمصر ، من الحلم إلى المشروع »(١) فى عام ١٩٩٨ . وكان أهم ما تميزت به هذه الدراسات الجديدة هو كشفها عن الهاجس الكبير فى حياة السان سيمونيين ، وهو هاجس مشروع حفر قناة تصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض .

ولكن أولاً من هو السان سيمون الذى أخذت جماعة السان سيمونية اسمها منه ؟

هو الكونت هنرى دى سان سيمون ، وهو شخصية فريدة من شخصيات التاريخ الفرنسى فى عصر ما قبل الثورة .

فالرجل الذى تعود جذور عائلته إلى عصر لويس الرابع عشر ولد فى عام ١٧٦٠ وتعلم على يد العلامة دالامبير Alembert ، ثم حارب بجوار Lafayette فى حرب الاستقلال الأمريكية حتى عاد إلى فرنسا ليجد أن الثورة اشتعلت بها ، فيتخلى عن ثروته للفقراء وينطلق لإقامة مشاريع صناعية صغيرة لتشغيل أبناء الشعب ثم يتحول إلى مُنَظِّر لفلسفة تطور المجتمعات بالإنتاج والعمل لا بالحسب والنسب ، وأن أفضل العمل هو ما يقوم به الإنسان بنفسه ، وأن أفضل الإنتاج ما يقوم به رجال الصناعة فى المجتمع ، وهنا يجب الإشارة إلى أن كلمة رجل صناعة industriel هى من نحت واختراع سان سيمون ، كما سوف ينحت ويخترع كلمة جديدة هى الاشتراكية Socialisme .

ووضع هنرى دى سان سيمون كتاباً مشهوراً يحمل عنواناً مثيراً هو « المسيحية الجديدة » أو Le Nouveau Christianisne الذى يبشر فيه " بالإنتاج " كدين لتطور

(3) -

المجتمع ، وهو دين يشارك فيه الجميع ويفيد منه الجميع ويعود بالنفع على كل المجتمع . وطبقت شهرة سان سيمون الآفاق فى فرنسا وأوروبا ، فى فترة ما بعد الثورة ، وأصبح هو وأفكاره مثالاً لما يصبو إليه الإنسان من عصر جديد ومجتمع جديد وإنسان جديد .

وعندما مات سان سيمون فقيراً معدمًا فى عام ١٨٢٥ كان لديه تلميذان كانا كسكرتيرين له ، وهما اوجستان تييرى Augustin Thierry ثم أوجست كونت Auguste comte الفيلسوف العبقرى اللامع صاحب نظرية الفلسفة الوضعية الذى سيملأ الدنيا فى القرن التاسع عشر . ومع وفاة سان سيمون وظهور الأعراض الأولى لأمراض المجتمع من جراء دخول الآلة فيما يعرف باسم الثورة الصناعية ، ومع ظهور الكتاب والفنانين الرومانسيين المنحدرين من طبقات فقيرة ويحملون بعصر جديد وعالم جديد ، ومع ظهور أول أعراض النوستالجيا الكبيرة لنابليون بعد وفاته فى عام ١٨٢٠ وحاجة هؤلاء الكتاب الرومانسيين إلى شخصية مثالية ينهض بها المجتمع ، وهو ما حول نابليون إلى أسطورة مازال الفرنسيون يعيشون فيها حتى اليوم . كل هذه العوامل جعلت من إرث سان سيمون " دين جديد " وهو بالفعل التعبير الذى استخدم للتعبير عن طموحات التطور والتقدم والعدل الاجتماعى وتحرير المرأة والتعليم للجميع والتصنيع لخير الناس .

ومن هنا كان انضمام طلبة مدرسة البوليتكنيك من مهندسين وفنيين وخبراء فى الطرق والمواصلات والزراعة ، وانضم إليهم طلبة مدارس الطب وفنانون وصحفيون وكتاب إلى أفكار السان سيمونية . ومع انضمام شخصيات مؤثرة سياسياً ومالياً إلى جماعة السان سيمونيين (مثل الأخوان بيرير إيبوليت كارنو Hyppolyte Carnot الذى سيصبح وزيراً للتعليم العام Instruction Publique كما كان يطلق عليه وهو والد سادى كارنو الذى سيصبح رئيسًا لفرنسا وغيرهم) ظهر داخل جماعة السان سيمونيين اتجاهان : الأول يرأسه بازار Bazard ويطالب بحفاظ الحركة على شكلها الأيديولوجى الفلسفى والآخر يرأسه بروسبير أنفانتان Prosper Enfantin الشهير تحت اسم " الأب " ويرمى إلى تحول الجماعة إلى دين جديد حقيقى لكل البشر ومن هنا بدأ أتباعه يلبسون

ملابس غريبة تميزهم ، ثم يدعون جهاراً نهاراً بتحرير المرأة تماماً - لا يجب أن ننسى أننا في فرنسا القرن التاسع عشر - ثم يطالبون بإلغاء الملكية الخاصة وأخيراً حق " الأب " أنفانتان في البحث عن " أم ".يتزوجها ويختارها بنفسه من بين نساء الشرق حتى يتمكن بذلك من توحيد الشرق والغرب ، وهو حلم الفلاسفة والرومانسيين القديم .

وانتهى الأمر بهذه الجماعة في سجن سانت بيلاچي في أواخر عشرينات القرن التاسع عشر . وفي هذا السجن ظهرت فكرة الرحيل إلى مصر لتطبيق أفكار التحديث تماماً كما فعل نابليون مثلهم الأعلى .

وفي التاسع والعشرين من يناير عام ١٨٣٣ حدد الأب انفانتان يوم ٢٢ مارس موعداً لرحيل أول بعثة سان سيمونية برئاسة بارو - أحد أخلص أتباعه - إلى مصر تحت اسم " جماعة أصدقاء المرأة " Les Compagnons de la femme . وبالفعل توقف هؤلاء في القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية في طريقهم لمصر يوم ١٥ إبريل ١٨٣٣ ولكن قبضت عليهم الشرطة العثمانية بعدها بخمسة أيام ورحلتهم إلى مصر ليصلوا إلى الإسكندرية يوم ١٤ مايو ليجدوا أن هناك فريقاً آخر من السان سيمونيين برئاسة كايول Cayol قد سبقتهم إليها بأربع وعشرين يوماً ، بل حاولوا مقابلة محمد على الذى اكتفى بتحيتهم في ترسانة الإسكندرية .

وما لبثوا أن دخلوا تحت حماية الكولونيل سيف أو سليمان باشا الفرنساوى وما إن خرج الأب بتلاميذه ليصلها يوم ٢٣ أكتوبر ويستقر بمنزل سليمان باشا .

وبدون انتظار وصول انفانتان كانت جماعة من السان سيمونيين قد رحلت إلى منطقة قناة السويس فى ١٣ أكتوبر لاستكشاف طبيعة الأرض ومعرفة إمكانية شق قناة تصل بين البحرين وقد عرض السان سيمونيون على محمد على عدة مشاريع منها مشروع مد سكة حديد ما بين السويس والقاهرة وقدمه القنصل ميمو فى ٢٤ يناير ١٨٣٤ باسم المهندس السان سيمونى فورنيل Fournel ، ثم مشروع سد ضخم على نيل القاهرة تمت مناقشته فى مجلس محمد على بالقلق يوم ٢٨ يناير ثم يوم ٣١ يناير ثم مشروع شق قناة السويس ، ولم يعط محمد على موافقة سوى على إنشاء سد

القناطر . وبالفعل تم بسرعة إقامة معسكر للعمال والمهندسين ، وفى ١٥ أغسطس أقيم حفل ضخم ابتهاجاً ببدء العمل فى السد وكان حاضراً بالإضافة إلى أنفانتان وحوازيى سليمان باشا ونائب قنصل فرنسا بالإسكندرية الشاب فردينان ديليسبس .

وفى هذا الوقت قرر أنفانتان الرحيل إلى صعيد مصر وظل به عدة أشهر تعلم خلالها العربية ثم تحول كثير من أتباعه إلى الدين الإسلامى ، كما بدأت أعداد كبيرة من النساء الفرنسيات يصلن إلى مصر وعلى رأسهن الشهيرة سوزان ڤوالكان ولم تمض أشهر حتى كان أغلبهن قد حملن وأنجبن أطفالاً يحملون عدة أسماء مما يدل على شيء من الحرية الجنسية كانت سائدة لدى السان سيمونيين .

وبينما كان أنفانتان بالصعيد واصل السان سيمونيون مشاريع إنشاء مدارس تعليمية كبرى مثل مدرسة طرة ومدرسة أبو زعبل .

وفى ٢٦ أكتوبر من عام ١٨٣٦ غادر أنفانتان ومعه عدد كبير من مريديه مصر ولكن قبل رحيله كان قد زار منطقة قناة السويس مرة أخرى وحاول إقناع محمد على به مرة أخرى دون جدوى ، ولم تمض سنوات قليلة حتى أسس فى باريس فى عام ١٨٤٦ أول شركة دراسة جدوى لمشروع حفر قناة السويس تحت اسم Pour le Canal de Suez ، وبينما راحت الشركة تقوم بدراستها وأبحاثها واتصالاتها من أجل المشروع كان اثنان من أهم أتباعه قد استقرا بمصر ، وهما المهندس لينان بك دى بيفلون ولامبير بك ولعبا بها دوراً مهماً جداً فى النهضة العلمية والتعليمية بها ، بالإضافة إلى المهندس العظيم موجل Mougel الذى سيتولى رئاسة مشروع سد القناطر بعد ذلك .

ولم يكن أنفانتان يدرى أن كل الدراسات التى تقوم بها شركته سينتفع بها هذا القنصل الشاب الذى حضر حفل بدء أعمال الحفر فى مشروع سد القاهرة وهو فردينان ديليسبس . ولكن ما هى بالضبط ملامح مشروع قناة السويس الذى فكر فيه السان سيمونيون ؟ من المؤكد أن حفر قناة تصل البحرين الأحمر والأبيض لم يكن أبداً فى خطط وذهن السان سيمونيين ، وإنما كان الأمر أكبر بكثير من هذا .

فى البداية كان الأمر فى مسألة حفر القناة غير واضح فى ذهن السان سيمونيين : فأى قناة يجب حفرها ؟ قناة من البحر الأحمر للبحر الأبيض ، وهى قناة كانت حتى

عام ١٨٣٣ – عام وصول السان سيمونيين إلى مصر – قد ثبت فى الأذهان أنها غير ممكنة بعد أن قرر المهندس لوبير وهو من مهندسى الحملة الفرنسية أن مستوى البحر الأحمر أعلى من مستوى البحر الأبيض ، ومع هذا وضع الإطار العام لمشروع الحفر بمعنى أنه اقترح أن تقوم به شركة مستقلة اسمها Compagnie de Commerce حتى يمكن ضمان استقلالها عن الحكومات ، كما أنه اقتراح إنشاء مستعمرات فرنسية حولها . ويقول فيليب رينييه تعليقاً على هذا " وهكذابدأت فكرة القناة بخطأ فى المسار التقنى ثم بانفصالها عن مسألة التنمية بتهديدها لاستقلالها "[1] .

وكان أول من تناول موضوع القناة من السان سيمونيين هو المحامى أوجست كولان Auguste Colin (كان قد وصل مصر مع مجموعة عام ١٨٣٣) فى مقال له بالمجلة الشهيرة La Revue des deux Mondes ١٨٣٨ – أى بعد عام من ترحيله بالقوة من مصر بسبب ما اعتقد أنه اختلال فى قواه العقلية – والمقال مثير \ لأن كولان يفند فيه آراء المهندس لوبير ويعطى بوضوح رأيه فى الموقف المرتقب لإنجلترا حال إنشاء القناة بل إنه يرى أنها قد بدأت بالفعل فى التفكير فى إصلاح طريق الهند القديم عن طريق مصر وأنها تعمل ذلك بشكل سرى . وما لبث كولان أن أصبح المتحدث الرسمى باسم مشروع حفر قناة تصل بين البحرين وأحد أهم المدافعين عن المشروع فنشر مقالاً أخر فى مجلة فالانج Phalange عام ١٨٤٠ يضع فيه تصوراته لحفر قناة فى عالم يستخدم البخار كقوة محركة جديدة ثم تبعه فى ديسمبر ١٨٤٥ بكتيب نشره تحت عنوان " شركة برزخ السويس ، تاريخ عام ومشروع مبدئى " تكاد تكون المشروع الذى سيبنى عليه ديليسبس تصوراته لشركة القناة خاصة مدة امتياز حفر القناة وهى ٩٩ سنة ثم فى العلاقة القانونية بين الشركة ومصر والشركة والقوة العظمى ثم فى حياد القناة فى حالة الحرب ، وأخيراً – وهو المهم – فى تحصيل الرسوم .

وقد أدت تحركات كولان فى أوروبا إلى استنفار فرنسى فى مصر فعندما رأى المهندس لينان دى بيفلون أن محمد على أعطى قيادة مشروع سد القناطر إلى المهندس

(1) -t-

موجل Mougel راح هو يكرس وقته فى قراءة كل ما كتب عن مشروع حفر قناة بين البحرين ثم يضع خطة شاملة لتنفيذه يرسلها إلى الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٤٥ ، مقالات وتقارير وتحركات فى أوروبا – وفرنسا بالذات – وفى مصر أصبحت بعدها مسألة حفر قناة تصل بين البحرين على كل لسان ، وفى خلال ال ١٢ عاماً التى تفصل بين وصول السان سيمونيين إلى مصر ووصل الدوق دى مونبنسييه Duc de Montpensier ابن الملك لويس فيليب إلى مصر فى عام ١٨٤٥ ، وهى الزيارة التى أعطى فيها الدوق لشخص لينان دى بيفلون ولمشروع حفر القناة كل الأهمية إلى الحد الذى أجبر محمد على منح المهندس الفرنسى رتبة البكوية وعلى درس مشروع حفر القناة بشكل جاد هذه المرة ، خاصة أن مشاكله السياسية الخارجية كانت انتهت بتوقيع معاهدة لندن . فمن أى شيء كان يخشى محمد على بالضبط ؟

لقد أدى إعلان إنشاء شركة دراسات قناة السويس فى باريس بواسطة السان سيمونيين فى باريس فى عام ١٨٤٧ إلى تطورات سريعة فى القاهرة بخصوص هذا الموضوع ، ففى تقرير مهم لقنصل فرنسا العام فى القاهرة مسيو بارو Barro حول لقاء له مع محمد على فى هذا الموضوع يقول " إن محمد على يفهم أن مشروع حفر لقناة عبر برزخ السويس مختلف تماماً فى طبيعته عن المشاريع الأخرى التى قام بها داخل مصر من حفر ترع وإقامة سدود ؛ لأن حفر البرزخ ستكون له طبيعة دولية لأنه ستكون له نتائج ذات أبعاد لا يمكن تقديرها على التجارة الدولية ، وبالتالى على العلاقة بين القوى العظمى . ولذا يرى الباشا أنه لابد قبل حفر البرزخ أن تتفق هذه القوى فيما بينها أولاً ثم تتفاهم مع الباب العالى فى تركيا نظراً لأن مصر تابعة له سياسياً وهو تفاهم يراه الباشا ضرورياً لتحديد حقوق وواجبات كل طرف " ، ويتابع مسيو بارو قائلاً : " إن محمد على سعيد بالدراسات الحالية حول القناة وهو مصمم على تسهيل عمل لجنة المهندسين التى ستنبثق من هذه الدراسات ، بل إنه يعلق آمالاً كبيرة على نتائج هذه الدراسات إلا أنه لا يخفى أنه لابد قبل كل شيء التغلب على صعوبتين كبيرتين :

أولاً – المعارضة المستترة أو العلنية التى ستبديها إنجلترا لهذا المشروع ، ذلك أنها إذا حفرت القناة ستفقد ما سوف تكسبه القوى العظمى الأخرى فى بحار الهند

والبحر الأحمر ؛ ولذا فهى تريد أن تبقى مستعمراتها فى الهند بعيدة بقدر الإمكان عن أى اتصال بأوروبا – وهنا يتوقف بارو عن الحديث عن محمد على ليبدى للوزير الذى أرسل إليه التقرير رأيًا شخصيًا مثيرًا فيقول " أعتقد سيدى الوزير أن إنجلترا لن تتردد لحظة واحدة فى حفر القناة بنفسها إذا ما كانت الأرض المصرية واقعة تحت سيطرتها حتى تستطيع أن تنظم الملاحة فيها حسب مصالحها. ولذا – يتابع القنصل الفرنسى – عرضتْ إنجلترا على محمد على إنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس وهى تهدف من هذا المشروع إلى شيئين : أن تظهر أن قناة السويس ليست ضرورية كما أنه سيخدم بشكل مباشر المسافرين الإنجليز وقد يخدم أيضًا بأشكال مختلفة أطماعها فى هذا البلد .

ثانيًا – أن محمد على لن يرضى أبدًا بمنح شركة أجنبية امتياز حفر هذه القناة وبالتالى لن يسمح مهمًا كان الثمن لهذه الشركة بالانتفاع بها . ويتابع قنصل فرنسا قائلاً " إن محمد على قال له إن لديه الوسائل والإمكانيات اللازمة للقيام بذلك دون اللجوء لرءوس الأموال الأجنبية ، وقد يطلب من فرنسا المهندسين اللازمين للقيام بالمشروع ، ولكنهم سيعملون فى هذه الحالة لحسابه فقط " ، ويعقب بارو فى النهاية قائلاً : " إن إصرار الباشا سوف يسبب بالضرورة الإزعاج للذين وقعوا عقد تأسيس شركة دراسات قناة السويس لأن هدفهم – إذا لم أخطئ فى التقدير – هو فتح الباب لرءوس الأموال الأوروبية فور انتهاء الدراسات الأولية والقيام بإنشاء شركة لتنفيذ المشروع معتمدة على تأييد الحكومة المصرية ، وذلك على غرار مشاريع إنشاء السكك الحديدية " .

وفى النهاية يعلق بارو على فكر محمد على فى موضوع حفر قناة فى برزخ السويس قائلا بالحرف الواحد : " فى قرارة نفسه لا يريد محمد على لا مشروع القناة ولا مشروع السكة الحديد ويرى أن من مصلحته الاعتماد على إنجلترا لرفض مشروع القناة ثم الاعتماد على فرنسا والنمسا لرفض مشروع السكة الحديد " (١).

(1) Les Saints-Simoniens e.

أما الآن وقد عرفنا سبب تردد محمد على فما هى " شركة دراسات قناة السويس " هذه التى فتحت الباب على مصراعية أمام إشكالية حفر القناة ، ليس فقط فى مصر بل فى باريس وأوروبا كلها ؟ لقد كان السان سيمونيون والأب أنفانتان على رأسهم فى حالة من النشوة - حتى لا نقول الحمى - بسبب مشروع حفر القناة ، فقد كان يمثل بالنسبة لهم المشروع الأعظم الذى يمثل فى آن واحد بالضبط الأحلام الرومانسية الفلسفية بربط الشرق بالغرب ويمثل أعظم التمثيل مشروعهم لإدخال الصناعة والمدينة الحديثة الأوروبية إلى مصر ، وبالتالى إلى هذه المنطقة من الشرق القديم وهو ما كان حلم نابليون بونابرت الأعظم .

وما أن عاد السان سيمونيون إلى فرنسا(١) حتى راحوا يروجون للفكرة ، وما أن أرسل المهندس لينان بك مشروعه الذى تحدثنا عنه من قبل حتى بدءوا يفكرون فى إنشاء شركة لدراسات جدوى حفر قناة تصل بين البحرين وفى عام ١٨٤٤ كان الموسيقى فيليسيان داڤيد - وهو سان سيمونى من ضمن مجموعة عام ١٨٣٣ التى أتت إلى مصر وعشق موسيقاها ، وعندما عاد أدخل الموسيقى الشرقية فى موسيقى الغرب - يقوم بجولة أوروبية لعرض الأوبريت الغنائى الذى كتبه من وحى رحلته إلى مصر ويسمى " الصحراء " وكان أن عُرض بالنمسا أمام مترنيخ والبارون بروك Bruck وحضرها المهندس النمساوى الشهير نيجريللى Negrelli وهو مستشار الإمبراطور ومفتش عام السكك الحديدية فى الدولة ، وأعجب المهندس النمساوى بمشروع حفر القناة ، وتم على الفور توقيع عقد إنشاء شركة دراسات قناة السويس Societed Etudes du Canal de Suez فى منزل أنفانتان فى ٢٧ نوفمبر ١٨٤٦ ووقع عليه كل من أرليس ديفور Arelis-Dufour والألمانى سيليير Sellier والإنجليزيان ستيفنسون Ste-phenson وستاربوك Starbuck والأخوة تالابو Talabot (چول وليون وبولان) برأس مال قدره ١٥٠ ألف فرنك ، ومقرها نفس منزل زعيم السان سيمونيين نفسه .

(١) على دفعات : أولاً فى عام ١٨٣٦ بسبب وباء الكوليرا الشهير فى هذا العام والذى راح ضحيته كثير منهم ، ثم بعد ذلك على مراحل مختلفة حتى عام ١٨٥٠ عند تولى عباس حلمى الأول حكم مصر وإغلاقه أبوابها أمام الأوروبيين .

وفي الاجتماع ألقى أنفانتان خطابًا مؤثرًا روى فيه تضحيات السان سيمونيين في مصر وأبحاث بولان تالابو الأخيرة التي تثبت أن اختلاف مستوى البحرين الأحمر والأبيض هو أسطورة وخطأ من جانب مهندس الحملة الفرنسية وأيضًا من جانب لينان بك مهندس محمد علي[1] ، ومن هذه اللحظة ومع إنشاء الشركة يقول الأب أنفانتان في خطابه : « يتحول مشروع حفر قناة السويس من نظرية فلسفية أو مسألة سياسية إلى مسألة " أعمال " أي مشروع مالي . ولكن تطورت الأمور بشكل درامي غريب وسريع ، فقد قامت ثورة ١٨٤٨ في فرنسا ليدخل الجميع في حالة من القلق والترقب . ثم مات محمد علي في عام ١٨٤٩ ليغلق عباس حلمي أبواب مصر أمام الأوروبيين ولكن ليسمح للإنجليز بإنشاء مشروعهم بمد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس يهرع الإنجليزي ستيفنسون عضو الشركة لتقديم خدماته له .

بدا وكأن هناك حظًا تعسًا أو شيئًا من " النحس " يواكب هذه الشركة حتى بعد اغتيال عباس حلمي في مصر عام ١٨٥٤ . فقد استدعى حاكم مصر الجديد محمد سعيد صديقه الفرنسي فرديناند ديليسبس فما كان من أرليس ديفور وأنفانتان إلا أن ألقيا بكل وثائق الشركة ودراساتها إلى ديليسبس حتى يعرضها على حاكم مصر الجديد ، لتأخذ قصة القناة منعطفًا جديدًا ومثيرًا .

(١) كان نيجرللي قد وصل للإسكندرية في نهاية مارس ١٨٤٧ لاستطلاع الموقف على الأرض ثم سافر بولان تالابو مع مساعده برونو Bruneau الذي أدار لفترة مدرسة طره وهو من كبار السان سيمونيين في مصر قبل أن يعمل مع تالابو في خط سكة حديد باريس – مارسيليا – ومهندسين آخرين في سبتمبر من نفس العام لاستطلاع الموقف على الطبيعة في منطقة السويس . ثم خلص تالابو إلى المناداة بحفر قناة تصل الإسكندرية بالسويس عبر الصحراء والدلتا .

الفصل الرابع

تحت خيمة الأمير

يروى ديليسبس في مذكراته المثيرة أنه فور علمه بتولى محمد سعيد الحكم في مصر فى برقية تلقاها في بلدة جيلي بريف فرنسا في ١٥ سبتمبر ١٨٥٤ قرر أن يستبق القدر ، بل قرر أن يمتطيه امتطاء ، فيرسل برقية إلى سعيد يخبره فيها أن السياسة وضعته الآن فى موضع فراغ كبير وبالتالى فسيسعده أن يحضر إلى مصر يهنئه شخصياً .

ولم يطل رد سعيد عن الوصول إليه وفيه يطلب من صديقه القديم الحضور إلى الإسكندرية أوائل شهر نوفمبر ، وفى عبارة جميلة ربما تلخص ما هو آت وخطير في حياة شعب ، يقول ديليسبس معقباً على برقية سعيد : " أى شرف أن نلتقى معًا من جديد على أرض مصر العتيقة ! لن أنبس بكلمة واحدة حول مشروع حفر القناة لأى أحد قبل وصولى إلى مصر "[1] كل شيء إذن فى هذه السطور الثلاثة من شرف اللقاء مع الحاكم الجديد إلى أرض مصر العتيقة إلى إخفاء سره ، سر مشروع حفر القناة وهو ما يعنى أن هناك من يتربص به ، أو ربما شعر أنه مقدم على مجازفة هائلة الخطورة ليس فقط لأن السان سيمونيين وشركتهم كانت قد أصبحت الوجه المادى والعملى للمشروع وإنما لأن الرجل - وهنا المفتاح الخطير الذى سيفتح به الرجل باب القناة - كان مقتنعًا تمام الاقتناع أن هذا المشروع يجب أن يبدأ مصريًا وينتهى

(١) المذكرات الجزء الثانى S.q.a.p.9

مصرياً ، وهو ما يفسر رغبته الجارفة فى أن يهرع إلى مصر فور علمه بتولى سعيد الحكم فيها ، وليس البقاء فى باريس أو الذهاب إلى إستانبول أو استدرار عطف لندن وفيينا كما فعل كل من سبقه إلى هذا المشروع . وهنا تكمن عبقرية ديليسبس على نحو ما سوف نرى فى الفصول القادمة .

ولكن لنبقى حتى هذه اللحظة على ظهر السفينة ليكورج Lycurgue التى حملته فى صباح يوم السابع من نوفمبر ١٨٥٤ على ميناء الإسكندرية حيث استقبله مسيو رويسنار Ruyssenaers قنصل هولندا ووزير البحرية المصرى محفوظ باشا واصطحباه باسم حاكم مصر الجديد إلى أحد قصور محمد على على ترعة المحمودية وكان مخصصًا للفرنسي سيرزى بك Cerisy bey مؤسس البحرية المصرية فى عهد محمد على ولكن القصر قد شهد قبل أيام مولد الأمير طوسون ابن سعيد .

ولم يُضع ديليسبس وقته طويلا ، فراح يسأل خدم القصر ومرافقيه عن طباع سعيد منذ وصوله للحكم وعن ما يحب وما يكره حتى يسبر منها غور الحاكم الذى لم يكن قد رآه منذ نحو عشرين عاماً . ولهذا لم يكن ديليسبس يعرف كيف سيتعامل مع محمد سعيد بعد أن أصبح حاكماً وبأى مستوى من الحميمية ، فارتدى حلته السوداء ووضع عليها بعناية النياشين والأوسمة التى حصل عليها وذلك لإضفاء طابعًا رسميًا على المقابلة على سبيل الاحتياط(١) .

ولكن محمداً سعيداً كان بشوشاً وحاراً ، ونترك وصف اللقاء لديليسبس " لقد استقبلنى محمد سعيد باشا بمودة بالغة وراح يحدثنى عن ذكريات الطفولة وعن المساندة التى كنت أقدمها له أحياناً فى مواجهة قسوة أبيه ، كما حدثنى عن الاضطهاد والتعاسة اللتين تعرض لهما إبان حكم عباس حلمى باشا وأخيراً عن رغبته فى فعل الخير والازدهار لمصر "(٢) وفى نهاية اللقاء دعاه محمد سعيد باشا إلى الانضمام إلى طلعة حربية يقوم بها على رأس جيشه فى الصحراء قريباً .

(١) نفس المرجع ص.١٢ .
(٢) نفس المرجع ص.١٢. et de ses malheur

وتكررت لقاءات الرجلين فى الأيام التالية ومنها لقاء يوم التاسع من نوفمبر ١٨٥٤ فى قصر رأس التين بقاعة الاستقبال الرسمية فى حضور شخصيات عامة مصرية وأجنبية ، وفى يوم ١١ من نوفمبر يرسل إليه كهدية حصانًا عربيًا أصيلاً اسمه " عنيزة " لحضور استعراض قوات الباشا بالقرب من بحيرة مريوط . وفى هذا اليوم قام الجيش بمناورات ضرب نار وفروسية تحت إمرة سليمان باشا الفرنساوى(١) .

حتى هذه اللحظة لم يفاتح الدبلوماسى الفرنسى صديقه محمد سعيد باشا فى مشروعه العظيم ، لعله كان مترددًا بعض الشىء ؛ فالصداقة فى مثل هذه الحالات قد تكون عائقًا أكثر منها وسيلة لإنجاز المشاريع ، ولعله كان فى انتظار شيئ ما كإشارة من السماء ولا يجب أن ننسى أن الرجل بداخله قدر كبير من الرومانسية وإيمان كاثوليكى تميزت به تربيته كما أن التواجد فى الصحراء يشيع فى النفس خشوعًا خاصًا وارتباطًا وجدانيًا بمظاهر الطبيعة .

على أية حال لم يحدِّث ديليسبس سعيدًا فى الموضوع وإن كان واضحًا فى مذكراته أنه هو شاغله الشاغل ومحور تفكيره إلى الحد الذى قرر فيه مفاتحة ذى الفقار باشا ياور سعيد وصديق طفولته فى أثناء رحلة عودة الجيش إلى القاهرة فى ١٣ نوفمبر ، فأبدى هذا الأخير تأييده للمشروع ووعد بإعداد الباشا نفسيًا لتقبل هذا المشروع عند عرضه عليه(٢) . ويواصل الجيش المصرى بقيادة محمد سعيد تحركه نحو القاهرة فى رحلة العودة التى يشارك فيها هذا الفرنسى المهموم بمشروع يُوحِّد الشرق بالغرب ويصل الماضى بالحاضر ويفتح صفحة جديدة فى تاريخ البشرية .

وهنا يروى هذا الفرنسى الحالم واقعة غريبة ، فقد تحلق الباشا وحاشيته والصديق الفرنسى فى المساء لسماع موسيقات مختلفة المارسييه الفرنسى وموسيقى فلكلورية مصرية ، ومع هذا لم يكن الجو مريحًا تمامًا ، فالباشا قلق لأن بعض وحدات

(١) نفس المرجع ص.١٧ .
(٢) نفس المرجع ص.١٨ .

المدفعية فى جيشه لم تستطع أثناء المناورات إصابة هدف على بعد ٤٥٠ متراً . ولم تمر لحظات حتى انسحب من الحفل إلى خيمته وأرسل عشاءه إلى خيمة صديقة الفرنسى . ليس هذا إذن هو الوقت المناسب لمفاتحة الأمير - كما يحلو لديليسبس أن يطلق على محمد سعيد بشىء من العاطفة - فى موضوع القناة . ومرت تلك الليلة كما مرت فإذا فى الخامسة صباحًا من هذا اليوم الذى سيحفر فى ذاكرة الزمن ، يوم ١٥ نوفمبر ١٨٥٤ يستيقظ ديليسبس ، ويخرج من خيمته وتلفحه نسائم الفجر الباردة فى الصحراء فيهرع لارتداء ملابس ثقيلة ويعود للخروج لتأمل الصحراء . فماذا يرى ؟

يقول ديليسبس فى أسلوب شاعرى بالغ الدفء " بعض أشعة من النور بدأت تضىء الأفق ، على يمينى الشرق بكل صفائه وعلى يسارى الغرب مظلم وضبابى . وفجأة أرى من هذا الجانب بزوغ قوس قزح بألوان متقدة وقد انغرس طرفاه فى الغرب والشرق " ويواصل ديليسبس وصف هذه الواقعة الغريبة قائلاً : " أعترف أن قلبى كان يخفق بعنف ، وكنت بحاجة لوقف خيالاتى التى كانت ترى فى هذه الإشارة للاتحاد alliance الواردة بالكتاب المقدس ، بشرى الوحدة الحقيقية بين غرب وشرق العالم واليوم المحدد لنجاح مشروعى "(١) .

من هذه اللحظة يمكن القول أن مشروع حفر قناة السويس العظيم ، حلم القرون والأجيال ، والشكل المادى لحلم البشرية (ربْط الشرق بالغرب) قد بدأ فى فجر هذا اليوم ١٥ نوفمبر ١٨٥٤ وطلع الصباح وتوقف الجيش لإجراء مناورات على أرض ذات طبيعة صخرية ، ويبدأ الجنود فى إقامة حاجز من الصخور التى تم تجميعها من الصحراء ويوضع مدفع لاستقبال بقية طوابير الجيش الآتية من الإسكندرية .

ويتجاذب الأمير وديليسبس أطراف الحديث وحولهما جنرالات الجيش ، ولإظهار قدراته فى الفروسية أطلق ديليسبس العنان لحصانه العربى " عنيزة " فما أن وصل على الحاجز الصخرى حتى قفز من فوقه بمهارة أثارت إعجاب محمد سعيد

(١). imagination qui

والجنرالات ، بل إنه استمر فى انطلاقه بعد القفزة الكبيرة ليصل إلى خيمته ومنها يعود إلى موقع الأمير والجنرالات ليجدهم فى حالة نشوة من جرأة الفارس وقوة الحصان وجمال الحركة . وهنا أدرك ديليسبس أن الوقت قد حان لمصارحة أميره بمشروع حياته وأن هذا النهار لن يمر حتى يتم اتخاذ قرار فى هذا الموضوع(١) .

وعند الساعة الخامسة مساء دخل ديليسبس على محمد سعيد باشا فى خيمته فوجده مسروراً باشا وأخذ صديقه الفرنسى من يده وأجلسه بجواره ونترك الكلمة لديليسبس ليصف لنا هذه اللحظة الحاسمة : " كان الباشا فرحًا ومبتسمًا ، فأخذنى من يدى واحتفظ بها فى يده برهة ثم أجلسنى بجواره على ديوانه . قد كنا وحدنا ، وكانت فتحة الخيمة تسمح لنا بمراقبة غروب الشمس نفس الشمس التى هزنى مشرقها هذا الصباح . لقد شعرت بالقوة فى الهدوء والسكينة التى حلت بداخلى فى لحظة أستعد فيها لفتح موضوع يتوقف عليه مستقبلى . لقد تماثلت بجلاء أمامى الدراسات والتفكير الذى قمت به فى موضوع قناة البحرين ، وبدا لى أن تنفيذه ممكنًا إلى حد أننى لم أشك فى قدرتى على تمرير قناعتى هذه إلى فكر الأمير . وعرضت المشروع دون الدخول فى التفاصيل معتمداً على المواقف والحجج الرئيسية المفصلة فى مذكرتى إلى درجة أنه كان بإمكانى أن أتلوها أمامه من الألف إلى الياء . وقد استمع محمد سعيد إلى شرحى باهتمام ورجوته أن يتفضل بإبداء شكوكه إذا كانت لديه شكوك ، فأبدى لى بذكاء كبير بعض الاعتراضات التى رددت عليها بشكل يرضيه ؛ لأنه قال لى فى النهاية « إننى مقتنع وأقبل خطتك ، ولسوف نشغل أنفسنا عبر رحلتنا هذه ببحث الوسائل الكفيلة بالتنفيذ . إنها مسألة مفهومة ويمكنك الاعتماد علىّ»(٢) .

وهنا ينبغى علينا أن نتوقف قليلاً لنلتقط أنفاسنا ونحاول استخلاص بعض الدروس من هذه المقابلة الفريدة :

(١) نفس المرجع ص.٢٧ .

(٢)atin.Je me Sentais Fort de mon calme et de ma sem pui

نفس المرجع ص.٢٨-٢٩ .

أولاً – أن الدبلوماسي الفرنسي رغم صداقته لمحمد سعيد وكرم هذا الأخير معه اتخذ كل الاحتياطات النفسية والمادية قبل عرض مشروعه ، ومنها عدم مفاتحة الأمير إلا متأخراً وضمان تأييد ومؤازرة ذي الفقار باشا ، وصولاً إلى واقعة القفز فوق الحاجز بحصانه بما في ذلك من رمزية شديدة إلى قدرته على تخطي الحواجز واجتياز أصعب الموانع وإلى طاقاته البدنية والذهنية التي تؤهلة لذلك .

ثانياً – أن ديليسبس كانت تدفعه بعنف قوتان تهزان كل كيانه ، وهما رغبته في تحقيق هذا الحلم الكبير ضماناً لمستقبل مزدهر له شخصياً ثم – وربما الأهم – إدراكه بتجاوز المشروع حدود شخصه ومسه لمصير شعب وبشرية وهو ما يفسر الإشارات الكونية من قوس قزح ورجوعه للكتاب المقدس وغيرها وهو نوع من الوحدة الفريدة بين الحدود الشخصية لحلم ما وحدوده الإنسانية عندما يكون هذا الحلم ذا طابع قد يتقرر معه مصير البشرية .

ثالثاً – أن محمداً سعيداً لم يتقبل المشروع كما عرضه ديليسبس بل أبدى " اعتراضات " وهي الكلمة التي استخدمها ديليسبس ولم يقل مثلاً "تحفظات " أو ملاحظات Remarques وغيرها ونحن لا نعرف الاعتراضات لأن ديليسبس لا يذكرها وإنما – كما رأينا – يروى أنه رد عليها بشكل يرضى أو يطمئن الأمير وهو الرد الذى جعل محمداً سعيداً يقول بوضوح إنه موافق ومقتنع به ، ثم – وهو الأهم – يطلب تخصيص الجزء الباقي من رحلة الجيش في الصحراء لبحث الوسائل الممكنة لتحقيق المشروع .

ثم يختم محمد سعيد هذه المقابلة بهذه العبارة التي ستثبت الأحداث بعد ذلك مدى صدقه فيها عندما قال لصديقه " يمكنك الاعتماد عليّ " .

رابعاً – أن هذا الحوار تحت خيمة أمير يملك ويحكم ، لكنه يملك ويحكم بحدود فرضتها عليها وضعية مصر السياسية كولاية عثمانية ووضعيتها الاقتصادية التي لا تسمح لها بتمويل مشروع بهذا الحجم بإمكانياتها الذاتية وهو ما كان يشترطه محمد علي ، وهذا لم يكن غائباً عن ذهن محمد سعيد ، بدليل أنه خصص بقية رحلته في

الصحراء لبحث وسائل تنفيذ المشروع ، كما أن هذا الحوار تحت خيمة الأمير تم بيد رجلين أحدهما فرنسى لا يمتلك شيئًا سوى حلمه الكبير وصداقته لهذا الأمير الذى يملك ولا يملك ويحكم ولا يحكم . فالاثنان يلتقيان بشكل مباشر على أرضية الصداقة والحلم وبشكل غير مباشر على أرضية الإمكانيات والحدود العلمية لكل منهما .

ومع هذا لابد هنا من تجاوز الاعتبارات المادية للدخول إلى عالم " الكيمياء النفسية " التى وحدت بينهما ، وأعد القدر لها بشكل غريب منذ أن التقى الرجلان قبل نحو عشرين عامًا ، ربما كانا فيها أكثر قوة .والواقع أن مصير الرجلين بدا وكأنما ارتبط عضويًا وأدبيًا بنجاح المشروع أو فشله ، كما أن العقبات الهائلة والمؤامرات التى تعرض لها فى إستانبول ولندن بل وباريس ذاتها ضاعفت من حمية " هذه الكيمياء النفسية " إلى الحد الذى بدا معه سعيد وكأنه خاضع لقوة غريبة تدفعة دفعًا لتنفيذ المشروع ، وكأن ما يسميه الفرنسيون " الهروب إلى الأمام " Fuite en avant وراء مصاعب جمة يتعرض لها الإنسان بالخوض فيها ، وهو ما فعله سعيد . أما ديليسبس فهو الآخر كان يبدو وكأن هروب سعيد للأمام يدفعه هو للأمام من ناحية وإلى الارتباط نفسيًا وذهنيًا بحاكم مصر لأن مصيره الشخصى ومصير مشروع يهم الإنسانية جمعاء أصبح يتوقف عليه .

وهناك خلال السنوات التسع التى صاحب فيها ديليسبس سعيدًا فى حكمه عشرات القصص التى تكشف طبيعة العلاقة الحميمة بين الرجلين اللذين لابد أن نذكّر القارئ أنهما تحت الخيمة الشهيرة يلتقيان للمرة الثانية فى حياتهما بعد غياب دام عشرين عامًا كاملة ، ومنها قصة عصا الباشا . فالمعروف أن سعيدًا كان يحمل دائمًا عصا حكم أو عصا ماريشاليه – إذا شئنا – وكانت لديه أنواع شتى مهداة من أصدقاء ودول . وكان ديليسبس يدخل فى أى وقت شاء على الباشا ليحدثه فى شئون القناة فما كان من سعيد إلا أن قال له : " إذا دخلت مجلسى وكنت ممسكًا بالعصا الإنجليزية فلا تحدثنى فى موضوع القناة لعل أحد الحاضرين لا أود أن يعرفه ، وإذا رأيتنى أحمل العصا التى أهديتها أنت لى فلا تتردد فى أن تحدثنى بحرية "(١) .

وهناك أيضاً قصة وفاة سعيد التي علم بها ديليسبس وهو في منطقة القناة فما كان إلا أن قطع المسافة من منطقة بورسعيد الحالية إلى الإسكندرية حيث كان سعيد يحتضر على ظهر حصانه – نفس الحصان عنيزة الذى كان سعيد قد أهداه إليه – في بضع ساعات . ولكن كانت الروح قد فارقت سعيد في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وسنعود إلى الوصف المؤثر لوقوف ديليسبس على جثمان سعيد في الفصل القادم ، وكان آخر لقاء له بديليسبس في ٤ يناير .

وكان لقاءاً مؤثراً إذ إن سعيداً كان قد استدعى ديليسبس من منطقة الحفر في السويس لإطلاعه على رسالة من الباب العالى يخبره فيها بامتعاضه من مضي سعيد في مشروع القناة دون الحصول على الموافقة النهائية للسلطان . فما كان من ديليسبس إلا أن نصحه بأن يحذو حذو رؤساء المجالس المحلية في إسبانيا عندما تردهم أوامر ملكية يرون أنها تتعارض مع مصلحة القرية أو البلدة فكانوا يقولون "Se acuta,pero no se cumple" أى " نحترمه لكن لا ننفذه " . وأرضت هذه النصيحة سعيداً أما ديليسبس فقد عاد بسرعة إلى منطقة حفر القناة لمواصلة العمل ولم يكن الاثنان يعلمان أن هذا هو آخر لقاء بينهما .

في نهاية هذا الفصل ينبغى أن نذكِّر بأن المسافة بين لقاء سعيد بديليسبس في الخيمة ووفاة الأمير هى نفسها المسافة التى شهدت صعوبات خرافية قامت بها إنجلترا لقطع الطريق على ديليسبس وهى صعوبات سنخصص لها فصلاً كاملاً ، ثم أن سعيداً باشا مات وقد ترك وراءه لمصر ولفرنسا ولديليسبس وللتاريخ هذا المشروع الذى يتحمل في النهاية وحده مسئوليته السياسية أمام التاريخ وهو أيضاً يجعلنا نخصص لمحمد سعيد فصلا ، حتى نَفْصِله من الناحية التاريخية عن صديقه الفرنسى ، وحتى نعرف على وجه الدقة تصوره لهذا المشروع كحاكم لمصر ووريث لعرش محمد على .

الفصل الخامس

سعيد والقناة رحلة فى ضمير الحاكم

لعل القارئ قد لاحظ عبر الفصول الماضية ملامحًا عن شخصية محمد سعيد (من عشقه للمكرونة إلى احترامه الشديد لحياة الجندية وارتباطه الشديد بجيشه إلى وفائه فى صداقته لديليسبس وكلها ملامح قد تكون شخصية ، ولكن ما هى ملامحه السياسية وكيف كان يرى مشروع القناة وماذا كان يأمل من ورائه له شخصيًا ولمصر ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة ستحدد لنا بوضوح شيئين مجهولين لدينا حتى اليوم وهما :

أولاً – شخصية سعيد باشا التى مازالت مجهولة لدينا كمصريين .

ثانيًا – الإطار السياسى الذى كان يرى فيه حاكم مصر مشروعًا بحجم مشروع القناة وأبعاده التاريخية الهائلة ، فكل ما نعرض له فى هذا المجال فى مصر لا يخرج عن نطاق النقد ، لمنحه امتياز القناة لديليسبس وإلقاء تبعة السُّخرة التى تعرض لها العمال المصريون عليه بمعزل عن الملابسات التاريخية لظاهرة السخرة .

سياسيًا ، حرص سعيد باشا على إحاطة نفسه بطبقة من كبار السياسيين والخبراء المصريين والأتراك والفرنسيين ، وبعضهم عاد إلى خدمة مصر بعد فترة حكم عباس حلمى الأول السوداء[1] ونذكر من هؤلاء كوينج بك Coenig bey مربى سعيد

(١) من المعروف أن عباس حلمى الأول كان يحمل داخله مشاعر كراهية معروفة للوجود الأجنبى فى مصر ترتب عليه توقف عجلة التحديث التى كان قد أطلقها محمد على فأنهى خدمة خبراء وعلماء فرنسيين كبار ونفى رفاعة الطهطاوى إلى السودان . هذا بالإضافة إلى حياته العاطفية الشاذة والتى كانت السبب فى مصرعه .

وسكرتيره للشئون الأوروبية ولوبيربك Lubert bey الفرنسى الشهير وسكرتير عام الخارجية المصرية ثم موجل بك Mougel Bey مدير السدود والطرق ، بالإضافة إلى العملاق سليمان باشا الذى احتفظ بقيادته للجيش بعد فترة إبعاد غير مباشرة فى عصر عباس ، وكذلك الطبيب الشهير كلوت بك وغيرهم . ومن الأسماء العربية نذكر سليم باشا قائد سلاح الفرسان وذو الفقار باشا صديق الطفولة وياور سعيد ومحفوظ باشا وزير البحرية وطلعت بك سكرتير سعيد للشئون التركية ثم أدهم باشا وزير الخارجية وكلهم أتراك ذوو صلات واسعة بالباب العالى لأن سعيداً أراد تأمين الجانب فى علاقته بتركيا . ومع هؤلاء قرب سعيد منه أبناء أخيه إبراهيم باشا وهم عصمت الذى كان وليًا للعهد وإسماعيل ومصطفى وقد حرّض سعيد ديليسبس على التقرب منهم ومصالحتهم عليه وهو ما فعله ديليسبس بنجاح[١] .

ومنذ اليوم الأول لتوليه السلطة وضح أن حاكم مصر مرتبط بالجيش ولا يهوى الإقامة فى القصور ، وإنما فى خيمة وسط جنوده ، وكان يرى أن تحديث مصر لابد أن يتم بواسطة مؤسسة الجيش التى أنشأها أبوه ، ولعل فى قصة مفاتحة ديليسبس له فى مشروع حفر القناة لأول مرة تحت خيمة وسط الجيش والجنود المصريين وكأن القدر أراد أن يربط مصير القناة منذ بدايتها بالجيش المصرى وهو مصير ستكشف الأيام والعقود التالية مدى التحامه عضوياً ، وبزوغ الحركة القومية المصرية من هذا الالتحام على وجه الدقة .

ولعل سعيداً لم يكن ليقبل مشروع حفر القناة ومنحه الامتياز لديليسبس فى ذلك اليوم من ١٥ نوفمبر ١٨٥٤ إلا لشعوره بالقوة وسط جنوده رغم أن هذا الجيش كان قد تم إنقاصه وإضعافه من قبل معاهدة لندن ١٨٤٠ والتى تم فيها كسر شوكة الجيش المصرى الذى قامت على أكتافه أمجاد محمد على .

لا ينبغى إذن إهمال هذا الاعتبار النفسى ، وهو القوة التى يمنحها الجنود لقائدهم إذا تواجد بينهم وعاش معهم كما كان يفعل سعيد باشا . وكأنه الضامن

(١) نفس المرجع ص٤٨ .

الوحيد لنجاح هذا المشروع لم يكن سعيداً باشا وإنما الجيش المصرى نفسه . ولكن كيف كان سعيد ينظر للأوضاع الداخلية فى بلاده ورؤيته لكيفية إصلاحها فمما لاشك فيه أن موافقته على حفر القناة تأتى لرغبته في تطوير بلاده ، إذ إنه كان يشكو مراراً من سوء الأحوال فى البلاد .

يروى فردينان ديليسبس فى مذكراته أن سعيداً باشا اعترف له أنه فكر أكثر من مرة فى اعتزال الحكم ؛ لأنه هاله ما رأى من حال البلاد والإدارة من سوء وتهلهل وخصوصاً من رغبة العاملين فى الإدارة فى الإثراء بأى شكل على حساب الشعب ودون تفكير لحظة واحدة فى واجباتهم(١) .

ويروى ديليسبس أنه عندما وصلت أول لجنة خبراء دوليين لمعاينة جدوى حفر القناة ، وعمل تقرير عنها بعد منح سعيد ديليسبس امتياز حفر القناة وكلهم من كبار المهندسين وخيرة علماء أوروبا فى قضايا ومسائل الماء والملاحة فإن الدبلوماسى الفرنسى أوعز إلى سعيد أن يستقبلهم استقبال الملوك المتوجة ، وهو ما حدث بالفعل ولما شكره ديليسبس بعد ذلك قال له سعيد " لقد كان يجب أن أعاملهم كذلك بالفعل لأن هؤلاء لهم رءوس متوجة بالعلم "(٢) .

غير أن هناك قضية حياد السياسى والمالى فى فكر سعيد ، وهى قضية نادراً ما تعرض لها المؤرخون ؛ إما لقلة المراجع وإما لأن هؤلاء فى الغالب لم يعطوا أهمية لفكر سعيد ، على أساس أن الرجل كان يتحرك وكأنه كان منوماً مغناطيسياً بواسطة صديقه الفرنسى ، وهو وإن كان بالفعل على علاقة وثيقة جداً بديليسبس فإن الوقائع بعد ذلك دلت على أن الرجل كان يصدر عن قناعة شخصية بالقضية فى إطار تصور عام للمشروع داخل الوطن وأن سعيداً كان بحاجة إلى هذه الثقة فى ديليسبس لأن مشروعاً بهذا الحجم وهذه النتائج لم يكن ليتم دون ثقة بلا حدود يضعها الحاكم فى المسئول . كما أنه لا يمكن تصور أن يمنح سعيد الامتياز دون النظر إلى موقف أبيه

(١) نفس المرجع ص. ٣٢٢ .

(٢) نفس المرجع ص. ٣٢٥ وراجع أيضاً أسماء أعضاء اللجنة ال٢٤ وجنسياتهم (من ثمانى دول) فى صفحة ٣٦٥ من المذكرات .

العظيم وبوافع رفضه للمشروع رغم ضغط وإلحاح الفرنسيين والتمساويين وأفراد ذوى ثقل دولى . فإذا ما ركزنا أسباب رفض محمد على فى خوفه على استقلال مصر إذا ما قام غيرها بحفر القناة ، وكان يتوجس خصوصًا من إنجلترا . ولما لم تكن لدى مصر القدرة المالية على القيام بالمشروع رفضه الباشا رفضًا قاطعًا على نحو ما رأينا فى الفصل الخاص بالسان سيمونيين . نجد أن سعيداً اقتنع بالفكرة التى قدمها له ديليسبس وكانت أساس المشروع سياسيًا وهى :

١ – أن يكون المشروع سياسيًا مصرى الطابع أى أن يصدر الامتياز من مصر وليس من إستانبول على أن تكون موافقة الباب العالى لاحقة ولكن ليست ضرورية .

٢ – أن يكون التمويل دوليًا بشكل مطلق – وهو موضوع سنعود إليه فيما بعد – وبذا لن يمكن لدولة ما حتى لو كانت إنجلترا أن تضع يدها على القناة وبالتالى ستكون مصر فى مأمن وسيكون استقلالها مضمونًا من هذه الناحية . بل إن الدول المساهمة فى المشروع – وكلها من الدول العظمى – ستكون فى هذه الحال الضامن العملى لاستقلال مصر .

وإذا كانت الأحداث قد أثبتت فيما بعد عكس ذلك ، فإن ذلك لا يمنع من أن فكرة ديليسبس كانت مقنعة فى جوهرها ، وإن كان قد شاب تطبيقها بعد ذلك بعض الأخطاء . ولننظر إلى مسائل ثلاث يمكن من خلالها معرفة الموقف الحقيقى لسعيد تجاه الوضع السياسى والمالى لبلاده بعد منحه الامتياز ، وهى مسألة حياد القناة وموقف مصر وموقفه هو ماليًا وعلاقته بإنجلترا وقضية السخرة .

الفصل السادس

حياد القناة ومصريتها بين سعيد وديليسبس

فى الواقع أن مسألة حياد القناة ثارت أول ما ثارت عندما اعترض البعض فى إستانبول وبالطبع فى لندن على طول مدة الامتياز الممنوح لديليسبس وهو ٩٩ عامًا . ويروى[1] ديليسبس أن أحد الوزراء العثمانيين طلب منه إعادة النظر فى مادة مدة الامتياز فأوقفه الفرنسى بسرعة مذكرًا إياه أن الباب العالى ليس له أن يناقش هذه المادة هنا أو هناك فهذه مهمة المجلس الحاكم فى القاهرة وهى من صلاحيات سعيد باشا وإنما على الباب العالى أن يمنح أو لا يمنح التصديق **ratification** على الامتياز الذى منحته القاهرة .

ويذكر ديليسبس هنا بحادث مشابه ، وهو منح الباب العالى لشركة إنجليزية امتياز حفر قناة تصل بين نهر الدانوب وكوستانچى لمدة ستين عامًا فقط بعد أن كانت الشركة قد طلبت الامتياز مدى الحياة . وتفضى هذه المسألة فى صميم الصراع الكامن بين الباب العالى والقاهرة حول حدود هيمنة الباب العالى على الأمور فى مصر ومدى استقلال هذه الأخيرة ، وهو صراع فجرته حروب محمد على الواحدة تلو الأخرى حتى وصلت إلى حروبه ضد الدولة العثمانية ذاتها وتهديدها لعاصمة ملكها ، وهو ما لم ينسه أبدًا أصحاب القرار فى إستانبول ولم تكن العلاقة بينهما طوال القرن التاسع عشر وحتى عشية الحرب العالمية الأولى سوى لعبة القط والفأر .

(١) المذكرات ص. ٣٧٢ .

ومن هنا تفجرت قضية حياد القناة ، ففى ذهن سعيد وديليسبس القناة مجرى ملاحى دولى محايد ، ولكن هذا الحياد لا ينزع عن القناة صفتها المصرية أى كينونتها المصرية وهو ما يرويه ديليسبس بتفصيل مثير عندما ينقل على لسان سعيد واقعة طلب الباب العالى منه أن تتحول ملكية القناة للباب بعد انتهاء امتياز ال ٩٩ عامًا وهنا كان رد سعيد الساخر بأنه مندهش للطلب العثمانى لأنه كان يعتقد أن مصر ليست إلا جزءًا من الامبراطورية العثمانية (١) .

ويقول ديليسبس فى عبارة غابت كثيراً عن أذهاننا كمصريين " إن الامتياز الممنوح لشركة ما لشق طريق والانتفاع به عبر الأراضى المصرية وإعلان بحياديته لا ينزع عن هذا الطريق طابعه القومى وهو ما لا يجب أن ننساه فى كل مرة نتحدث فيها عن حيادية توفرها الاتفاقيات الدولية (٢) .

ولا ينبغى لنا أن ننسى أن هذا المبدأ الخطير الذى تمسك به ديليسبس وسعيد منذ البداية كان هو الطريق الذى بدأت منه الحركة القومية المصرية كفاحها من أجل استرداد القناة نفسها ومن خلال هذا الحصول على الاستقلال القومى وهو ما لم يبدأ إلا غداة حفل افتتاح القناة فى نوفمبر ١٨٦٩ .

وقبل أن نغلق باب مسألة حيادية القناة ، هناك واقعة طريفة يرويها ديليسبس وتكشف عن مدى قلق سعيد من أى شىء يمر بالأراضى المصرية دون أن تكون لمصر عليه سيطرة ، فما بالنا بممر ملاحى مهم كقناة السويس . فقد تقدم مستر ليون چييزبورن الإنجليزى فى أواخر عام ١٨٥٥ بطلب لمد خطوط تلغراف من الإسكندرية إلى السويس ، وذلك فى إطار مشروع إنجليزى هائل يرمى إلى ربط إنجلترا بالهند عن طريق شبكة خطوط تلغرافية . وكثرت شكاوى چييزبورن من مماطلة الحكومة المصرية ومن حيرته بين الوزارات ، فهذه تلقيه إلى تلك ، وتلك تنصحه باللجوء إلى هذه رغم تدخل الحكومة البريطانية والباب العالى نفسه .

(١) المذكرات ص. ٢٧٣ .
(٢) ritoire devue,

ويبدو أن الإنجليز فهموا مكانة ديليسبس لدى سعيد ، فطلبوا منه التدخل لدى سعيد لتسهيل موضوع چيبربورن ، وذلك رغم العراقيل التى ما فتىء الإنجليز يضعونها فى طريق حفر قناة السويس . فما كان من ديليسبس أن فاتح سعيداً فى هذه المسألة ليكتشف أنه قلق من احتمال وجود خطر من التصريح بمرور أسلاك التلغراف عبر مصر دون أن يعرف شيئًا عن طبيعة الرسائل التى ستنقلها هذه الأسلاك ، فطمأنه صديقه الفرنسى أنه لا يجب وضع العراقيل أمام مثل هذا المشروع ، فما كان من سعيد إلا أن طلب من صديقه بحث الأمر مع چيبزبورن ومستر بروس قنصل إنجلترا فى القاهرة وأنه سوف يوافق على ما يراه . وفى خلال ساعتين كان تصريح الحكومة المصرية قد منح للإنجليز بالطبع ، لأن ديليسبس كان مقتنعًا بضرورة المشروع ولكنه كان يريد استخدامه كورقة ضد الإنجليز الذين يحاربون مشروعه ، ولذا طلب من أخيه تيوفيل فى باريس بتاريخ ١٠ فبراير ١٨٥٦ نقل القصة ومعها بعض المستندات الخاصة بها - ومنها التصريح - إلى الكونت ڤالڤسكى وزير خارجية فرنسا لعله يستخدمها كورقة ضغط ضد الإنجليز[١] .

(١) المذكرات ص. ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٣٩٠

الفصل السابع

تمويل المشروع وهل أضر بمصر ؟

ربما يكون فى الجانب المالى لمشروع منح امتياز حفر قناة السويس لب إشكالية القناة لدى المؤرخين فى مصر بالذات ؛ فالاعتقاد السائد لدينا أن سعيداً بمنحه الامتياز للحفر - بينما لم تكن مصر مستعدة له ماليًا - كان السبب الأول فى انهيار الاقتصاد المصرى وإفلاس الخزينة المصرية بعد الافتتاح بأشهر معدودة وهو ما أفضى إلى التدخل الأجنبى ثم الاحتلال الإنجليزى فى ١٨٨٢ .

والواقع أن هناك تفاصيل دقيقة مر عليها المؤرخون طويلاً مرور الكرام وكلها تكشف عن النية الحقيقية لديليسبس فى عدم التفريط فى الحقوق المالية لكل من سعيد والخزانة المصرية والإصرار على أن لا يتجاوز عدد أسهم أية دولة أو أفراد ٥٠٪ من إجمالى الأسهم ضمانًا للطابع الدولى للقناة ولكن مصر وحدها كان لها ٥٩٪ من أرباح القناة منها ١٥٪ تصب رأسًا كحقوق لمصر أيًا كانت أرباح الشركة ، وذلك لأسباب سنعود إليها ، ولكن لنتناول هذه المسألة الدقيقة بشىء من التفصيل وهو ما أرجو القارئ الكريم أن يتابعه باهتمام وأن ينصت إلى منطق الأرقام فى الصفحات القادمة .

كيف كان يمكن لديليسبس القيام بالخطوات الأولى فى مشروع حفر القناة لو لم يمده سعيد بالأموال اللازمة لذلك ؟ فإعداد المشروع على الورق ، ثم تكليف المهندسين لينان بك وموچل بك بالقيام برحلة استطلاعية علمية بالغة الأهمية فى البرزخ ، ثم الذهاب إلى إستانبول للحصول على مباركة الباب العالى ثم باريس ثم لندن والعودة

إلى القاهرة ثم - وهو الأهم - دعوة لجنة المهندسين العالميين لزيارة مصر على النحو الذى رأيناه ، والقيام برحلة كبرى لزيارة معالم مصر قبل الانتقال لمنطقة الحفر والتأكد من صلاحية المشروع ، وإبداء رأى فى تقرير كان حاسمًا لصالح المشروع خصوصًا فى بدايته .

كل هذا كان يستوجب نفقات هائلة ، مَنْ كان من المفترض أن يتحملها فى مشروع لم يكن قد ثبت الرأى عليه بعد ؟ فى الواقع أن ثقة سعيد ديليسبس فى هذه بالذات كانت بلا حدود ، خاصة أن ديليسبس كان حريصًا حتى الموت على أن يبقى المشروع مصريًا خالصًا بمعنى أن يكون فرمان منح الامتياز مصريًا صادرًا من القاهرة وليس من إستانبول وليس من عاصمة أوروبية ، وبالتالى لم يكن ديليسبس يريد وضع المشروع فى أيدى رجال المال والبنوك على النحو الذى سنراه بعد قليل . وبالتالى لم يكن هناك بد من أن تتحمل الخزانة المصرية هذه النفقات الأولية الضرورية لبدء المشروع ، أما المشروع نفسه فقد كان اعتماد الرجلين - كل الاعتماد - على تدفق رؤوس الأموال بعد إنشاء شركة القناة العالمية وفتح باب الاكتتاب فى أسهمها ؛ ولذا كانت نسبة ال١٥٪ من أرباح الشركة التى أصر عليها ديليسبس على أن تذهب للخزانة المصرية ، وهى نسبة أثار الإنجليز زوبعة حولها ولنفصل ذلك :

لقد مرت السنوات الأربع من ١٨٥٤ - تاريخ إعلان منح القناة بعد جلسة خيمة الأمير الشهيرة - إلى فبراير ١٨٥٨ تاريخ زيارة قام بها ديليسبس لاستانبول (هى واحدة من عدة زيارات قام بها لإقناع السلطان بمنح موافقته للمشروع) فى حرب دبلوماسية ونفسية ضروس قام بها سعيد فى الخفاء وديليسبس فى العلن من أجل إقناع إستانبول من ناحية ، والحد من أضرار المعارضة البريطانية الشرسة له من ناحية ثانية ، وأخيرًا ضمان تأييد فرنسا غير المباشر حتى لا تبدو القضية وكأنها صراع نفوذ سياسى بين إنجلترا وفرنسا ، وهو ما كان ديليسبس حريصًا كل الحرص على تجنبه .

مرت السنون الأربع بصعوبة بالغة لأن ديليسبس وسعيداً قررا عدم إضاعة الوقت في انتظار الموافقة ، والشروع في تكوين الشركة التي ستقوم بتنفيذ المشروع على الأرض . وفي السابع من مارس ١٨٥٩ قدم ديليسبس إلى سعيد أعضاء مجلس الإدارة الذي أصبح هو رئيسه الأول ، واستقبلهم الباشا بحرارة في الإسكندرية وفي اليوم نفسه أرسل المجلس إلى الباشا رسالة مهمة تكشف عن حرص ديليسبس على أموال سعيد وبالتالي أموال مصر . تقول الرسالة :

" إننا نتشرف بتأكيد الرسالة التي كتبها له مسيو فردينان ديليسبس بتاريخ ٣١ ديسمبر ، والتي يعلن فيها أن الشركة قد تأسست بشكل قانوني وأن الموقعين أدناه يعلنون أيضًا لسموكم أن مجلس الإدارة قرر المواصلة الفورية للدراسات وعمليات الإعداد للقناة البحرية ، وهي أعمال كانت تتم حتى هذه اللحظة برعاية وعلى نفقة سموكم وبالتالي سيتعين رد هذه الأموال إليه بواسطة الشركة طبقًا للمادة الخامسة من لائحتها وبالتالي سينتقل أعضاء المجلس إلى الموقع مع مهندس الشركة والمقاول الذي تعاقد معها لتنفيذ هذه المرحلة الإعدادية . إن الموقعين إذ يعكسون مشاعر مجلس الإدارة يعربون لسموكم عن خالص العرفان للتأييد الذي تمنحه إلى هذا المشروع الكبير والمفيد والذي يقوم على حماية مبادرته النبيلة وعلى مصالح ٢٥ ألفًا من المساهمين من كل الجنسيات .

الموقعون ،

فردينان ديليسبس

دي شانسيل

كوربان دي مانجو

أوچان روفيو

شركة كالابير"[1]

منذ البداية إذن كانت الأمور المالية واضحة بين الطرفين رغم أنه لم يكن هناك ورق ولا عقد ولا رسائل حول إمكانية رد أموال سعيد التى هى ولا شك أموال مصر التى أنفقت فى الدراسات الأولى والسفريات للخارج واستحضار المهندسين وغيرها من النفقات التى لولاها – وأن نضع خطوطًا تحت هذه العبارة – لما كانت شركة القناة ولا كانت القناة ولا كان ديليسبس نفسه دخل التاريخ ؛ فهذه النفقات التى قدمها سعيد لديليسبس كانت قبل أن تقوم شركته وقبل أن يصدقه أحد وقبل أن تكون لديه أية مصداقية مادية أو هندسية ، هذا عدا الغياب الكامل لأية مصداقية أو ضمانة سياسية فرنسية هى فى الواقع الدليل الأعظم على عمق العلاقة بين الرجلين وعلى طغيان الجانب الإنسانى لديهما على كافة الأشكال المادية لأكبر مشروع هندسى وسياسى عرفته البشرية فى القرنين الماضيين .

الأول ينفق لأنه يؤمن بالمشروع وبصاحبه ، والثانى يرد لأنه – قبل أن يكون واجبًا عليه – لم يكن يريد للقناة أن تقوم خطأ شخص أو خلط مالى يحاسب عليه التاريخ . والدليل على ذلك أن ديليسبس كان يسجل بدقة غريبة كل ما دفعه سعيد فى المرحلة

France, avant que les capitaux hardiment franchir le Rubic

المذكرات ص٦١٧-٦١٨ .

« هناك دائمًا مجال لتطبيق المثل الشرقى الذى يقول " أوقية من الحرص أفضل من قنطار صداقة " ولما كنت متشبعًا بهذه الفكرة لم اعتمد أبدًا من أجل نجاح مهمتى فى القسطنطينية إلا على هدفى الأول . وكانت أسلحتى فى هذا شيئين : إما الخوف من فرنسا أو الخوف من أن يتم الاستغناء عن موافقة الباب العالى فى تأسيس الشركة . ولن استخدم هذا السلاح الأخير الذى له عيوبه ومخاطره الآن إلا فى حالة إذا لم ينفع عنصر الخوف من فرنسا ولهذا فلن أتسرع حتى لا أعطى قوة وشكلاً عقلانيًا للمعارضة البريطانية إذا ما طلبت تدخل فرنسا قبل تجميع رؤوس الأموال التى ستتشكل منها الشركة . حقا إن هذا الوضع كان ينطوى على حلقة جهنمية ، لأن هدف المعارضة البريطانية كان فى الواقع منع وصول رؤوس الأموال ، ولكن جهودى سترمى إلى إظهار أعدائنا أمام كل العالم وكأنهم لم يعد لديهم منطق وعندها ستحين الفرصة لنا ونتمكن من عبور نهر الروبيكون بشجاعة .

(1) Par les soins et aux frais de votre altesse elleous la protection de sa noble initiative, et qui De Chancel Corbin De Mangoux

الأولى للمشروع على النحو الذى يورده بنفسه فى خطاب شديد الأهمية سنعود إليه بعد قليل ، ولكن أولا لابد من الإشارة إلى أن هذا العام ١٨٥٩ الذى تأسست فيه الشركة ثم قابل فيه سعيد أعضاء الإدارة على النحو الذى رأيناه ثم بدء أعمال الحفر على الأرض لم يكن لينتهى دون أن تفضى كل هذه التحركات إلى شىء ملموس على الجبهة التركية .

فقد أصدر السلطان العثمانى فى ٢٤ ديسمبر ١٨٥٩ بيانه الشهير المعروف باسم " النداء العثمانى ؛ وفيه يعلن السلطان أن مشروع قناة السويس لا يضر بالمصالح العثمانية وأنه مفيد للبشرية ولكنه يطالب القوى العظمى – وهذا هو سبب تسميته " بالنداء " – للتفاهم فيما بينها على النتائج السياسية التى قد تنتج عن هذا المشروع بالنسبة لمصر وأوروبا[١] .

انتهى إذن عام ١٨٥٩ هذه النهاية السعيدة بتكوين الشركة بموافقة تركيا وبدء الحفر وكان لابد لديليسبس أن ينظر من الآن فصاعداً للأمور من زاوية مختلفة ، فقد أصبح رئيساً للشركة التى أنفق ٥ سنوات من عمره فى قتال أكبر دولة فى العالم وهى إنجلترا وفى إقناع الدولة الأخرى الكبرى فى العالم وهى بلدة فرنسا ، وفى الحفاظ – كل الحفاظ – على ثقة سعيد باشا وفى المعاناة القاسية لتقلبات السياسة العثمانية وخضوعها الكامل لإنجلترا .

كان أول ما قام به ديليسبس فى ١١ يناير من عام ١٨٦٠ هو إعداد تقرير مفصل لسعيد عن حسابه مع الشركة وقدمه له ووافق سعيد عليه ولكن ديليسبس حرص على ذكر أرقام بعض النفقات التى قرر سعيد تقديمها هدية ، وبالتالى ليس هناك داع لردها له ، وهى مبالغ يفصلها ديليسبس فى تقريره لسعيد وتبلغ نحو ٧٠٠ ألف فرنك[٢] .

وفى جلسة مهمة جمع فيها سعيد أفراد أسرته وسكرتيره الخاص كوينج بك وديليسبس عرض هذا الأخير على الجميع الموقف المالى لمصر داخل الشركة وهو

(١) المذكرات ص ٧١٤-٧١٥ .
(٢) المذكرات ص ٧٢١ .

ما طلب كوينج بك من ديليسبس أن يضع تقريراً به على نحو ما يرويه ديليسبس ذاته بالتفصيل " ... بعد هذا طلب منى كوينج بك تلخيص كل البيانات بشكل مكتوب وها هى المذكرة التى وضعتها له :

« العطفة ٢٨ مايو ١٨٦٠

من متابعة الحساب الجارى وهو الذى تم تقديمه إلى سموه ، يتبين أن سموه يمتلك فى شركة قناة السويس .

١ – ٦٤٠٠٠ سهماً من الأسهم التى تم شراؤها فى البداية .

٢ – ١١٣,٦٤٢ سهماً مخصصة لدول أجنبية لم يتم شراؤها وتم بيعها لسموه .

المجموع : ١٧٧,٦٤٢ سهماً ثمنها ١٧,٧٦٤,٢٠٠ قرنك بواقع ١٠٠ فرنك للسهم الواحد .

وقد وافقت الجمعية العمومية للمساهمين والمنعقدة فى ١٥ مايو ١٨٦٠ على مبدأ الحساب الجارى لسموه وهو الحساب الذى وصل فى تاريخ ٣٠ إبريل على مبلغ ١٥,٢٤٨,٠٤٢ فرنك بعد خصم مبالغ كان قد دفعها سموه وفوائد مستحقة عليها »[1] .

والواقع أن الإنصاف يقتضى أن ننظر إلى حقوق مصر المالية فى شركة قناة السويس على أساس ما وقعه سعيد وديليسبس معًا فى اتفاق الامتياز الأول فى نوفمبر ١٨٥٤ ، ثم فى فرمان الامتياز الثانى فى ٥ يناير ١٨٥٦ وليس على أساس ما أفضى إليه مشروع القناة من كارثة مالية على مصر فى أواخر عهد إسماعيل وسياسية بالاحتلال الإنجليزى فى ١٨٨٢ وذلك من خلال النقاط التالية .

١ – أن الشركة بدأت مصرية وبهذه الصفة أعلنت .

٢ – أن مصر تحوز على ١٥٪ من صافى أرباح الشركة سنوياً .

(1) la compagnie du canal de suez : iption primitive fr.par action .

es par son altesse et des — المذكرات ص ٧٢٧–٧٢٨ .

وهنا لابد من وقفة ، عند هذه ال١٥٪ تكشف عن مدى حرص ديليسبس على تعويض مصر ما تحملته منذ بداية المشروع ، بل على القيمة المادية لأراضيها التى تمر بها القناة بل إن ديليسبس يرى أن ١٥ ٪ لا توفى مصر ولا سعيداً حقهما . ولنر ذلك فى تلك الرسالة المثيرة التى يرد بها ديليسبس على مراسل جريدة التايمز البريطانية فى القاهرة ، وكان قد كتب مقالاً يهاجم فيه المشروع وينتقد على وجه الخصوص نسبة ال١٥٪ الممنوحة لمصر من صافى أرباح الشركة وجاء رد ديليسبس بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٥٥ وهو رد طويل ومثير يمكن القول أنه يوجز مشروع القناة فى عدة صفحات خطها ديليسبس ونقتطف منه الجزء الخاص بنسبة ال١٥٪ :

" بإصراره على أن نسبة ال١٥٪ من الأرباح الممنوحة للحكومة المصرية فيها مبالغة فإن مراسلكم يبدو لى متناقضاً مع نفسه . ففيم يفيد الشجار حول نسبة الأرباح مادام يقول قبل إن هذا المشروع لن يعطى أية أرباح ؟ فما يهم كم نصيب كل واحد مادام الربح الكلى عبارة عن سراب " . ويتابع ديليسبس فى نفس السياق ؛ إن الحكومة المصرية باحتفاظها بنصيب محدد وغير قابل للتغيير من الأرباح وهو ١٥٪ على الأرباح الصافية فهذا – أولاً – من حقها ، فهى حرة فى وضع المقابل المجزى الذى تراه نافعًا وعادلاً للامتياز الذى ستمنحه . هل بالغت فى استخدام هذا الحق ؟ لنأخذ مثل فرنسا التى منحت امتياز إنشاء خطوط سكك حديدية لبعض الشركات مع احتفاظها بحق مناصفة الأرباح أيًا كان حجمها إذا ما زادت على ٨ ٪ ، ولا أتردد فى إعلان أننى أفضل الشروط المصرية . ولكن هذه المزايا الممنوحة من قبل الشركة ليست دون مقابل وإذا كانت الحكومة المصرية تشارك فى الأرباح من جهة فإنها من جهة أخرى تجزل العطاء للشركة ، فبالإضافة إلى مزايا الانتفاع بهذا لمدة ٩٩ عامًا هناك المزايا الأخرى التالية :

إن الحكومة المصرية تضمن للشركة الملكية المجانية لكل الأراضى التى ستمر بها القناة والانتفاع بالأراضى المجاورة . كما أنها تمنحها الانتفاع بكل الأراضى التى تدخل ضمن الملكية العامة ، والتى سيمكن ريها والبلوغ بها إلى أقصى درجات الخصوبة بعد حفر ترعتين متفرعتين من النيل إلى بحيرة التمساح ومن هذه الأخيرة إلى السويس . إن الحكومة المصرية تضمن دخول المعدات والأدوات والماكينات وكل أنواع

المواد الأولية الضرورية للمشروع بكل حرية . إن الحكومة المصرية تأخذ على عاتقها الجزء الأكبر من نفقات دراسات القناة والعمليات الأولية الخاصة بها ، وقد قدمت ومازالت تقدم أموالاً (حرفيًا des avances أى مقدمات) كبيرة ... وسوف أذهب أبعد من ذلك ، سيدى الناشر ، إننى أزعم أن قيمة الأراضى الممنوحة بعد إنشاء قناتى الماء العذب – وهو ما كان من الواجب أن نبدأ به – تمثل رأس مال مطابق لأموال الصندوق الاجتماعى التى ستدفع لإتمام كل أجزاء المشروع ، إذن الشركة تأخذ من الحكومة المصرية أكثر مما تعطى لها وهى هنا مدينة للوالى بالاعتراف بالجميل وليس ... "(1) .

ديليسبس يعترف إذن – والاعتراف بالحق فضيلة – أن الشركة مهما قدمت فإنها لن توفى مصر ولا سعيداً حقهما لأن كل شىء – وأردد كل شىء – بُنى أولاً على كرمها وثقتها الكاملة فى شخصه . ويعطينا ديليسبس الانطباع فى هذه الرسالة المهمة من أنه كان يود لو أن حق مصر – من صافى الأرباح يتجاوز نسبة ال١٥٪ لولا عشرات الاعتبارات المادية الأخرى . فى كل الأحوال هناك ثلاث نقاط فى الجانب المالى من مسألة القناة لابد من أخذها بعين الاعتبار :

١ – أن مسألة الأراضى الممنوحة للشركة ولم يكن ديليسبس – فى أعماقه – راضيًا عنها تمامًا ويراها مجحفة بمصر قد أعيد النظر فيها وتم تخفيض مساحة الأراضى الممنوحة واسترداد ترعة المياه لعذبة التى تم حفرها فى إبريل ١٨٦٢ بناء على طلب إسماعيل ، وتم هذا بالفعل مقابل دفع ٣٠ مليون فرنك لاسترداد ٦٠٠ كيلومتراً ، و٦ملايين لاسترداد القناة العذبة و١٠ ملايين الأموال التى أنفقتها الشركة لحفر القناة العذبة وتم سداد ذلك على أقساط نصف سنوية من ١٨٦٤ إلى ١٨٧٠ وأقساط سنوية من ١٨٧١ إلى ١٨٧٩ .

(1) Disputegeait utiles et justes .A-t-dessus dix-neufans :
Il lui assure la mise en possession gratuite de tous les terrains que doit couvrir la ligne du canal et la jouissance de tous ceux qui le borderont .Il lui accorde la jouissance de toutes les terres du domaine ez. afait, et continue de faire, des avances importantes. Je vais cap Projet. au vice- المذاكرات صفحات من ٣٠٦-٣٠٩ ، وانظر نص هذه الرسالة المهمة كاملا فى صفحات ٢٩٥ إلى ٣٢١ .

٢ - أن رأس مال الشركة هو ٢٠٠ مليون فرنك فرنسى (كان الفرنك يعادل آنئذ نحو ٣,٨٥٧٥ قرشاً مصرياً)أى ٧٧١٥٠٠٠ جنيه مصرى مقسم على ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك خصص منها حصة معينة لكل دولة (ضماناً لعالمية الشركة وهو ما كان هاجس ديليسبس وسعيد الأول كما رأينا فى الفصول السابقة) على ألا تزيد حصة كل دولة على نسبة ٤٠ ٪ ، مع استثناء خاص لمصر وهو أن نصيب إنجلترا وروسيا والولايات المتحدة والنمسا ٨٥٥٠٦ سهماً ، فلما رفضت هذه الدول شراء أسهمها حث ديليسبس إسماعيل على شرائها إنقاذاً للموقف وهو ما حدث بالفعل وأصبح بذلك مجموع ما تملكه مصر من أسهم هو ١٧٦٦٠٢ سهماً قيمتها ٨٨,٣ مليون فرنك (نحو ٣٤٠٦٠٠٠ جنيهاً) أى ٤٤ ٪ من رأس مال الشركة .

وهكذا ، فإذا ما أضفنا نسبة الـ١٥٪ الشهيرة إلى مجموع أرباح أسهم مصر نجد أنها تمتلك وحدها ٥٩٪ من أرباح الشركة ، وهو ما نسيناه فى مصر كثيراً . الواقع أن مغامرة قناة السويس بدأت ومصر تمتلك فيها ٥٩ ٪ فماذا حدث بعد ذلك وأدى إلى أفلاس مصر ، والتدخل الأجنبى والاحتلال الإنجليزى هل هذا خطأ سعيد وديليسبس أم الملابسات التى تشابكت بعد ذلك وخرجت تماماً عما بناه الرجلان على الورق ثم على الأرض .

إننا لا يجب أن نحكم على سعيد وديليسبس - مالياً - إلا من هذه الزاوية فليس ذنب الرجلين أن إسماعيل أنفق ببذخ من أجل حفل الافتتاح ومن أجل حروبه التوسعية وليس ذنب الرجلين أن إنجلترا - مع وصول ديزرائيلى إلى الحكم فيها - أوصلت الأوضاع إلى نقطة اللاعودة بدفع مصر إلى أعلان الإفلاس وعزل إسماعيل ثم الاحتلال بعد شراء أسهم القناة . وحتى لو أجبرت الظروف مصر على بيع أسهمها لماذا رهن إسماعيل نسبة الـ١٥ ٪ الشهيرة ، ثم تنازل عنها توفيق فى ١٢ مارس ١٨٨٠ وهو ما كان يوماً أسود فى تاريخ مصر(١) ، وهى ما كان ديليسبس يحرص عليها حرصاً هائلاً ويعتبرها " ملكاً أخلاقياً " لمصر ، هل هذا ذنبه هو ؟

(١) باع توفيق هذه النسبة لبنك فرنسى نظير ٢٢ مليون فرنك وكانت تدخل لمصر سنوياً أرباحاً قدرها نحو ١١٠ مليون فرنك أى ما يقرب من ٥ مليون جنيه وهو مبلغ هائل بحساب هذه الأيام .

٣ - إن تكاليف عملية حفر القناة نفسها بلغت ١٤ مليونًا و ٢٣٤٠٠٠ جنيه ساهمت فيها مصر نقدًا بنحو النصف أو أكثر قليلاً وهو ما يعادل ثمن الأسهم التى اشترتها ، إضافة إلى التعويضات التى سددتها للشركة للتنازل عن الأراضى امتيازات أخرى وإلغاء السخرة - وهو ما سنتناوله بعد قليل - ونفقات افتتاح القناة وغيرها . وهو ما يجعل جملة المشاركة المصريه فى المشروع تصل لنحو ١٧ مليونًا من الجنيات أو ما يقارب ذلك لاختلاف الحساب بين المؤرخين (يقدر عبد الرحمن الرافعى ذلك بمبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠ جنيهًا) كان من الممكن أن تربح مصر منها نحو عشرين مليون فرنك سنويًا(١) لو استطاعت الحفاظ على نسبة ٥٩٪ وتكون لها اليد العليا فى شئون القناة ماليًا وسياسيًا ، وتكون القناة عامل سيادة يساعدها على تطورها اقتصاديًا واجتماعيًا ويبنى منها قوة عظمى . لكن لم يحدث شىء من هذا فهل كان هذا ذنب ديليسبس أو ذنب سعيد ؟ تبقى نقطة أخيرة وهى أنه حسب العقد - والعقد شريعة المتعاقدين - فإن ملكية القناة بعد انتهاء الامتياز أى بعد ٩٩ عامًا تعود كاملة غير منقوصة لمصر ومعها كافة المنشآت التابعة لها مقابل تعويض ودى يتفق عليه الطرفان أو بالتحكيم ، أفي هذا إجحاف ؟

وحتى لو تم مد الامتياز للشركة فإن فرمان سعيد بتاريخ ٥ يناير ١٨٥٦ يحدد نسبة أرباح الحكومة المصرية الصافية إلى ٢٠٪ بدلاً من ١٥٪ تزيد إلى ٢٥٪ للمدة الثالثة على ألا تزيد على ٣٥٪ ونكرر هنا أن هذه هى الأرباح الصافية للشركة ولا علاقة لها بأرباح الأسهم التى اشترتها مصر . إذن حسب العقد المبرم بين سعيد وديليسبس كانت مصر مالكة تمامًا ماديًا وعمليًا وأخلاقيًا لقناتها وكانت حرة تمامًا فى التصرف فى قناتها بعد ٩٩ عامًا وحرة تمامًا فى السيطرة على مقدراتها المالية قبل ذلك لو كان قدر لها التحكم فى زمام الأمور ولو كان قد قُيِّضَ لها حكام يعرفون قيمة ما تركه لهم سعيد ، ولكن " لو " لا تفيد فى التاريخ شيئًا .

(١) أى نحو ٧ مليون جنيهًا .

الفصل الثامن

الإنجليز وأكذوبة القناة

أعرف أن ما سأقوله هنا قد يصدم كثيرين ؛ لأننا تعودنا أن ننظر إلى مسألة السُّخرة فى تاريخ قناة السويس بكثير من العاطفة والانفعال ، وحسب ما تعمدت وسائل إعلامنا فى فترة معينة عقب التأميم أن تروج له وتضخم فيه . ومع هذا لا ينبغى أبداً وتحت أى شكل من الأشكال أن يؤخذ هذا الكلام على أنه بداية " إنكار " تاريخى لما حدث للعمال المصريين بل بالعكس ، إنه تأكيد لما حدث ولكن فى حدود العقل ومنطق الأحداث ، فالسخرة قد وقعت بالفعل على العمال المصريين وهى شىء يندى له الجبين ولكن فى أية حدود ؟ ولكم من الوقت ؟ وما هى الظروف التى كان يعمل فيها العمال المصريون ؟ ثم – وهو الأهم – هل كانت هناك لائحة تنظم حياة هؤلاء العمال المصريين فى موقع الحفر ؟

إننا وفى معرض هذا الكتاب المخصص لحياة ديليسبس والقناة لا يمكن أن نحكم على الرجل وعلى سعيد باشا أيضاً إلا من منطلق اللوائح التى أصدروها لتنظم العمل ، أما إذا حدثت تجاوزات فهذا يأتى من تطبيق هذه اللوائح وهو لا يلغى بالطبع مسئولية حاكم كسعيد باشا ولا مسئولية رئيس شركة مسئول كديليسبس ولكنه يبين على الأقل أن الرجلين كانا بعيدين تماماً عن مأساة السُّخرة ، ولكن وقبل الدخول فى التفاصيل ، ما علاقة قضية السخرة فى فصل خاص عن موقف الإنجليز من سعيد وديليسبس وقضية القناة بشكل عام ؟

إن مسألة السخرة – فى الواقع – مرتبطة بالإنجليز ، لأنهم كانوا أول من أثارها فى مقال لمراسل صحيفة التايمز البريطانية بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٨٥٥ وهو المقال الذى

يرد عليه ديليسبس بخطاب مطول يضعه كاملاً في مذكراته على مدى الصفحات من ٢٩٥ إلى ٣٢١ ويشير فيها – من بين مسائل أخرى مهمة عرضنا إليها في الفصل السابق – إلى مسألة السخرة . ويقول ديليسبس في عبارة موجزة ولكن قاطعة : " يبدو أن المراسل الذي يحب البحث عن الفرص التي تبين عداءه للحكومة المصرية قد رسم لكم لوحة قاتمة جداً ولكن غير أمينة في رأيي للعامل ابن البلد تحت سيطرة الإدارة وإهمال المديرين . في أي شيء تفيد صورة هذه المُقبلات ؟ إن الإدارة المصرية ليس لها أي دخل هنا . إن العمال سيكونون أجراء الشركة ويطلب منها وتحت مسئوليتها "(١) .

ديليسبس يضع إذن الكادر القانوني والإداري وبالتالي الأخلاقي لتوظيف العمالة المصرية في عمليات الحفر وهو كادر مسئولة عنه تماماً شركة القناة ، ولا ينبغي أن ننسى أننا هنا في عام ١٨٥٥ أي أن أعمال الحفر لم تكن قد بدأت بعد ٤ سنوات من تاريخ هذا اللغط حول العمال المصريين . هناك إذن نية مبيتة لدى الإنجليز لاستخدام العمالة المصرية كسلاح تواجه به عزيمة ديليسبس . والآن وحتى تكون المسائل واضحة ، لننظر إلى :

– اللائحة التي أصدرها سعيد لتنظيم تشغيل العمال المصريين في حفر القناة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٨٥٦ أي بعد ثمانية أشهر على الجدل الذي أثاره الإنجليز .

– واقع تشغيل العمالة المصرية في موقع حفر القناة أي على أرض الواقع .

– التقييم العام لقضية السخرة في قصة حفر القناة .

فيما يخص اللائحة ، فإننا في الواقع لا نملك إلا أن نوجه كلمة حق للتاريخ لأن سعيد باشا كان حريصاً كل الحرص على رعاياه بل إن قضية السخرة ذاتها نجم عنها " تناقض مصري صارخ " ذلك أن سعيداً أراد أن يجنب مصر هبوط حشود من حثالة العمالة الأوروبية وأفواج من عمال جنوب أسيا مثل الصين – التي تم التفكير فيها بالفعل – فأجبر الشركة على أن يكون أربعة أخماس العمال من المصريين ، مقابل

(1) Ocasions de signaler son sollicitude et la المذكرات ص ٣١٠

أن تضمن الحكومة المصرية تزويد الموقع بالعمال اللازمين ومن هنا نشأت مشكلة " جمع الفلاحين بالقسر " وتوجيههم إلى موقع الحفر .

وفي الواقع – وهو ما يثير الدهشة – فإن جمع الفلاحين رغم على ما يبدو فيه من فوضى تنظيمية ، وما يبدو فيه من دفع أهوج للعمال في موقع ما يعملون تحت أوامر وصراخ وسياط ، فإنه من الناحية الفنية مقنن إلى حد غريب ، فأية شركة تستخدم السخرة في مشروع ما في حاجة ملحة وعاجلة لمعرفة طاقة كل عامل[1] -كل شعب حسب صحة عماله وحالتهم المعنوية – أي كم يستخرج بالتحديد من التراب أو الطين في اليوم – ويحسب بالمتر المكعب – وإلى أي مسافة يمكنه حمل الطين المستخرج من الأرض لإبعاده عن الموقع .

وكم كانت دهشتي عندما قرأت تقرير ڤوازان بك المهندس الفرنسي المسئول عن موقع الحفر في السويس وصاحب الكتاب الشهير " قناة السويس " أجزاء والصادرة في عام ١٩٠٢ عن دار نشر Charles Dunod بباريس وكان قد شرع في كتابتها عقب افتتاح القناة في ١٨٦٩ في ١٨٦٩ . وهو تقرير يبين أن كل عامل يستخرج من ٢ إلى ٣ متر مكعب من الطين وعلى عمق يصل إلى ٤ أمتار وأنه قادر على وضع هذا الطين المستخرج على مسافة ٥٠ متراً ومع هذا يقول ڤوازان بك أن مهندس سعيد باشا في مارس ١٨٥٥ وكذلك اللجنة الدولية للمهندسين التي زارت مصر في ديسمبر ١٨٥٦ وضعوا تصوراً لا يستخرج فيه العامل إلا متراً مكعباً ونصف إلى مترين مكعبين في اليوم الواحد وذلك حرصاً على عدم المبالغة وحفاظاً على صحة هؤلاء .

فالمسألة إذن شبه مقننة من الناحية العملية الإنتاجية ، ولكنها كانت أيضاً مقننة جداً من ناحية القوانين التي تحمي هؤلاء وتضع مسئولية هذه الحماية كاملة على عاتق الشركة ولا ينبغي أن ننسى – مرة أخرى – أن وجود هؤلاء العمال المصريين كان ضرورياً من الناحية السياسية لأنه جنب أرض مصر هبوط جحافل من أرذل الشعوب للعمل ثم الاستيطان بمصر وهو ما كان يريد سعيد أن يتجنبه بأي ثمن ولننظر إلى القوانين التي وضعها سعيد لتنظيم العمل وحماية هؤلاء الفلاحين . أصدر سعيد لائحته

(١) ذلك لتحديد المدة الزمنية لإقامة المشروع وكذلك أجر العامل .

الأولى تحت عنوان " تنظيم استخدام العمال المصريين ، حرفيًا (أبناء البلد) " ، وها هو نص هذا التنظيم الذى أدعو كل قارئ أن يتمهل فى قراءته واضعًا فى الاعتبار مسألة ضرورة وجود هذه العمالة لسببين رئيسيين :

الأول : حماية مصر - كما ذكرنا - من غزو غير مباشر لآلاف من العمال الأجانب .

الثانى : ضرورة وجود العامل المصرى لأنه متأقلم مناخيًا ومعنويًا وبدنيًا فى هذه البيئة . ولنقرأ معًا نص " التنظيم " :

" نحن محمد سعيد باشا ، والى مصر ، برغبتنا فى ضمان تنفيذ أعمال القناة البحرية بالسويس وسعينا لحسن معاملة العمال المصريين الذين سيعملون بها ، والسهر فى الوقت نفسه على مصالح المزارعين وملاك ومقاولى البلاد قررنا بالتنسيق مع مسيو فردينان ديليسبس بصفته رئيس ومؤسس الشركة العالمية للقناة المذكورة مايلى :

مادة واحد : العمال الذين سيستخدمون فى أشغال الشركة ستتولى الحكومة المصرية تزويدها بهم بناء على طلب من رئيس المهندسين وحسب الحاجة .

المادة الثانية : الأجر الذى سيدفع للعمال يحدد طبقًا للأسعار المتداولة فى المتوسط فى المقاولات الفردية بمبلغ قرشين ونصف إلى ٣ قروش فى اليوم وهو مبلغ لا يتضمن وجبات الطعام التى ستقدم لهم عينًا بواسطة الشركة ، وبما قيمته قرشًا واحدًا(١) . أما العمال دون ١٢ عامًا فلا يدفع لهم إلا قرشًا واحدًا فى اليوم ولكن يتسلمون وجبة غذائية كاملة ، وتوزع الوجبات الغذائية يوميًا أو كل يومين أو ثلاثة

(١) لعل من الطريف أن ننوه هنا بقيمة القرش المصرى فى ذلك الزمان وأن المائة مليم التى كان يتكون منها كانت تكفى لشراء أنواعًا هائلة ومتنوعة من الشراب والملبس وإيجار المسكن . ولعل تعبير " النصف فرنك " الشهير الذى مازال شائعًا فى الإسكندرية ويطلق على القرشين قد أتى من تلك الفترة فقد كان الفرنك الفرنسى يساوى ٤ قروش مصرية أى أن أجر العامل المصرى فى موقع الحفر كان نحو فرنكًا فرنسيًا فى اليوم .

مقدماً أو فى حالة ما إذا طلب العمال المزيد منه تضمن الشركة تزويدهم بالطعام على أن تدفع هذه الزيادة بقيمتها نقداً . ويتم دفع أجر العمال كل أسبوع ومع هذا فإن الشركة ستحتفظ فى الشهر الأول بنصف الأجر حتى يتكون لديها احتياطى ١٥ يوماً تدفع بعدها كاملا للعمال . وتتحمل الشركة تزويد العمال بالماء الصالح للشرب وبوفرة .

المادة الثالثة : أن المهمة الموكولة للعمال لا يجب أن تتجاوز تلك المحددة من قبل إدارة الكبارى والطرق والتى تم الاهتداء بها فى كافة مشاريع الترع والطرق فى الأعوام الأخيرة ، ويحدد عدد العمال اللازمين للأشغال بالأخذ بعين الاعتبار مواسم العمل الزراعى .

المادة الرابعة : تتشكل شرطة موقع الحفر من ضباط وجنود الحكومة على أن يكونوا تحت إمرة وتعليمات رؤساء المهندسين حسب لائحة خاصة تصدر بموافقتنا .

المادة الخامسة : العمال الذين لا يقومون بتأدية واجبهم يتعرضون لخصم من أجرهم على أن لا يقل هذا عن الثلث ، ويحدد الخصم حسب النقص الذى أصاب العمل المطلوب منها ، أما الذين يهربون من الموقع فإنهم يفقدون احتياطى الـ١٥ يوماً ، ويودع المبلغ فى صندوق المستشفى موضوع المادة السادسة وكذلك الذين يتسببون فى أعمال شغب فى الموقع يتم حرمانهم من الـ١٥ يوماً ، وقد يدفعون غرامة تودع بصندوق المستشفى .

المادة السادسة : تلتزم الشركة بإسكان العمال إما فى خيام وإما فى عنابر أو منازل مناسبة . كما تقوم بإنشاء مستشفى وإسعاف مزود بكل الطاقم والأدوات اللازمة لعلاج المريض على نفقتها الخاصة .

المادة السابعة : تتحمل الشركة نفقات سفر ونقل العمال وذويهم من مكان إقامتهم إلى موقع الحفر . وكل عامل مريض تلتزم الشركة بعلاجه فى المستشفى وتدفع له أجراً يومياً بواقع قرش ونصف طوال المدة التى لا يعمل فيها .

المادة الثامنة : أما العمال الحرفيون ، كالبنائين والنجارين وقاطعى الحجر والحدادين إلخ إلخ ، فيتم دفع نفس الأجور التى تدفعها لهم الحكومة فى مشاريعها ، هذا بالإضافة إلى الوجبات الغذائية أو ما يعادلها .

المادة التاسعة : فى حالة ما إذا شارك عسكريون فى الخدمة فى أشغال الشركة فإنها تدفع لهم – فى شرائح الأجور العالية أو العادية – أجوراً معادلة لأجور العمال المدنيين .

المادة العاشرة : تتولى الحكومة تزويد الشركة بكل الأقفية[1] اللازمة لنقل الطين أو البارود الخاص بالمحاجر بالسعر الذى اشترته به بشرط أن يتم ذلك بطلب يقدم للحكومة قبلها بثلاثة أشهر على الأقل .

المادة الحادية عشرة : يتولى مهندسانا لينان بك وموچل بك اللذين وضعناهما تحت تصرف الشركة من أجل إدارة أعمال الحفر الرعاية القصوى للعمال ويتفاهمان مع المدير الموكل من قبل الشركة من أجل إزالة الصعوبات التى قد تنتج عن تنفيذ هذا المرسوم .

تم بالإسكندرية فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦

محمد سعيد باشا[2]

(١) جمع قفة : لاحظ أن نفس الكلمة العربية موجودة فى الفرنسية أى Couffe أو Couffin .
(٢) نص اللائحة بالفرنسية .

Nous, Mohammed - Pacha, vice-fondateur de la Compagnie universelle dudit canal, les dispositions suivantes : ARTICLE PREMIER- aux travaux de la Compagnie, seront besoins.
ART.2,- travaux des partic Les ouvriers au- La paye en agent aura Lieu toutes les semaines. Cependant La Compagnie ne Comptera, ers. Charge de La Compagnie.
ART.3,-
ART. 4,- La Police des chantiers sera faite par les officiers et agents du Gouvernement, Sous recevra notre approbation.
ART.5,- une diminution de .
ART.6,-La
ART.7,- que
ART.8,-
etc., etc., recevront la pqye que le Gouvernement a
ration de vivres ou la valeur de cette ration.
ART.9,-
ART.10,-
ART.11,- Bey et Mougel-Compagnie Pour la direction et la Conduite des (L.S)
(Cachet de S.A.Le vice-roi.) (Traduction du turc.)

إن القارئ لا يملك إلا الإعجاب بحرص سعيد على الحفاظ على مصالح رعاياه ، ولا ينبغي أن نطلب من هذا الحاكم التركي الألباني الأصل - في عصر لم يكن فيه للفلاح في أي مكان في العالم وليس في مصر فقط أي اعتبار - أكثر من هذا ، فلا هو يملك " ثقافيًا " أكثر من هذا ولا ديليسبس يملك " عمليًا " أكثر من هذا ، ويجب أخذ منطق هذا الزمان بعين الاعتبار والنظر إلى اللائحة على أنها ثورة في مجال التعامل الإنساني مع الفلاح المصري خاصة المادتين السادسة والسابعة ، وأننا مازلنا في الشرق قبل نحو ٦٠ عامًا من قيام الثورة الشيوعية في روسيا .

واقع تشغيل العمالة المصرية في موقع الحفر :

رأينا كيف أن النية كانت مبيتة لدى الإنجليز وقبل شق القناة بأربع سنوات في تهييج الرأي العام ضد استخدام العمال المصريين في أعمال الحفر . لقد بدأ تشغيل الفلاحين المصريين بكثافة في مطلع عام ١٨٦١ واستمر لمدة عامين حتى أغسطس عام ١٨٦٣ ، عندما أصدر الباب العالي بإيعاز من الإنجليز وفي محاولة يائسة لوقف أعمال الحفر فرمانًا يحرم فيه استخدام نظام السخرة . وهنا سارع ديليسبس بإدخال ماكينات الحفر لأول مرة في التاريخ ، وكانت على أرض مصر ، وقد حلت هذه الماكينات جزءًا كبيرًا من المشكلة . فمعنى هذا أن السخرة دامت في موقع الحفر نحو عامين فقط لا غير ، وأنه في خلال هذين العامين كان الفلاحون المصريون يتمتعون بالمزايا التي تحدثنا عنها منذ قليل .

ومع هذا لابد من الاعتراف بأنه حدثت تجاوزات ، إما بعدم دفع الأجور أو عدم توفير الطعام الكافي ، وربما استخدام القسوة في التعامل مع الفلاحين ، وهي أشياء لابد أن تحدث في مثل هذه الظروف ، ولكن لابد أيضًا من القول أن وزارة الأشغال العامة الفرنسية أرسلت على الفور لجنة للتحقيق فيما نسب على وجه الدقة لأحد مقاولي الأنفار الفرنسيين وهو من شركة آرادان Hardan وتم إيقافه في أواخر عام ١٨٦٢ وإلغاء التعاقد معه في وثيقة شهيرة بأرشيفات وزارة الخارجية الفرنسية تحت رقم 2285/2 . وفي مقابل هذا لابد من ذكر أن فلاحين آخرين طلبوا البقاء والاستمرار في العمل ، إما هربًا من التجنيد أو للحصول على المزايا الصحية والغذائية ثم المالية التي

يوفرها لهم العمل وهى مزايا كانت تختفى تمامًا فور عودتهم لقراهم لمواجهة أنواعًا أخرى غير مباشرة للسخرة التى يمارسها أحيانًا أبناء الوطن الواحد ضد إخوانهم وهى أسوأ أنواع السخرة .

هل يمكن أن نعتبر بعض تجاوزات عامين فى تاريخ القناة وكأنها المأساة الأولى فى قصة القناة والتى تجعل بعض المصريين حتى اليوم يندم على حفر القناة لأن شقها تم تحت نظام السخرة ؟! هل طلب ديليسبس من أحد أن يستخدم السخرة ؟ أليس هو الذى أوحى لسعيد بلائحة تشغيل العمال المصريين التى أوردناها كاملة منذ قليل ؟ مرة أخرى دفع الرجل فاتورة أخطاء التطبيق وقد يكون مسئولاً عنها ولكنه أبدًا لم يكن متعطشًا لسفك دماء المصريين وجلدهم بالسوط بل إن إحدى وثائق أرشيفات قناة السويس تبين لنا فى رسالة بعث بها ديليسبس إلى الخديوى إسماعيل طالبًا فيها إيقاف العمل بالحفر فى شهر رمضان رأفة بالعمال واحترامًا لشعائرهم وهو ما وافق عليه إسماعيل ولكن مقاولى الأنفار والمسئولون الصغار فى موقع الحفر وكانوا من المصريين رفضوا تنفيذ الأمر وكأنهم كانوا يريدون أن يظهروا للملك أنهم ملكيون أكثر منه .

التقييم العام لقضية السخرة :

لا شك أن السخرة هى مرحلة فى حياة كل الشعوب التى عرفت الزراعة ، ولا يمكن تخيل بناء قصر ڤرساى العظيم بفرنسا من أجل الملك لويس ١٤ دون استخدام السخرة وإلا فمن سيبنى ؟ الأمراء أم رجال الدين أم الحرفيون ؟ بالطبع لا هؤلاء ولا هؤلاء وإنما هم البؤساء من الفلاحين ، وقد عرفت مصر عبر قرون طويلة هذا النظام وكان ضمن أهوال ومآسى عاناها الفلاح المصرى وحفرت وجدانه عبر أجيال لم يتحدث عنها ، فلماذا إذن يجرى الحديث عن السخرة فى حفر القناة ؟ لأنه ببساطة قد تورط فيها هذه المرة أوروبيون وهو ما يرفضه الضمير العام لأوروبا وفرنسا بالذات حيث قوانين الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان .

ولأنه قد ارتبط بمشروع تجرى تحت المائدة فيه صراعات بين دول ومصالح ، فتم تضخيم القضية على النحو الذى صدقناه بينما لم يدم الموضوع أكثر من عامين انتهى

بعدها من مصر كلها تماماً . ولأن مصر أخيراً كانت قد تغيرت وبدأت رياح التغيير تهب عليها ولا يجب أن ننسى أننا فى ذلك الزمان كان يعيش فى مصر رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وكان أبناء المصريين قد بدءوا يدخلون المدارس ، ولم تكن قناة السويس سوى المرآة التى رأى فيها الشعب المصرى ملامح تطوره وتحضره ، وأخيراً الجسر الذى عبر عليه الإنجليز لاحتلال مصر وكانت أيضاً الجسر الذى عبر عليه المصريون لاسترداد حريتهم وكرامتهم القومية .

وفى كل الأحوال سواء حفرت القناة أم لا ، كان الإنجليز سيحتلون مصر أياً كان السبب وتحت أية ذريعة . فإنهم قد أدركوا – منذ حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٩٨ – أهمية موقع مصر على طريق تجارتهم مع الهند ، وكان أن خططوا لاحتلال كل الدول الواقعة على هذا الطريق من مضيق جبل طارق (حتى الآن) إلى مالطة إلى قبرص إلى مصر إلى عدن إلى الهند فهل كانت القناة هى السبب فى احتلال الإنجليز لمصر ؟ أشك فى هذا لأنهم كانوا سيحتلونها حتماً بالقناة أو بدونها .

أما واقعة خيانة ديليسبس لعرابى ، وطلبه إليه عدم ردم القناة لأنه يضمن له عدم اقتراب الإنجليز منها ، فهى غير صحيحة على الإطلاق وليست هناك وثيقة واحدة تثبت ذلك . ومن غير المعقول أن يعمل ديليسبس لصالح الإنجليز الذين أذاقوه المر ومن غير المعقول وهو يقترب من عامه الثمانين أن يخون مصر ومن أجل من – الإنجليز ؟ – من المؤكد أن ديليسبس ذكَّر عُرابيا بحيادية القناة كمجرى ملاحى دولى لا يجرؤ أحد على المساس به ولكن الإنجليز كانوا قد خططوا له باحتلال القناة والقضاء على ديليسبس عملياً ومعنوياً بإطلاق معظمهم الاتهامات التى أخذناها منهم ورددناها معهم زمناً طويلاً .

الفصل التاسع

العروبة والإسلام ومصر
رحلة فى عقل ديليسبس ووجدانه

أردت أن أختم هذا الكتاب عن ديليسبس بالقيام برحلة فى قلب وعقل صاحب مشروع القناة لمعرفة العلاقة العاطفية التي ربطته أرضًا وشعبًا وحضارة ودينًا ، ذلك فى أننا صورناه فى كتاباتنا عنه على مدى النصف قرن الماضى وكأنه شخصية انتهازية ليس لها أى بعد أخلاقى ولا وازع دينى وليس لها - خصوصًا - أى ارتباط بمصر سوى الارتباط الذى يجمع بين الحصان وراكبه . فى الواقع لو كان ديليسبس نهازًا للفرص ، ماديًا مرتبطًا بالمال لاكتفى - مثله مثل كل من على هذه الشاكلة - بمكاسب مادية ومالية وعقارية يسبغها عليه سعيد أو تسبغها عليه ابنة خالته الإمبراطورة أوچينى .

لو كان ديليسبس هذا الرجل لاكتفى وهو فى خريف العمر - كان عمره فى عام ١٨٥٩ أى عند بدء حفر القناة ٥٤ عامًا - بهذا السخاء الذى منحته له الأقدار ، ولكن الرجل كان لديه حلم ومشروع وكان شديد الاقتناع بأن القناة ليست مشروعًا سهلاً ولكن فيه نفعًا كثيرًا وخيرًا كثيرًا للإنسانية عامة ومصر وفرنسا خاصة .

لقد شدنى فى حفل افتتاح قناة السويس فى ١٦ نوفمبر ١٨٦٩ إصرار ديليسبس على أن تمثل الأديان السماوية الثلاثة الكبرى وكان الخديوى إسماعيل قد أقام ثلاثة سرادقات كبرى خصص الذى فى الوسط لملوك أوروبا وأمرائها والثانى على اليمين لعلماء الدين الإسلامى وعلى رأسهم شيخ الأزهر الشيخ مصطفى السقا ومفتى الديار المصرية الشيخ محمد المهدى العباسى أما السرادق الثالث فخصص لرجال الدين المسيحى يتقدمهم الموسينيور بوير الرسول البابوى الذى ألقى خطابًا مؤثرًا عقب الدعاء الوجيز لشيخ الإسلام . وكان حضور الأمير عبد القادر الجزائرى بملابسه البيضاء الواسعة قد أضفى على الحفل رهبة دينية خاصة ، لإحساس الجميع بتاريخية

اللحظة وبأنها قد تكون بداية لعالم جديد مشحون سيحتاجون فيه كثيراً إلى العناية الإلهية . وقد تناقضت هذه الرهبة الدينية كثيراً مع المباهج التبذيرية – فلابد من الاعتراف بهذا – التى جعلته أشبه بليالى ألف ليلة وليلة . ولكن ما السبب الذى جعل ديليسبس يصر على حضور شيخ الإسلام والرسول البابوى ؟ إذا كان الرجل مادياً ولا يبحث إلا عن المال ومص دماء الفلاحين ما سر هذه النزعة الدينية ؟

فى الواقع ينتمى ديليسبس بأصول عائلته وتربيته ثم عمله كدبلوماسى إلى طبقة محافظة من الفرنسيين الكاثوليك ذات النظرة المتسامحة مع العالم والأشياء وهى طبقة من الفرنسيين مرتبطة بالله ارتباطاً عضوياً فى حياتها ولم تستطع علمانية الثورة الفرنسية أن تؤثر فيها كثيراً ، كما أن ارتباط هذه الطبقة بالإمبراطور فى عصر نابليون الثالث – زوج أوچينى ابنة خالته – خصوصاً ، كان بالنسبة لها عودة إلى التقاليد القديمة فى علاقة فرنسا بالكاثوليكية ؛ فهى الابنة الكبرى للكنيسة وهى حامية الأراضى المقدسة فى الشرق منذ الحروب الصليبية ، وهى فى نفس الوقت صاحبة التقاليد الراسخة فى علاقتها مع بلاد الشرق والدين الإسلامى ... وهنا لابد من وقفة .

إن الذين صوروا لنا ديليسبس وكأنه غول ، إما إنهم كتبوه فى غمرة الحماس الإعلامى الذى ساد فى وجداننا منذ تأميم القناة ، وإما إنهم كتبوه لأنهم ركزوا قراءاتهم ومراجعهم على أدبيات الإنجليز ، وهنا لا ينبغى أن نتوقع خيراً كثيراً ، والغريب أن كتابات المؤرخين الإنجليز عن ديليسبس لم تختلف كثيراً عن كتابتهم – بعد ١٠٠ عام من مشروع القناة – عن جمال عبد الناصر فصوروا الأول على أنه " مغامر " وصوروا الثانى على أنه " هتلر " جديد . وكان من الواضح أن أغلب مؤرخينا وكتابنا لم تتح لهم الفرصة – بشكل عام – للقراءة بالفرنسية ، ثم – وهو الأهم – لم تتح الفرصة للفرانكوفون منهم – وهم قلة نادرة – للاطلاع على المذكرات والوثائق المباشرة المتعلقة بقصة القناة . وهى وثائق تكشف عن طبيعة العلاقة بين فردينان ديليسبس والإسلام .

تعود علاقة ديليسبس ببلاد الإسلام إلى الارتباط الذى جعل من أبيه ثم منه شخصياً قناصل لبلدهم فى مصر وتونس وسورية على النحو الذى رأيناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب . فعرف ديليسبس عادات الشعوب العربية وطريقة تفكيرهم وبالطبع لابد أنه درس الدين الإسلامى والتاريخ الإسلامى بل قرأ ودرس القرآن على النحو الذى سنراه بعد قليل . إلى هذا كان احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ ثم ظهور

مشروع إنشاء إمبراطورية عربية تحكمها فرنسا فى الشرق فى عصر نابليون الثالث عاملاً مهماً فى ارتباط فرنسا بالإسلام وبالعرب ارتباطاً خاصاً .

فى فصل مثير فى الجزء الأول من مذكراته تحت عنوان " الجزائر وتونس " يقول ديليسبس : " دون أن نغفل متوهمين الاختلافات الجوهرية التى تميز أنواق وقدرات جنسين (يقصد الجنس الأوروبى والجنس العربى) لقد تم إثبات أن الحاجز الذى لا يمكن تخطيه لا يفصلنا عن العرب المسلمين ، وأن الحضارة الأوروبية لا يجب أن تنظر لهم على أنهم برابرة لا يمكن إصلاحهم "(١) ويتابع ديليسبس بعد عبارة طويلة يمتدح فيها خصال المقاتل العربى المسلم وامتزاجه السريع بالحضارة " لم يعد فى قلب شعوب الشرق والغرب كراهية لا يمكن التصالح معها . ومن واجب فرنسا أن تنظم وتحكم بالعدل المسلمين الخاضعين لسلطتها . " ويتابع فى عبارة خطيرة " إن التعصب ضد المسيحيين لا يوجد إلا عند جنس الأتراك وليس عند الجنس العربى الذى يمارس الإسلام فى أصوله وباتباع مبادئ القرآن ولا يعتبر كافراً إلا المشركون وليس المسيحيين . "(٢) ومن هنا يتخطى ديليسبس هذه المرحلة ليصل إلى الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن مباشرة ويقول فى معرض حديثه عن مسلمى الجزائر " لا يجب أن يغيب عنا ، أننا فى القرآن علاقتنا بمسلمى الجزائر الفكر الحقيقى لنبيهم تجاه المسيحيين ، وهو فكر عبر عنه فى القرآن وهو ما حرفه المفسرون المتعصبون . إن النداءات التى وجهها محمد صلى الله عليه وسلم إلى بنى عشيرته وهى التى أصبحت سوراً فى القرآن تنطبق أساساً على قبائل الجزيرة العربية التى كانت قد انغمست فى عبادة الأصنام . لقد أوصى باحترام عقيدة الإله الواحد . "(٣) ويتابع ديليسبس فى نفس السياق : " ... إنه (محمد صلى الله عليه وسلم) لم يتحدث عن موسى وعيسى عليهما السلام إلا بأقصى التبجيل ، ولم يرفض منح حمايته للقسيسين والرهبان المسيحيين . ولم يأمر أبداً بالتعصب ولم يكن أبداً قدوة له . "(٤) .

(1) Squi distinguent Les Penchants, Les aptitudes des . — المذكرات ، الجزء الأول ص. ٣٦٤-٣٦٥ .
(2) La France. — المذكرات ، الجزء الأول ص. ٣٦٦ .
(3) Eesa — المذكرات ، الجزء الأول ص. ٣٦٦-٣٦٧ .
(4) Protecti — المذكرات ، الجزء الأول ص. ٣٦٩ .

ثم يُغْرِق ديليسبس بعد هذا فى استشهادات قرآنية فيورد نصوص القرآن الكريم التى تحث على التسامح واحترام الأديان السماوية الأخرى بلغ عددها تسعة نصوص من سور مختلفة . ويعود ديليسبس للحديث مرة أخرى عن محمد صلى الله عليه وسلم قبل أن ينتقل فجأة إلى قصة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ودخوله بيت المقدس ومعاملته الحسنة للسكان المسيحيين ثم رفضه الصلاة فى كنيسة القيامة حتى لا يحولها المسلمون إلى مسجد . ويدافع ديليسبس بعد ذلك عن العرب ضد من يتهمونهم بالتعصب ويقول : إن الذين يلقون بهذه الالتهامات لم يخالطوا العرب ، أما الذين عاشوا بينهم فرأيهم مختلف ، فهم قد فهموا أن الوطنية ألهمت المقاومة العربية أكثر من التعصب ، وكان الدين هو الراية الوحيدة التى تجمعت حولها الوطنية من أجل توحيد الجهود ، وكان الدين ولا شك عاملاً حافزًا لمواجهة أخطار نضال غير متكافئ "(1).

وفى الجزء الثانى من مذكراته يعود ديليسبس إلى تاريخ القناة القديم فى مصر الإسلامية ونكتشف أن أهم مراجعه فيها هو ما كتبه عنها المقريزى تحت عنوان " قناة أمير المؤمنين " ويورد ديليسبس نصه كاملاً (2) قبل أن يروى تفاصيل المراسلات بين أمير المؤمنين وعمرو بن العاص حول المشروع .

إن رجلاً بهذه الثقافة الواسعة ورحابة الأفق والفهم الصحيح لقيم الإسلام وتاريخه لا يمكن أن يكون ذئبًا قد أتى لتخريب شعب وأمة ومص دماء أبنائه وإفلاس خزينته ثم رميها للإنجليز رميًا على النحو الذى صورناه دون اتباع أى منهج تاريخى فى الفصل بين الرجل والمشروع ثم المشروع وتطبيق الآخرين له ، أى الفصل بين الأسباب والنتائج مع تسليمنا بأن هناك خطوطًا تصل بين الأسباب والنتائج ولكن لا تخلط بينها .

(1) de Profondes Anthipathies. Quant aux Personnes qui ont pu entretenir des relations suivies avec les Plus que le fanatisme,
(2) ben-le -ben-le Abdallah, ben-Haqan, ben-le-ben-Ali-ben-abou- dja-far, Abdoullah-ben-Mohammed-el- voyons maintenant.

ولا ينبغى أن نفهم من هذه السطور أن الرجل كان نبيًا وإنما كان بشراً حالمًا بعالم أفضل يسود فيه الرخاء للجميع ، وكانت جريمته أنه نجح فيما فشل فيه الجميع وأنه بإصراره الغريب على المثابرة والمقاومة والسباحة بين تيارات السياسة والمال وغرائز البشر قد نجح فى إخراج حلمه إلى الوجود فى ظل الظروف المتاحة والعقليات السائدة وقتها والثقافات المنفصلة بعضها عن بعض فحتى منتصف القرن التاسع عشر لم يكن العالم مفتوحًا كما هو مفتوح اليوم ، ولم تكن الشعوب تعرف بعضها كما هو الحال اليوم ، بل كانت تفصله الأديان والثقافات والحضارات بأكثر مما كانت تفصله الحدود الجغرافية طبيعية أو صناعية .

ألا ينبغى أن نعتبر أفكار ديليسبس فى الإسلام والعرب موازية تمامًا فى أفكاره فى ربط الشرق بالغرب عن طريق قناة السويس ؟ أى أنها أفكار ثورية سابقة لعصرها وصانعه للمستقبل ، وإذا كانت مصر قد حاولت مراراً إدخال تعديلات على امتياز القناة – ومنذ عهد سعيد نفسه – فذلك لأن مصر صاحبة الحضارة كانت تعرف أنه مشروع حضارى ، وإلا لكانت قد ألغت المشروع نفسه فى عهد إسماعيل مثلاً .

لقد كان تطلع مصر لاستقلالها عن الدولة العثمانية مرتبطًا أيضًا بقناة السويس – وهو ما كان يخشاه العثمانيون ويرفضون منح فرمان الموافقة عليه وهو ما سعى إليه ولاة مصر فى قرارة أنفسهم وهو ما كان يعرفه ديليسبس جيداً بحنكته السياسية وبفهمه العميق للتاريخ . لقد رأينا حرص ديليسبس على أن تكون مصر هى نقطة انطلاق المشروع وليس الباب العالى ، ورأينا حرصه الشديد على أن لا يؤدى حياد القناة المقدس إلا أن ننسى أن المشروع على أرض مصرية ، ورأينا دفعه لسعيد لإصدار لائحة تشغيل العمال التى تتعهد فيها مصر بتوريد العمال وتلتزم فيها الشركة بحسن معاملتهم ورعايتهم ، ورأينا حرصه على أن لا يعمل هؤلاء فى شهر رمضان فى عهد إسماعيل .

الواقع أن مشروع قناة السويس كان أشبه بأساطير اليونان والأشغال الاثنى عشر لهرقل ، وكان الرجل مدفوعًا دفعًا بسحر المشروع وكل الخلفيات التاريخية والحضارية والأسطورية الموجودة وراءه ، وبدا وكأنه يركب صهوة جواده العربى "

عنيزة " ليخترق به بسرعة البرق حواجز الزمن والجغرافيا والثقافات والحضارات بعنف سبب الألم للكثير خارج مصر وداخلها وكان لابد من دفع ثمن هذا ، وهو ثمن بدأ يدفعه في حياته مع كارثة قناة بنما ، ثم ظهور الحركة القومية المصرية وارتكازها على القناة من أجل الاستقلال واعتبارها له عدواً ، وأخيراً الشيخوخة الطويلة التى رأى من خلالها اللعنة تحل عليه تماماً كما حلت على أبطال أساطير اليونان فتشوه الجرائد سمعته ، بعد أن كان عبقرى القرن وقاهر الجغرافيا وموحد الشعوب ، ويسجن ابنه الأثير لديه فى فضيحة بنما التى خرجت تماماً من سيطرته وسيطرة أبنائه وأراد رجال المال والسماسرة والمرتشون أن يكرروا تجربة السويس فانتقمت بنما للسويس وراح ديليسبس الكهل يرقب كل هذا بحسرة والقرن التاسع عشر يستعد للرحيل ويقبل القرن العشرون وقد مات الرجل وأدى موته إلى أن تفيق فرنسا أنها فقدت واحداً من أبنائها الذين تحدوا التاريخ ، ولم يكن وراءه لا جيش نابليون ولا أساطيل نلسون ولا أموال روتشيلد . كان وحده ، وحده تماماً ، متكئاً على إيمانه بالله وعزيمته التى لا تفل ، وأخيراً صداقته النفيسة مع هذا الحاكم المصرى الذى يبدو وكأن العناية قد أرسلته من أجل إنشاء القناة ثم مات قبل أن يراها .

مات ديليسبس فى صباح يوم ٧ ديسمبر فى جيلى Guilly بالقرب من باريس عام ١٨٩٤ عن ٨٩ عاماً ، وبجواره زوجته هيلين دى براجار (١٨٤٨ - ١٩٠٩) وفارق السن بينهما إذ تزوجها غداة افتتاح القناة فى نوفمبر ١٨٦٩ وعمره ٦٤ عاماً وعمرها ٢١ وأنجب منها ١٢ طفلاً وكأنه كان يشعر أن مجده الحقيقى لم يعد فى السويس ولا فى بنما وإنما فى هذه " الدنيا " الصغيرة حوله من الأطفال وبالفعل كان قد نسيه كل الناس ، ولم يعد حوله سوى هيلين الشابه وأطفالها وبدت شركة السويس مع نهاية القرن العشرين وكأنها انفصلت مادياً وروحياً عن مؤسسها ، بل تكاد تكون قد نسيته وقد أصبح الإنجليز يسيطرون عليها عملياً ، وأصبح المصريون ينظرون إليه بريبة ، والفرنسيون بقلق والأتراك بالتشفى ، ولعل الجميع كان ينظر إليه بالتشفى . فالرجل الذى تحدى الطبيعة قد تحدى أيضاً حكومات ومراكز قوى ومصالح اقتصادية هائلة ،

وكان لابد من دفع الثمن .وكان اسمه فى نهاية هذه المغامرة هو الكود الذى استخدمه جمال عبد الناصر فى خطاب تأميم القناة من أجل أن يتحرك الرجال والاستيلاء على المراكز الحيوية بالقناة وشركتها . وكأن عبد الناصر - دون أن يدرى - قد رد لديليسبس اعتباره برد القناة لمصر ، لأن الرجل لم ينس لحظة واحدة أن القناة مصرية وإنها ستنتهى إلى مصر . ولعل ما قاله چابول كالون ، رئيس جمعية أصدقاء قناة السويس وفردينان ديليسبس وأحد أبرز الفرنسيين المرتبطين بملحمة القناة من أن مصر بتأميمها للقناة قد تصالحت مع القناة ومع نفسها ومع التاريخ - فيه الشىء الكثير من معانى قصة القناة وحياة ديليسبس .

ملحق رقم (١)

الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
لائحة استخدام العمال من الأهالي
(٢٠ يوليو ١٨٥٦)

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا فى تنفيذ أعمال قناة السويس البحرية ، والتأكد من حسن معاملة العمال المصريين الذين سيتم استخدامهم والسهر فى الوقت ذاته على مصلحة المزارعين والملاك والمقاولين من الأهالي ، قمنا - بالتشاور مع المسيو فردينان ديليسبس بوصفه الرئيس المؤسس للشركة العالمية للقناة المذكورة - بوضع الأحكام التالية :

المادة ١ : توفر الحكومة المصرية العمال الذين سوف يتم استخدامهم فى أعمال الشركة وذلك بناء على طلب كبير المهندسين ووفقًا للاحتياجات .

المادة ٢ : يتم تحديد الأجر المخصص للعمال وفقًا للأسعار لمتوسط الأجور فى الأعمال المحددة ، ويبلغ نحو قرشين صاغ ونصف إلى ثلاثة قروش فى اليوم ، وذلك بخلاف حصة الطعام التى تقوم الشركة بتقديمها عينا وبقيمة قدرها قرش صاغ واحد .

ولا يتقاضى العمال دون الثانية عشرة عامًا سوى قرش صاغ واحد ولكنهم يحصلون على حصة طعام كاملة .

يتم توزيع حصص الطعام العينية يوميًا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدمًا ، ويجوز للعمال الحصول على قيمة هذه الحصة نقداً بعد التقدم بطلب منهم والتأكد من قدرتهم على توفير حاجتهم من الغذاء .

يتم دفع الأجور مرة أسبوعياً . ومع ذلك لا تسدد الشركة خلال الشهر الأول سوى نصف الأجر حتى يتراكم لديها رصيد تبلغ قيمته خمسة عشر يوماً ، تقوم بعدها الشركة بصرف الأجور كاملة للعمال .

توفر الشركة على نفقتها مياه الشرب بكميات وفيرة لسد احتياجات العمال كافة .

المادة ٣ : العمل الذى يكلف به العمال لا يتجاوز ذلك العمل المنوط بهم فى إدارة الكبارى والطرق بمصر ، والذى تم اعتماده في الأعمال الكبرى لحفر القنوات التى تم تنفيذها فى السنوات الأخيرة .

يتم تحديد عدد العمال المستخدمين مع الأخذ فى الاعتبار المواسم الزراعية .

المادة ٤ : يتم تكوين شرطة الطرق من ضباط وجنود الحكومة بناء على أوامر كبار المهندسين وحسب تعليماتهم وذلك وفقاً لنظام خاص تتم الموافقة عليه من قبلنا .

المادة ٥ : يخضع العمال الذين لا يؤدون عملهم بصورة تامة لخصم مرتبهم بنسبة لا تقل عن الثلث ؛ ويكون الخصم بنسبة العجز فى العمل الموكل إليهم ، ويعاقب العمال الذين يغادرون موقع العمل بخصم قيمة الخمسة عشر يوماً الاحتياطية ، ويتم إضافة هذه القيمة إلى صندوق المستشفى المشار إليه فى المادة التالية . كما يحرم من قيمة الخمسة عشرة يوماً الباقية الاحتياطية العمال الذين يثيرون الاضطرابات فى مواقع العمل . وفضلاً عن ذلك يتم فرض غرامة مالية عليهم تضاف إلى صندوق المستشفى .

المادة ٦ : تلتزم الشركة بإيواء العمال سواء فى خيام أو عنابر أو منازل ملائمة . وتوفر مستشفى وعربات إسعاف وعاملين ومواد لازمة لعلاج المرضى على نفقتها .

المادة ٧ : تتكفل الشركة بمصروفات سفر العمال المعينين وعائلاتهم من محل إقامتهم حتى وصولهم إلى المواقع .

يتلقى كل عامل مريض يصل إلى المستشفى العلاج الذى تتطلبه حالته ، بالإضافة إلى أجر يصل إلى قرش صاغ ونصاف طيلة فترة مرضه .

المادة ٨ : يحصل الحرفيون مثل البنائين والحدادين الحجارين والنجارين .. إلخ على الأجر الذى تدفعه عادة الحكومة لمثل هذه الأعمال فضلاً عن حصة الغذاء أو قيمة هذه الحصة .

المادة ٩ : عند الاستعانة بعسكريين فى بعض الأعمال تدفع الشركة لكل منهم قيمة مساوية لأجر العمال المدنيين بوصفها أجراً أضافياً للراتب الأساسى العادى .

المادة ١٠ : توفر الحكومة للشركة بسعر التكلفة كل القفف اللازمة لنقل الأتربة ومواد البناء وكذلك البارود اللازم لاستغلال المحاجر على أن تقدم الطلبات قبل الموعد بثلاثة أشهر .

المادة ١١ : يتمتع مهندسانا ، لينان بك وموجل بك) – اللذان نضعهما تحت تصرف الشركة لإدارة وتسيير الأعمال – بسلطة الإشراف العليا على العمال ويتفقان مع المدير المفوض من الشركة لحل كل المشكلات التى يمكن أن تظهر عند تنفيذ هذا المرسوم .

حرر فى الإسكندرية فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦ .

ختم صاحب السعادة والى مصر

RÈGLEMENT

SUR

L'EMPLOI DES OUVRIERS INDIGÈNES*

(20 Juillet 1856)

Nous, Mohammed-Saïd-Pacha, vice-roi d'Egypte, voulant assurer l'exécution des travaux du canal maritime de Suez, pourvoir au bon traitement des ouvriers égyptiens qui y seront employés, et veiller en même temps aux intérêts des cultivateurs, propriétaires et entrepreneurs du pays, avons établi, de concert avec M. Ferdinand de Lesseps, comme président-fondateur de la Compagnie universelle dudit canal, les dispositions suivantes :

Art. 1er. — Les ouvriers qui seront employés aux travaux de la Compagnie seront fournis par le gouvernement égyptien, d'après les demandes des ingénieurs en chef et suivant les besoins.

Art. 2. — La paye allouée aux ouvriers sera fixée suivant les prix payés, en moyenne, pour les travaux des particuliers, à la somme de deux piastres et demie à trois piastres par jour, non compris les rations qui seront délivrées en nature par la Compagnie pour la valeur d'une piastre.

Les ouvriers au-dessous de douze ans ne recevront qu'une piastre, mais ration entière.

Les rations en nature seront distribuées par jour ou tous les deux ou trois jours à l'avance; et dans le cas où l'on serait assuré que les ouvriers qui en feront la demande seront en état de pourvoir à leur nourriture, la ration leur sera donnée en argent.

La paye en argent aura lieu toutes les semaines. Cependant la Compagnie ne comptera, pendant le premier mois, que la moitié de

la paye, jusqu'à ce qu'elle ait accumulé une réserve de quinze jours de solde, après quoi, la paye entière sera délivrée aux ouvriers.

Le soin de fournir de l'eau potable en abondance pour tous les besoins des ouvriers est à la charge de la Compagnie.

Art. 3. — La tâche imposée aux ouvriers ne dépassera pas celle qui est fixée dans l'administration des ponts et chaussées en Égypte, et qui a été adoptée dans les grands travaux de canalisation exécutés pendant ces dernières années.

Le nombre des ouvriers employés sera fixé en prenant en considération les époques des travaux de l'agriculture.

Art. 4. — La police des chantiers sera faite par les officiers et agents du gouvernement, sous les ordres et suivant les instructions des ingénieurs en chef, conformément à un règlement spécial qui recevra notre approbation.

Art. 5. — Les ouvriers qui n'auront pas rempli leur tâche seront soumis à une diminution de salaire qui ne sera pas moindre du tiers, et qui sera proportionnée au déficit de l'ouvrage commandé. Ceux qui déserteront perdront, par ce seul fait, les quinze jours de solde en réserve; le montant en sera versé à la caisse de l'hôpital, dont il sera parlé à l'article suivant. Ceux qui apporteraient du trouble dans les chantiers seront privés également des quinze jours de solde en réserve. Ils seront, en outre, passibles d'une amende qui sera versée à la caisse de l'hôpital.

Art. 6. — La Compagnie sera tenue d'abriter les ouvriers, soit sous des tentes, soit dans des hangars ou maisons convenables. Elle entretiendra un hôpital et des ambulances, avec tout le personnel et tout le matériel nécessaires pour traiter les malades à ses frais.

Art. 7. — Les frais de voyage des ouvriers engagés et de leurs familles, depuis le lieu de leur départ jusqu'à leur arrivée sur les chantiers, seront à la charge de la Compagnie.

Chaque ouvrier malade recevra à l'hôpital ou dans les ambulances outre les soins que réclamera son état, une paye d'une piastre et demie pendant tout le temps qu'il ne pourra pas travailler.

Art. 8. — Les ouvriers d'art, tels que maçons, charpentiers, tailleurs de pierre, forgerons, etc., etc., recevront la paye que le gou-

vernement a l'usage de leur allouer pour ses travaux, outre la ration de vivres ou la valeur de cette ration.

ART. 9. — Lorsque des militaires appartenant au service actif seront employés aux travaux, la Compagnie déboursera, pour chacun d'eux, à titre de haute paye, de solde ordinaire ou d'entretien, une somme égale à la paye des ouvriers civils.

ART. 10. — Toutes les couffes nécessaires pour le transport des terres et des matériaux, ainsi que la poudre pour l'exploitation des carrières, seront fournies par le gouvernement à la Compagnie, au prix de revient, pourvu que la demande en ait été faite au moins trois mois à l'avance.

ART. 11. — Nos ingénieurs Linant-Bey et Mougel-Bey, que nous mettons à la disposition de la Compagnie pour la direction et la conduite des travaux, auront la surveillance supérieure des ouvriers, et s'entendront avec l'administrateur délégué de la Compagnie pour aplanir les difficultés qui pourraient survenir dans l'exécution du présent décret.

Fait à Alexandrie, le 20 juillet 1856.

O.

(Cachet de S. A. le vice-roi.)

(*Traduction du turc.*)

ملحق رقم (٢)

مذكرة
الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
ضد صاحب السعادة نوبار باشا
ملخص تاريخي وتحليل للوقائع

بعد أن استمعت المحكمة إلى المرافعات ، فليس ثمة مجال للرجوع إلى التفاصيل التي وردت فيها - أيًا كانت طبيعتها - التي تم تقديمها خلال الجلسات .

فلقد تم توزيع الوثائق وطبع مذكرات الدفاع ، وسوف ترجع إليها المحكمة عند الضرورة لمراجعة نقطة بعينها .

ومع ذلك من المفيد أن نلخص بايجاز العناصر المقدمة لتقدير القضاة .

ولهذا الغرض يبدو من الأفضل تقديم هذه العناصر في شكل جدول .

١ - مقدمات القضية .

٢ - طبيعة الاقتراحات المقدمة للشركة فجأة ودون سابق إنذار .

٣ - الإجابات التي كان يتعين تقديمها .

٤ - التوضيحات التي أعربت الشركة عن طريقها عن موقف مختلف تمامًا دون رفض أي مفاوضات أو تحدى صاحب السعادة الوالي كما أدعى البعض .

٥ - الأعمال التي قام بها صاحب السعادة نوبار باشا والتي تشكل بالقدر نفسه خطأ من جانبه .

٦ - تلك هي موضوعات هذه المدونة .

أولاً : مقدمات القضية ١٨٥٤

مشروع مسيو ديليسبس – استقبال الوالى محمد سعيد – رحلة فى الصحراء .

٩ نوفمبر ١٨٥٤

أول فرمان بحق الامتياز – مجرد نسخة تم تسليمها للحفظ – دراسات وخرائط وتصميمات .

٣٠ أبريل ١٨٥٥

تقرير الوالى .

١٩ مايو ١٨٥٥

تعليمات الوالى لمسيو ديليسبس .

٥ يناير ١٨٥٦

فرمان الامتياز الثانى ويحتوى على تكاليف والتزامات وضرائب يجب أن تخضع لها الشركة وكذلك على الامتيازات والحصانة والمزايا والتسهيلات التى ستحصل عليها – تسليم النسخة الأصلية حتى يتسنى لمسيو ديليسبس تكوين الشركة المالية .

وصرح الوالى " أما عن الأعمال الخاصة بحفر البرزخ ، فيمكن للشركة أن تنفذها بنفسها بمجرد حصولى على تصريح الباب العالى " .

٢٥ يناير ١٨٥٦

قانون الشركة الأساسى .

٢٠ يوليو ١٨٥٦

لائحة استخدام العمال من المواطنين المصريين .

أكتوبر ونوفمبر ١٨٥٨

الاكتتاب العام .

٥ ديسمبر ١٨٥٨

الجلسة الأولى لمجلس الإدارة – تم إعلان تأسيس الشركة بصورة نهائية وحلت بذلك محل مسيو ديليسبس فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات .

٥ يناير ١٨٥٩

إخطار لصاحب السمو محمد سعيد بإنشاء الشركة .

أول مارس ١٨٥٩

خطاب من السيد ديليسبس للصدر الأعظم متضمنًا كل التفاصيل عن إنشاء الشركة وتنظيمها وسير الأعمال بها .

بداية الأعمال .

إلحاح اللورد بالمرستون وسفير إنجلترا فى القسطنطينية على السلطان حتى تعرقل حكومته المشروع .

٢٨ سبتمبر ١٨٥٩

بعثة مختار بك الذى جاء لتحقيق هذا الهدف من القسطنطينية .

فشل المحاولة .

عودة مختار إلى القسطنطينية .

استمرار الأعمال .

١٨٦٠

مؤامرة جديدة تهدف إلى بث الشكوك فى ذهن الوالى حول مايلى :

١ - الطابع القانونى لتأسيس الشركة .

٢ - القوة الجبرية للعقود .

١٨٦٠

وفى وجود هذه المؤامرة طلب مسيو ديليسبس صراحة من الوالى :

١ - تجديد الاعتراف الممنوح سلفًا للطابع القانونى والمنظم لتأسيس الشركة .

٢ - التصديق على الاكتتابات التى قام بها موكله باسم سعادته .

٣ - تأكيد الموافقات التى تم منحها والتصريحات ومختلف الاتفاقيات .

مايو ١٨٦٠

قيام الوالى باستشارة ثلاثة محامين فرنسيين ، أعربوا عن رأيهم فى أن الشركة لم يتم تأسيسها بطريقة قانونية ، وأن العقود المبرمة ليس لها طابع الإلزام .

مايو ١٨٦٠

قيام الشركة من جانبها باستشارة المستشار القانونى بالإضافة إلى أربعة محامين الذين قرروا :

١ - أن وجود الشركة قانونى .

٢ - أن العقود صحيحة وتتمتع بقوة جبرية ولا يمكن للوالى التشكيك فى صحتها .

اعتماد الوالى لهذا الحل وقراره بالاستمرار فى الأعمال واستكمال التنفيذ دون إبطاء .

التنفيذ الفورى بالفعل لهذا القرار .

٦ أغسطس ١٨٦٠

اتفاقية مالية تقوم بتسوية الحساب مع الحكومة المصرية فيما يتعلق باكتتابها .

تضمنت كراسة الشروط على استخدام الشركة للعمال بنسبة :

١/٥ من الأوروبيين .

٤/٥ من المصريين .

وهذه النسبة تطبق بحد أدنى ٢٠,٠٠٠ عاملاً مصرياً .

وقد تم الاتفاق على أن تقوم الحكومة المصرية بنقلهم إلى مواقع العمل فى مجموعات ، وأن تتولى إعادتهم بعد ذلك وأن تقوم الشركة بإيوائهم وإسكانهم وتقدم لهم حصص الغذاء والخدمات العلاجية وأن يتقاضى المرضى نصف الأجر .

وقرر الوالى أن يحدد الأجر بمتوسط أجور الأعمال المناظرة ، يقوم سموه باستقبال المجموعات الأولى فى مواقع العمل ويسكنهم ويقيم لنفسه وسطه مسكناً خاصاً .

١٨٦٠-١٨٦٣

تم تنفيذ أعمال ضخمة خلال ثلاث سنوات دون أدنى صعوبة .

يناير ١٨٦٣

تنصيب صاحب السمو إسماعيل واليًا جديداً .

اعتراف سموه بكل الاتفاقيات المبرمة فى الماضى وتأكيدها وتنفيذها .

الإبقاء على اللائحة الخاصة باستخدام العمال .

الاستمرار فى الإمداد بمجموعات العمال ، تصفية متأخر الاكتتاب .

١٨ مارس ١٨٦٣

فضلاً عن ذلك فى ١٨ مارس ١٨٦٣ أبرم الوالى مع الشركة اتفاقية مد أنبوب مياه للقناة من المياه العذبة فى القاهرة .

٢٠ مارس ١٨٦٣

إبرام الوالى اتفاقية مالية مع الشركة .

توقيع نوبار نفسه على الاتفاقيتين .

٦ أبريل ١٨٦٣

مذكرة تركية تصدر فجأة ، بطريقة غير متوقعة وتعلن عن النية فيما يلى :

طلب استرداد الأراضى .

وقف الإمداد بالعمال البالغ عددهم عشرين ألفا :

معلنة أن مشروع العقد سوف يتم دراسته فيما بعد .

بيد أن هذه المذكرة وجهت فقط لممثلى السلطان فى باريس ولندن .

١٢ مايو ١٨٦٣

المذكرة موضوع الاحتجاج فى جريدة المونيتور .

- ثم لم يستتبعها أى إجراء .

استمرار الأعمال .

يبلغ مجرى القناة البحرية الذى تم تنفيذه ٧٥ كم .

الانتهاء من قناة المياه العذبة .

حل مشكلة منسوب البحرين .

ثانياً : طبيعة الاقتراحات التى تم تقديمها للشركة

كانت الأمور تسير على هذا المنوال ، حتى ظهرت فكرة إعادة إحياء المذكرة التركية التى احتجت عليها الحكومة الفرنسية ؛ وذلك بهدف إثارة المتاعب للشركة .

وتأسيساً على ذلك توجه نوبار باشا أولاً إلى القسطنطينية ، وأجرى اجتماعات مع الديوان (حكومة تركيا) ، وأكد بطريقة ينقصها الدقة لسفير فرنسا أنه اتفق مع السلطان على تحقيق مصالح أفضل للشركة ، ثم وصل إلى باريس .

وطلب نوبار إلى الشركة فى خطابه بتاريخ ١٢ و ٢٨ أكتوبر ١٨٦٣ :

١ - خفض عدد العمال الذين يقدمهم الوالى كمساعدة فى الأعمال من ٢٠,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ عاملاً .

٢ - زيادة الأجر ليصل إلى فرنكين يومياً .

٣ - إلغاء التنازل عن الأراضى مع العرض - كنوع من التعويض - بأن تأخذ الحكومة المصرية قناة المياه العذبة لحسابها ورد المصروفات للشركة واستكمال القناة حتى السويس .

ثالثًا : الردود التى كان ينبغى تقديمها

وبعيداً عن تقديم رد قد يتضمن رفضًا منهجيًا وغير متعقل ، حرص مجلس الإدارة على استهداف سلسلة العقود والصكوك التى تشكل علاقات ملزمة للطرفين .

ثم أخذت الشركة تباعًا كل نقطة على حدة وقدمت الإجابات التالية :

مسألة العمال

الوالى هو الذى فرض عددهم .

تم الاعتراف بموافقة الطرفين أن العدد اللازم هو عشرون ألفًا وبدلاً من ذلك ، يكتفى باقتراح هذا العدد غير الكافى والذى يبلغ ستة الاف عامل دون رفع الحظر عن الشركة فيما يتعلق بالاستعانة بعمال من أيَّة جهة أخرى .

زيادة الأجور

بناء على المادة الأولى (فقرة ١) من اللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو ١٨٥٦ والتى تعد عقداً ملزمًا للطرفين ، قامت الحكومة المصرية نفسها بتحديد شروط الأجور التى التزمت بإعطائها للعمال .

وقد حدد الوالى نفسه العمل المناط بكل مجموعة .

وهذا الأجر مستقل عن أية أعباء خاصة بالعمال تقع على عاتق الشركة .

وبعيداً عن مختلف الأعباء ، يكلف كل شخص الشركة حوالى فرنكًا ونصف يوميًا .

وهذا الأجر يساوى ضعف ما يتم منحه عمومًا للعمال الحفارين فى مصر .

وقناة المياه العذبة

تمثل الأراضى عنصراً من عناصر الامتياز .

تأسست الشركة على أساس ملكيتها لهذه الأراضى .

وتمتلكها بالفعل منذ عدة سنوات .

وقد حصلت عليها الشركة بمقتضى عقد مكلف للغاية ، إذ التزمت الشركة فى المقابل بتحقيق رأس مال يبلغ ٢٠٠ مليون وتنفيذ أعمال ضخمة .

صرفت الشركة بالفعل ثلث رأس مالها فى تنفيذ أعمال .

وبسبب المزايا مثل التنازل عن الأراضى حصلت الحكومة المصرية على ١٥ ٪ من أرباح الشركة .

تعد اتفاقية ١٨ مارس ١٨٦٣ والخاصة بالنسبة فى قناة المياه العذبة والأراضى اعترافًا رسميًا بسلامة الوضع القانونى للاتفاقيات التى تمتلك الشركة بموجبها الأراضى وتحتلها .

وبما أنه تم الانتهاء من حفر قناة المياه العذبة ، فإن العرض الخاص باستردادها والانتهاء من أعمالها على سبيل التعويض لا مجال له .

العرض برد النفقات المدفوعة للقناة يعد بطبيعة الحال أمراً غير كاف .

إن ترك الشركة للأراضى سوف يضر بالتجارة والملاحة على المستوى العالمى ، وذلك بدفع الشركة على زيادة رسوم المرور بالقناة لإيجاد دخل كاف جديد .

رابعاً : البيانات الموجودة فى المداولة والتى أعربت عن طريقها الشركة عن موقف مخالف تماماً لما نسب إليها .

عندما قدمت الشركة الإجابات – التى كانت سليمة وضرورية بطريقة بديهية – لم تغلق الباب تماماً – كما يدعى البعض – أمام أى مفاوضات بل أعربت فى مداولاتها عن شعور مخالف لذلك تماماً .

فيما يتعلق بالعمال

وبالفعل :

ذكرت الشركة اهتمامها بإحلال العمل الآلى محل العمل اليدوى ، وأضافت أن هذا الاهتمام تعززه الرغبة فى الظهور بمظهر لائق أمام سموه ، وشرحت أنها قدمت حتى هذا اليوم كل التضحيات الممكنة لبلوغ هذا الهدف ، وأنها أبرمت لتوها عقداً كبيراً مع مقاول ، وبالتالى فإن حجم العمل الذى سيقوم به الفلاحون سينخفض بمعدل الثلث ، وأنها تبحث عن عقود مماثلة ، وتترقب اللحظة التى ستتمكن هى نفسها من طلب خفض عدد العمال .

وتقترح أن يتم تحديد متوسط الأجر الحالى لعمال الحفر فى مصر ، وذلك عن طريق تحقيق تقوم به القنصلية أو بأى طريقة أخرى حيادية ، وتلتزم الشركة – مع التخلى عن الرجوع فى هذه النقطة إلى قانون ١٨٥٦ – برفع أجورها إذا كان الأجر المعمول به بالفعل أعلى من الأجر الذى تحدده اللائحة الخاصة بتنظيم العمل فى البرزخ ، وذلك دون المطالبة بأى خفض للأعباء التى تفرضها عليها اللائحة التنظيمية المشار إليها .

وتوضح أن الشركة مصرية .

وأن الأراضى خاضعة للقانون المصرى .

وأن الشركة لم تتعامل فى أمور الزراعة إلا مع رعايا من الإمبراطورية العثمانية ، وذلك لعدم اختصاصها بهذا المجال ، وأنها تنوى الاستمرار على هذا النهج .

وأخيراً عند إخطار نوبار باشا بهذه الحلول فإن مسيو ديليسبس فعل هذا باسم الشركة ، بخطابه بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ، وأعرب عن الفكرة فى أن نوبار سيعترف هو نفسه بصحة الدوافع المذكورة ، وكلفه عند إبلاغها للوالى بالإعراب للأمير عن مشاعر الإخلاص والثقة المحترمة التى يستشعرها أفراد الشركة تجاهه ، وأخيراً بتذكيره أنه – نوبار نفسه – قد خصص منذ السادس عشر من سبتمبر لمهمته دعاية ألقت بظلال الشك فى نفوس المساهمين ، ولهذا السبب يجد مجلس الإدارة نفسه مضطراً لإعلان قراره للمساهمين الذين يبلغ عددهم الآن ٤٠,٠٠٠ على الأقل موزعين على أراضى الإمبراطورية كلها ، وذلك بعد تقسيم السندات .

وفضلاً عن ذلك فإن الشركة – التى ضاقت بالرسائل المعبرة عن القلق الذى سببته الدعاية التى أحاطت بمهمة نوبار – لم تجد سبيلاً أخر للرد على هذا القلق .

خامساً : الأعمال التى قام بها بعد ذلك نوبار باشا والتى تمثل بنفس القدر خطأ من جانبه .

لم يحفظ نوبار منذ البداية السر كما ينبغى على كل مفاوض .

كان بالطبع قد تحدث عن موضوع رحلته ومهمته ، لأن أيًا كان ما قيل ، فإن مذكرة تركيا فى ٦ أبريل ١٨٦٣ – والتى أعقبها احتجاج وصمت – ما كانت لتلفت أنظار أجهزة الدعاية وتجعلها تتأكد من أن نوبار باشا سيكلف بمهمة من الوالى ، وتعرف موضوع هذه المهمة .

آخر أغسطس ١٨٦٣

نوبار باشا يصل إلى باريس : بعد بضعة أيام يظهر مقال الديلى نيوز بتوقيع أوليفيرا .

١٦ سبتمبر ١٨٦٣

خطاب من نوبار يكشف عن مهمته .

٤ أكتوبر ١٨٦٣

استشارة السيد نوجان سان لورنس – المحامى – المطلوبة قبل وصول مسيو ديليسبس إلى باريس ، وقبل أى إخطار بالاقتراحات .

سبتمبر وأكتوبر ١٨٦٣

علاقات نوبار باشا مع عدد كبير من أجهزة الدعاية – معلومات قدمها هو نفسه – تسليم الوثائق ، اعترف بها هو نفسه في قضية فوركاد .

٣١ أكتوبر ١٨٦٣

نوبار يتسلم إعلانًا عن المداولة .

ولا يخطر عن تسلمه .

إن الاقتراحات التى قدمها لا تتسم بالطابع التصالحى ، ولا تؤدى إلا إلى إفلاس الشركة ، بما أنها كانت تتضمن انسحاب العمال ونزع ملكية الأراضى .

ولما كانت الشركة مضطرة إلى الرد على الأسئلة المطروحة فلم يكن بوسعها سوى الرفض .

ومع ذلك وفضلاً عن ذلك ، بدافع من شعور تصالحى تم تجاهله من باب الخطأ ، أعلنت الشركة بأن هناك احتمالاً بأن تقوم بإحلال العمل الآلى محل العمل اليدوى فى أجل قريب .

قدمت تحقيقًا قامت به القنصلية حول موضوع العمال .

حددت موقفها وأعلنت عن عزمها بعدم بيع أراض أو إيجارها إلا لرعايا الإمبراطورية العثمانية !

وبالفعل نكرر أن هذه العروض التى تهدف فى المقام الأول إلى الصلح لم يستتبعها أى اتصال من جانب نوبار باشا !

لم يعلن نوبار باشا إبلاغها للوالى .

وعلى أية حال فالمؤكد أنه لم يكن ينتظر إجابة هذا الأمير !

وبعد عدة أيام أثار جدلاً كان قد جهزه سلفًا .

ويدفعه لذلك أنه كان على يقين بأن الاقتراحات بالشكل الذى قدمها به لا يمكن قبولها !

٧ نوفمبر ١٨٦٣

المقال الأول فى جريدة لاسومان فيننسيير **La Semaine Financiére** (الأسبوع المالى) الذى حث هو على نشره .

١٤ نوفمبر ١٨٦٣

المقال الثانى فى الجريدة نفسها ، وهو أكثر عنفًا من الأول ، ومصحوب بذكر الاستشارة التى تمت عام ١٨٦٠ دون الإشارة إلى قرار الوالى وعملية التنفيذ التى تلته .

٣٠ نوفمبر ١٨٦٣

الاستشارة الجديدة المطلوبة من المحامين الثلاثة الذين تم استشارتهم من قبل .

وتذرعًا بأخذ رأيهم حول قيمة المقترحات الخاصة بالعمال والأجور والأراضى ، تم استشارتهم قبل ذلك حول مسألتين ليس لهما علاقة بمهمة نوبار باشا :

حقيقة التفويض الممنوح لمسيو ديليسبس .

شرعية قيام الشركة .

وهى مسائل فصل فيها الوالى فى ١٨٦٠ لصالح الشركة واستتبعها تنفيذ كامل ومتواصل للمشروع .

ديسمبر ١٨٦٣

نشر استشارة ٣٠ نوفمبر بأكثر من ٣٠٠,٠٠٠ نسخة ، وذلك خرقًا لكل القواعد والتقاليد ، قبل أيّة مناقشة قانونية وقبل كل اتصال مع الوالى والشركة .

إثارة الرأى العام .

اضطراب وقلق كبير بين المساهمين – وكرد فعل لا يمكن تفاديه انخفض متوسط سعر الأسهم بمقدار ٦٠ فرنكًا .

وإزاء هذا الموقف ، أصبح رفع دعوى ضد نوبار باشا ضرورة ملحة ، وكذلك نشر الدعوى القضائية ، فلم يبق للشركة سوى تلك الوسيلة لمحاربة الدعاية السيئة التى أحاطت بالاستشارة المضادة ، وتأكيد المصالح ومنع أنهيار الشركة الذى كان الهدف الرئيسى من كل ما سبق .

أيه .دى نورماندى

محامى الشركة

1re CHAMBRE DU TRIBUNAL.

Audience du Vendredi.

PRÉSIDENCE DE

M. le Président BENOIT-CHAMPY.

NOTE

POUR

LA COMPAGNIE UNIVERSELLE

DU

CANAL MARITIME DE SUEZ

CONTRE

S. E. NUBAR-PACHA.

RÉSUMÉ CHRONOLOGIQUE ET ANALYSE DES FAITS.

Après les longs débats auxquels le Tribunal a bien voulu prêter son attention, il n'y a plus a revenir sur les développements qui ont été donnés, ni à rentrer dans les considérations de toute nature qui ont été présentées lors des débats d'audience.

Les documents ont été distribués; les plaidoiries ont été imprimées. Le Tribunal sera assez bon pour s'y reporter, si ses souvenirs lui faisaient défaut sur quelque point particulier.

Mais il peut être utile de résumer très-rapidement les éléments soumis à l'appréciation des magistrats.

Pour cela il suffit de présenter comme en un tableau :

1° Les préalables de l'affaire ;

2° La nature des propositions adressées à la Compagnie, subitement et contre toute prévision ;

3° Les réponses qui ont dû y être faites;

4° Les indications par lesquelles la Compagnie, loin de se refuser à toute

négociation, et de braver, comme on l'a prétendu, S. A. le vice-roi, manifestait un sentiment tout contraire;

5° Les actes auxquels s'est alors livré S. E. Nubar-Pacha et qui constituent autant de griefs contre lui.

C'est l'objet de la présente note.

§ I.

PRÉALABLES DE L'AFFAIRE.

1854. Projet de M. de Lesseps. — Accueil du vice-roi Mohammed-Saïd. — Voyage dans le désert.

[illegible] Novembre 1854. Premier firman de concession. — Simple copie remise pour être conservée. — Etudes, plans et devis.

30 Avril 1855. Rapport au vice-roi.

19 Mai 1855. Instructions de ce prince à M. de Lesseps.

5 Janvier 1856. Second firman de concession, contenant les charges, obligations et redevances auxquelles la Société doit être soumise, et les concessions, immunités, avantages et facilités auxquels elle aura droit. — Copie authentique remise, pour que M. de Lesseps puisse constituer la Compagnie financière.

« Quant aux travaux relatifs au percement de l'isthme, elle (la Com-
» pagnie) pourra les exécuter elle-même, dit le vice-roi, dès que l'autori-
» sation de la Sublime Porte *m'aura* été accordée. »

5 Janvier 1856. Statuts de la Société.

20 Juillet 1856. Règlement conventionnel sur l'emploi des ouvriers indigènes.

Octobre et novembre 1858. Souscription publique.

[illegible] Décembre 1858. Dépôt chez M[e] Mocquard, notaire à Paris, des actes et documents constitutifs de la Société.

[illegible] Décembre 1858. Première séance du Conseil d'administration. — La Compagnie se déclare définitivement constituée, et se trouve par ce fait substituée aux droits et obligations de M. de Lesseps.

5 Janvier 1859. Notification à S. A. Mohammed-Saïd de la constitution de la Société.

1er Mars 1859. Lettre de M. de Lesseps au grand vizir, donnant tous les détails sur la création, l'organisation, et la marche de l'affaire.

Les travaux commencent.

Lord Palmerston et l'ambassadeur d'Angleterre à Constantinople insistent auprès du sultan pour que son gouvernement y fasse obstacle.

Mission de Mouktar-Bey, qui part à cet effet de Constantinople. **28 Septembre 1859.**

Tentative avortée.

Mouktar retourne à Constantinople.

Les travaux continuent.

Nouvelle intrigue ayant pour objet de jeter des doutes dans l'esprit du vice-roi sur : **1860.**

1° La régularité de la constitution de la Société ;

2° La force obligatoire des contrats.

En présence de cette intrigue, M. de Lesseps demande nettement à Son Altesse : **1860.**

1° De consacrer à nouveau la reconnaissance déjà donnée à la constitution régulière et légale de la Société :

2° De réaliser les souscriptions faites au nom de Son Altesse par son mandataire ;

3° De confirmer les approbations déjà données, les autorisations, et les diverses conventions.

Le vice-roi fait consulter trois avocats français, qui expriment l'opinion que la Société n'est pas légalement constituée et que les contrats intervenus ne sont pas obligatoires. **Mai 1860.**

La Compagnie, de son côté, consulte son conseil judiciaire et en outre quatre avocats qui expriment l'opinion : **Mai 1860.**

1° Que son existence est légale ;

2° Que les contrats sont valables, ont force obligatoire, et ne sauraient être mis en question par le vice-roi.

Le vice-roi adopte cette solution, décide de continuer les travaux et de marcher sans relâche à l'exécution.

L'exécution suit en effet cette décision.

---

6 Août 1860. Convention financière portant règlement de compte avec le gouvernement égyptien au sujet de sa souscription.

Le cahier des charges portait déjà que la Compagnie emploierait comme ouvriers :

1/5 d'Européens.
4/5 d'Égyptiens.

Cette proportion est fixée à un minimum de 20,000 ouvriers égyptiens.

On convient qu'ils seront amenés sur les travaux par contingents, et reconduits ensuite par le gouvernement égyptien ; — qu'ils seront abrités et logés par la Compagnie ; — qu'elle fournira ses rations ; — que des hôpitaux seront créés ; — que les malades recevront la moitié de leur salaire.

Le vice-roi décide que ce salaire sera la moyenne des prix des particuliers, Son Altesse reçoit elle-même sur place les premiers contingents, les installe ; se fait construire au milieu d'eux une habitation personnelle.

1860-1863. Trois années de prodigieux travaux exécutés sans la moindre difficulté.

Janvier 1863. Avénement de S. A. Ismaïl, nouveau vice-roi.

Son Altesse reconnaît, confirme et exécute toutes les conventions intervenues dans le passé.

Le règlement relatif aux ouvriers est maintenu.

Les contingents sont toujours fournis ; l'arriéré de la souscription est liquidé.

18 Mars 1863. De plus, le 18 mars 1863, le vice-roi fait avec la Compagnie une convention pour l'établissement de la prise d'eau du canal d'eau douce au Caire.

20 Mars 1863. Enfin il fait encore avec elle une convention financière.

Ces deux conventions sont toutes deux signées par Nubar lui-même.

6 Avril 1863. **Note turque** apparaissant tout à coup, d'une manière complétement inattendue, et annonçant l'intention :

De redemander les terrains ;

De faire cesser le concours des 20,000 ouvriers ;

Et annonçant qu'on examinera *ensuite* le *projet* de contrat.

Mais cette note est simplement adressée aux représentants de la Porte à Paris et à Londres.

Elle est l'objet d'une protestation dans *le Moniteur* — Puis elle n'est suivie d'aucun effet. **12 Mai 1863.**

Les travaux continuent.

Le canal maritime compte un parcours exécuté de 75 kilomètres.

Le canal d'eau douce est achevé.

Le problème du niveau des deux mers est manifestement résolu.

§ II.

NATURE DES PROPOSITIONS ADRESSÉES A LA COMPAGNIE.

Les choses étaient en cet état, lorsque, dans un but systématiquement hostile à la Compagnie, on conçut la pensée de ressusciter la note turque contre laquelle le gouvernement français avait protesté.

A cet effet, Nubar-Pacha se rendit d'abord à Constantinople, y suivit des conférences avec le Divan, affirma inexactement à l'ambassadeur de France qu'il s'était entendu avec le gouvernement du sultan *au mieux des intérêts de la Compagnie,* et vint ensuite à Paris.

Par ses lettres des 12 et 28 octobre 1863, Nubar a demandé à la Compagnie :

1° La réduction à 6,000 au lieu de 20,000 des ouvriers, dont le vice-roi donne le concours pour les travaux ;

2° L'augmentation du salaire, qui serait porté à 2 francs par jour;

3° La suppression de la concession des terrains, avec offre, comme prétendue compensation, de prendre pour compte du gouvernement égyptien tout le canal d'eau douce, de rembourser à la Compagnie la dépense et de le terminer jusqu'à Suez.

§ III.

RÉPONSES QUI ONT DU Y ÊTRE FAITES.

Le Conseil d'administration, loin de faire une réponse qui impliquerait un refus systématique et irréfléchi, prit le soin de viser d'abord la série des contrats et des actes qui constituent autant de liens synallagmatiques et obligatoires entre le vice-roi et la Compagnie.

Prenant ensuite chaque point successivement, le Conseil fait les réponses suivantes :

Question des ouvriers.

Ils ont été imposés par le vice-roi lui-même.

On a reconnu d'un commun accord qu'il en fallait 20,000.

Au lieu de ceci, on se borne à en proposer le nombre tout à fait insuffisant de 6,000. et on n'offre même pas de relever la Compagnie de l'interdiction d'en prendre ailleurs.

Augmentation des salaires.

Par l'article 2 (§ I) du règlement du 20 juillet 1856, qui est un contrat synallagmatique, le gouvernement égyptien a fixé lui-même les conditions de salaire auxquelles il s'engageait à fournir les ouvriers.

La tâche dévolue à chaque contingent a été déterminée par le vice-roi lui-même.

Ce salaire est indépendant de toutes les autres charges relatives aux ouvriers qui incombent à la Compagnie.

En dehors de ces diverses charges, chaque homme coûte à la Compagnie 1 fr. 50 c. par jour environ.

Ce salaire est le double de celui qu'on alloue en général aux ouvriers terrassiers en Égypte.

Rétrocession des terrains et du canal d'eau douce.

Les terrains représentent un des éléments de la concession.

Le produit du fermage sera fort important dans l'avenir.

La Compagnie s'est constituée sur la foi de la propriété de ces terrains.

Elle les possède déjà depuis plusieurs années.

Ils ont été ainsi reçus par un véritable contrat onéreux. car, en échange, la Compagnie avait l'obligation de réaliser un capital de 200 millions et d'exécuter des travaux gigantesques.

La Compagnie a déjà dépensé le tiers de son capital en travaux.

C'est en raison d'avantages comme la concession des terrains que le gouvernement égyptien s'est réservé 15 0/0 sur les bénéfices de l'entreprise.

La convention du 18 mars 1863, relative à une fraction du canal d'eau douce et des terrains, est une reconnaissance formelle de la légalité des conventions par suite desquelles la Compagnie possède et occupe les terrains.

Le canal d'eau douce étant achevé, l'offre de le reprendre et de le terminer, à titre de compensation, n'a aucun objet.

L'offre de rembourser les dépenses faites pour le canal est naturellement insuffisante.

L'abandon des terres par la Compagnie serait préjudiciable au commerce et à la navigation du monde entier, en obligeant la Compagnie, pour retrouver des produits suffisants, à augmenter les conditions de passage par le canal.

§ IV.

INDICATIONS QUI SONT DANS LA DÉLIBÉRATION, ET PAR LESQUELLES LA COMPAGNIE MANIFESTAIT UN SENTIMENT TOUT CONTRAIRE A CELUI QU'ON LUI A PRÊTÉ.

La Compagnie, tout en faisant ces réponses, dont le bien fondé et même la nécessité sont évidentes, loin de fermer la porte brutalement, comme on le prétend, à toute négociation, manifesta dans sa délibération même un sentiment contraire.

En effet :

Relativement aux ouvriers.

Elle rappelle son propre intérêt à substituer le travail mécanique au travail manuel ; — elle ajoute que cet intérêt est stimulé par le désir de se prêter aux vues de Son Altesse ; — elle explique qu'elle a fait jusqu'à ce jour tous les sacrifices possibles dans ce but ; — qu'elle vient de conclure un traité considérable avec un entrepreneur ; que par suite la somme de travail encore afférente aux fellahs se trouvera diminuée d'un tiers ; — qu'elle recherche d'autres contrats semblables ; — qu'elle entrevoit le moment où elle pourra elle-même solliciter la réduction des contingents.

Relativement à l'augmentation des salaires.

« Elle propose que, par une enquête consulaire, ou par tout autre procédé
» impartial et contradictoire, on constate quel est actuellement le salaire
» moyen des terrassiers en Égypte, et elle s'engage, en renonçant à se prévaloir en ce point seulement du règlement de 1856, à hausser ses salaires.
» si le cours moyen réellement existant est plus élevé que le prix fixé par le
» règlement sur l'organisation du travail dans l'isthme, et cela sans réclamer
» aucune atténuation dans les autres charges qui lui sont imposées par ledit
» règlement. »

Relativement à la rétrocession demandée.

Elle explique que la Compagnie est égyptienne;

Que ses terres sont soumises à la loi égyptienne ;

Que la Compagnie n'a jamais traité de la culture qu'avec des sujets de l'empire ottoman, et cela dans la pensée de désintéresser toutes préoccupations possibles de ce chef ; que son intérêt est de continuer le même système.

Enfin en portant ces solutions à la connaissance de Nubar-Pacha, M. de Lesseps le fit au nom de la Compagnie, par sa lettre du 31 octobre 1863, en exprimant la pensée que Nubar lui-même reconnaîtra la justesse des motifs invoqués; — en le chargeant, lorsqu'il la transmettra au vice-roi, d'exprimer au prince les sentiments de dévouement et de respectueuse confiance dont les membres de la Compagnie sont animés envers lui ; enfin, en lui rappelant qu'il a donné, lui Nubar, dès le 16 septembre, à sa mission, une publicité qui a jeté l'alarme parmi les actionnaires, et que, pour cette cause, le Conseil d'administration est dans la nécessité de faire connaître sa résolution aux actionnaires, qui, par suite de la division des titres, sont maintenant au nombre d'au moins 40,000 répartis sur la surface de tout l'empire.

Ajoutons que la Compagnie, accablée de lettres exprimant l'inquiétude causée par la publicité donnée à la mission de Nubar, n'avait pas d'autre moyen de répondre à toute cette préoccupation.

§ V.

ACTES AUXQUELS S'EST ALORS LIVRÉ NUBAR-PACHA ET QUI CONSTITUENT AUTANT DE GRIEFS CONTRE LUI.

Nubar, dès le début, n'avait pas gardé le secret que doit observer tout négociateur.

— Il avait évidemment raconté l'objet de son voyage et de sa mission, car, quoi qu'on en ait dit, ce n'est pas la note turque du 6 avril 1863, suivie de protestation et de silence, qui a pu faire pressentir et ensuite apprendre aux organes de la publicité que Nubar-Pacha aurait une mission du vice-roi et quels en seraient les termes.

Nubar-Pacha arrive à Paris; quelques jours après, l'article du *Daily News* paraît sous la signature Olivera. — **Fin août 1863.**

Lettre de Nubar qui révèle toute sa mission. — **16 Septembre 1863.**

Consultation de Me Nogent Saint-Laurens, avocat, demandée avant l'arrivée de M. de Lesseps à Paris, et avant toute communication des propositions. — **4 Octobre 1863.**

Relations de Nubar-Pacha avec plusieurs organes de publicité. — Renseignements fournis par lui. — Remise de documents, avouée par lui dans le procès Forcade. — **Septembre et octobre 1863.**

Nubar reçoit communication de la délibération. — **31 Octobre 1863.**

Il n'en accuse pas réception.

Ses propositions, loin d'avoir un caractère transactionnel, n'auraient pu que ruiner la Compagnie, puisqu'elles impliquaient le retrait des ouvriers et la dépossession des terrains!

La Compagnie, obligée de répondre aux questions ainsi posées, n'y pouvait répondre que par un refus.

Cependant et en outre, par un sentiment transactionnel qui a été à tort méconnu, elle *annonce* que probablement le travail mécanique sera par elle substitué en partie, dans un proche délai, au travail manuel.

Elle *offre* une enquête consulaire sur la question des ouvriers.

Elle *rappelle son habitude et proclame son intention* de ne vendre ou de ne louer des terrains qu'à des sujets de l'empire ottoman!

Or, ces ouvertures, nous le répétons, éminemment transactionnelles, ne sont suivies d'aucune communication de Nubar-Pacha!

Il n'annonce pas qu'il les ait transmises au vice-roi.

En tout cas et certainement il n'attend pas la réponse de ce prince!

Et quelques jours après il suscite une polémique préparée à l'avance, parce qu'il savait à merveille que ses propositions, sous la forme où il les avait présentées, étaient inacceptables!

7 Novembre 1863. Premier article de *la Semaine financière*, inspiré par lui.

14 Novembre 1863. Second article du même journal, plus violent encore que le premier, et accompagné de l'exhumation de la consultation de 1860, sans mention de la décision prise par le vice-roi et de l'exécution qui a suivi.

30 Novembre 1863. Nouvelle consultation demandée aux trois avocats précédemment consultés.

Sous le prétexte d'avoir leur avis sur la valeur des propositions relatives aux ouvriers, au salaire et aux terrains, on les consulte avant sur deux questions étrangères à la mission de Nubar-Pacha :

1° La réalité du mandat donné à M. de Lesseps.

2° La légalité de l'existence de la Société.

Questions d'ailleurs résolues en 1860, en faveur de la Compagnie par le vice-roi, et suivies d'une exécution complète et non interrompue.

Décembre 1863. Publicité de la consultation du 30 novembre par plus de 300,000 exemplaires contre toutes règles et contre toutes convenances, — avant tout débat judiciaire, et avant toute communication au vice-roi et à la Compagnie.

Préoccupation de l'opinion publique.

Grand émoi parmi les actionnaires, — et, comme contre-coup inévitable, baisse moyenne de 60 francs dans le cours des actions.

En présence d'une pareille situation, le procès contre Nubar-Pacha était devenu une impérieuse nécessité, ainsi que la publication de la demande

judiciaire. C'était le seul moyen qui restât à la Compagnie de combattre la désastreuse publicité donnée à la consultation adverse, de rassurer les intérêts, et d'empêcher une désorganisation de la Compagnie, vrai but qu'on poursuivait contre elle.

E. DENORMANDIE,

Avoué de la Compagnie.

ملحق رقم (٣)

الشركة العالمية لقناة السويس
حول مرافعة المحامى الإمبراطورى

لا نريد إعادة فتح المناقشات التى وردت فى الدفاع بشكل تفصيلى ولكن المحكمة سوف تسمح لنا ببعض الملاحظات حول النتائج التى توصلت إليها النيابة العامة . ونحن نرى أن الخطأ يكمن فى تقدير هذا الأمر أو ذاك . فالخطأ عام اعتباراً من بداية كل التقديرات ، وسببه واحد ويتمثل فى المعرفة الناقصة للموقف .

وقد أضافت المرافعة شعوراً بالأسف علاوة على الذى استشعرناه من جراء منع السيد المحامى الإمبراطورى من حضور جلسات الاستماع الأولى . ففى هذه الجلسات تم عرض كل الوقائع ومناقشتها ، وتم إلقاء الضوء على كل جوانب القضية ، وتمت دراسة كل مراحلها مما أتاح فهم الموقف جيداً وبالتالى الحكم السليم على المصالح كافة .

وبالتالى تضمنت هذه الجلسات العناصر الحقيقية لاتخاذ القرارات فى القضية ، ونحن نقول بكل أمانة إنه إذا كانت مشروعية سلطة أقوال السيد المحامى الإمبراطورى لم تؤثر على ثقتنا فى نتيجة القضية ، فإن ذلك مرجعه إلى اعتقادنا الراسخ بأن تقييم آرائه كان خليقًا بأن يكون مختلفًا إذا ما استقاها من نفس المصدر الذى استقت المحكمة منه معلوماتها .

ونجد الدليل على ذلك منذ بداية المرافعة بمناسبة الدعاية الغريبة التى أحاط بها نوبار باشا فى شهر سبتمبر - وبصفة خاصة مع مسيو أوليفيرا الاقتراحات التى طلب منه الوالى إبلاغها إلى الشركة .

أخذ السيد المحامي الإمبراطوري الواقعة وقام بدارستها بمعزل عن الظروف التي تم خلالها تصور المفاوضات وأعدادها ، وعن رحلة نوبار إلى فرنسا التي قام بها في ١٩ أغسطس ، بينما كان على علم اعتباراً من يوم ١١ أن مسيو ديليسبس كان في الطريق ليصل إلى مصر يوم ٢٣ ، وأخيرا بمعزل عن كل ما فعله نوبار في باريس خلال شهر سبتمبر وحتى عودة مسيو ديليسبس .

وعلى ذلك فإن النشر لا يحمل - في رأى النيابة العامة - أي فكر سيىء ، إذ إنها لا ترى أنه كان خليقًا بإجبار مجلس الإدارة بدوره على نشر الرد على الاقتراحات التي أثارت بشدة قلق المساهمين ، والحق أنه قبل خطاب نوبار باشا بتاريخ ١٦ سبتمبر ، وأوردت بعض الصحف أخباراً عن بعثته ! كما لو كانت من الأخبار ذات الاهتمام العام والتي رأت المحكمة بوضوح طابعها المبهم وعدم موضوعيتها - الإعلان الذي قام به المفاوض نفسه حول الاقتراحات ترمي إلى سحب وإلغاء العقود التي تم بموجبها تأسيس الشركة !

والحق أن إيلاء الاهتمام إلى الاقتراحات المقدمة وعلى رد الشركة عليها لا يمكن أن ينحى جانبًا السبب الحقيقي للخطأ الذي أوردناه سلفًا ، فقد كانت هذه الاقتراحات ذات طابع توفيقي وكان رفضها ضربًا من ضروب قلة الحذر .

وكيف يمكن وصف هذه الاقتراحات بالتوفيقية ! ففي الجلسات الأولى وضعنا نصب أعين المحكمة جميع عناصر إنشاء الشركة وتنظيمها ، وأظهرنا أن الاقتراحات لا تبقى على أي من هذه العناصر .

فقد تم التنازل لصالحنا عن ١٣٣,٠٠٠ هيكتار من الأراضي لاستغلالها ، إما بمنشآت أو بمستعمرات زراعية ، ولاستغلالها عن طريق أعمالنا ، ولاسيما بواسطة قناة للمياه العذبة قمنا بشقها بتكاليف باهظة .

وهذه الأراضي - التي تعد مصدراً مهمًا للدخل والرخاء لشركتنا - نمتلكها بموجب امتياز محمد سعيد الذي نص في المادة ١٨ من فرمان ١٨٥٦ على سعرها ،

باحتياطى ١٥٪ يتم اقتطاعه سنويًا من صافى أرباح الشركة لصالح الحكومة المصرية . وأخيراً فإن هذه الأراضى ملكنا بفضل إقرار اسماعيل باشا بذلك صراحة فى اتفاقيات ١٨ و ٢٠ مارس ١٨٦٣ .

ثم تأتى اقتراحات ١٢ أكتوبر لتطالبنا بالنزول عنها ! وانتاب البعض الشك ، وتم التوجه لنوبار باشا لإزالة هذا الشك ، فرد بخطاب يوم ١٨ أكتوبر يقطع فيه بأنه لا مجال لأى استثناءات وأنه ينوى استعادة الأراضى الممنوحة كاملة ! مع ملاحظة عدم وجود أى لبس حول أسلوب الاستعادة أو موضوعها نفسه : فالأمر لا يتعلق بإعادة شراء ، إذ تعتزم مصر إلغاء حق الملكية التى منحته إياها وذلك احترامًا - كما ورد فى الخطاب - لأوامر الوالى .

ثم تصفون مثل هذه الاقتراحات باسترضائية ! وتتعاملون مع مداولة المجلس التى تذكر العقود الموجودة بالفعل على أنها قلة حذر ! ومن يقول بأنه لا يمكن قبول هذه الاستثناءات إلا إذا كانت مقابل مزايا مساوية أو إذا لم تتعارض مع مصالح الشركة الأساسية .

ونفس الملاحظة تنطبق على الجزء الثانى من الاقتراح فإن عقود التنازل تحدد فترة الأعمال بست سنوات ، وتجبر الشركة على استخدام ٤/٥ عدد العاملين من مصر على الأقل . وقد اعترف المهندسون بالاتفاق مع الوالى على ضرورة إبقاء ٢٠,٠٠٠ عامل فى المواقع لإنهاء المشروع .

وتم وضع اتفاق تنظيمى لضبط سير العمل وظروف العمال وتم تحديد الأجور . ومضت ثلاث سنوات تأكد خلالها تنفيذ الاتفاقيات ، وقدم خلالها الوالى العشرين ألف شخص اللازمين للعمل بصورة منتظمة ، ونفذت الشركة التزاماتها كافة على أكمل وجه . وكانت النتائج باهرة ، واعتمدت اللجنة العليا فى شهر سبتمبر برنامج الأعمال المتبقية وتم توقيع معاهدات . وبدا واضحًا أن ربط البحرين سيتم فى مدة أقل من السنوات الأربع المقررة .

ثم فى ١٢ أكتوبر يتم اقتراح خفض عدد العاملين من عشرين ألفا إلى ستة آلاف ورفع الأجور التى يتقاضونها منا إلى الضِّعف ، ويتم تبرير هذا الخفض فى العدد إلى الإعلان الرسمى عن إلغاء السخرة ، مع تناسى أنه عندما أعرب الوالى عن أمله فى إلغاء نظام السخرة أعلن بصورة واضحة أن ذلك لا يمكن أن يكون له أى علاقة بأعمال برزخ السويس .

بيد أن خفض عدد العمال من عشرين ألفا إلى ستة آلاف لا يشكل خرقًا لكل العقود فحسب ، بل يعد تعجيزاً عن إنهاء الأعمال وإفلاسًا للشركة التى تأسست برأسمال قدره مائتا مليون ، وفرض عليها دفع فائدة سنوية بنسبة ٥٪ وهى تعد خسارة عليها حتى تنتهى أعمال المشروع مما يسمح لها بعد ذلك باستقطاع هذه النسبة من الأرباح .

كما يتعين الملاحظة بأن الاقتراح يقتصر على عدم تقديم أى تعويض عن الخسارة الجسيمة التى قد نعانى منها بفعل فسخ الاتفاقيات ، ولكنه لا يرفع مع ذلك الحدود المفروضة على مواعيد انتهاء الأعمال ولا الخطر المفروض علينا باستخدام عمال أجانب لتنفيذ الأعمال .

ثم تطلقون على ذلك أيضًا اقتراحًا توفيقيًا ! وتنعتون قرار المجلس بقلة الحذر لأنه يعلن عدم إمكانية قبول مثل هذه الاستثناءات للاتفاقيات التى تشكل القانون الحاكم للأطراف . ومع ذلك تقترح الشركة فيما يتعلق بالأجور إجراء تحقيق حول متوسط الأجر الذى يتقاضاه عمال الحفر فى مصر وتوافق على رفع الأجور - التى دفعتها حتى الآن بمقتضى اللائحة التنظيمية التى أصدرها الوالى - بنسبة الفارق ..

أليس من حقنا أن نرى أن تقييم السيد المحامى الإمبراطورى كان خليقًا بأن يكون مختلفًا إذا ما نما إلى علمه من خلال مناقشات جلسات الاستماع الأولى كل الاتفاقيات التى لخصناها لتونا ؟ ألم يكن من الممكن أن يقول ، وأن تقول المحكمة ، إنه لا يمكن وصف مجلس الإدارة بقلة الحذر بل إن هذا المجلس بوصفه حامى حقوق

الشركة ومصالحها كان عليه أن يواجه المطالب التى كان قبولها خليقًا بالتسبب فى كارثة – ببنود العقود المبرمة مع الوالى الذى تم باسمه تقديم هذه الطلبات .

ألم يكن المحامى الإمبراطورى خليقًا بأن يقول – تقول المحكمة – أن المجلس بغية إيضاح الأمور للوالى وتهدئة المساهمين كان عليه تلخيص الدوافع الكاملة لقراره كما تم بالفعل فى أحسن صورة ؟

وماذا يمكن أن نقول الآن عن غياب الحذر الذى رآه المحامى الإمبراطورى فى نشر هذه المداولة ؟

ألن يكفى الرد بأن النشر الذى تم تصوره جد متواضع في الجزء من الصحف المخصص للإعلانات – إنما هو عرف معمول به في كل الشركات ، وأن شركتنا التى كانت تضم ٢٥ ألف مساهم عند إنشائها وتضم الآن ٤٠ ألفًا فى فرنسا وحدها لا تملك أى وسيلة أخرى لإطلاعهم على القرارات التى يهمهم معرفتها ؟

هل يتعين الإضافة بأن الدعاية التى أحاط بها نوبار فى ١٦ سبتمبر اقتراحاته كانت خليقة بإجبار المجلس بنشر رده ، كما أشار إلى ذلك مسيو ، ديليسبس فى خطابه المؤرخ ٣١ أكتوبر والموجه إلى نوبار باشا والذى لم تهتم به النيابة العامة ، ولكن رأت فيه المحكمة نداء للصلح يتسم بالاحترام والكرامة .

وهل يتعين الحديث الآن عن الطريقة التى نفذ بها عملاء الشركة الإذن العام بالنشر فى كل الصحف ؟ إننا لم نفهم ما الذى أثار غضب السيد المحامى الإمبراطورى من نشر مداولة المجلس ضمن إعلانات صحيفتى تنتمار Tintamarre ولونان جون Le Nain Jaune (القزم الأصفر) ؟ وباستثناء صغائر الأمور التى نشأت عن ذلك للشركة والضيق الذى سببه هذا الإعلان لقراء تلك الصحف من غير المساهمين فى شركتنا ، فنحن لا نرى وجها للضرر من هذا الإعلان .

ونصل الآن إلى أشياء أكثر خطورة .

إن الواقعتين اللتين أعلمنا بهما المحكمة تسمحان لها بالحكم بداية لأنهما كانتا السبب فى أثارة جدل عنيف سبب – منذ شهرين – قلقًا شديداً داخل الشركة .

أيتعين على نوبار باشا إيعاز كل الضجة التى حدثت إلى الغرور الجنونى لمسيو ديليسبس ؟ أو للتعنت الغبى لمجلس الإدارة ؟ والحكم علينا بأننا أناس نسعى لوقف كل المفاوضات والدخول طواعية فى مختلف صور النزاع النابعة من ميل غريب للقتال على نحو ما جاء بجريدة لاسومان فيننسيير La Semaine Financiére .

أيتعين الاعتراف – على النقيض – بأنه عند استلام رسالة مسيو ديليسبس بتاريخ ٣١ أكتوبر ، والتى كانت تخطر نوبار بمداولات المجلس ، وتطالبه بتقدير الدوافع بنفسه ، ونقلها إلى الوالى مع إبلاغه بوافر إخلاص أعضاء الشركة وثقتهم ، قام – على نقيض ذلك – بشن هجوم فى ٧ نوفمبر ضد الشركة وضد مسيو ديليسبس عن طريق السيد فوركاد المحرر بصحيفة لاسومان فيننسيير ، وذلك بدلا من إبلاغ المداولات وتأكيد استلام الرسالة .

إن تاريخ الهجوم الأول وهدفه البديهى والذى يتمثل فى استثارة الوالى ضدنا وإعلان الصراع والقطيعة وإثارة القلق بين المساهمين حول موقف الشركة فى الوقت الذى تم فيه توجيه الاتهامات الأكثر إهانة لمسيو ديليسبس ، ثم عندما أدلى مسيو ديليسبس برده المعتدل تم شن الهجوم الثانى فى ١٤ نوفمبر بالرجوع إلى استشارات عام ١٨٦٠ والاعتراض على الوجود الشرعى للشركة ، وأخيراً كل الوسائل المستخدمة حتى عن طرق المراسلات مع المشتركين بغية الحط من شأننا والقضاء علينا ، بينما وجهنا دفعًا لطلب نشر المذكرة التفسيرية لمسيو ديليسبس بمبررات برهن كل من الحكم وقرار محكمة الجنح على صحتها ، ألا يظهر كل ذلك خطة مدبرة منذ فترة ، ورغبة مؤكدة فى الوصول بأى ثمن إلى إخلال نظام الشركة ؟ ألم يكن ذلك كله بداية للمناورات التى استكملت بعد ذلك بالمفاجأة التى أثيرت لثلاث من كبار الفقهاء ، وبالدعاية الضخمة التى أحاطت باستشارة تم فيها قبول وحدوث وقائع من شأنها القضاء على الثقة فى الشركة لإضرار الجسيم بشرف مؤسسها واعتباره ؟

تلك هى المسائل التى كان ينبغى حلها فى المقام الأول .

وقد استهان السيد المحامى الإمبراطورى بها . وقال إنه غير مضطر إلى العناية بقضية فوركاد ، فهو يستبعدها ويتجاوز الوقائع التى تشكلها ، وعندما سيقوم بدراسة أعمال نوبار سيتخذ من الموقف الذى نشأ من جدل الصحف نقطة البداية .

ومن البدهى بهذا الترتيب للأمور أن يسهل تبرئة نوبار ، أو على الأقل لن يتم التوصل أبداً ضده لما يطلق عليه السيد المحامى الإمبراطورى قرينة كافية لرغبته فى الإضرار .

ولكن إذا كانت الصحف قد اقتصرت على كونها أدوات نوبار ، وكان هو الذى حث على الجدل المثار على صفحاتها ووجهه ، فكيف سيصبح من الممكن الدفاع عنه بالمواقف التى أدى إليها هذا الجدل فى القضية ؟

وفضلاً عن ذلك فإن التسلسل المنطقى للأحداث لم يكن وحده السبب الذى أجبر النيابة العامة على دراسة قضية فوركاد فى هذا المضمار ، وإلى معرفة الجانب الذى أخذه نوبار فى الجدل موضوع طلبنا الأول ؛ إنها نفس عبارات الإعلان ، بالحضور الذى سلمناه لنوبار باشا ، إذ جاء فيه حرفياً : " بطريقة مستقلة عن نشر الاستشارة ، فإن السيد نوبار – دون أى مصلحة واضحة – قد أثار فى عدد من الصحف جدلاً واسعاً وغذاه وذلك ضد الوجود الشرعى والثقة التى تحظى بها شركة السويس ، وهذا الجدل يستند إلى نفس الأخطاء " .

ونحن نضيف أن " هذه الوقائع إذا ما أخذت فى حد ذاتها وفى مجملها لا تهدف إلا إلى زعزعة استقرار الشركة ونظامها بإثارة الشك وزعزعة الثقة بها ، والحق أن مثل تلك المناورات لا يمكن قبولها ويتعين على العدالة ألا تتردد فى ردعها بقوة " .

تلك هى الدعوى الموجهة ضد نوبار .

والحكم عليها فإن المحكمة دون استبعاد قضية فوركاد – كما فعل السيد المحامى الإمبراطورى – ستحتفظ بها كعنصر أول لمداولاتها للفصل فيما إذا كان الجدل الذى حدث فى ٧ و١٤ نوفمبر والمسئول عنه السيد فوركاد – مسئولية مباشرة – لم يحث عليه نوبار باشا ويغذه . وفى هذا المضمار لن يكون هناك أى تردد ممكن ، فسوف

تذكر المحكمة كيف بعد قصيدة " مهد مارسيليا " (Le Berceau de Marseille) – التى صوب بفضلها السيد فوركاد عينية نحو مصر – وصل الأمر لأن يقال لنا إن الكاتب كان صديقا حميما المبعوث المصرى ، وكان يتعين الاعتراف – بناء على استجواباتنا – بأن الوثائق التى تكتظ بها مقالات صحيفة لاسومان فيننسيير قدمها نوبار باشا وأن ذهب نوبار باشا الذى أطلق عليه الذهب المصرى كان ثمن إعادة نشر مقالات السيد فوركاد في الصحف الأخرى مقابل خمسة فرنكات للسطر .

وبناء عليه فإن طلبنا له مبرراته الواضحة ، ولا يستطيع نوبار التنصل من المسئولية التى حملناه إياها .

والسيد المحامى العام لم يكتف باستبعاد سبب أحد أوجه طلبنا الواضحة ، فنفس نظام الاستبعاد لكل ما لم يتم مناقشته أمامه أدى به فيما يتعلق باستشارة ١٨٦٠ إلى خطر جسيم آخر في التقدير ، إذ كان له تأثير قاطع على كل مرافعته .

بالنسبة لجهاز النيابة العامة فإن التقريب بين استشارة ١٨٦٠ واستشارة ١٨٦٣ يكفى لتبرئة نوبار من أى سوء نية . فالمسائل التى طرحها فى ١٨٦٣ كان قد تم بالفعل حلها أو فحصها فى ١٨٦٠ ، ومن ثم فلا يمكن القول بأن طرح هذه المسائل يتضمن نية الإضرار بالشركة .

فالمحكمة تذكر أننا لجأنا بأنفسنا إلى هذا التقريب ولكن لإثبات – عن طريق مجموعة الأمور الواقعة فى الاستشارتين – أن المسائل التى طرحت بطريقة قانونية فى ١٨٦٠ لم تكن كذلك فى ١٨٦٣ إلا عن طريق التدليس وبهدف الحصول على إجابات يتم استخدامها بعد ذلك كسلاح لجلب الضرر والتشهير .

بيد أن السيد المحامى العام لا يرى من الضرورة بمكان فحص هذه الوقائع ، فهو لا يريد معرفة – على حد قوله – ماذا كان قرار الوالى فى ١٨٦٠ ؛ فالاستشارات تكفى بذاتها لحل المشكلة .

ونحن نقول إنه يتعين معرفة قرار الوالى ، ولا سيما وضع الأمور قبل هذا القرار وبعده ، إذ إن هذه الدراسة هى وحدها التى يمكن أن تسمح بتقدير استخدام

استـشـارة ١٨٦٠ فـي الجـدل الذى نـهـاجـمـه والنـفـع الذى عـاد علـى نوبار من هـذه الاستشارة للحصول على استشارة عام ١٨٦٣ .

والحمد لله أنه لا يوجد في القضية كلها نقطة تم توضيحها أكثر من تلك ، ويكفى لإظهار الحقيقة وضع الوثائق التى استبعدها السيد المحامى الإمبراطورى مرة أخرى تحت تصرف المحكمة .

ففى بداية ١٨٦٠ كان البعض يحاول غرس الشك فى عقل الوالى ،ولكن تم إلغاء الشك حول شرعية تأسيس الشركة ومن ثم حول القوة الإلزامية للاتفاقيات التى أبرمها معها .

وكان يتعين الخروج من هذا المأزق فقامت الشركة بإشعار الوالى بإخطار ينتهى بهذه الكلمات :

" والشركة بغية الحفاظ على المصالح المخولة إليها تجد من اللازم طلب ما يلى إلى سعادته :

أولاً : إقـرار جـديد بـالاعـتـراف الذى أدلى بـه مـن قـبل حـول الطـابـع القـانونى والشرعى لتأسيس الشركة وبالموافقة على عملياتها الأولى .

ثانيًا : تنفيذ عمليات الاكتتاب التى لم يقم بها سموه فى توزيع رأسمال الشركة ، والتى كان موكله بناء على أوامر صريحة منه قد قام بعمل اكتتاب قانونى باسمه .

ثالثًا : تأكيد الموافقة الممنوحة للبرنامج الذي اعتمده المجلس لاستكمال العمليات التحضيرية التى بدأها سموه نفسه منذ أربعة أعوام . وتلك التسويات القانونية لاتفاقيات تم إبرامها من قبل والتزامات علنية هى وحدها التى تسمح بإظهار مسئولية سموه والذى تحرص الشركة كل الحرص على تجنيبه أى اضطرابات " .

وحول هذه الأسئلة المثارة تم الاتفاق على طلب الاستشارة فى باريس .

وتوجه الوالى إلى السادة أوديلون بارو Odilon Barrot ودوفور Dufaure وجول فافر Jules Favre .

وفى استشارة تمت فى ٩ مايو ١٨٦٠ أعربوا عن رأيهم بأن التوكيل الذى يستند عليه مسيو ديليسبس لإسناد العقود المنشأة للشركة للوالى لم يتم إثباته بطريقة كافية فى العقود التى تم تسليمها لهم ، والتى يمكن أن يعنى فيها مصطلح " السلطة القصرية " سواء " الحق القصرى " أو توكيل ، وأن تأسيس الشركة كان خاضعًا لشرط لم يتم استيفائه ، - وأخيراً فإن اكتتاب الوالى يعد عقداً خاصًا ، وإن هناك مجالاً لانتظار تفسيرات محددة حول الالتزامات الجديدة المنوطة به .

وعلى النقيض ، قدم المجلس القانونى للشركة والسادة مارى Marie وبلوك Plocque وكريميوه Crémieux ودى فاتيمينيل Vatimesnil استشارات لصالح طلبات الشركة فى كل النقاط .

وعادت القضية بهذا الوضع أمام الوالى . فماذا كان قراره ؟ نقل ميو ديليسبس القرار الذى تم إعلانه حرفيًا . ولكن هناك شيئًا أهم من الذكريات ، هناك العقود التى لا يمكن أن تخدع .

اتفاقية ٦ أغسطس ١٨٦٠ بين الوالى - والذى يمثله وزير المالية - والشركة والتى تم بمقتضاها الإقرار النهائى لكل الإلتزامات المأخوذة والفصل فى أسلوب سداد نسبة ١٠/٢ واجبة السداد .

التسجيل فى دفاتر وزارة الخزانة لاكتتاب الوالى بوصفه دينًا عامًا .

وهناك مجموعة من التصرفات والوقائع تتجاوز الاعتراف بالشركة والموافقة على برنامجها ، فالوالى اهتم بنفسه بتنظيم العمال ، وانتهى بإنشاء شاليه لنفسه وتأثيثه على شاطئ بحيرة التمساح ليكون فى موقع مركزى بالنسبة للعمليات وليصبح - على حد تعبيره - مديراً للأعمال .

وتمر ثلاث سنوات على هذا المنوال يتم خلالها الحصول على نتائج عظيمة .

وفى يناير ١٨٦٣ يموت محمد سعيد ويعترف خليفته إسماعيل باشا بكل التزامات سلفه ويأخذها بصكوك رسمية .

تلك هى الوقائع التى حدثت اعتباراً من ١٨٦٠ .

وفى ظل هذه الظروف فوجئ قراء لاسومان فيننسيير ولاصحف التى نقلت عنها مقالاتها باستشارة ١٨٦٠، التى تشكك فى الوجود الشرعى للشركة وحقيقة التوكيل الذى تم بمقتضاه إنشاؤها .

ولكن هل مثل هذا النشر – وحده – الذى عرف سواء بالظروف التى تم خلالها منح الاستشارة أو بالظروف التى أعقبتها لم يكن من قبيل الخداع والشر ؟

لماذا يتم الإعلان عن هذه الاستشارة وبث القلق فى نفس كل من له مصلحة فى الشركة ، بتمثيل الوالى على أنه معترض على الوجود الشرعى للشركة ، فى الوقت الذى – على غير ذلك – يتم فيه إرسال نوبار للتعامل مع الشركة حيث اقتصرت مناقشاته على ظروف التفاوض ؟

ولكن الأحداث التى سنسردها فيما يلى تلقى الضوء بطريقة مختلفة على ما صاحب النشر من رغبة فى الإضرار .

عندما أراد مسيو ديليسبس الرد على هذه المناورة الوضيعة والحقيرة ودحضها عن طريق مذكرة تفسيرية تظهر أن هذه الاستشارة لم تكن سوى جزء من حوار انتهى منذ وقت طويل رفضت صحيفة لاسومان فيننسيير النشر بحجة وجود جملة قد تجرح السيد فوركاد ، وامتنعت كذلك صحيفتا " لوكونستيتوسيونال Le Constitutionnel " ولوبييى Le Pays ، وكان لزاماً إقامة دعوى فى المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف للانتصار على هذه المقاومة السمجة .

ولكن فى الوقت الذى كان يتم بهذه الطريقة إخفاء الحقيقة ، رأى نوبار مدى الذعر الذى سببه التشكيك فى الوجود الشرعى للشركة ، وكان يفهم أن كل الشكوك يمكن أن

تمحى بإصدار المصادقات الرسمية التى تم الحصول عليها فى الفترة من ١٨٦٠ وحتى ١٨٦٣ .

فتقتق – حينذاك – ذهنه عن فكرة وقحة بالتوجه إلى الموقعين على استشارة ١٨٦٠ ، ودون الإشارة إلى الأحداث التى وقعت منذ ذلك التاريخ ولا إلى المصلحة التى تحركه فى ذلك الوقت ليطرح عليهم ببساطة فقط المسائل التى فحصوها من قبل :

أولاً : عن ادعاء مسيو ديليسبس بأنه وكيل الوالى .

ثانيًا : عن شرعية وجود الشركة ، وعن مسئوليات عملها حتى ذلك اليوم .

ولم ير الفقهاء سوى الأسئلة ، وقدموا الإجابة عنها وفقًا للوثائق التى قدمت لهم وبتأكيد دون أى تشكيك فى آراء أعربوا عنها من قبل .

ولكن ماذا يمكننا القول عن الرجل الذى أعادهم إلى هذا الطريق ؟ أيتعين الإصرار اليوم لإثبات أن طرح الأسئلة – الذى كان فى عام ١٨٦٠ عملاً قانونيًا وحسن النية – يعد عام ١٨٦٣ عملاً غير مشروع ومخادعًا .

وإذا كان التقريب الذى قام به المحامى الإمبراطورى بين استشارات عامى ١٨٦٠ و ١٨٦٣ يفسر تمامًا الحلول التى رجع إليها رجال لا يعرفون شيئًا عما حدث فى الفترة التى تفصل بينهما ،ألا يعد هذا التقريب على النقيض إدانة لمن كان على دراية بالأمور كافة ، والذى لم يكن له هدف سوى الحصول على حلول تخدم مشروعات تستهدف إفلاس الشركة والإخلال بنظامها ؟

وقد عرفنا لتونا بأى نية طلب نوبار الاستشارة فى عام ١٨٦٣ . ولنر الآن الوسائل التى استخدمها للحصول عليها وكيف استخدمها ؟

لقد سبق وأن قلنا ونكرر القول إن الاستشارة تم الحصول عليها بصورة مفاجئة وعن طريق التدليس وذلك بإخفاء العقود وحجب كل الأحداث المفيدة فى هذا الصدد .

وأمام هذا الادعاء أجاب المحامى الإمبراطورى بأن شهادة المحامين كافية .

والمؤكد أنه لا يوجد أحد ينادى أكثر منا بقيمة هذه الشهادة ، ولكن اسمحوا لنا بأن نقول بأن الشهادة بالطريقة التى تمت بها وإذا ما تركنا لها فضلاً عن ذلك كل سلطتها بالنسبة للحدث الخاص المرتبطة به ، فإن هذه الشهادة لا يمكن أن تفيد الموضوع .

أولاً : هذه الشهادة مبهمة وليس بها أى تحديد إلا فيما يتعلق باستبدال كلمة عام بكلمة مسبق ، والذى تم إرجاعه رسمياً إلى خطأ الناسخ .

ثانياً : هذه الشهادة – فى كل الأحوال – بالطريقة العامة التى تمت بها لا ترقى إلا إلى تسليم المستندات ، ولا تميل حتى إلى تغطية إخفاء أحداث مهمة ، ولم تتح فرصة لأى موضوع تم منذ ١٨٦٠ .

وفيما يتعلق بتسليم المستندات ، فما قيمة أن يسلم نوبار لمستشاريه مجموعة من المستندات والأجزاء التى تحتوى على الفرمانات والنصوص الأخرى المتعلقة بالقضية !

هل يتم استشارة محام بأمانة عند نقلنا إلى مكتبه طائفة من الوثائق ؟
– ألا يكون الفقية الذى يتعرض لمثل هذه الظروف عرضه لأخطاء لا يمكن تجنبها ؟

الحق أنه يقع على عاتق العميل – الذى يعرف النصوص والوقائع كافة – أن يلفت نظره إلى بعض النصوص ويفسر له البعض الآخر .

وهذا لم يفعله نوبار باشا .

ثالثاً : والدليل على ذلك كله ينتج من الاستشارة نفسها : فيما يتعلق بالتفويض تمسك المحامون الذين تم استشارتهم بنفس الرأى الذى أعربوا عنه فى ١٨٦٠ والخاص بالحجة القائلة بالترجمة غير الواضحة للغة التركية .

ولكنهم لا يستهدفون فرمان ١٨٥٤ ، ولا الأوامر التى أصدرها الوالى فى ١٨٥٥ ، ولا فرمان ١٨٥٦ ، الذى وصف فيه مسيو ديليسبس بالصديق والمفوض فى الوقت ذاته ، ولا اللوائح الأساسية التى تنص على أنه سوف يتم الإفادة من التفويض .

كيف كان من الممكن لهم تخمين كل هذا ؟

فيما يتعلق بالوجود القانوني ، فقد تم اطلاعهم على الفرمان المؤقت لسنة ١٨٥٤ الذى لا يتضمن شيئًا على الإطلاق .

ولكن لم يتم إطلاعهم بالتأكيد على التصريح الذى تم منحه سنة ١٨٥٥ لطلب رؤوس الأموال ، ولا على فرمان ١٨٥٦ الذى يسلم النسخة الأصلية بغية تأسيس الشركة المالية ، والذى لا يتضمن أى تحفظ إلا فيما يتعلق ببداية تنفيذ الأعمال .

ومع ذلك فقد كان نوبار على دراية تامة بكل هذه الأمور ، وبما أنه كان يعتقد أنه من الضرورى طرح السؤالين المتعلقين بالتفويض والوجود القانوني معا ، فكان يتعين عليه من ثم أن يقول كل شيء ويظهر كل شيء .

رابعًا : وأخيراً عندما قدم لنا المحامون الموقرون الذين تم استشارتهم – بدلاً من إعلان مبهم عن تسليم الوثائق – شهادات محددة ورسمية ، وعندما أعلنوا عن كل وثيقة على التوالى وعددوها ، وأقروا تسلمها جميعًا ، اعترض الجميع على عدم دقة معلوماتهم .

وكيف يمكن الاعتقاد بالفعل بأنهم – وهم المعروف عنهم الشرف والتحفظ والنزاهة – استطاعوا كتابة أن مسيو ديليسبس قد أعطى نفسه صفة وكيل زائفة ، وأنه أراد بذلك أن يشيع الاعتقاد بالضمان المفترض للوالى ، وأنه قام ببساطة بتكوين شركة كان لا ينبغى أن يكونها إلا بشروط ، وبوجود نصوص عديدة يمنح بمقتضاها الوالى له سلطات أكثر تحديداً ، ويعطى صفة الوكيل لمسيو ديليسبس ويكلفة بتنظيم الشركة بأوامر ينفذها بدقة .

والأمر لا يقف عند هذا الحد .

فقد وقعت حادثة تشهير أكثر خطورة .

وهى التى تتعلق بالقول بأن مسيو ديليسبس قد زور تصريح السلطان ، وأنه أسقط عمداً فى البيان - الذى وجهه إلى أصحاب الأسهم عن سند امتيازه - بند المصادقة الذى كان يحتويه هذا السند .

ومن قال هذا ؟ من البدهى أن المحامين الشرفاء لم يتخيلوا هذا الكلام - فنوبار وحده هو صاحب هذه الادعاءات البغيضة ، وهذه المرة لم ترد أى شهادة لمحاولة تغطية مسئوليته - والمحكمة تعرف بالفعل أنه تم طبع ٩٣٠٠ سند امتياز تحتوى جميعها على أمر عال وعلى شرط المصادقة ، والمحكمة تعرف أيضاً أنه لا يمكن المراوغة حول الأمر المنصوص عليه فى الاستشارة فى الإعلانات المكونة من عشرين سطرا والموجهة خصيصا للأمر المادى للاكتتاب ولا تحتوى إلا على ما كان خاصا بهذا الشأن .

إذ - على خلاف التشهيرات الأولى ، التى كانت توجه اللوم بعبارات عامة على عملية إخفاء المعلومات - فإن الأمر الذى تضمنته الاستشارة يتعلق بالإغفال فى سندات الامتياز نفسها .

وعن طريق هذه الوسائل - أى بإخفاء الوثائق وبزيادة الادعاءات الكاذبة والاتهامات البغيضة تم الحصول على الاستشارة .

ولكن عند الحصول على هذه الاستشارة ، ماذا فعل نوبار بها ؟ هل استفاد بها كما توقع المحامون الموقرون لدعم مفاوضاته ؟ هل حاول أن يؤثر بسلطتهم على قرارات مجلس الإدارة ؟

لم يفعل ذلك على الإطلاق . لقد ألقى بها إلى كل الصحف ،وقام بطبعها فى كل المقاسات ، والشىء العجيب أنه نشرها فى حوليات القصر ، وتم طبع ٣٠٠٠ نسخة من الاستشارة وقرأها مليونا قارئ .

وفى هذه المرة وجد السيد المحامى الإمبراطورى أن الأمر خطير . فالاستشارة أمر سرى ، ولم يصرح المحامون حتى بالنشر ، والظروف التى حدث فيها النشر تستدعى ردعا عنيفا .

ولكن عندما انتهى المحامى الإمبراطورى بطلب تعويضات فهو مع ذلك لم يطلب إلى القضاة بالردع بصورة قوية ؛ حتى يفهم قرارهم فى مصر ، حيث تم تقدير أحكام الإدانة بالأرقام وليس بالدوافع ، وحتى لا تتكرر مثل هذه الفضيحة أبدا فى فرنسا .

وخلافا للواقع ، وجد المحامى الإمبراطورى عاملين مخففين لصالح نوبار باشا :

أولا : الدعاية التى أحاطت بدعوتنا القضائية . ويمكن التساؤل بداية كيف أن الدعاية التى أحاطت بدعوتنا القضائية – بعد أن شهَّر بنا طويلا نوبار باشا – يمكنها أن تغفر ما قام به من تشهير أو أن تخفف من خطورته .

ومن جهة أخرى ما أخذ على الشركة لنشرها ورقة المحضر التى بعثت بها لنوبار يثبت الجهل بالظروف التى أحاطت بالأمر أو سوء تقديرها .

وكان لنشر الاستشارة دوىٌّ هائلٌ . فقد تم التشكيك فى وجود الشركة كما تم نفى تفويض ديليسبس وكان اسم الرجال الثلاثة الموقرين الذين تم استشارتهم يغطى بنفوذه تأكيدات تضر أشد الضرر بالثقة فى الشركة وبشرف مسيو ديليسبس .

وفى هذه الظروف الخطيرة ماذا كان يتعين على الشركة القيام به ؟

أكان يتعين عليها أن ترسل إلى كل الصحف التى تم مهاجمتها على صفحاتها ردودا بنفس عنف الهجوم ؟

أكان يجب مواجهة الإهانة بالإهانة وطلب من الرأى العام الكف عن التشهيرات التى كانت تحويها الاستشارة ؟

كان هناك مسيرة يجدر اتباعها وقد رأينا من الأفضل اتباعها وتتمثل فى إبلاغ العدالة !

ولكن كان هذا الإجراء غير كاف ، وكانت الضجة التى أثارها نوبار لا تسمح للشركة بالتزام الصمت . فأسرع تحقيق يستلزم على الأقل شهرين قبل الحصول على

حكم ، وكان من المستحيل ترك أفكار فاضحة بالنسبة لوجود الشركة لتنتشر وتقوى طوال هذا الوقت وترك شرف مديريها عرضة لكل افتراءات ممكنة .

ورأت الشركة أن أفضل رد يمكن أن تقوم به هو تعريف - لمن نما إلى علمهم الهجوم - الدفاع الذى تنوى تقديمه والوسائل التى ستقدمها للمحكمة .

وتلك هى الطريقة التى تم بها اتخاذ قرار نشر الدعوى القضائية ، وقد أدى النشر إلى بث الطمأنينة فى قلوب الشرفاء ، كما وضع حدًا لجدل فوركاد وكل من حاولوا محاكاته .

فكيف يمكن من ثم البحث فى هذا الصدد عن لوم لإلقائه على الشركة وتخفيف تشهيرات نوبار باشا ؟

ثانيًا : بيد أن السيد المحامى الإمبراطورى قد اختتم بإحاطة المحكمة بسبب مخفف أكثر غرابة ، وقد وجد هذا السبب فى مقالات جارحة لنوبار كررتها صحيفة برزخ السويس L'Isthme de Suez وأخذتها عن جريدة شاريفارى Charivari .

وخلال قضية جريدة لاسومان فيننسيير تم الحديث عن تلك المقالات لإرجاع مسئوليتها لمسيو ديليسبس ، وقد أدلينا برد لم يعرفه للأسف السيد المحامى الإمبراطورى ؛ لأنه يرتكز على حقائق لا تسمح بأدنى مناقشة .

فى المقام الأول فمسيو ديليسبس لا يمت بصلة لهيئة تحرير أو إدارة جريدة ، برزخ السويس " فهذه الجريدة تعد مشروعا خاصا يمتلكه السيد دى بلاس وبديره ، وتدفع الشركة للبيانات التى تصدرها فيها ، ولكن ليس هناك مسئولية بسبب ما نشرته الجريدة سواء ضد الشركة أو ضد مسيو ديليسبس .

ثانيا : وفيما يتعلق بالجريدة نفسها ، فقد أعلنت عند تأسيسها - وظلت ملترمة بخطتها - أنها ستعلم مشتركيها كل ما سيتم نشره بمناسبة قضية السويس وذلك دون أى استثناء .

وعليه فهى تنقل كل يوم كل ما هو ضد القضية أو معها ، كل ما هو جاد وكل ما هو هزلى ، مقالات فوركاد وجرنجيلو Granguillot وكذلك مذكرات الشركة وسخرية شاريفارى Chariveri .

ونحن لا نتمسك بالحصول على نفع أكبر ، فلن تجد المحكمة فى هذا المقام عنصرا مخففا للخسارة التى نطلب إلى نوبار باشا إصلاحها .

ولن نختتم هذه المذكرة دون تقديم اعتذارنا للمحكمة ؛ لأننا طلبنا منها توجيه انتباهها إلى مناقشات صاخبة تمت أمامها .

إن خطورة الهجوم الموجه ضد الشركة ، والعنف الذى تستتنج به عملية إفلاسها وهدمها ، وأخيراً أهمية المصالح التى يتعين علينا الحفاظ عليها سوف تلتمس لنا العذر لمبالغتنا فى الخوف من عدم الكشف عن كل الوسائل وتفنيد كل ادعاء .

السيد سونار – محام

السيد دى نورماندى – وكيل دعوى

OBSERVATIONS

POUR LA

COMPAGNIE UNIVERSELLE

DU

CANAL MARITIME DE SUEZ

SUR LE

Réquisitoire de M. l'Avocat impérial



Nous ne voudrions pas rouvrir des débats qui ont reçu dans les plaidoiries tout le développement qu'ils comportaient; mais le tribunal nous permettra quelques observations sur les conclusions du ministère public.

L'erreur, pour nous, ne s'y trouve pas dans l'appréciation de tels ou tels faits: elle est partout, au point de départ de toutes les appréciations, et la cause en est partout aussi la même, la connaissance incomplète de la situation.

Le réquisitoire a ajouté un regret de plus à ceux que nous avions éprouvés de l'empêchement où M. l'avocat impérial s'est trouvé d'assister aux premières audiences. C'est là, en effet, que tous les faits ont été exposés et discutés, que l'ensemble de l'affaire a été mis en lumière, et que l'étude de toutes les phases qu'elle a parcourues a permis de bien comprendre et de bien juger toutes les situations et tous les intérêts.

C'est là que se trouvent, par suite, les véritables éléments de décisions du procès, et, nous le disons en toute sincérité, si la légitime autorité des paroles de M. l'avocat impérial n'a pas altéré notre confiance dans le résultat de l'affaire, c'est que nous croyons fermement que ses appréciations auraient été tout autres s'il les avait puisées à la source où le tribunal prendra les siennes.

Nous en trouvons la preuve dès le début du réquisitoire, et à l'ocasion de l'étrange publicité que Nubar-Pacha a donnée, au mois de septembre, et de compte à demi avec M. Oliveira, aux propositions que le vice-roi l'avait chargé d'apporter à la Compagnie.

M. l'avocat impérial prend le fait et l'examine, en l'isolant et des circonstances dans lesquelles la négociation avait été conçue et préparée, et du voyage en France entrepris par Nubar le 19 août, quand il savait, dès le 11, que M. de Lesseps était en route pour arriver le 23 en Egypte, et enfin, de toute la conduite de Nubar à Paris pendant le mois de septembre et jusqu'au retour de M. de Lesseps.

Prise ainsi, cette publication ne paraît au ministère public ne révéler aucune pensée mauvaise, et il n'admettra même pas qu'elle ait créé pour le Conseil d'administration la nécessité de rendre publique à son tour la réponse qu'il fera aux propositions qui ont si vivement alarmé les actionnaires; car, avant la lettre de Nubar-Pacha du 16 septembre, il avait déjà été question de sa mission dans quelques journaux! Comme si des bruits recueillis dans des feuilles publiques, et dont le tribunal verra d'ailleurs le vague et l'insignifiance, pouvaient ressembler à la divulgation faite par le négociateur lui-même, de propositions qui tendaient à rétracter et à mettre au néant les contrats sur la foi desquels la Compagnie s'est constituée !

L'appréciation des propositions apportées et de la réponse de la Compagnie, ne met pas moins en évidence la cause persistante d'erreur que nous avons signalée. C'étaient des propositions *conciliantes*, et il y a eu *imprudence* à les refuser.

Des Propositions *conciliantes!* Mais aux premières audiences, nous avons mis sous les yeux du tribunal tous les éléments de la création et de l'organisation de la Compagnie, et nous avons montré que les propositions n'en laissent pas subsister un seul.

On nous a concédé 133,000 hectares de terrains à couvrir un jour, ou d'établissements, ou de colonies agricoles, et à mettre en valeur par nos travaux, et notamment à l'aide du canal d'eau douce que nous avons fait creuser à grands frais.

Ces terrains, source importante de revenus et de prospérité pour la Compagnie, sont à nous par la concession de Mohammed-Saïd, qui même, dans l'article 18 du firman de 1856, en a stipulé *le prix*, par une réserve de 15 0/0 à prélever, chaque année, au profit du gouvernement égyptien, sur les bénéfices nets de la Société. Ils sont à nous, enfin, par la reconnaissance explicite d'Ismaïl-Pacha, dans les conventions des 18 et 20 mars 1863.

Eh bien, les propositions du 12 octobre nous demandent d'y renoncer! Un doute avait paru pouvoir exister pour quelques uns. On s'adresse, pour le lever, à Nubar, qui, par sa lettre du 18 octobre, répond nettement qu'il n'y a aucune exception à faire, et que c'est la totalité des terrains concédés qu'il entend reprendre! Et notez qu'il n'y a pas plus d'équivoque sur le mode de reprise que sur l'objet lui-même : ce n'est pas d'un rachat qu'il s'agit, c'est le droit de propriété concédé par elle que l'Égypte entend briser, par respect, dit-elle, pour les injonctions de son suzerain.

Et vous appelez cela une proposition *conciliante!* Et vous traitez d'*imprudence* la délibération du Conseil qui rappelle les contrats existants! Et qui dit qu'il ne pourrait y accepter de dérogations que si

elles étaient justifiées par des avantages équivalents ou si elles n'étaient pas contraires aux intérêts essentiels de la Compagnie ?

Même observation quant à la seconde partie de la proposition. Les actes de concession limitent la durée des travaux à six ans. Ils obligent la Compagnie à prendre en Égypte les quatre cinquièmes au moins de ses travailleurs. Les ingénieurs, d'accord avec le vice-roi, ont reconnu la nécessité du maintien de 20,000 hommes sur les chantiers pour mener l'œuvre à sa fin.

Une convention réglementaire a été faite pour l'organisation du travail et pour les conditions du sort des travailleurs. Le prix du salaire a été fixé. Trois années d'exécution ont confirmé ces contrats. Le contingent de 20,000 hommes a été et est encore régulièrement fourni par le vice-roi, et la Compagnie a religieusement satisfait à ses obligations. Des résultats prodigieux ont été ainsi obtenus : la grande commission a arrêté, en septembre, le programme des travaux restant à faire : des traités ont été signés. Avant quatre ans la jonction des deux mers sera réalisée.

Eh bien, on vient nous proposer, le 12 octobre, de réduire le contingent de 20,000 à 6,000 hommes, en élevant au double le prix payé par nous pour les salaires ; et l'on appuie cette réduction sur la solennelle abolition de *la corvée*, en oubliant que, dans la seule circonstance où le vice-roi ait exprimé *le désir* d'abolir le système des corvées, il a positivement déclaré que cela ne pouvait avoir aucun trait *aux travaux de l'isthme de Suez*.

Mais la réduction du contingent de 20,000 à 6,000 hommes, ce n'est pas seulement la violation de tous les contrats, c'est une impossibilité créée à la terminaison des travaux, et c'est la ruine de la Compagnie, constituée au capital de 200 millions et obligée de payer, chaque année, l'intérêt à 5 0/0 en pure perte, jusqu'au jour où l'achèvement de l'œuvre

permettra de le prendre sur des bénéfices.

Et notez encore que, non-seulement la proposition ne nous offre aucune indemnité pour le préjudice immense que nous souffririons par la rupture de nos conventions, mais qu'elle ne nous relève pas des limites de durée des travaux et de l'interdiction qui nous est imposée de les faire exécuter par des ouvriers étrangers.

Et vous appelez cela encore une proposition *conciliante !* Et vous qualifiez encore *d'imprudence* la résolution du Conseil qui déclare ne pouvoir accepter une telle dérogation aux conventions qui font la loi des parties, et qui cependant propose, en ce qui concerne les salaires, une enquête sur le prix moyen payé aux terrassiers en Égypte, et consent à élever au taux qui serait constaté, les salaires qu'elle a jusqu'alors payés selon le règlement du vice-roi !

N'avons-nous pas le droit de penser que l'appréciation de M. l'avocat impérial eût été toute différente s'il avait connu, par les discussions des premières audiences, toutes les conventions que nous venons de résumer ? N'aurait-il pas dit alors, et le tribunal ne dira-t-il pas que, loin de pouvoir être taxé d'imprudence, le Conseil d'administration, gardien des droits et des intérêts de la Société, avait le *devoir* d'opposer à des demandes dont l'acceptation aurait été désastreuse, les termes des contrats intervenus avec le souverain au nom duquel elles étaient formées !

N'aurait-il pas dit enfin, et le tribunal ne dira-t-il pas, que le Conseil, pour éclairer le vice-roi et pour rassurer en même temps ses actionnaires, devait résumer, comme il l'a fait d'ailleurs avec la plus parfaite convenance, tous les motifs sur lesquels reposait sa résolution ?

Que dire maintenant de l'*imprudence nouvelle* que M. l'avocat impériale a vue dans la publication de cette délibération?

Ne suffirait-il pas de répondre que cette publication, qui a été faite très-modestement dans la partie des journaux qui est réservée aux annonces, est d'usage constant dans toutes les grandes compagnies, et que la nôtre, qui compte vingt-cinq mille souscripteurs, à l'origine, et actuellement quarante mille actionnaires, en France seulement, n'a pas d'autre moyen de faire arriver à eux les résolutions qu'il leur importe de connaître?

Et faut-il ajouter que la publicité donnée par Nubar, le 16 septembre, à ses propositions, aurait, dans tous les cas, obligé le Conseil à publier sa réponse, ainsi que M. de Lesseps le faisait remarquer dans sa lettre à Nubar-Pacha, du 31 octobre, lettre dont le ministère public ne s'est pas occupé, mais où le tribunal sait que l'appel à la conciliation était fait avec tant de déférence et de dignité.

Faut-il parler à présent de la manière dont l'ordre général d'insertion *dans tous les journaux* a été exécuté par les agents de la Compagnie? Nous n'avons pas compris ce que M. l'avocat impérial a trouvé de fâcheux à ce que la délibération du Conseil ait été insérée dans les annonces du *Tintamarre* et du *Nain jaune*? A part, en effet, le petit ridicule que cela pouvait donner à la Compagnie, et l'ennui qui a dû en résulter pour ceux des lecteurs de ces feuilles qui ne sont pas nos actionnaires, nous ne voyons pas à qui une telle insertion pouvait causer préjudice.

Nous arrivons à des choses plus graves.

Les deux instances dont nous avons saisi le tribunal lui donnent à juger tout d'abord par le fait de qui se sont engagées les violentes polémiques qui, depuis deux mois, ont causé de si vives alarmes dans le sein de la Compagnie.

Faut-il, comme l'ont soutenu à l'envi *la Semaine financière* et Nubar-Pacha, attribuer tout le bruit qui s'est fait, à l'orgueil insensé de M. de Lesseps ou à l'obstination inintelligente du Conseil d'administration, et voir en nous des gens empressés de rompre toutes les négociations, et se jetant volontairement dans des luttes de toute sorte, entraînés qu'ils sont par un étrange besoin de guerroyer ?

Faut-il reconnaître, au contraire, qu'à la réception de la lettre de M. de Lesseps, du 31 octobre, qui portait à Nubar la délibération du Conseil, en le priant d'en apprécier lui-même les motifs, et de la transmettre au vice roi avec l'expression des sentiments de dévouement et de respectueuse confiance des membres de la Compagnie, Nubar, au lieu de transmettre la délibération, et même d'accuser réception de la lettre d'envoi, a fait diriger, le 7 novembre, contre la Compagnie et contre M. de Lesseps, par M. Forcade, rédacteur de *la Semaine financière*, une agression aussi acerbe qu'inattendue ?

La date de la première attaque, son but évident, qui était d'irriter contre nous le vice-roi, de déclarer conflit et rupture, et d'alarmer les actionnaires sur la situation de la Société, en même temps qu'on adressait à M. de Lesseps les imputations les plus outrageantes ; puis à l'occasion de la réponse toute modérée de M. de Lesseps, la seconde attaque du 14 novembre, avec l'exhumation des consultations de 1860 et la contestation de l'existence légale de la Société ; enfin, les moyens mis en œuvre jusque dans la correspondance avec les abonnés pour nous discréditer et nous perdre, tandis qu'on opposait à la demande d'insertion de la *Note explicative* de M. Lesseps, des prétextes dont le jugement et l'arrêt correctionnel ont fait justice : tout cela ne révélait-il pas un plan dès longtemps conçu et médité, et la ferme volonté d'arriver à tout prix à la désorganisation de la Compagnie ? Tout cela n'était-il pas le commencement des manœuvres qui devait se compléter un peu plus tard par la surprise faite à trois éminents jurisconsultes, et par la monstrueuse publicité donnée à une consultation où s'étaient trouvés accep-

tés et reproduits des faits de nature à ruiner le crédit de la Compagnie et à porter une atteinte grave à l'honneur et à la considération de son fondateur?

Voilà les questions qui devaient être avant tout résolues.

M. l'avocat impérial en a fait bon marché. Il n'a pas, dit-il, à s'occuper du procès Forcade; il l'écarte, il passe par dessus les faits qui le constituent, et quand il examinera les actes de Nubar, ce sera en prenant pour point de départ de la situation créée par la polémique des journaux.

Il est évident que, dans cet arrangement des choses, Nubar sera facilement absous, ou que, tout au moins, on n'arrivera jamais contre lui à ce que M. l'avocat impérial a appelé une preuve suffisante de la volonté de nuire.

Mais si les journaux n'ont été que les instruments de Nubar, si c'est nµi qui a inspiré et dirigé leur polémique, comment sera-t-il possible d'argumenter, à sa décharge, la situation que cette polémique aurait faite à l'affaire?

Au surplus,. ce n'est pas seulement l'enchaînement logique des faits qui obligeait le ministère public à examiner ici le procès Forcade, et à voir quelle part Nubar avait prise à la polémique qui fait l'objet de notre première demande;

Ce sont les termes mêmes de l'assignation par nous délivrée à Nubar-Pacha. Car nous y disons textuellement « qu'indépendamment de la
» publication de la consultation, M. Nubar, sans aucun intérêt avoua-
» ble, *a fait engager et entretient, dans plusieurs feuilles, une polé-*
» *mique acharnée* contre l'existence légale et le crédit de la Compagnie
» de Suez, polémique basée sur les mêmes erreurs. »

Et nous ajoutons « *que ces faits pris en eux-mêmes et dans leur en-*
» *semble*, n'ont pour but *que d'ébranler et de désorganiser la Compagnie*
» en provoquant autour d'elle la défiance et le discrédit; que de telles

» manœuvres ne peuvent être tolérées, et que la justice ne doit pas » hésiter à les réprimer sévèrement. »

Voilà l'action dirigée contre Nubar.

Pour la juger, le tribunal, bien loin d'écarter le procès Forcade, comme l'a fait M. l'avocat impérial. le retiendra comme premier élément de son délibéré, pour décider si la polémique des 7 et 14 novembre, dont M. Forcade a la responsabilité directe, n'a pas été inspirée et entretenue par Nubar-Pacha. Là-dessus, il n'y aura pas d'hésitation possible. Le tribunal se rappellera comment, après la poésie du berceau de Marseille d'où M. Forcade avait tourné ses premiers regards vers l'Égypte, on est arrivé à nous dire que l'écrivain était dans l'intimité de l'envoyé égyptien; et il a bien fallu reconnaître, sur nos interpellations, que les documents dont les articles de *la Semaine financière* sont remplis *avaient été fournis par Nubar*, et que c'était l'or de Nubar, qu'on a appelé *l'or égyptien*, qui avait payé la reproduction des articles de M. Forcade, à 5 francs la ligne, dans les autres journaux.

Notre demande est donc, de ce chef, pleinement justifiée, et Nubar ne peut pas échapper à la responsabilité que nous avons appelée sur lui.

M. l'avocat impérial ne s'est pas contenté de mettre ainsi de côté un chef nettement formulé de notre demande. Le même système d'écart de tout ce qui n'a pas été discuté devant lui l'a amené, en ce qui concerne la consultation de 1860, à une erreur d'appréciation bien autrement grave, car elle a exercé une influence décisive sur tout son réquisitoire.

Pour l'organe du ministère public, le rapprochement de la consultation de 1860 avec la consultation de 1863 suffit pour absoudre Nubar de toute intention mauvaise. Les questions qu'il a posées en 1863

avaient déjà été ou résolues ou au moins examinées en 1860 ; on ne peut donc pas voir, dans la position de ces questions, l'intention de nuire à la Compagnie.

Le tribunal se souvient que nous avions fait nous-mêmes le rapprochement, mais pour démontrer, par la série des faits accomplis dans l'intervalle des deux consultations, que les questions qui avaient été loyalement posées en 1860 n'avaient pu l'être en 1863, que par fraude et dans le seul but de surprendre des réponses dont on se ferait une arme pour nuire et pour diffamer.

Mais ces faits, M. l'avocat impérial ne croit pas nécessaire de les examiner. Il ne veut pas savoir, a-t-il dit, quelle fut, en 1860, la décision du vice-roi : les consultations suffisent par elles-mêmes à la solution de la question.

Nous disons, nous, qu'il faut savoir quelle fut la décision du vice-roi, et surtout qu'il faut bien connaître l'état des choses avant et après cette décision, car c'est cet examen qui peut seul permettre d'apprécier l'emploi de la consultation de 1860 dans les polémiques que nous attaquons, et le parti que Nubar a tiré de cette consultation pour obtenir celle de 1863.

Il n'y a pas, Dieu merci, dans toute l'affaire, de point qui ait été plus clairement élucidé que celui-là, et il suffit pour faire apparaître la vérité de remettre sous les yeux du tribunal les documents que M. l'avocat impérial a écartés.

On avait, au commencement de 1860, fait naître des hésitations dans l'esprit du vice-roi. On mettait en doute la régularité de la constitution de la Compagnie, et par suite la force obligatoire des conventions qu'il avait faites avec elle.

Il fallait sortir de là. La Compagnie met en demeure le vice-roi par une notification qui se termine ainsi :

« La Compagnie, afin de sauvegarder les intérêts qui lui sont confiés, est donc dans la nécessité de requérir de Son Altesse :

» 1° *Une consécration nouvelle de la reconnaissance qu'elle a déjà faite* de la constitution régulière et légale de la Société et *de l'approbation qu'elle a donnée à ses premières opérations;*

» 2° *La réalisation des souscriptions que Son Altesse s'est réservée* dans la répartition du capital social, et pour lesquelles son mandataire a fait en son nom, et par son ordre exprès, une souscription régulière;

3° *La confirmation de l'approbation donnée au programme adopté par le Conseil,* pour la continuation des opérations préparatoires commencées par Son Altesse elle-même depuis quatre ans. Ces régularisations de conventions déjà faites et d'engagements solennellement contractés, peuvent seuls maintenant dégager la responsabilité de Son Altesse, a qui la Compagnie sera toujours jalouse d'éviter tout embarras. »

Sur les questions ainsi posées on convient de consulter à Paris.

Le vice-roi s'adresse à MM. Odilon Barrot, Dufaure et Jules Favre.

Dans une consultation du 9 mai 1860, ils exprimaient l'opinion que le mandat sur lequel s'appuyait M. de Lesseps pour rendre propres au vice-roi les actes constitutifs de la Compagnie, n'est pas suffisamment prouvé par les actes qui leur sont produits, et dans lesquels les mots *pouvoir exclusif* peuvent aussi bien signifier *droit exclusif* que *mandat;* — que la constitution de la Société était soumise à une condition qui n'est pas remplie; — enfin, que la souscription du vice-roi est un acte privé, et qu'il y a lieu d'attendre des explications précises sur les nouveaux engagements qui lui sont attribués.

Le conseil judiciaire de la Compagnie et MM. Marie, Plocque, Crémieux et de Vatimesnil avaient donné, au contraire, des consultations de tout point favorables aux demandes de la Compagnie.

L'affaire revient en cet état devant le vice-roi. Que décide-t-il? M. de Lesseps a rapporté les termes mêmes de la décision qui fut alors prononcée. Mais il y a ici quelque chose de bien plus important que des souvenirs: il y a les actes qui ne peuvent pas tromper.

Traité du 6 août 1860, entre le vice-roi, représenté par son ministre des finances, et la Compagnie, rendant définitifs tous les engagements pris et réglant la mode de paiement des deux dixièmes alors exigibles ;

Inscription aux registres du Trésor, comme dette publique, de la souscription donnée par le vice-roi;

Série d'actes et de faits allant bien au-delà de la reconnaissance de la Société et de l'approbation de son programme, puisque le vice-roi s'occupe lui-même de l'organisation des travailleurs et finit par se faire construire et meubler un chalet au bord du lac Timsah, pour être au centre et se constituer, selon son expression, le directeur des travaux.

Trois ans se passent ainsi pendant lesquels d'immenses résultats sont obtenus.

En janvier 1863, Mohammed-Saïd meurt, et son successeur Ismaïl-Pacha reconnait et s'approprie, par des actes formels, tous les engagements de son prédécesseur.

Tels sont les faits accomplis depuis 1860.

Et c'est dans un tel état de choses que, le 14 novembre 1863, les lecteurs de *la Semaine financière* et des journaux qui ont reproduit ses articles, ont vu apparaître la consultation de 1860 qui mettait en doute l'existence légale de la Compagnie et la réalité du mandat en vertu duquel elle avait été constituée.

Mais, est-ce qu'une telle publication, sans un mot qui fît connaître soit les circonstances dans lesquelles la consultation avait été donnée, soit les circonstances qui l'avaient suivie, n'était pas un acte de perfidie et de méchanceté ?

Pourquoi tirer cette consultation de la poussière et pourquoi alarmer tout ce qui a des intérêts dans l'entreprise, en représentant le vice-roi comme contestant l'existence légale de la Société, quand, loin de là, Nubar est envoyé pour traiter avec elle et qu'il n'y a de débat que sur les conditions de la négociation ?

Mais ce qui suit met encore bien autrement en lumière la volonté de

nuire qui avait inspiré la publication.

Quand M. de Lesseps veut répondre et mettre au néant cette indigne manœuvre, par une *Note explicative* qui montre que cette consultation n'était qu'un fragment d'un débat dès longtemps terminé, *la Semaine financière* refuse d'insérer, sous prétexte d'une phrase qui aurait blessé M. Forcade ; *le Constitutionnel* et *le Pays* s'abstiennent à la suite, et il faut plaider en première instance et en appel pour avoir raison de cette résistance de mauvais aloi.

Mais pendant qu'on empêchait ainsi la vérité de se faire jour, Nubar avait vu quel effroi avait produit la mise en question de l'existence légale de la Société, et il comprenait que toutes les alarmes devraient disparaître devant la production des ratifications solennelles données de 1860 a 1863.

Il conçoit alors la pensée hardie de s'adresser aux signataires de la consultation de 1860, et d'aller, sans leur rien dire ni des faits qui se sont accomplis depuis, ni de l'intérêt qui peut aujourd'hui le faire agir, leur poser purement et simplement *les questions* qu'ils avaient autrefois examinées :

1° Sur la prétention de M. de Lesseps d'être le *mandataire* du vice-roi ;

2° Sur *la question légale de l'existence de la Compagnie* et sur les responsabilités de son fonctionnement jusqu'à ce jour.

Les jurisconsultes n'ont vu que les questions : ils les ont résolues d'après les actes qu'on leur a soumis et en rentrant sans aucune défiance dans une voie où ils avaient marché.

Mais que dire de l'homme qui les a ramenés dans cette voie? Est-ce qu'il faut insister maintenant pour démontrer que la position des questions qui, en 1860, avait été un acte loyal et de bonne foi, était en 1863, un acte de déloyauté et de perfidie!

Et si le rapprochement que M. l'avocat impérial a fait des consultations de 1860 et de 1863 explique parfaitement les solutions aux-

quelles sont naturellement revenus des hommes étrangers à ce qui s'était passé dans l'intervalle, ce rapprochement n'est-il pas accablant contre celui qui savait tout, et qui n'avait et ne pouvait avoir d'autres but que de surprendre des solutions qui serviraient ses projets de ruine et de désorganisation?

Nous venons de voir dans quelle pensée Nubar a sollicité la consultation de 1863. Voyons maintenant quels moyens il a employés pour l'obtenir et quel usage il en a fait.

Nous avons dit, et nous répétons, que la consultation avait été obtenue par surprise et par dol, en cachant les actes et en dissimulant tous les faits utiles.

A cette allégation M. l'avocat impérial répond que le témoignage des avocats suffit.

Personne assurément ne proclame plus haut que nous la valeur de ce témoignage; mais, qu'on nous permette de le dire, ce témoignage dans les termes où il s'est produit, et en lui laissant au surplus toute son autorité pour le fait spécial auquel il a trait, ce témoignage ne saurait désintéresser la question.

1° Ce témoignage est vague et ne se précise qu'en ce qui touche à la substitution du mot *général* au mot *préalable*, qu'on attribue formellement à une erreur de copiste ;

2° Ce témoignage, dans tous les cas, et dans les termes généraux où il est donné, n'atteindrait que la remise des pièces, et ne tend même pas à couvrir la dissimulation des faits considérables et ne laissant place à aucune question, qui s'étaient accomplis depuis 1860.

Quant à la remise des pièces, qu'importerait que Nubar eût remis à

ses conseils un paquet de documents et les volumes contenant les firmans et les autres textes de l'affaire!

Est-ce que c'est avec une masse de documents portés dans le cabinet d'un avocat qu'on le consulte loyalement? — Est-ce que le jurisconsulte placé dans de pareilles conditions n'est pas exposé à d'inévitables erreurs?

C'est au client, qui connaît tous les textes et qui sait tous les faits, à montrer les uns et à expliquer les autres.

Or, c'est ce que n'a pas fait Nubar-Pacha.

3° La preuve de tout ceci résulte de la consultation elle-même.

En ce qui touche le MANDAT, les avocats consultés en restent à 1860, à l'argument de la traduction équivoque du turc.

Mais ils ne visent ni le firman de 1854, — ni les instructions données par le vice-roi en 1855, — ni le firman de 1856, dans lequel M. de Lesseps est qualifié tout à la fois d'ami et de *mandataire*, — ni les statuts portant qu'il sera rendu compte du mandat.

Comment auraient-ils pu deviner tout cela?

En ce qui touche **l'existence légale** de la Société, on leur montre le firman provisoire de 1854 dans lequel il n'y a rien.

Mais on ne leur montre certainement ni l'autorisation donnée en 1855 d'appeler les capitaux, ni le firman de 1856 qui remet la copie authentique afin de constituer la Compagnie financière, et dans lequel il n'y a de réserve que pour le commencement d'exécution des travaux.

Cependant Nubar connaissait parfaitement toutes ces choses, et puisqu'il croyait devoir poser à nouveau les deux questions du mandat et d'existence légale, il devait tout dire et tout montrer.

4° Enfin, quand les honorables avocats consultés, au lieu d'une déclaration vague relative à la remise des pièces, nous apporteraient des témoignages précis et formels; quand ils viendraient nous déclarer,

en énumérant chaque pièce successivement, qu'ils les ont eues toutes, la conscience de tous protesterait contre l'exactitude de leurs souvenirs.

Comment croire, en effet, qu'ils auraient pu écrire, eux si honorables, si réservés et si sincères, que M. de Lesseps s'était donné la *fausse qualification de mandataire :* — qu'il avait voulu faire croire ainsi à la *garantie supposée* du vice-roi ; qu'il avait constituée purement et simplement une société qu'il ne devait former que conditionnelle, en présence des nombreux textes dans lesquels on voit le vice-roi donner les pouvoirs les plus précis et la qualité même de mandataire à M. de Lesseps, et le charger d'organiser la Compagnie avec les instructions auxquelles il s'est rigoureusement conformé.

Mais ce n'est pas tout.

Il a été commis une diffamation encore plus grave.

C'est celle qui consiste à dire que M. de Lesseps aurait *simulé l'autorisation* de la Porte, et *qu'il aurait omis avec affectation*, dans la communication qu'il faisait à ses actionnaires *de son titre de concession*, la clause de ratification que ce titre contenait.

Qui a dit cela ? Évidemment ce ne sont pas les honorables avocats qui l'ont imaginé ! — Nubar seul est l'auteur de ces odieuses imputations, et aucun témoignage, cette fois, n'est venu essayer de couvrir sa responsabilité. — Le tribunal sait, en effet, que *les titres* de concession ont été imprimés à 9,300 exemplaires, qui tous contiennent et le rescrit et la condition de ratification, et le tribunal sait aussi qu'il n'est pas possible d'équivoquer à propos du fait énoncé dans la consultation, sur des prospectus de vingt lignes, destinés exclusivement au fait matériel de la souscription et contenant uniquement ce qui était spécial à cet objet.

Car, à la différence des premières diffamations qui reprochaient, en termes généraux, une dissimulation, le fait qui a trouvé place dans la consultation est *l'omission* dans les titres mêmes de la concession.

C'est à l'aide de ces moyens, c'est-à-dire en cachant les pièces et en multipliant les fausses allégations et les incriminations les plus odieuses que la consultation a été obtenue.

Mais quand cette consultation a été obtenue, quel usage Nubar en a-t il fait? S'en est-il prévalu, comme les honorables avocats devaient s'y attendre, à l'appui de sa négociation? A-t-il essayé de peser avec leur autorité sur les résolutions du Conseil d'administration ?

Pas le moins du monde. Il l'a jetée à tous les journaux; il l'a fait imprimer dans tous les formats; et, chose inouïe dans les annales du palais, elle a été tirée à trois cent mille exemplaires et mise sous les yeux de deux millions de lecteurs.

Ah! cette fois, M. l'avocat impérial trouve le fait grave!

Une consultation est quelque chose d'intime. Les avocats n'en avaient pas même autorisé la publication, et les circonstances dans lesquelles elle a eu lieu appellent une sérieuse répression.

Mais, en concluant à des dommages-intérêts, M. l'avocat impérial ne demande pas cependant aux magistrats de frapper assez fort pour que leur décision soit comprise en Égypte, où les condamnations s'apprécient plus par les chiffres que par les motifs, et pour qu'en France on ne voie jamais un tel scandale se reproduire.

Loin de là, il trouve en faveur de Nubar-Pacha une double atténuation :

1° *La publicité donnée à notre assignation.*

On peut se demander d'abord comment la publicité donnée à notre assignation longtemps après que Nubar nous avait diffamés, pourrait excuser ses diffamations ou en atténuer la gravité.

D'un autre côté, le reproche fait à la Compagnie d'avoir publié l'exploit par elle adressé à Nubar, prouve qu'on ignore ou que l'on apprécie bien mal les circonstances dans lesquelles le fait a eu lieu.

La publication de la consultation avait eu un énorme retentissement. L'existence de la Société était mise en question. le mandat de M. de Lesseps était nié. et le nom, de trois hommes justement honorés couvrait de son autorité des affirmations désastreuses pour le crédit de la Compagnie et pour l'honneur de M. de Lesseps.

Dans ces graves conjonctures que devait faire la Compagnie?

Devait-elle envoyer à tous les journaux où elle avait été attaquée, des réponses aussi violentes que l'attaque elle-même?

Fallait-il opposer l'outrage à l'outrage, et demander raison à l'opinion publique des diffamations que contenait la consultation?

Il y avait une marche plus digne à suivre, et nous l'avons suivie : — c'était de saisir la justice!

Mais ce n'était pas assez. et l'éclat que venait de faire Nubar ne permettait pas à la Compagnie de garder le silence. L'instruction la plus rapide supposait au moins deux mois avant l'obtention d'un jugement, et il était impossible de laisser s'accréditer pendant tout ce temps des idées fatales à l'existence même de la Société, et d'abandonner en même temps l'honneur de ses administrateurs à toutes les calomnies.

La Compagnie a pensé que la meilleure réponse qu'elle pût faire consistait à faire connaître à ceux auxquels on avait adressé l'attaque, la défense qu'elle entendait y opposer et les moyens qu'elle soumettrait au tribunal,

Voilà comment on a pris la résolution de publier l'assignation.

Cette publication a rassuré les gens honnêtes; elle a arrêté les polémiques de M. Forcade et de ceux qui auraient été tentés de l'imiter.

Comment donc pourrait-on chercher là un blâme à jeter à la Compagnie et une atténuation aux diffamations de Nubar-Pacha ?

2° Mais M. l'avocat impérial a terminé en indiquant au tribunal une cause d'atténuation plus extraordinaire encore. Il la trouve dans des

articles blessants pour Nubar-Pacha, et que le journal *l'Isthme de Suez* a répétés, en les empruntant au *Charivari.*

On avait déjà, dans le procès de *la Semaine financière*, parlé de ces articles, pour en imputer la responsabilité à M. de Lesseps, et nous avions fait une réponse que, malheureusement, M. l'avocat impérial n'a pas connue, car elle repose sur des faits qui ne permettent pas la moindre discussion.

D'abord, M. de Lesseps est tout à fait étranger à la rédaction et à la direction du journal *l'Isthme de Suez.* Ce journal est une entreprise particulière, dont M. Desplaces est le propriétaire et le gérant. La Compagnie paie pour les communications qu'elle lui donne, mais il n'y a aucune responsabilité possible à raison des faits du journal, soit contre la Compagnie, soit contre M. de Lesseps.

En second lieu, et quant au journal lui-même, il a annoncé, lors de sa fondation, et il est resté fidèle à son programme, qu'il ferait connaître à ses abonnés tout ce qui se publie à l'occasion de l'affaire de Suez, et cela sans aucune exception.

Il reproduit ainsi chaque jour le pour et le contre, le sérieux et le bouffon, les articles Forcade et Granguillot, comme les notes de la Compagnie et les plaisanteries du *Charivari.*

Nous n'insistons pas davantage. Ce n'est pas là que le tribunal trouvera une atténuation du dommage dont nous demandons la réparation à Nubar-Pacha.

Nous ne terminerons pas cette note sans faire nos excuses au tribunal d'avoir encore une fois appelé son attention sur des débats déjà si longuement agités devant lui.

La gravité des attaques dirigées contre la Compagnie, l'acharnement avec lequel on poursuit sa ruine et sa désorganisation, l'importance, enfin, des intérêts que nous avons à sauvegarder, nous feront pardon-

ner d'avoir poussé peut-être trop loin la crainte de laisser quelque moyen dans l'ombre et quelque objection sans réfutation.

M[e] SENARD, *avocat.*

M[e] DENORMANDIE, *avoué.*

ملحق رقم (٤)

مذكرة للسيد إيلى بومون ، الأمين الدائم لأكاديمية العلوم

لاشينيه فى ١١/٤/ ١٨٥٧

حررت أكاديمية العلوم التابعة للمعهد الإمبراطورى فى فرنسا بالاتفاق مع أكاديمية الزخرفة والفنون الجميلة تعليمات موجهة للبعثة العلمية العاملة فى مجال البحث عن مصادر النيل . وقد تلقى السيد فردينان ديليسبس هذه التعليمات فى فترة وجوده بالسودان ، واستغل هذه الفترة لجمع المعلومات التى كانت تجيب جزئيًا عن أسئلة الأكاديمية ومن الممكن الإفادة منها . وهذه الملحوظات المختلفة فى طبيعتها تم جمعها فى مذكرة يرى السيد فردينان ديليسبس ضرورة تقديمها للأكاديمية .

مذكرة لأكاديمية العلوم التابعة للمعهد الإمبراطورى لفرنسا حول البحث عن منابع النيل والسودان والتى قدمها السيد إيلى دى بومون Elie De Beaumont فى جلسة ٢٧ أبريل ١٨٥٧

السيد الأمين الدائم :

تلقيت خلال إقامتى بالخرطوم فى يناير ١٨٥٧ عن طريق صديقى السيد جومار Jomard عضو معهد فرنسا أسئلة الأكاديمية الإمبراطورية للعلوم وتعليماتها التى تم إعدادها للمسافرين للبحث عن منابع النيل الأبيض .

وقد أطلعت الأوروبيين المقيمين بالخرطوم أو المارين بها على هذه التعليمات وسلمت نموذجًا لأركيلى بك الحاكم العام لمقاطعات سنار Sennaar والذى سيسمح له تعليمه ومشاعره وكفاءته فى إحداث أفضل الأثر على هذه الأقطار البدائية . وقد دعوت هذا المسئول الكبير التابع لوالى مصر بإجراء تحريات – فى مقر إقامته بعاصمة السودان وبناء على الأسئلة التى طرحتها أكاديمية العلوم – مع الرحالة أو السائحين أو العلماء أو التجار أو الحجاج سواء أكانوا من السكان الأصليين أو الأوروبيين ،

وكانت الظروف مواتية بصورة سمحت لى شخصيًا ببدء هذه التحريات ، وقد سنحت لى الفرصة عدة مرات خلال فترة إقامة استمرت لمدة ثلاثة أسابيع فى الخرطوم باستجواب – بصورة منفردة أو جماعية مع الرحالة الفرنسيين السادة دى ملزاك Mal-zac وتيبو Thibaut وفايسيير Vayssiéres –.أحد مواطنينا الفرنسيين الدكتور بينى Peney المقيم منذ اثنى عشر عامًا فى سنار ، وكذلك قنصل النمسا السيد هجلين وهو عالم جغرافيا وطبيعة ، وكذلك دون إيناسيو كنوبلخر don Ignacio Knoblecher وهو الرئيس الشجاع والمتميز للبعثة البابوية لإفريقيا الشرقية .

ويشرفني أن أنهي إلى الأكاديمية نتائج هذه التحقيقات ، وسوف يكون من دواعي سعادتي أن تقدم لها معلوماتي بعض النفع .

فمنذ رحلة السيد أرنو Arnaud الاستكشافية التي توقفت عند خط ٤٢ ٤٢ ٤ لم يتقدم أحد ، أبعد من دون اينياسيو كنوبلخر ودون أنجيلو فينسو don Angelo Vinco ودون بارتولوميو مورجان don Bartholomeo Morgan وقد أبحر هؤلاء المبشرون الجسورون خلال خمسة عشر يومًا فيما وراء نهاية رحلة أرنو الاستكشافية حتى نحو درجة ٣ . وقد كونوا في جوندوكورو عند قبائل الباريس عند خط عرض ٤,٣٥ شمالاً وخط طول ٢٨,٤٧ شرقًا منشأة تزدهر رغم وفاة مؤسسها دون أنجيلو فينسو ، وهذه المنشأة وصلت إلى نفس قدر أهمية المنشأة الرئيسية بالخرطوم .

وقد فقدت البعثة منذ ست سنوات اثني عشر فردًا من أعضائها البالغ عددهم ستة وثلاثون ، فالجو قاتل للأجانب بصفة خاصة في الخرطوم إذ يصابون بأنواع خطيرة من الحمى ، وفي ١٨٣٩ فقد محمد علي هناك في أسبوع واحد ثلاثة عشر شخصًا من بين الستين الذين كانوا يرافقونه ، وفي نهاية فترة إقامتنا أصيب ثلاثون من بين الخمسة والستين ألبانيًا الذين كانوا يشكلون حرس الوالي في وسط معسكرنا الواقع على بعد فرسخ من المدينة وذلك بتاريخ ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ يناير حيث كانت الشمس حارقة .

ويتعين تطهير ضواحي مدينة الخرطوم ، فالمياه الراكدة على الأراضي الواطئة بعد الفيضانات والأمطار تعد السبب الرئيسي للأمراض التي تصيب الأوروبيين بصفة خاصة .

وتضم المدينة – التي أسسها محمد علي منذ أقل من أربعين عامًا – ما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف ساكن ، وتعد مركزًا لتجارة مهمة وترتيبات غاية في الحكمة وضعها في نهاية الأمر الوالي محمد علي ، ستسهم حتمًا في رخائها ونظافتها .

وقام السيد هوجلين Heuglein بقياس ارتفاع المدينة فوق سطح البحر ، وهذا الارتفاع الذى يبلغ ١,٠٦٠ قدمًا فرنسية لم يتم التحقق منه أبدًا .

وقد أطلق على المدينة هذا الاسم بالعربية لأنها تقع عند التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض وقد تم مقارنة النهرين بالسنَّين اللذين ينهيان خرطوم الفيل . ولا تختلط مياه النهرين مباشرة عند التقائها عند طرف الخرطوم ؛ فمياه كل منهما تتميز بصورة واضحة فهى فاتحة وتميل للزرقة فى الشرق ، وطينية وتميل للبياض فى الغرب .

وبالسير نحو أعالى النيل الأبيض من الخرطوم عند خط عرض ١٠° يجرى النهر فى مجرى عريض وقليل الانحدار ، مما يجعل جريانه بطيئًا لتصل سرعته بالكاد إلى كيلو متر واحد فى الساعة عندما لا تتسبب الرياح الشمالية فى وقف التيار تمامًا ، وضفاف النهر قليلة الارتفاع وتتكون من شاطئ ضيق يفصل النيل عن السهول الضخمة الذى يكون ارتفاعها عادة أقل من مستوى النهر ، وتزرع الأرض بصورة ممتازة بالقرب من المياه وبعد ذلك تغطى بنباتات طبيعية وغابات وأدغال ، وعند خط عرض ١٤° يبدأ أرخبيل الشلوك Choulouks بامتداد يوم من مصب السباط Saubaut وهو رافد قادم من الشرق بين خطى عرض ١٠° و ٩° .

ويجرى النيل الأبيض ما بين خطى عرض ١٠° و ٦° خلال مستنقعات ، حيث لا يشعر المسافرون بالراحة من جراء الحشرات ، والسيد ملزاك Malzac وهو صياد أفيال جسور – قتل خلال العام الماضى بيده سبعة عشر فيلاً – أقام منشأة عند قبيلة الجور Djours ما بين خطى عرض ٦° و ٩° على مقربة مائة فرسخ غربى النيل ، ومن هذه النقطة أقام علاقات عديدة مع قبائل أخرى تتكلم جميعها لغات مختلفة ، وعنده بالفعل خمسة مترجمين من السكان الأصليين ، حتى يتسنى له القيام بتجارته بمقايضة المصنوعات الزجاجية بأسنان الأفيال ، ونظرًا لاتساع علاقاته عامًا تلو الآخر ، فقد قال لى إنه فى الوقت الحالى يحتاج على الأقل إلى خمسة مترجمين آخرين ؛ ليتفاهم مع القبائل التى يقوم برحلات فى محيطها .

وعلى سبيل المثال فإن قبائل الكيلش Kilches تطلق على النيل اسم أكو Akou وقبائل الجور Djours تطلق عليه كيديه Keddé وقبائل المنجة تطلق عليه أيو Aio ، وفى المقابل تطلق غالبية القبائل على الثعبان اسم بيتون Python ، والحق أن هذه التطابق فى الاسم مع الكلمة اليونانية يعد شيئًا غريبًا بعض الشيء .

وأخيراً رافق خمسمائة رجل أسود السيد ملزاك حاملين على ظهورهم من منشأته وحتى ضفة النيل حمولة أسنان أفيال كان ينوى بيعها فى الخرطوم ، واستمر النقل على ظهور هؤلاء الرجال ثمانية أيام ، وكانوا يمرون فى مستنقعات حيث يستحيل قيادة دواب الركوب ، وكان السيد ملزاك قد أخطر رجاله السود قبل استخدامهم أنه استنفد المصنوعات الزجاجية ولن يستطيع أن يدفع أجورهم إلا عند عودته ، وبالرغم من هذاالتصريح ، فقد تبعه الجميع بحمولتهم حتى النهر وعادوا إلى منازلهم وهم واثقون فيما قال .

إن مثل هذا الحدث إنما يبرهن على أن سكان هذه الأقطار ليسوا بطبيعتهم مناهضين للأجانب .

ويتعين أن تعزى غالبية الأحداث المؤسفة التى شجبناها مؤخراً إلى قلة حذر بعض جباة الضرائب وجشعهم وأحيانًا قسوتهم .

ويرى السيد ملزاك وفايسيير Vayssiéres أن بحر الغزال ليس الفرع الرئيسى للنيل ولكنه أحد روافده وأكبرها .

وتطلق قبائل الدينكا Dinkas والشلوك Chaulouk على النيل الأبيض كير ، أما قبائل البارى Barrys فيطلقون عليه شوريفيرى .

وينقل السيد كنوبلخر Knoblecher أنه بعد تجاوزه جندوكور لاحظ على الضفة الشرقية عند خط عرض ٤,٩ْ جبلاً من الحجر الرملى يطلق عليه السكان الأصليون لجوات Loguat ويبلغ ارتفاعه ٥٠٠ قدم ، وعند صعوده الجبل شعر بهزة أرضية عنيفة

وألقى الزنوج الذين كانوا فى صحبته بوجوههم على الأرض وهم فى حالة رعب شديد وصرخوا قائلين إن تلك هى أرواح الموتى .

وعندما سألهم السيد كنوبلخر عن تفسيرهم لهذه الأرواح أجابوا بأنه فى الماضى كان هناك معركة كبيرة فى الضواحى ، وأن الموتى قد دفنوا تحت الجبل ، ومنذ ذلك الحين تهز أرواحهم الأرض بين الحين والآخر سعيًا للهرب ، واغتنم آنذاك الفرصة ليحارب الأفكار الموروثة ليشرح لهم أن مفاهيم خلود النفس البشرية – التى كانوا يدعون عدم معرفتها – تعد أمرًا طبيعيًا عندهم : لأنهم لن يعتقدوا أبدًا بأن أرواح الجاموس أو الحمير يمكن أن تحيا بعد موتها .

وعلى بعد عدة فراسخ من جبل اللجوات كان هناك على الضفة الشرقية رافد يمكن الملاحة فيه لمدة ثلاثة أيام ، ويبدو أنه كان ينبع من أسفل جبل عال يسمى لولوجوشى Lologouchi ، وبعد ذلك على بعد ثمانية فراسخ من اللجوات تبدأ الشلالات بين الجزر شديدة القرب من بعضها ، ويقال إن هذه الشلالات تمتد على امتداد مئات الفراسخ وتجعل حركة الملاحة مستحيلة فى النهر .

وقد نجح السيد كنوبلخر فى العبور بمركبته بين الجزر الأولى ، ولكنه اضطر أن يرتجل حتى صخرة يبلغ ارتفاعها مائة قدم ، ومن هذا الارتفاع رأى على مرمى البصر النيل وهو يجرى فى الجنوب بين جبلين مرتفعين يطلق عليهما ميريك ريجو Merek-Rego وميريك ويجو Merek-Wigo ، ويمكننا أن نستخلص من روايته ومن كل المعلومات التى جمعها الرحالة الآخرون أن فيما وراء الشلالات يصبح النهر مرة أخرى قابلاً للملاحة حتى خط عرض ٤ْ أو ٥ْ جنوبيًا ، وعند هذه النقطة ينحرف نحو الشرق ويتجه بعد ذلك نحو الشمال لينبع من خطى عرض ١ْ و ٢ْ جنوبيًا أسفل سلسلة طويلة من الجبال تطلق عليها القبائل الصومالية كونيا Koenia كما يطلق فى البلاد على الهضاب شديدة القرب من المنابع كالى منجارو Kali-mandjaro أى الجبل الأبيض ، إنها جبال العصور القديمة ذات القمم الفضية والجبال المغطاة دومًا بالثلج التى تعرف

عليها المبشرون البروتستانت الذين زاروا ممبسه Monbaz وكذلك الملاح الإنجليزى شورت Short الذى يقيم بزنجبار .

وفى مجرى النيل الأبيض حيث توجد الشلالات تكون ضفتا النهر قريبتين لدرجة أن سكان البلاد يقولون إنه يمكن أن يمد شخص واقف على ضفة النهر يده لشخص آخر على الضفة الأخرى ، وقد استخلص المبشرون الكاثوليك أنه فى عدد من الأماكن كان عبور النهر يتم باستخدام شجرة يتم مدها لترتكز على الضفتين .

وكانت الفيضانات تبدأ فى شهرى فبراير ومارس وفى بعض الأحيان كان النهر يرتفع وينخفض بطريقة متتالية فى اليوم الواحد ، وهذا ما حدث للسيد كنوبلخر عند مروره بين جزر الشلالات الأولى ، وذات يوم شعر بالخوف لإمكانية عدم قدرته العودة إلى جوندوكور لأن مركبته التى وقفت فى منطقة جافة فى يوم عادت إبحاراً فى اليوم التالى وتكررت حركة المد والجزر تلك عدة مرات .

وقبائل البارى Barrys التى تحيط بمنشأة جوندكورو الكاثوليكية ينتمون إلى قبيلة كبيرة وقوية يرجع أصلها إلى زعيم يطلق عليه زنجارو Zangaro وأولاده كرشيوخ Karchiouk وبيبو Bepo وبيلزا Pilza ووانى Wany ووتافى Watavy ومنابور Mana-bour . وقد أقامت هذه القبائل فى الماضى علاقات دورية مع قبيلة جد بعيدة تسكن فى الجنوب الشرقى ، بيد أن القافلة التى كانت تصلهم كل عام توقفت منذ عدة سنوات بسبب اعتداء بعض السكان الذين كانت تمر القافلة عليها .

Note pour M. Élie de Beaumont, secrétaire perpétuel de l'Académie des sciences.

La Chénaie, 11 avril 1857.

L'Académie des Sciences de l'Institut impérial de France avait bien voulu, d'accord avec l'Académie des inscriptions et belles-lettres, rédiger des instructions destinées à l'expédition scientifique à la recherche des sources du Nil.

ORIGINES DU CANAL DE SUEZ

M. Ferdinand de Lesseps reçut ces instructions à l'époque où il était dans le Soudan, et il profita de son séjour dans cette contrée pour y recueillir des renseignements qui répondaient en partie aux questions de l'Académie et étaient de nature à l'intéresser. Ces observations de diverse nature ont été réunies en un mémoire que M. Ferdinand de Lesseps croit devoir offrir à l'Académie.

MÉMOIRE A L'ACADÉMIE DES SCIENCES DE L'INSTITUT IMPÉRIAL DE FRANCE SUR LA RECHERCHE DES SOURCES DU NIL ET SUR LE SOUDAN, PRÉSENTÉ PAR M. ÉLIE DE BEAUMONT DANS LA SÉANCE DU 27 AVRIL 1857.

Monsieur le secrétaire perpétuel,

J'ai reçu, pendant mon séjour à Kartoum, en janvier 1857, par l'entremise de mon ami M. Jomard, membre de l'Institut de France, les questions et instructions de l'Académie impériale des Sciences, préparées pour les voyageurs dont le but est de rechercher les sources du Nil Blanc.

J'ai fait connaître ces instructions aux Européens établis ou de passage à Kartoum, et j'en ai remis un exemplaire au nouveau gouverneur général des provinces du Sennaar, Arakel-Bey, dont l'éducation, les

II. 34

sentiments et le mérite ne manqueront pas d'exercer sur des contrées encore barbares la plus heureuse influence. J'ai prié ce haut fonctionnaire du vice-roi d'Égypte de vouloir bien établir dans sa résidence, capitale du Soudan, et d'après les questions posées par l'Académie des Sciences, une enquête permanente

parmi les voyageurs, touristes, savants, commerçants ou pèlerins soit indigènes, soit européens.

Les circonstances étaient favorables pour me permettre de commencer moi-même cette enquête. J'ai eu plusieurs fois l'occasion, pendant un séjour de trois semaines à Kartoum, d'interroger ensemble ou séparément MM. de Malzac, Thibaut et Vayssières, voyageurs français ; un autre de nos compatriotes, le docteur Poncy, résidant depuis douze ans au Sennaar ; M. Houglein, consul d'Autriche, savant géographe et naturaliste, et don Ignacio Knoblecher, le digne et courageux chef de la mission apostolique de l'Afrique orientale.

J'ai l'honneur de faire connaître à l'Académie le résultat de mes investigations; je serai heureux si mes renseignements peuvent lui offrir quelque intérêt.

Depuis l'expédition de M. d'Arnaud qui s'était arrêté à 4° 42' 42", personne n'a été plus loin que don Ignacio Knoblecher, don Angelo Vinco et don Bartholomeo Mosgan. Ces hardis missionnaires ont navigué pendant quinze jours au delà du terme de l'expédition d'Arnaud, jusque vers le 3e degré. Ils ont formé à Gondokoro, chez les Barrys, par 4° 35' latitude nord et 28° 47' longitude orientale (M. P.), un établissement qui prospère, malgré la mort regrettable de son premier fondateur, don Angelo Vinco, et qui est aujourd'hui presque aussi important que l'établissement principal de Kartoum.

Le personnel de la mission a vu périr depuis huit ans douze de ses membres sur trente-six. C'est surtout à Kartoum que le climat sévit sur les étrangers, par suite de fièvres pernicieuses. En 1839, Méhémet-Ali y perdit, dans une semaine, treize personnes sur soixante qui l'accompagnaient ; et, à la fin de notre

séjour, sur soixante-cinq Albanais qui formaient l'escorte du vice-roi, trente furent atteints au milieu de notre campement, à une lieue de la ville, dans les journées des 25, 26 et 27 janvier, pendant lesquelles le soleil avait été fort brûlant.

Les environs de la ville de Kartoum doivent être assainis ; les eaux qui séjournent sur des terrains bas, à la suite des inondations et des pluies, sont la principale cause des maladies qui attaquent surtout les Européens. La ville, fondée par Méhémet-Ali, il y a moins de quarante ans, a aujourd'hui 35 à 40,000 habitants. Elle est le centre d'un commerce important ; et des dispositions très sages, ordonnées en dernier lieu par le vice-roi Mohammed-Saïd, contribueront certainement à sa prospérité et à sa salubrité.

M. Heuglein a mesuré sa hauteur au-dessus du niveau de la mer ; cette hauteur n'avait jamais été vérifiée : elle est de 1,060 pieds français. La latitude est connue.

Kartoum, en arabe, veut dire *trompe d'éléphant*. La ville a reçu ce nom parce qu'elle est placée au confluent du Nil Blanc et du Nil Bleu, et que les deux fleuves ont été comparés aux deux cartilages ou doigts qui terminent la trompe de l'éléphant. Les eaux des deux Nils ne se confondent pas immédiatement lorsqu'elles se rencontrent à la pointe de Kartoum; elles se distinguent très nettement, claires et bleues à l'est, limoneuses et blanchâtres à l'ouest.

ORIGINES DU CANAL DE SUEZ

En remontant le Nil Blanc, de Kartoum au 10° degré, le fleuve coule sur un lit fort large et peu incliné; ce qui rend son cours très lent et lui donne à peine une vitesse d'un kilomètre à l'heure, quand les vents du nord ne rendent pas le courant à peu près nul. Les bords sont très peu élevés et sont formés par une plage étroite séparant le Nil de plaines immenses souvent plus basses que le niveau du fleuve. Les terres sont très bien cultivées près de l'eau, et

plus loin elles sont couvertes de plantes naturelles, de bois et de broussailles. Au 14^{e} degré commence l'archipel des Choulouks, jusqu'à une journée de l'embouchure de la *Saubat*, affluent venant de l'est, entre le 10^{e} et le 9^{e} degré.

Du 10^{e} au 6^{e} degré, le Nil Blanc coule à travers des marais où les voyageurs sont fort incommodés par les insectes. M. de Malzac, intrépide chasseur d'éléphants, qui a tué l'année dernière de sa main dix-sept de ces animaux, a formé un établissement dans la tribu des Djours, entre le 6^{e} et le 9^{e} degré, à cent lieues du Nil à l'ouest. De là, il s'est mis en relations avec plusieurs autres tribus qui parlent toutes des langues différentes. Il a déjà cinq interprètes indi-

gènes pour faire son commerce d'échange de verroteries contre des dents d'éléphant; et, comme, chaque année, ses relations s'étendent, il me disait que dans ce moment il lui faudrait au moins cinq interprètes

de plus pour s'entendre avec les tribus dans le rayon desquelles il fait ses excursions. Pour citer un exemple, l'éléphant se nomme *akou* chez les Kilches, *keddé* chez les Djours, et *aio* chez les Manga. Cependant le serpent est appelé dans la plupart des tribus *python*. La coïncidence avec le mot grec est assez singulière.

Dernièrement, cinq cents noirs ont accompagné M. de Malzac en apportant sur leurs dos, depuis son établissement jusqu'au bord du Nil, une cargaison de dents d'éléphant qu'il allait vendre à Kartoum. Ce transport à dos d'hommes a duré huit jours. On passait dans des terrains marécageux où l'on n'aurait pas pu conduire des bêtes de somme. M. de Malzac avait prévenu ses noirs, avant de les engager à son service, qu'il avait épuisé ses verroteries et qu'il ne pourrait les payer qu'à son retour. Malgré cette déclaration, tous le suivirent jusqu'au fleuve avec leurs charges et s'en retournèrent chez eux, se confiant à sa parole.

Un pareil fait prouve que les peuplades de ces contrées ne sont pas naturellement hostiles aux étrangers.

Il faut attribuer la plupart des malheurs que l'on a eu récemment à déplorer à l'imprudence, à l'avidité et quelquefois à la cruauté de certains traitants.

Le Niebor, appelé dans le Soudan *Bahr-el-Gazal* (fleuve des Gazelles,) n'est point, d'après M. de Malzac et Vayssières, la principale branche du Nil, mais seulement un de ses affluents, et probablement le plus considérable.

Chez les Dinkas et les Choulouks le Nil Blanc s'appelle *Kyr*, et chez les Barrys, *Churifiry*.

M. Knoblecher rapporte qu'en remontant au-dessus de Gondokoro il a remarqué sur la rive gauche, à 4° 9', une montagne de grès appelée par les indigènes *Logouat*. Cette montagne a 500 pieds de hauteur. Pendant qu'il y montait, il ressentit une forte

secousse de tremblement de terre. Les nègres qui l'accompagnaient, s'étant alors jetés la face contre terre, manifestèrent une grande frayeur et s'écrièrent que c'étaient les esprits des morts qui revenaient.

M. Knoblecher leur ayant demandé quels étaient,

suivant eux, ces esprits, ils répondirent qu'autrefois il y avait eu une grande bataille dans les environs ; qu'on avait enterré les morts sous la montagne, et que, depuis lors, leurs âmes ébranlaient de temps en temps la terre pour chercher à s'échapper. Le missionnaire profita alors de cette occasion, tout en combattant leurs préjugés, pour leur faire comprendre que les notions d'immortalité de l'âme humaine, qu'ils prétendaient leur être tout à fait inconnues, étaient cependant naturelles chez eux : car il ne leur viendrait jamais à l'idée de croire que des esprits pussent survivre à des bœufs ou à des ânes.

A quelques lieues au sud du mont Logouat, se

trouve, sur la rive droite, un affluent navigable pendant trois jours, et qui paraît prendre sa source au pied d'une haute montagne appelée *Lologouchi*. Plus loin, à huit lieues de Logouat, commencent des rapides entre des îlots très rapprochés. Ces rapides se prolongent, dit-on, pendant une centaine de lieues et rendent le fleuve innavigable.

M. Knoblecher a pu passer avec sa barque entre les premiers îlots; mais il a dû aller à pied jusqu'à un rocher qui a 100 pieds d'élévation. Il a aperçu, de

cette hauteur, autant que la vue pouvait s'étendre, le Nil coulant dans le sud entre deux hautes montagnes appelées *Merek-Rego* et *Merek-Wigo*. Il résulte de son récit et de tous les renseignements recueillis par les autres voyageurs, qu'au delà des rapides le fleuve redeviendrait navigable jusqu'au 4e ou 5e degré de latitude sud; que là il formerait un coude vers l'est, reviendrait ensuite au nord pour prendre sa

source entre le 1er et le 2e degré de latitude sud, au pied d'une longue chaîne de montagnes, appelées par les Saumalis *Kœnia*, et dont les plateaux les plus rapprochés des sources sont appelés dans le pays *Kali-Mandjaro*, c'est-à-dire *montagne blanche*. Ce serait donc les montagnes à tête d'argent de l'antiquité et les montagnes couvertes de neige perpétuelle reconnues par les missionnaires protestants de Monbaz, ainsi que par le navigateur anglais Short, résidant à Zanzibar.

Dans le cours du fleuve Blanc, où se trouvent les rapides, les deux bords sont souvent si rapprochés que les gens du pays disent qu'on peut se donner la main d'une rive à l'autre. Les missionnaires catholiques ont constaté que dans plusieurs endroits on tra-

verse le fleuve en se servant d'un grand arbre couché et appuyé sur les deux rives.

Les crues commencent à se faire sentir en février et mars. Quelquefois le fleuve s'élève et s'abaisse successivement dans les vingt-quatre heures, c'est ce qui est arrivé à M. Knoblecher, lors de son passage entre les ilots des premiers rapides. Il craignit un jour de ne pouvoir retourner à Gondokoro, sa barque étant restée presque à sec; mais le lendemain elle revint à flot, et ce mouvement de flux et de reflux se produisit plusieurs fois.

Les Barrys, au milieu desquels est situé l'établissement catholique de Gondokoro, appartiennent à une tribu nombreuse et puissante qui fait remonter son origine à un chef nommé Zangara et à ses fils Karchiouk, Bepo, Pilza, Wany, Watavy et Manabour. Ils étaient autrefois en relations périodiques avec une tribu très éloignée habitant le sud-est; mais la cara-

vane qui arrivait tous les ans chez eux n'a pas paru depuis plusieurs années, à cause de l'attitude hostile de quelques populations intermédiaires.

ملحق رقم (٥)
معهد فرنسا

الأكاديمية الفرنسية
تأبين مسيو فردينان ديليسبس عضو الأكاديمية
يوم السبت ١٥ ديسمبر ١٨٩٤
خطاب السيد جرار مدير الأكاديمية الفرنسية

السادة ،

فى حياة مسيو فردينان ديليسبس المليئة بالأحداث والكفاح - حتى مرقده الذى جاء فى حينه ليسكنه فى ذروة مجده ويجنبه الأحزان المريرة - كان كل شىء يجهز الأسطورة التى أحاطت بتاريخ الخيال الشعبى ، كما حدث بالنسبة لرواد الحضارة فى القرن السادس عشر .

إن هذا الرجل الذى شق البرازخ ، وأعد هذا العدد الهائل من الخرائط وتسبب فى اختراع كبير من الماكينات الضخمة لم يكن مهندسًا أو عالمًا ، والاعتراف بهذا الأمر شرف لا نقيصة . فقد دخل فى شبابه - تحت رعاية والده - فى إدارة القنصليات ، وعمل بها لمدة تربو على الثلاثين عامًا بطريقة متواضعة وبإخلاص . ولكن من منصب إلى آخر ومن محطة إلى أخرى قاده حسن طالعه بالتوالى إلى قادش ومالقة وبرشلونة وتونس العاصمة والإسكندرية على ضفاف هذا البحر الداخلى - كما كان يطلق عليه فى الماضى - الذى كان عليه أن يغير قدره ويعظمه .

كان دائمًا متيقظ الفضول ، شغوفًا بالتعلم وجاهزًا للعمل مما سمح له بالنفاذ إلى أعماق عادات الشعوب وأفكارها واهتماماتها ، تلك الشعوب التى كان يُدعى لفترة ليحيا

معها .. وقد كان لهذه الخصال أعظم الأثر فى تكوين فكره ونضجه منذ شبابه ، وفى عام ١٨٤٨ انتقل من مجال الأعمال إلى مجال السياسة حيث تم تعيينه سفيراً لفرنسا فى مدريد وروما وكان معداً خير إعداد لهذا المجال ، فقد أضاف تعليمه الطويل إلى تجربته ، وكانت مهارته الطبيعية وما يتسم به من صرامة واستقلال فى الحكم على الأمور وروح المبادرة والهدوء والبساطة التى التقتِ عنده بالكرامة فاكتمل سرها ، كل هذه الخصال جعلت من اليسير عليه أداء المهام التى كان يخفق فيها الرجال الأكثر مهارة وتميزاً ، ولذا فرض سطوته من اللحظة الأولى . ولم يكن يتبقى له سوى تلقى مقابل خدماته الجليلة عن طريق بعض المهمات الدبلوماسية عندما غير حدث مستقبله وكتب له المجد .

ففى ١٨٥٤ استدعاه الوالى الشاب محمد سعيد الذى خلف عمه بطريقة غير متوقعة ووصل ديليسبس إلى الإسكندرية وهو مريض واحتجز بالحجر الصحى ، ولتسليته أرسل له القنصل مجموعة وثائق اللجنة العلمية الكبرى التى بعث بها نابليون إلى القاهرة ، وقرأ البحث الخاص بشق برزخ وربط البحرين ، وفى التو تدفق خياله . إن ما لم يستطع تحقيقه الرجال الذين بنوا الأهرامات وشقوا قناة موريس ذلك المشروع الذى حلم به نيرون وأعد دراساته العلماء الفرنسيون سيستعيده هو نفسه وينفذه .

فمنذ بضع سنوات ، بعد حضور جلسة بالأكاديمية قادنا الحديث معًا إلى كامونس **Camoens** وفاسكو دى جاما **Vasco de Gama** ، وتحدثنا عن ذكرياتنا وعن انطباعاتنا حول الخيال الرائع لمؤلف اللوزياد **Les lusciades** وبينما كنت أذكره بالظهور الجذاب للعملاق آدماستور وهو يقف أمام أسطول الرحالة الكبير فى الوقت الذى كان يستعد فيه لعبور رأس الأعاصير وهو يصرخ : تميرار ، توقف ! ، وقال لى ديليسبس بفطرته الرقيقة والمرحة : " أجل ! أنا أيضًا رأيت العملاق آدماستور وصرخ فىَّ : " تقدم ! "

وتقدم بالفعل بثقة لا تهتز . ومن النادر رؤية مثل هذه القدرة على العمل ، لقد كان مسيو ديليسبس يملك الإيمان وكان هذا الإيمان يلهمه . كان يرى أنه لا توجد عوائق

وكانت المفاهيم العميقة تجتذبه وكان نظره مصوباً نحو الهدف الذى قرر بلوغه وما من شيء يمكن أن يثبط عزيمته . وفى هذا العالم الشرقى الذى يجمع بين الحماس والقدرية وبين السذاجة والحذق كان يتحرك كما يحلو له ، كما لو كان هذا العالم عالمه الذى عاش فيه دوماً . وعاش فيه سيداً . كان يبهر الخيال بالهيبة الأرستقراطية لمظهره ، وبسحر كلامه اللين والسلس والملىء بآيات التوراة والقرآن وبمظاهر الجرأة والفروسية وبقوة تحمله الواضحة والباسمة . وكانت فطنته السليمة تجذب إليه العقول التى لم تؤثر فيها بشاشته . كان يسيطر عليها جميعًا ويخضعها بفضل فطرته الطيبة التى كانت تترجم فى أبسط تصرفاته عن طريق هذا الحب للطبيعة الذى لا يمكن لأى جنس مقاومته والذى يعد روح نجاح الأفكار الجريئة وشرط نجاحها .

آه ! لو لم يكن عليه سوى تنظيم جيش من العمال والشروع فى نضال ضد رمال الصحراء ! ولكن كان عليه أن يحصل على موافقة القوى على مشروع تستشعر هى نحوه القلق ، كان عليه أن يحصل على مباركة العالم كله ودفعه إلى تضحيات لن يمنحه مقابلها سوى آمال بعيدة . ولم يؤثر دهاء أو انفعالات سياسية معادية أو قلة رؤوس الأموال على تصميمه ، وربما يشكل تاريخ مفاوضاته والدعاية التى قام بها فى هذا الصدد الجزء الأكثر ابتكاراً والأكثر خصوصية لعمله .

وتشتمل " الذكريات " التى جمعها لأبنائه مذكرات وخطابات ووثائق شتى تشكل يوميات دبلوماسية . ويمكننا تتبعه فيها من خلال عرض مواهبه الكاملة . فهو شخص لبيب ، ثاقب الذهن ، مفعم بالطاقات ، حاسم ويتمتع بالقدرة على حل المشكلات وعلى إدخال كبار الرعاة فى الوقت الفاصل وبفضل بساطته الملزمة يقيم علاقات مع الحكام ويعاملهم بندية باسم عظمة المصالح التى يدافع عنها والواثق فى نجاحها .

والمؤسف أنه لا توجد بين هذه الصفحات - غير المستدامة بسبب المظهر الفرنسى لشكل الموضوع وبسبب جاذبية الأشياء - بعض من محاضراته الشعبية التى أحسن فيها ! فقد كان متحدثًا لبقًا لا يدعى لنفسه شيئًا فى هذا الصدد ، وكانت تلك أولى

فضائله . فلم تكن أقواله تتضمن ما يتصل بقواعد الفن أو تكلف المقاولات الأدبية . كان يسترسل بطريقة عفوية وتلقائية لقريحة تفسيراته وذكرياته . وكان يشعر بنفس القدر من الاطمئنان فى وجود آلاف المستمعين الذين يسرعون عند سماع ندائه أو فى حضرة حفنة من الأصدقاء وكان يتنقل (يروح ويجىء) فى سرد أفكاره وحياته كمسافر شاهد الكثير وكمضيف يبجل ضيوفه ويقدم لهم كل الاحترام . ولم يكن يرفض لتحقيق هذه الغاية أية وسيلة عمل ، أو أيًا من عناصر التناقض التى تفاجئ العقول لتعيد تشكيلها وتريحها ، كان يرفع صوته أو يخفضه ويفتح آفاقًا أو يسدها وفقًا لما كان يجد عليه انتباه مستمعيه : على وشك الخضوع أو متحفزًا لمتابعته ، ولساعات طويلة كان يحتفظ بهذا الانتباه تحت تأثير السحر ، ويبدو أن تلك هى الطريقة التى كان ينشر بها كبار قساوسة العصور الوسطى فى جموع البسطاء كلام الله والحرب الصليبية .

وفى أحلامه فى سنواته الأخيرة – عندما كان فكره مصوبًا تمامًا نحو الماضى – رأى مسيو ديليسبس أكثر من مرة دون شك مسرح أعماله : التمساح ، والمنزلة والبحيرات المرة وخليج بيلوز .. كما استحضر يوم السابع عشر من نوفمبر ١٨٦٩ عندما عبرت ستون مركبًا لأول مرة قناة السويس لتفتح عالمًا جديدًا أمام التجارة والصناعة والسياسة وحركة الإنسانية المتحضرة – إن ذلك اليوم – سيظل إلى الأبد محفورًا فى ذاكرة الإنسانية ونود باسم المعهد الإشادة به على قبره .

INSTITUT DE FRANCE.

ACADÉMIE FRANÇAISE

FUNÉRAILLES

DE

M. FERDINAND DE LESSEPS

MEMBRE DE L'ACADÉMIE

Le samedi 15 décembre 1894.

DISCOURS

DE

M. GRÉARD

DIRECTEUR DE L'ACADÉMIE FRANÇAISE

MESSIEURS,

Dans la vie si pleine, si militante, de M. Ferdinand de Lesseps, tout, jusqu'au sommeil qui vint à temps l'endormir dans le sentiment de sa gloire et lui épargner les plus amères tristesses, tout prépare la légende dont un jour l'imagination populaire, comme pour les grands pionniers

de la civilisation au XVI[e] siècle, enveloppera son histoire.

Ce perceur d'isthmes, cet homme qui a dressé tant de plans et présidé à l'invention de tant de machines gigantesques, n'était, — il se faisait presque honneur de le confesser, — ni un ingénieur, ni un savant. Entré tout jeune, sous les auspices de son père, dans l'administration des consulats, il y resta, pendant près de trente ans, modestement fidèle. Mais de poste en poste, d'escale en escale, pour ainsi dire, sa bonne fortune le conduisit successivement à Cadix, à Malaga, à Barcelone, à Tunis, à Alexandrie, sur les côtes de cette mer intérieure, comme on l'appelait jadis, dont il devait refaire et agrandir la destinée. Sa curiosité toujours en éveil, la passion d'apprendre et le besoin d'agir qui le faisaient entrer à fond dans les mœurs, les idées, les intérêts des peuples, dont il était appelé à partager momentanément la vie, avaient de bonne heure façonné et mûri son esprit. Quand, en 1848, la politique vint le disputer aux affaires, à Madrid et à Rome, où il fut envoyé comme ministre de France, elle le trouva prêt. Son expérience aiguisée par une longue éducation et sa dextérité naturelle, la fermeté et l'indépendance de son jugement, son esprit d'initiative et son sang-froid, la grande simplicité qui s'alliait chez lui à la dignité et en achevait le charme, lui rendirent presque faciles des missions que les plus habiles avaient déclinées, et du premier coup consacrèrent son autorité. Il n'avait plus qu'à recueillir dans quelque grande charge diplomatique le prix de ses services hautement remarqués, lorsqu'un incident

transforma son avenir et décida de sa gloire.

En 1854, il venait d'être appelé en Égypte par le jeune vice-roi, Mohammed-Saïd, qui avait inopinément succédé à son père. Arrivé malade à Alexandrie et retenu dans un lazaret, le consul, pour le distraire, lui fait donner la collection des documents de la grande commission scientifique que Bonaparte avait emmenée au Caire. Il lit le mémoire sur l'ouverture de l'isthme de Sucz et la jonction des deux mers; et aussitôt son imagination s'enflamme. Ce que n'avaient pu accomplir les hommes qui avaient édifié les Pyramides et creusé le lac Mœris, le grand dessein rêvé par Néron, préparé par les études des savants français, il le reprendra, il l'achèvera.

Il y a quelques années, au sortir d'une séance de l'Académie, le hasard de la conversation nous avait amenés à Camoens et à Vasco de Gama. Nous échangions nos souvenirs et nos impressions sur l'imagination grandiose de l'auteur des *Lusiades;* et comme je lui rappelais la saisissante apparition du géant Adamastor se dressant devant la flottille du grand navigateur, au moment où il va franchir le cap des Tempêtes, et lui criant : « Téméraire, arrête! » : « Eh bien! moi aussi, me dit M. de Lesseps avec sa bonhomie si fine et si gaie, moi aussi, je l'ai vu, le géant Adamastor, et il m'a crié : « Marche! »

Et il marchait en effet avec une confiance inébranlable. Rarement vit-on une telle puissance d'action. M. de Lesseps avait la foi et il l'inspirait. Pour lui il n'existait point

d'obstacles. Les conceptions vastes l'attiraient, et le regard fixé sur le but qu'il avait résolu d'atteindre, rien ne pouvait en détacher sa ténacité. Dans ce monde de l'Orient, à la fois enthousiaste et fataliste, naïf et subtil, il se mouvait à l'aise, comme s'il y eût toujours vécu. Il y régna bientôt presque en maître. Il frappait les imaginations par le prestige aristocratique de son allure, par la magie de sa parole, souple, colorée, nourrie des grandes images de la Bible et du Coran, par ses élans d'audace chevaleresque, par sa force d'endurance toujours sereine et souriante. Son loyal bon sens lui gagnait les esprits que sa belle humeur n'avait point touchés. Il les dominait tous, il les subjuguait par la bonté naturelle qui se traduisait dans ses moindres actes, par cet amour de l'humanité auquel aucune race n'est insensible et qui est l'âme, la condition de succès des idées hardies.

Ah ! s'il n'avait eu qu'à organiser son armée de travailleurs et à engager la lutte contre les sables du désert ! Mais il fallait faire accepter son entreprise par les puissances qu'elle inquiétait ; il fallait y convertir le monde entier et l'entraîner à des sacrifices, en échange desquels il ne pouvait offrir que de lointaines espérances. Cependant ni les finesses ou les emportements d'une politique adverse, ni l'exiguïté des capitaux dont il disposait n'étaient pour le déconcerter : l'histoire de ses négociations et de sa propagande constitue peut-être la part la plus originale, la plus personnelle de son œuvre.

Les *Souvenirs* qu'il a rassemblés pour ses enfants contiennent les notes, les lettres, les documents de toute sorte qui sont comme le journal de sa diplomatie. On peut l'y suivre dans le déploiement de ses talents consommés : sagace, délié, plein de ressources, sachant trancher où il le faut, plus habile encore à dénouer, faisant intervenir à l'heure décisive les hauts patronages, se mettant, par sa familiarité engageante, de niveau avec les souverains, traitant d'égal à égal au nom de la grandeur des intérêts qu'il défend, et assuré de les faire triompher.

Quel regret que parmi ces pages, non moins durables par l'allure toute française du tour du sujet que par l'attrait des choses, il ne se trouve pas quelques-unes de ces conférences populaires où il excellait ! Orateur, il n'avait pas de prétentions à l'être, et c'était le premier de ses mérites. Rien, dans sa parole, qui sentît les règles de l'art ni les apprêts d'une composition littéraire. Il s'abandonnait naturellement, bonnement, à la verve de ses explications et de ses souvenirs. Aussi à l'aise en présence des milliers d'auditeurs qui se pressaient à son appel qu'avec quelques amis, il allait et venait dans l'histoire de ses idées et de sa vie, en voyageur qui a beaucoup vu, en hôte qui ne craint pas de faire à ses hôtes les honneurs de sa personne ; ne se refusant d'ailleurs aucun moyen d'action, aucun de ces effets de contraste qui, en surprenant les esprits, les récréent et les reposent, il élevait ou abaissait le ton, élargissait ou restreignait les horizons, selon qu'il voyait l'attention de son au-

ditoire près de fléchir ou ardente à le suivre, et pendant des heures, il le tenait sous le charme : tels, semble-t-il, les grands moines du moyen âge devaient prêcher à la foule des humbles la parole de Dieu et la croisade.

Dans les rêves de ses dernières années, quand sa pensée s'était refugiée tout entière vers le passé, plus d'une fois sans doute M. de Lesseps revit le théâtre de ses travaux : Timsah, El-Guirs, Menzaleh, les lacs amers, la baie de Péluse; plus d'une fois il revécut cette journée du 17 novembre 1869, où soixante vaisseaux franchirent pour la première fois le canal de Suez, ouvrant comme un nouveau monde au commerce, à l'industrie, à la politique, à l'action de l'humanité civilisée. C'est cette journée, à jamais mémorable, qu'au nom de l'Institut nous aimons à saluer sur sa tombe d'un suprême hommage.

خطاب السيد أم . جى . برتران
عضو الأكاديمية الفرنسية
والأمين الدائم لأكاديمية العلوم

إن أكاديمية العلوم وهى تشكر لمدير الأكاديمية الفرنسية الكلمات التى أحسن تقديمها باسم المعهد بأسره ، تود أن تضيف بعض كلمات المحبة الأليمة .

كان مسيو ديليسبس مقلاً فى المشاركة فى أعمالنا ، و لكن كان قلبه معنا ، فكانت أى مشكلة تثير فضوله وأى اكتشاف يثير إعجابه . وكان دائم الاستعداد لتقديم المساعدة أيًا كان شكلها . وذات يوم قبل دقائق من بداية إحدى جلساتنا رأى مسيو ديليسبس عدداً من الزملاء يتشاورون حول أفضل رد يمكن تقديمه على دعوة لا يمكن رفضها ولا يكترث أحدهم بقولها ، كان المفروض التوجه إلى مكان يبعد عن باريس ٥٠ فرسخًا وقال لنا ديليسبس : " سأذهب طواعية " . وابتهج الجميع لأن مسيو ديليسس هو الذى سيمثل أكاديمية العلوم فى حفل افتتاح تمثال دنيس بابان Denis Papin وقيل له : سوف نبعث لك اعتباراً من الغد الوثائق الخاصة بالشخص الذى ستتحدث باسمنا عنه . ورد قائلاً : وما جدواها ! حسبى أن اخترع دنيس بابان المراكب البخارية ! واليوم سأجرؤ على محاكاته . حسبى أن فردينان ديليسبس حفر برزخ السويس ! .. إن الزمان والمكان غير مناسبين لكن أسرد قصيدة حياته الجميلة وأطلق عليها الأحكام . لن أضيف سوى كلمة واحدة : لقد كان رجلاً حلو الخصال ، دائم السخاء والشجاعة ، استطاع أن يستأثر على حب كل من يقترب منه ، كما استطاع فضلاً عن ذلك أن يبعث الثقة والاحترام فيمن يعيشون بالقرب منه ، إنه أرقى وداع وأصدق إشادة تلك التى توجهها له أكاديمية العلوم .

DISCOURS

DE

M. J. BERTRAND

MEMBRE DE L'ACADÉMIE FRANÇAISE
SECRÉTAIRE PERPÉTUEL DE L'ACADÉMIE DES SCIENCES

L'Académie des Sciences, en remerciant le directeur de l'Académie française des paroles si bien dites au nom de l'Institut tout entier, veut y ajouter quelques mots de douloureuse sympathie.

M. de Lesseps prenait peu de part à nos travaux, mais son cœur était avec nous; tout problème excitait sa curiosité, toute découverte son admiration. Sous quelque forme qu'on demandât son concours, il était toujours prêt. Quelques minutes avant une de nos séances, M. de Lesseps voit un jour plusieurs confrères se consultant sur la meilleure réponse à faire à une invitation impossible à refuser et qu'aucun d'eux ne se souciait d'accepter; il fallait se rendre à cinquante lieues de Paris : « J'irai volontiers », nous dit-il. Chacun s'en réjouit : l'Académie des Sciences, à l'inauguration de la statue de Denis Papin, sera

représentée par M. de Lesseps. « Dès demain, lui dit-on, on vous enverra les documents relatifs à celui dont vous devez parler en notre nom. — A quoi bon! s'écrie M. de Lesseps; Denis Papin a inventé les bateaux à vapeur, cela me suffit! » J'oserai l'imiter aujourd'hui. Ferdinand de Lesseps a percé l'isthme de Suez! cela me suffit. Ce n'est ni le temps ni le lieu de raconter et de juger le beau poème de sa vie. Je ne veux ajouter qu'un mot : Il a été bon, toujours généreux et toujours brave, sachant se faire aimer de quiconque l'approchait; il a su, mieux encore, inspirer confiance et respect à ceux qui vivaient près de lui; c'est le suprême adieu et le sincère hommage que lui adresse l'Académie des Sciences.

خطاب السيد أوجست هيملي
عضو أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية
عميد كلية الآداب رئيس الجمعية الجغرافية

أيها السادة :

أمام هذا القبر ، هناك مكان محفوظ للجمعية الجغرافية ، والأمر لا يرجع فحسب إلى أن مسيو ديليسبس كان رئيسًا لهذه الجمعية لمدة سنوات ولكن لأنه بحفر قناة السويس أدى عملاً جغرافيًا فى المقام الأول ، وأثبت بهذا العمل الناجح أنه إذا كانت الطبيعة تفرض قوانينها على الأنسان فإن عبقرية الإنسان يمكن أن تعدل لصالحها حتى ظروف الأرض وتركيبها .

إن الطريق البحرى المباشر بين الغرب والشرق الذى تراجع أمام تنفيذه الفراعنة والبطالمة والذين لم يستكملوا إلا بصورة متواضعة الطرق التى افتتحها فاسكو دى جاما وماجلان ، وهذا الطريق فتحه ديليسبس بطاقته التى لا يمكن ترويضها ، وجدد بذلك فى آن واحد سبل الاتصال بين مختلف الأجناس والأمم فضلاً عن تعديله الطابع العام لسطح المعمورة . ولذا فإن اسمه سوف يبقى محفورًا بحروف لا تمحى فى التاريخ الخاص بالجغرافيا وكذلك فى سجلات تاريخ الإنسانية .

وهناك أساطير قديمة تقول بأنه فى الماضى البعيد قام **Melkarth tyrien** وهو هرقل بلاد اليونان بفصل إفريقيا عن أوربا ، وطالما وجد علم للأرض ، فسنتعرف دائمًا بأنه بفضل أنوار القرن التاسع عشر فصل فردينان ديليسبس إفريقيا عن آسيا .

DISCOURS

PRONONCÉ PAR

M. AUGUSTE HIMLY

MEMBRE DE L'ACADÉMIE DES SCIENCES MORALES ET POLITIQUES
DOYEN DE LA FACULTÉ DES LETTRES
PRÉSIDENT DE LA SOCIÉTÉ DE GÉOGRAPHIE

MESSIEURS,

Au bord de cette tombe, la place de la Société de géographie était nécessairement marquée, moins encore parce que M. de Lesseps a, pendant une série d'années, présidé à ses travaux, que parce que, en creusant le canal de Suez, il a accompli une œuvre au premier chef géographique, et victorieusement démontré que, si la nature impose ses lois à l'homme, le génie de l'homme peut modifier à son profit jusqu'aux conditions mêmes de la structure de la terre.

Le chemin maritime direct entre l'Occident et l'Orient, devant l'exécution duquel avaient reculé les Pharaons et les Ptolémées, que les routes inaugurées par Vasco de Gama et par Magellan ne suppléaient que médiocrement, ce chemin, il l'a ouvert par son indomptable énergie, et

il a ainsi renouvelé à la fois les voies de communication entre les races et les nations, et l'aspect général de la surface du globe. Aussi son nom restera-t-il inscrit en caractères non moins ineffaçables dans l'histoire particulière de la géographie que dans les annales générales de l'humanité.

D'anciens mythes racontent que, dans la nuit des temps, le Melkarth tyrien, l'Héraclès des Grecs a séparé l'Afrique de l'Europe ; aussi longtemps qu'il y aura une science de la terre, on enseignera qu'à la pleine lumière du XIXe siècle, l'Afrique a été séparée de l'Asie par Ferdinand de Lesseps.

ملحق رقم (٦)

شهادة جون بول كالون
رئيس جمعية أصدقاء فردينان ديليسبس

هناك كلمات نادرة فى مجال السياسة من بينها كلمتا الثقة والصداقة ، فعادة ما تستخدم فى هذا المجال كلما مثل الشك والحساب بل والكراهية .

ورغمًا عن ذلك شيدت قناة السويس على الثقة والصداقة ؛ صداقة رجلين جد مختلفين وثقة كل منهما فى الآخر .. إنهما محمد سعيد وفردينان ديليسبس .

ويتردد الكثيرون فى الاعتقاد بهذه الأمور لأن الظروف تبدو غريبة ، ويميل الكثيرون إلى البحث – فيما وراء ما يبدو وكأنه أسطورة – عن دوافع أكثر تقليدية لهذه العلاقة .

ومع ذلك وعلى الرغم من الطابع الاستثنائى والغريب لهذه العلاقة ، فإن هذا المشروع العظيم الذى شكلته ولا تزال تشكله قناةالسويس إنما هو ثمرة صداقة وثقة.

وقد شهدت مصر من قبل مثل هذه الأشكال من العلاقات المحفوفة بالغموض .

كان ديليسبس فى ١٨٥٤ موظفًا فرنسيًا أحيل للمعاش على أثر تدبير تأديبى (فقد عصى فى روما أوامر الحكومة برفضه إصدار أمر بإطلاق النار على الجمهوريين الإيطاليين) ، وانسحب فى الريف دون جاه أو مال ولكن كانت تربطه علاقة قوية منذ ثلاثين عامًا بمحمد سعيد .

ولم يكن محمد سعيد إلا واليًا تابعًا لتركيا ووريثًا لأسرة صغيرة تنقصها الحماية، بيد أنه كان قد منح لديليسبس صداقته ولم يكن لينقضها أبدًا ، وكان محمد سعيد دون

شك قد فكر كثيراً فى شق قناة بين البحرين المتوسط والأحمر ، وكان يرى فى هذا المشروع تجسيداً لطموح سياسى كبير يتمثل فى وضع عائق بين القسطنطينية ومصر خليق بإحباط أى عملية عقابية ودفع بلاده إلى مرتبة القوة العالمية بتزويدها بطريق اتصال يمكن لكل البلاد استخدامه ، ولا غنى عنه للتجارة الدولية .

ولذا عندما قدم ديليسبس – ذلك الرجل الممتلئ بحلم واقعى والمجرد من كل الطموحات الشخصية أو القومية والموثوق به – لمحمد سعيد مشروعًا متماسكًا لم يتردد هذا الأخير فى قبوله .

ومن غير المنطقى الإدعاء بأن محمد سعيد خضع لضغوط ديليسبس ، فأى أسلحة كان هذا الأخير خليقًا باستخدامها لإجبار الوالى على قبول المشروع ؟ لم يكن يملك أى سلاح .

محمد سعيد وهو عاهل دولة كبيرة أخذ القرار بمفرده ، وكان هو الوحيد الذى يمكن أن يأخذه .

أخذ القرار وهو يفكر فى بلده وفى أسرته .

وأكد ذلك علانية عندما كتب فى ٢٢ ديسمبر ١٨٥٤ لنابليون الثالث : "إيمانًا منى بفكرة أن كل البشر إخوة وإذ تعترينى الرغبة فى أن أكون نافعًا لكل شعوب الأرض ، وضعت مشروعًا يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط عن طريق قناة ملاحية وقررت أن أوكل هذا العمل الضخم إلى شركة عالمية" .

ومثلت هذه الرسالة حديثًا بين رئيس دولة ونظيره .

وبالفعل وبصورة جد تقليدية تصرف ديليسبس إزاء الوالى بوصفه وزيراً إزاء عاهله أو ملكه أو رئيس جمهوريته ، ولما كان يعلم أنه موضع ثقته قدم له مشروعًا متماسكًا ومتكاملاً ، وأما الوالى الذى طالما حلم بالقناة وكان على دراية تامة بالموضوع فقد منح موافقته وكلف وزيره بتنفيذه .

ولحسن الحظ أنه يمكننا استنتاج أن ميلاد القناة لم يصاحبه أى طابع استعمارى أو إمبريالى من جانب فرنسا ، فقد كانت فرنسا فى ١٨٥٤ مشغولة بأمور أخرى وكانت

تجل ديليسبس وكل ما فعلته به هو إقالته على أثر إجراء تأديبى ، أما بالنسبة لإنجلترا التى كانت تمثل القوة الإمبريالية الأولى فى العالم فقد تم حفر القناة على غير رغبتها .

وذخر القرن التاسع عشر بمعاهدات تم توقيعها تحت تهديد الصواريخ أو الوحدات المنتصرة فى صراع غير متكافئ ، ولحسن الحظ لم تخضع القناة لهذا القدر ، ونشأت مصرية .

وبدأ ديليسبس العمل فى الحال ، ولم يكن مدفوعًا فى ذلك بأى ارتباط أو رغبة فى الربح ، أما المجد فقد كان حتى هذا الحين بالنسبة له حلمًا جد بعيد ، وإذا كان ديليسبس قد بذل قصارى جهده فى المهمة المنوطة به ، فإن ذلك مرجعه إلى أن هذه القناة - التى طالما حلم بها - كانت بمثابة طموح حياته ؛ فهو يؤمن بمشروعه ويحب مصر - هذا البلد الناشئ - ولأن محمد سعيد كان صديقه وموضع ثقته .

وشرع ديليسبس فى قتال غير عادى على كل الجبهات ، وقد واجه وهو التقنى والدبلوماسى ورجل المال وحده القوى العظمى فى العالم ومن بينها بريطانيا العظمى علانية أو بتخفيها خلف السلطان ، أما فرنسا فرغم صلة القرابة التى تربطها بالإمبراطورية فلم تساعده إلا بصورة ضعيفة وفاترة ؛ لأنها لم ترغب فى إثارة غضب لندن ؟

وتغلب ديليسبس على معظم الصعوبات .

فالحق أنه لم يكن وحيداً ، فقد كان يمثل الوالى ويتكلم باسمه ويعرف أنه من الممكن الاعتماد على مساندته .

وفى كل الأزمات لم يتخل عنه الوالى محمد سعيد ثم من بعده إسماعيل اعتباراً من ١٨٦٣ .

وهذه الثقة الممنوحة منذ البداية لم تتعرض لأى تغيير ، ويعد ذلك أمراً غير عادى فى عالم تحكمه الوصولية والأنانية باسم المصلحة الوطنية .

وكانت القناة مصرية أيضًا بسبب تمويلها ، فقد كان من المقرر أن تشارك فى التمويل دول العالم كافة ، بيد أن معارضة إنجلترا قضت على هذا الطموح .

وتدخل محمد سعيد مرة أخرى واكتتب بنسبة ٤٤٪ من نسبة رأس المال .

وكان من الممكن أن يمتنع الوالى ، ولكنه أكد - كما فعل من قبل - رغبته فى بناء القناة .

وتم الحفاظ على المصالح المصرية ، وفضلاً عن ٤٤٪ من قيمة الأرباح التى تعود إليها ، خصصت لها اللائحة التنظيمية ١٥٪ ومن ثم تم الاعتراف لها بمشاركة تبلغ ٥٩٪ من عوائد هذا الطريق المائى .

وإذا ما أخذنا فى الاعتبار أنه تم إضافة مقاطعة إلى أراضيها ، وأنه فى نهاية فترة الامتياز ستصبح المالكة الوحيدة للقناة فيمكننا من هنا اعتبار أن المشاركة كانت متوازنة وعادلة .

وأخيراً : فإن افتتاح قناة السويس يمثل مرة أخرى بصورة علنية انتماءها لمصر ، فإذا كان ديليسبس وفرنسا قد حظيا على تقدير عظيم ، فإن أيام نوفمبر ١٨٦٩ كانت بمثابة انتصار الأمير المصرى الخديوى إسماعيل .

وبوصفه رئيس دولة استقبل رؤساء دول آخرين ، وأصبحت القناة التى يفتتحها قناته وقناة مصر والتى أرادت لنفسها بالإنجاز الضخم الذى قدمته لسفن العالم أن تقف على قدم المساواة مع الدول التى تستقبلها وتضيفها .

وكان ديليسبس هنا بجوار الخديوى ، ورأى حلمه وقد تحقق وكان الافتتاح هو مكافأته .

وسرعان ما حطم التاريخ هذا البناء الجميل الذى شيد خلال السنوات العشر المنصرمة ، فقد انتقم بلمرستون .

ففى ١٨٧٥ اشترى التاج الملكى أسهم الخديوى ، وتلقت مجموعة فرنسية بعض البقايا ، أى نسبة الـ ١٥٪ التى خصصتها اللائحة التنظيمية لمصر .

والمؤكد أن الوضع المالى لمصر كان مثقلاً بالديون بصورة خطيرة ، فإسماعيل الذى كان شديد الحرص على تطوير بلاده وإعطاء صورة لامعة لفترة حكمه ، أقدم على نفقات تتجاوز إمكاناته .

ولكن كان هناك سبل أخرى لإصلاح الوضع ؛ فعملية إعادة الشراء كانت تشبه النهب ؛ إذ نفذها ديزرائيلي Disraeli سراً ولم يجرؤ على استشارة الحكومة أو البرلمان.

وبطريقة بدهية كان الوضع المالى ذريعة لوضع اليد البريطانى على القناة ، فقد أتم الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ استعمار مصر .

وقيل إن تمويل القناة قد دمر الخزانة المصرية ، ومن ثم قدم للإنجليز الفرصة لطرد المصريين ، وقيل أيضًا ومرارًا إن وجود القناة نفسه جعل الاحتلال البريطانى أمرًا محتومًا .

ويمكننا فهم ردود الفعل تلك ولكن المؤكد أن الواقع مختلف .

فالأمر الجلى أو المساهمة المصرية فى مصروفات القناة (أقل من نصف المجموع) كانت أمرًا هينًا نسبيًا بالنسبة لمصاريف أخرى تم إنفاقها من أجل الحظوة أو الاستثمار ، فما قام به المساهمون الفرنسيون التابعون للقطاع الخاص – ويقال إنهم عمال مقاهى – كان من الممكن أن تقوم به الخزانة المصرية ، ألم يكن الأمر يتعلق بتوظيف أموال ملىء بالوعود على المدى الطويل كما نعرف اليوم ؟

أما بالنسبة للاستعمار الإنجليزى فلم تكن القناة نفسها هى الدافع له بل الموقع الجغرافى لمصر على طريق الهند ، فجبل طارق وقبرص وعدن لا تملك قناة .

كل هذه الأحداث تدخل فى نطاق الماضى وليس لها أى فائدة بأثر رجعى .

ويبقى القول إنه لسنوات عديدة لم تعد مصر دولة مستقلة ومنذ ذلك الوقت عاشت القناة حياتها الخاصة بعيدًا عن البلد الذى تنتمى إليه .

ومن الناحية التقنية قامت الشركة بدورها على أكمل وجه ، فقد تم توسيع القناة وزيادة عمقها وتحديثها (خلافًا لما حدث فى بنما) ، فقد وجدت مصر فى عام ١٩٥٦ مشروعًا ينتظم فيه العمل بصورة مدهشة .

وبالنسبة لما تبقى فقد كانت القطيعة تامة بين مصر والشركة ، اللهم إلا بالنسبة لبعض العلاقات التى يحكمها البروتوكول ، وتحولت الشركة فلم تصبح شركة مصرية بالرغم من إقامة عملائها لعلاقات وطيدة معها (ونقصد بهذا الصدد جورج دوين Georges Douin رئيس الترانزيت ومؤلف تاريخ عظيم عن الجيش والبحرية المصرية) ؛ إذ كانت تدار من باريس وتوزع الأرباح التى تحققها خارج مصر .

ولن أتحدث عن تأميم قناة السويس إلا لأقول إنه حقق هذه المفارقة الغريبة لكونه عملية تتعلق بالسياسة الدولية مجردة من أى مدى ، وأنه كان أيضًا لحظة تأسيسية لتاريخ مصر الداخلى . وهذا الأمر لم يكن ليتوقعه القائمون بهذه العملية .

فناصر الذى استشعر رفض تمويل السد العالى وبصفة خاصة الظروف التى أعلن فيها هذا الرفض - والذى بدا كلطمة على وجه المصريين - أمسك بالمتاح أمامه ؛ فقد أمم الشركة التى لم يكن لها أى علاقة برفض أمريكا لتمويل السد ولم يحقق التأميم غايته .

وفى المقابل فإن القناة التى كانت قد استقطعت اعتباراً من ١٨٧٥ من أرض مصر كانت تشكل بالنسبة للمصريين جرحًا مفتوحًا ؛ فقد وجدت الحركة الوطنية فى التأميم حافزًا دائمًا ولكن لم يكن ثمة حاجة لإذكاء الحماس الوطنى ، فالبؤس فى البلاد وأرباح القناة التى توزع بالخارج ومدن البرزخ : كل هذه العناصر كانت كافية لتجعل من القناة رمزًا للعبودية والإهانة .

وقرار عملية التأميم الذى اتخذ بصورة مفاجئة كان بمثابة العملية الجراحية التى استتبعها الشر ، ففرنسا وإنجلترا اللتان كان من الممكن أن تعتبرا نقل القناة لمصر إجراءً عاديًا - فقد أجرت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية نفسهما الكثير من عمليات التأميم - ضخمتا أثر الحدث بإرسال حملة عسكرية جائرة ومفجعة .

وباستعادة مصر للقناة ، استعادت كرامتها ورجعت إلى نفسها .

ولكن كلنا يعرف هذه الأمور .

وما لا نعرفه بنفس القدر هو أنه بعد ٢٦ يوليو ببضعة شهور التقى ممثلو الحكومة المصرية وشركة القناة حول مائدة واحدة وفي وقت قياسى قاموا بتسوية المشكلات التى نشأت عن التأميم .

أكان هذا خداع بصر أم منظوراً خاطئًا من جراء المسافة فى الزمن أو الحنين إلى عمل ماض ؟ يبدو لى أن المفاوضات التى جمعت المفاوضين المصريين والفرنسيين تبدو اليوم كحدث استثنائى – وبنفس القدر – ذى آثار بالغة .

وفى عام ١٩٥٧ عادت القناة إلى التراث المصرى ، وطردت الشركة بشكل عنيف وحاول المجتمع الدولى اتخاذ رد فعل باستخدام الأسلحة ولكن دون جدوى .. فلم يعد أمامه سوى قبول الأمر الواقع .

ولكن الأمر يتعلق بالتحديد بإجراء بسيط ، فالسفن تعبر القناة ويدفع ملاكها رسوم المرور للهيئة الجديدة ولكن البعض يسدد للشركة .

ثم يوجد فى باريس شركة يتمثل موضوعها فى بناء قناة بين البحرين المتوسط والأحمر وإدارتها ولها مكاتب فى لندن ونيويورك وحسابات مصرفية عبر العالم وطلبيات جارية وأعلن البرلمان لتوه أنها شركة فرنسية .

وبالنسبة لمصر ، فإن التأميم لم ينته طالما لم تحل سيادة الدولة محل أمر واقع يتمثل بالنسبة للعالم فى قانون مصرى ليس له سلطة إلا فى حدود الأراضى الوطنية .

وكانت الشركة أيضاً مشغولة بنفس الأمر .. فإذا كانت هناك رغبة فى الانفتاح على أنشطة جديدة فيتعين تصفية الماضى وتقديم تعويض عن خسارة القناة .

وحتى قبل الوصول إلى مرحلة المحادثات كان الطرفان مقتنعين – كل من جانبه – بضرورتها .

ولكن كيف يمكن التوصل إلى المحادثات ؟

استسلمت الطموحات المصرية المتعلقة بالعالم الثالث والمناهضة للغرب أمام الصعوبات الاقتصادية الكبيرة ؛ إذ بدت المساعدة السوفيتية مخيبة للآمال ، وسريعاً

ما ظهر خلف الأمم المتحدة التى لم تكف مصر عن التعاون معها - حيث نص بيان أبريل ١٩٥٧ على نوع من مذكرة للعمل قبلتها القاهرة - البنك الدولى الذى كان الهيئة الوحيدة التى من شأنها تقديم العون الذى تحتاج إليه المالية المصرية ، وذلك بالمباركة الضمنية للولايات المتحدة نفسها ، والتى كان التأميم يستهدف عقابها .

وتبلورت الأمور فى شهرى يوليو وأغسطس ١٩٥٧ عن طريق مراسلات بين داج همرشولد **Dag Hammarskjold** الأمين العام للأمم المتحدة وفوزى وزير الخارجية المصرى ، وتم الاتفاق على مبدأ قرض من البنك الدولى .

ولكن لتشكل مصر مقترضًا ذا مصداقية كان عليها تسديد ديونها أى سداد التعويض المستحق عن التأميم .

وأبدى البنك الدولى استعداده لمساعدة مصر ، على المستوى المالى بتقديم قرض وعلى المستوى التقنى بالقيام بمهمة وساطة .

وفى أكتوبر ١٩٥٧ التقى رئيس البنك الدولى السيد أوجين بلاك **Eugène Black** بوزير المالية المصرى فى القاهرة ، وفى طريق عودته توقف بباريس وأكد على رغبة مصر فى سرعة تسوية المشكلة عن طريق إجراء المفاوضات مع الشركة تحت رعاية البنك الدولى .

ووجدت الشركة فى التعامل المباشر مع الدولة المصرية اعترافًا بوضع دولى لها ، وفى الوقت نفسه كان هذا الإقرار بمثابة فرصتها الأخيرة والوحيدة .

وفى ديسمبر ١٩٥٧ توجه وفد من البنك الدولى إلى القاهرة ثم إلى باريس ، وتم تحديد كيفية التفاوض ، أى مكان اللقاء وتشكيل الوفود .

وفى فبراير ١٩٥٨ بدأت المفاوضات فى روما .

وروما هى مكان السحر على الأقل بالنسبة للاتينيين فمنطقة ثرميس دى كراكالا **Thermes de Caracalla** التى يقع بها مبنى الفاو والذى تمت فيه استضافة

المفاوضين نصل إليه بعد عبور الفوروم Forum والمرور بجانب الكوليسيه Colisée ، وكان ذلك فى شهر فبراير مع بداية الربيع الإيطالى .

وكان الوفد الفرنسى يقيم فى فندق هسلر Hassler ، أعلى درجات ترينيتى دى مون على بعد خطوتين من قصر المديسيس وهو قصر سويسرى منيف يطل على ميدان الشعب Place de Peuple والفاتيكان من بعده .

وكان الوفد المصرى يقيم على بعد دقائق من هذا المكان فى فندق فلورا أعلى لافيا فينيتو La Via Veneto وكان العمرى قد اختار فندق الجراند هوتيل القريب من المكان .

وتم حجز أربع قاعات بمقر الفاو ، إحداها للجلسات المشتركة والأخريات مخصصة لكل وفد .

واتسمت الجلسة الأولى بكل العلنية المطلوبة . ولكن لم يحدث شىء استثنائى ، فقد انتظر الجميع هذه المواجهة الأولى ولكنها بدت باهتة وخالية من أية مفاجآت ، حيث تم قراءة نصوص مجهزة سلفًا ، وأتذكر أننى أثقلت على كاهل المشاركين بقراءة مقال علمى عن عمليات التأميم عبر العالم .

ثم عاد الجميع إلى فنادقهم وهم أكثر اطمئنانًا ولكن يخشون فى الوقت ذاته الدخول فى محادثات طويلة وربما دون نتيجة .

وفى اليوم التالى صارت الأمور بنفس الطريقة بشكل واضح مع اختلاف بسيط ومهم ، إذ وجه الوفد المصرى فى نهاية الجلسة دعوة للقاء غير رسمى بفندق أكسلسيور حيث يمكن إقامة لقاء بين أعضاء الوفود الثلاثة .

ومنذ هذه اللحظة أمكن التعبير عن الذكريات المشتركة والعلاقات فكابلان Caplain الذى عمل لسنوات طويلة فى مصر التقى بأحد نظرائه المصريين ، ورجال القانون المصريون كانوا قد تتلمذوا على أيدى نفس أساتذة القانون الذين درسوه لى .

وأخذًا فى الاعتبار وجود موظفى البنك الدولى كانت الإنجليزية هى لغة العمل ولكن غلبت اللغة الفرنسية – التى كان يتقنها المصريون – على المناقشات .

وفى فترة قصيرة نسبيًا زادت وتيرة التفاوض بين الوفود وكذلك المناقشات بين المجموعات الصغيرة أو حتى بين الأفراد وذلك خلال غداء فى بعض الأحيان ، والمؤكد أنه لم يكن الحديث يتناول دائمًا الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال ، ولكن بالإضافة إلى وجود هامش دائم بين البيانات الرسمية والمشاعر الخاصة والتى يتم التعبير عنها بكثير من الحرص ، فإن الثقة بين المفاوضين كانت هى السمة السائدة فى اللقاءات ، ولعبت بعد ذلك اللقاءات الفردية التى جرت فى المطاعم الصغيرة فى إيطاليا (التراتوريا) دورًا بارزًا فى هذه المفاوضات ، والحق أن الأمر لا يرجع إلى اختفاء أى شكوك بين الوفود وأعضائها بفعل السحر ؛ فالمصريون بطبيعتهم ودودون ومنفتحون ويميلون إلى الثقة بالأخرين وخفة الظل التى جُبلوا عليها ، كانت تتعارض مع قيامهم بدور المنتقم من عدة سنوات من الإحباط .

ولذا كنا نشعر بأنهم يتخذون موقفًا حذرًا إذ يحرصون على ألا ينقادوا ، فكثيرًا بعد بضعة لحظات يقتربون فيها من الاعترافات ، يرجعون إلى أنفسهم وإلى موقفهم كمفاوضين رسميين .

وفى الوقت الذى جرى فيه هذا اللقاء الأول فى روما وتلاه لقاء أخر فى شهر مارس ، التقى مسئولو البنك الدولى بناصر وقيسونى بالقاهرة وبقادة الشركة فى باريس (٧ و ١١ إبريل ١٩٥٨) .

واقترح البنك الدولى قيمة تعويض يراها "معقولة" ، ولم تملك مصر أو الشركة الرفض ، فبعد بضعة تحفظات شكلية تم تحديد قيمة التعويض بـ ٢٨٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى ، وكان سعر صرف الجنيه المصرى هو ٢,٨٧٧,٥٧١ دولارًا أمريكيًا وهذا السعر كان محسوبًا بالنسبة للجنيه الاسترلينى .

وعلق جون فورستر أحد الممثلين الرسميين بالشركة على هذه الحسابات قائلاً : إنه دين محرر بالماعز ويمكن دفعه بالخراف على أساس عدد محدد من الحمير مقابل كل عجل .

ويتعين القول – وذلك هو الأمر الأساسى – إنه بالإضافة إلى تخلى مصر عن المطالبة بممتلكات الشركة فى الخارج وهو تراث كبير تتجاوز قيمته بكثير قيمة التعويض .

إبريل ١٩٥٨ – تم تحديد قيمة تعويض التأميم .

يعقد لقاء ثالث فى روما وعلى الطاولة ٢٨٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى غير معروف كيفية التصرف فيها وفى المنظور المصرى فإن هذه القيمة من حق المساهمين .

وسرعان ما فهم أعضاء الوفد المصرى أن الأمر يتعلق بوهم فلا يمكن تشكيل قائمة بأسماء المساهمين وإرسال شيك لكل منهم ، ويرجع ذلك لا إلى أمر مستحيل من الناحية المادية ، ولكن لأن ذلك سيؤدى حتمًا إلى إقامة دعاوى قضائية عديدة إذا لم يقبل كثير من المساهمين التأميم وبمجرد اعتراض شخص واحد يتم وقف العملية .

ونفس هذه المشكلات ممكن أن تظهر إذا ما طلب أحد منهم تعيين وكيل عنهم لأن هذا التعيين يجب أن يكون بالإجماع .

ولما كان قانون التأميم المصرى قد ألغى الشركة ونص على تعويض المساهمين فقط ولم يتعرض إطلاقًا لإمكانية دفع أى مبالغ للشركة المؤممة فقد أصبح المأزق كاملاً .

وعبرت الوثيقة التى تم إعدادها فى اللقاء الثالث بروما عن المأزق : "فالحقوق والالتزامات المنوطة بالمساهمين سيتم تطبيقها بطريقة فعلية عن طريق كيان يقبله الطرفان – بوصفه ممثلاً قانونيًا للمساهمين كافة – ومؤهل قانونًا لإعطاء مخالصة تامة ونهائية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة .

وتغيرت طبيعة المفاوضات ، فلم تعد تنصب على قيمة التعويض ولكنها وضعت تصورًا لعمل مشترك للجانبين بغية التوصل إلى صيغة تسمح بحل مشكلات الطرفين .

وبدأ الجانبان معًا فى البحث عن "الكيان الذى يمكن قبوله" .

وبعد لقاء سريع فى باريس – لأسباب تتعلق بالتناظرية (القاهرة – باريس) وكذلك لأن المصريين الذين كانوا يعانون من حالة تقشف شديد لم يستطيعوا مقاومة إغراء سهرة بالليدو – تم اللقاء الثانى للبحث عن الكيان المذكور .

وكانت القاهرة حزينة في ذلك الشهر مايو ١٩٥٨ .

فكانت الحياة تستعيد تدريجيًا مجراها الطبيعى ، ولم يكن هناك أى أجنبى باستثناء بعض الموظفين السوفييت الذين لم يكن وجودهم يبعث البهجة .

وكنا أول فرنسيين جاءوا إلى العاصمة المصرية بعد الحملة العسكرية ، والحق أننا لم نقابل أبدًا بمواقف مناهضة ، وأقمنا بفندق نيوشبرد الواقع على كورنيش النيل والذى كان قد افتتح لتوه وكنا أول من سكن به ، وكنا - نحن الخبراء الثلاثة وجون فوستر - الفرنسيين الوحيدين المقيمين به ، وكان هناك رجل أمن يؤمِّن الطابق الذى نقيم به وكان جيروم سووروين Jérôme Sauerwein يعتقد بأن هناك ميكروفونات داخل غرفنا .

وتقرر أن تتم المناقشات فى معهد الاقتصاد السياسى فى القاعات القديمة التى لم يكن يتردد عليها الطلاب .

وعلى العكس من ذلك كانت الجلسات تتسم بالحيوية ، ناقشنا خلالها موضوعات عديدة ووضعنا نظمًا كانت بصورة عامة معقدة حتى ليصعب تنفيذها على أرض الواقع ، وكان جون فوستر يدعى تعلم العربية بطريقة الأسيميل Assimil ولم يكن فى كل ذلك شىء علنى أو فعال .

وفى يوم سنحت لى الفرصة لإجراء حوار طويل مع جندى بمكتبه بمجمع ميدان التحرير بحضور برهان سعيد بقدر ما أتذكر وخلال هذا الحوار فتحنا قلوبنا .

وشرح لى الجندى أنه وزملاءه مازالوا متخوفين ، ألا يمكن أن تدعى يومًا ما قيادات الشركة أو بعض المساهمين ملكيتهم للقناة ، ألا يمكن أن يعيدوا فى يوم ما التشكيك أمام هذه المحكمة الأجنبية أو تلك - فى أمر أصبح واقعًا بالنسبة للمصريين وهو عودة القناة إلى الدولة المصرية ، وكيف يمكن الثقة فى شركة ستدير المجرى المائى لمدة أثنى عشر عامًا وفقًا للائحتها التنظيمية .

الثقة .. كان نظراؤنا ينطقون بها صراحة بالرغم من الود الذى يستشعرونه تجاهنا لم يكن هناك ثقة تامة .

وفى هذه الليلة كنت بلا شك مقنعًا ؛ وذلك لأننى كنت أتوجه لمحادثين على قدر من الاقتناع بما سأقوله سلفًا .

وبنبرة صدق عميقة لاسيما أنها تعبر عن إيمانى الشخصى قلت إن الشركة قد طوت اليوم الصفحة تمامًا (بعد مناقشات داخلية طويلة) ، وأخذت المستقبل فى الاعتبار، ولذا فقد تخلت بصورة نهائية عن أدنى طموح فى مصر ، وأن القناة كانت وستظل إلى الأبد مصرية .

وبدا لى أن محادثىَّ كانوا مستعدين لتصديق ما أقول .

ومن جانبهما أعرب كل من سووروين وكابلان Caplain بأسلوب مختلف عما قلته .

وسرعان ما شاركنا المفاوضون المصريون الرأى ، إذ رأوا أن محادثيهم صادقون وحسنى النية ويعبرون عن واقع حقيقى ؛ فلا أحد ينوى الاعتراض على سيادة مصر على القناة .

وتلاشت المخاوف وتم استكمال المفاوضات فى جو من التفاهم التام .

وتلقى الوفد الفرنسى فى الوقت ذاته دعوة للغداء من الوزير قيسونى ، وساد جو من الحميمة على الرغم من أن النادى الذى نظم فيه الغداء كان من بقايا الاستعمار الإنجليزى ، ولم يكن يبعث على البهجة ، وأقام برهان سعيد بعد ذلك سهرة فى منزله وشعرنا فيها باسترسال أكثر .

وخلال هذه الفترة جاءنا ضابط لا شك أنه من المحيطين بناصر ، وأبلغنا أنه بناء على تدخل الرئيس فقد تمت الموافقة على أحد مطالبنا ؛ فاسم "السويس" الذى كان موضوع خلاف ونوقش طويلاً قد تم تسويته ، إذاأعطى المصريون للشركة اسم "السويس" واحتفظوا هم بالقناة .

ولذا كان يتعين التعامل مع الشركة .

ولكن كيف كان يمكن أن نسلك هذا المنحنى دون الإضرار بالتأكيدات السابقة ؟

تمثل الحل الأنيق والجديد في الوقت ذاته في عقول رجال القانون من الجانبين ، ونشأ بطريقة تلقائية كطريق مفتوح نحو اتفاق نهائى ؛ إذ اكتشف المفاوضون معًا الطريق الذى يسمح بعد مسيرة طويلة بالوصول إلى الملاذ المريح .

والفكرة الصحيحة تمامًا تتمثل فى أن القانون لا يطبق إلا فى حدود الدولة التى تسنه .

وقرر القانون المصرى حل الشركة ، وفى مصر لم يكن هناك شركة وتم نقل أموالها إلى الدولة المصرية ، ولكن هذا القانون لا يمكن تطبيقه خارج حدود مصر .

والشركة التى اعترف بها القانون الفرنسى بوصفها شركة فرنسية استمرت فى وجودها ، فهى لا تزال تمثل مساهميها ويجوز لها التعامل باسمهم ولا سيما تلقى التعويضات ، وفى الوقت ذاته تسوية كل المشكلات التى تظهر فى مختلف دول العالم خارج مصر .

كان هذا هو الخيط الذى قام عليه الاتفاق بين الطرفين دون أية مخاوف ؛ فالحقوق والالتزامات فى مصر يتم نقلها للدولة ، أما خارج مصر فقد استمرت الشركة فى ممارستها ، ومن بين هذه الحقوق المعاشات والتعويضات المستحقة للعاملين فى القناة المقيمين خارج الأراضى المصرية .

وفى ١٣ يوليو بعد انعقاد جمعية عامة فى باريس أعددت لها بعناية مع برهان سعيد ، تم بقصر الأمم المتحدة بجنيف توقيع الأتفاق النهائى قبل حفظه بالأمم المتحدة كوثيقة دولية .

وفى ذلك اليوم كنت حاضراً وكابلان والعمرى وإليف فى الساعة الرابعة والنصف وتبادلنا الخطابات والسلام أمام الصحافة .

وطويت الصفحة تمامًا .

وعدنا إلى باريس فى ذات الليلة وفى اليوم التالى بدأت الحفلات الراقصة فى ذكرى تحرير سجن الباستيل .

وتنتهى هذه الصفحات بنفس الكلمتين التى بدأت بهما ، ألا وهما الثقة والصداقة .

فبالفعل كانت أولاهما هى التى ختمت المغامرة الفرنسية أما الثانية فجاءت بعد ذلك .

ورأى الكثيرون أن اتفاق ١٩٥٨ كان سريعًا بطريقة استثنائية واتسم بالذكاء والابتكار وأرضى الجانبين ، ويتمثل سره فى الثقة المتبادلة كما حدث تمامًا فى ١٨٥٩.

ثم نشأت الصداقة بين الرجال والنساء من الجانبين .

ونتذكر من بين المظاهر العديدة لهذه الصداقة زيارة المهندس عزت عادل رئيس القناة لباريس وفرساى عام ١٩٩٤ ، والثناء الكبير على فردينان ديليسبس الذى قام به صاحب السعادة السفير على ماهر السيد ، والندوة والمعرض المقامين بمكتبة الإسكندرية عام ٢٠٠١ وتسليم صاحب السعادة سفير فرنسا بالقاهرة فى ٢٠٠٢ لوشاح الشرف للأميرال فاضل ، وهذا التصرف الذى يقوم بها المجلس الأعلى للثقافة الذى يتلقى بضع صفحات كتبها فرنسى تعنى له صداقة مصر والمصريين شيئًا عظيمًا.

وهناك أيضًا الكثير من الأصدقاء المصريين الأعزاء علينا والقريبين من وجداننا .

Il est des mots rares en politique ;confiance, amitié sont de ceux-là ;on parle en général de suspiçion, de calcul, voire de haine.

Et pourtant, le Canal de Suez est né de la confiance et de l'amitié, de l'amitié de deux hommes, profondément differents, de la confiance que chacun portait à l'autre :Mohamed Saïd et Ferdinand de Lesseps.

On hésite à le croire tant la conjoncture paraît étrange et on a tendance à chercher au-dela de ce qui paraît être la légende, des mobiles plus classiques en ce domaine.

Et pourtant ;aussi exceptionnel, aussi étrange que cela soit, cette entreprise prodigieuse que fut-et qu'est-le Canal de Suez, est, d'abord, le fruit d'une amitié, d'une confiance.

L'Egypte connaît de ces mystérieux cheminements.

Qu'était Lesseps en 1854 ?Un ancien fonctionnaire français, mis à la retraite par mesure disciplinaire(il avait, à Rome, désobéi à son gouvernement en refusant de faire tirer sur les républicains italiens),retiré à la campagne, sans relations, sans fortune.

Mais, depuis trente ans une indéfectible amitié le liait à Mohamed Saïd.

Mohamed Saïd n'était, de son côté, qu'un vice-roi, vassal de la Turquie,héritier d'une dynastie jeune et mal assurée.

Mais il avait donné à Lesseps son amitié et jamais ne devait la lui retirer

Mohamed Saïd avait, sans aucun doute, souvent réflechi à l'ouverture d'un canal entre Méditerranée et Mer RougeIl y voyait une ambition de haute politique :dresser, entre Constantinople et l'Egypte un obstacle propre à décourager toute opération punitive ;hausser son pays au rang de puissance mondiale en le dotant d'une voie de communication ouverte à toutes les nations et indispensable au commerce international

Aussi, lorsque Lesseps, cet homme plein d'un rêve réaliste, libre de toute ambition personnelle ou nationale,cet homme dans lequel il avait toute confiance, lui a présenté

un projet cohérent, n'a-t-il pas hésité.

Il est absurde de dire que Mohamed Saïd aurait cédé aux pressions de Lesseps.De quelle arme celui-ci aurait-il usé pour contraindre le vice-roi ?Il n'en avait aucune.

Mohamed Saïd, souverain d'un grand pays, a pris seul sa décision ;seul, il pouvait la prendre.

Il l'a prise en songeant à son pays, à sa dynastie.

Il l'affirme hautement lorsque, le 22 décembre 1854, il ecrit à Napoléon III : »Pénetré de cette idée que tous les hommes sont frères et mu par le désir d'être utile à tous les peuples, j'ai formé le projet de réunir la Méditerranée à la Mer Rouge par un canal de navigation et de confier cette grande œuvre à une compagnie universelle. »

Un chef d'Etat s'adresse à un autre chef d'Etat.

En vérité-et de façon très classique-Lesseps a agi, vis du vice roi, comme un ministre à l'égard de son souverain, roi ou chef de gouvernement.Investi de sa confiance, il lui a présenté un projet, cohérent et complet ;le vice roi, qui, lui-même, avait souvent rêvé du Canal et connaissait parfaitement la question, lui a donné son accord et a chargé son « ministre »de sa réalisation.

Il est heureux de constater qu'à la naissance du Canal,il n'y eut nul colonialisme, nul impérialisme.La France avait, en 1854, bien d'autres préoccupations et ignorait Lesseps, sauf pour le mettre en congé par mesure disciplinaire ;quant à l'Angleterre, première puissance impérialiste du monde, c'est contre que s'est fait le Canal.

Le XIXeme siècle est plein de ces traités signés sous la menace des canonnières ou de régiments vainqueurs d'une lutte inégale.

Le Canal, en 1854, échappe à cette fatalité ;il nait égyptien.

Lesseps se met aussitôt au travail ;il est libre de toute attache, de tout désir de gain ;quant à la gloire,elle est, à ce jour, bien lointaine.S'il s'investit totalement dans la mission qui lui est confiée, c'est parce que ce Canal, dont il a tant rêvé,est l'ambition de sa vie, qu'il croit à son projet et aussi parce qu'il aime cette Egypte naissante et que Mohamed Saïd est son ami et lui fait confiance.

Sur tous les fronts, il va mener un combat extraordinaire ;technicien, diplomate, financier,il affronte, lui, un homme seul, les grandes puissances du monde, et la première

d'entre elles, la Grande-Bretagne,à visage découvert ou cachée derrière le Sultan.La France, malgré sa parenté avec l'Impératrice, ne l'aide que mollement ;pouvait-elle songer à mécontenter Londres ?

Et Lesseps triomphe de la plupart des obstacles.

A vrai dire, il n'est pas seul ;il représente le vice-roi, il parle en son nom, il sait qu'il peut compter sur son appui.

Dans toutes les crises, le vice-roi, Mohamed Saïd puis à partir de 1863, Ismaïl,ne l'a jamais abandoné.

Cette confiance, donnée dès le début, n'a jamais fait défaut.Et cela est remarquabledans un monde où l'opportunisme et l'égoïsme , au nom de l'intérêt national, sont la règle.

Egyptien, le Canal l'est encore par son financement.

Toutes les nations du monde devaient y participer ;l'opposition de l'Angleterre a fait échouer cette ambition.

Mohamed Saïd, encore une fois, est intervenu ;il a souscrit à 44% du capital.

Le vice-roi aurait pu s'abstenir ;comme auparavent, il a confirmé sa volonté de construire le Canal.

Les intérêts égyptiens ont été sauvegardés ;outre les 44%des bénéfices lui revenant,les statuts en attribuaient 15% à l'Egypte ;qui ainsi se voyait reconnaître une participation de 59% dans les produits de la voie d'eau.

Si l'on ajoute que son territoire était aggrandi d'une province et qu'au terme de la concession, elle deviendrait seule propriétaire du Canal, on peut considérer qu'il y avait là une collaboration equilibrée et juste.

Enfin, l'inauguration du Canal marque une nouvelle fois, la plus solennelle, son appartenance égyptienne.Si Lesseps et la France sont à l'honneur, les journées de novembre 1869 sont voulues comme le triomphe du prince égyptien-le khédive Ismaïl.

Chef d'Etat, il accueille d'autres chefs d'Etat ;le Canal qu'il inaugure est bien le sien, celui de l'Egypte, qui se veut, par la prodigieuse réalisation qu'elle offre aux navires du monde, une nations égale aux nations qui sont ses invités.

Lesseps est là, aux côtés du Khédive ;son rêve est accompli ;l'inauguration est sa récompense.

L'histoire allait bien vite réduire à néant le bel édifice construit au cours des dix dernières années ;Palmerston prenait sa revanche.

En 1875,la Couronne britannique achetait les actions du Khédive ;un groupe,hélas français, recevait quelque dépouille :les 15% attribués par les statuts à l'Egypte.

Certes, la situation financière de l'Egypte était gravement obérée ;Ismaïl, soucieux de modernise son pays et de donner de son règne une image brillante, avait engagé des dépenses excédant ses facultés.

Mais il était d'autres moyens de redresser la situation.

L'opération de rachat s'apparentait à une spoliation ;n'a-t-elle pas été réalisée clandestinement par Disraeli,qui n'a osé consulter ni le Gouvernement ni le Parlement.

A l'évidence, l'état des finances égyptiennes a été le prétexte de la main mise britannique sur le Canal ;l'occupation britannique en 1882 a achevé la colonisation de l'Egypte.

On a dit-mais que n'a-t-on dit-que le financement du Canal avait ruiné le Trésor égyptien et, donc, fourni aux Anglais l'occasion de chasser les Egyptiens ;on a dit aussi-et souvent-que l'existence même du Canal rendait fatale l'occupation britannique.

On comprend assez ces réactions ;la réalité est, sans doute, différente.

Il est clair que la participation égyptienne aux dépenses du Canal(un peu moins de la moitié du total)était relativement peu de choses à côté d'autres dépenses de prestige ou d'investissement.Ce qu'avaient fait les actionnaires privés français-des garçons de café, disait-on à l'époque-le Trésor égyptien pouvait le faire ;et puis ne s'agissait-il pas d'un placement à long terme, plein de promesses, on le sait aujourd'hui.

Quant à la colonisation anglaise, elle n'est pas du au Canal lui-même mais à la position géographique de l'Egypte sur la route des Indes ;ni Gibraltar, ni Chypre, ni Aden n'ont de Canal.

Tout cela est du passé et n'a qu'un intérêt retrospectif.

Il reste que, pendant de longues années, l'Egypte a cessé d'exister comme nation indépendante et que, dès lors, le Canal a vécu sa propre existence, loin du pays auquel il appartenait.

Techniquement, la Compagnie a rempli admirablement son rôle ;le Canal a été

constamment approfondi, élargi, modernisé(contrairement à ce qui s'est passé au Panama) ;c'est un ouvrage en parfait état de marche que l'Egypte a trouvé en 1956.

Pour le reste,la coupure entre l'Egypte et la Compagnie a été, hors quelques relations protocollaires, totale.Géré à partir de Paris,réalisant des bénéfices distribués hors d'Egypte, la Compagnie a cessé d'être égyptienne,même si certains de ses agents ont entretenu avec elle des relations étroites(on pense ici à Georges Douin,Chef du transit et auteur d'une magistrale histoire de l'armée et de la marine égyptiennes)

De la nationalisation de la Compagnie du Canal de Suez, je ne parlerai pas, sinon pour dire qu'elle réalisa ce singulier paradoxe d'être une opération de politique internationale dénuée de toute portée et, ce que n'avaient pas prévu ses initiateurs, un moment fondateur de l'histoire intérieure de l'Egypte.

Nasser, qui avait ressenti le refus du financement du Haut Barrage et, surtout, les conditions dans lesquelles il avait été annoncé, comme une gifle, a saisi ce qui s'offrait à lui, de même qu'on saisit une potiche et qu'on la jette à terre : il a nationalisé la Compagnie, qui n'était pour rien dans le refus américain et dont l'Amérique se moquait éperdument, si elle en connaissait l'existence. La nationalisation n'avait pas atteint son but.

En revanche, le Canal, retranché depuis 1875 du corps de l'Egypte était, pour les égyptiens, une plaie ouverte. Le nationalisme égyptien y a trouvé un constant aliment ; mais il n'était nul besoin d'entretenir la flamme nationaliste ; la misère égyptienne et les profits du Canal, ces pilotes, en gants blancs (selon Paul Morand) qui n'étaient pas égyptiens, les villes de l'Isthme, suffisaient largement à faire du Canal le symbole de la servitude et de l'humiliation.

La nationalisation, brutalement décidée, fut l'opération chirurgicale qu'appelait le mal ; la France et l'Angleterre, qui auraient pu considérer le transfert du Canal à l'Egypte comme une opération banale - les gouvernements français et anglais n'avaient-ils pas beaucoup nationalisé ? - ont , par la désastreuse et injuste expédition militaire, amplifié la résonance de l'événement.

Avec son Canal, l'Egypte retrouvait sa dignité ; elle se retrouvait elle-même.

Mais, tout cela, chacun le sait.

Ce que l'on sait moins c'est que, quelques mois après le 26 juillet 1956, des représentants du Gouvernement égyptien et de la Compagnie du Canal se sont retrouvés autour d'une même table et qu'en un temps record, ils ont réglé les problèmes nés de la nationalisation.

Est-ce une illusion d'optique, la perspective faussée par la distance dans le temps ou la nostalgie de l'action passée ? Il me semble que la négociation qui a réuni - et non opposé - négociateurs égyptiens et français, apparaît aujourd'hui comme une aventure singulière en même temps qu'un événement riche de conséquences.

Nous sommes en 1957.

Le Canal a réintégré le patrimoine égyptien ; la Compagnie a été brutalement chassée ; la communauté internationale a tenté de réagir, y compris par les armes, en vain ; elle ne peut que tenir compte du fait accompli.

Mais il s'agit, précisément, d'un simple fait ; les bateaux empruntent le Canal, les armateurs paient des droits de transit au nouvel organisme, certains à la Compagnie.

Et puis, il existe, à Paris, une société dont l'objet social reste la construction et la gestion d'un canal entre Méditerranée et Mer Rouge, qui a des bureaux à Londres et à New York, des comptes en banque à travers le monde, des commendes en cours. Et le Parlement vient de la déclarer française.

Pour l'Egypte, la nationalisation ne sera pas achevée tant qu'un état de droit ne se substituera pas au simple état de fait que constitue, au yeux du monde, une Loi égyptienne qui n'a d'autorité que dans les limites du territoire national.

Pour la Compagnie, la préoccupation est la même ; si l'on veut s'ouvrir à de nouvelles activités, le passé doit être liquidé - et la perte du Canal indemnisée.

Même avant qu'il ne fut question de pourparlers, les deux parties étaient, chacune de leur côté, convaincues de leur nécessité.

Mais comment y parvenir ?
Les ambitions tiers-mondistes et anti-occidentales de l'Egypte ont bientôt cédé devant de graves difficultés économiques ; l'aide soviétique s'est avérée décevante. Derrière les Nations Unies, avec lesquelles l'Egypte n'a cessé de collaborer - la déclaration d'avril 1957 a édicté une sorte de code de bonne conduite accepté par le Caire - s'est bientôt profilée la Banque Mondiale, seule susceptible d'apporter l'oxygène dont les finances égyptiennes avaient le plus grand besoin. Et cela avec la bénédiction tacite des Etats-Unis, ceux-là mêmes que la nationalisation du Canal entendait punir.

Les choses se concrétisent en juillet-août 1957 par une correspondance entre Dag Hammarskjold, Secrétaire Général des Nations Unies et Fawzi, Ministre égyptien des affaires étrangères ; le principe d'un prêt de la Banque Mondiale est arrêté.
Cependant, l'Egypte, pour être un emprunteur crédible, devait d'abord acquitter ses dettes, c'est-à-dire payer l'indemnité due à la suite de la nationalisation.

La Banque Mondiale est là pour l'y aider, financièrement par un prêt, techniquement en assumant une mission de médiation.

En octobre 1957, Eugène Black, Président de la Banque Mondiale, rencontre le Ministre des finances égyptien au Caire ; à son retour, il s'arrête à Paris et confirme le désir de l'Egypte de régler rapidement le problème, par une négociation avec la Compagnie sous l'égide de la Banque Mondiale.

La Compagnie, qui allait traiter directement avec l'Etat égyptien, se voyait ainsi reconnu un statut international. En même temps cette consécration était sa dernière et seule chance.

En décembre 1957, une délégation de la Banque Mondiale se rend au Caire puis à Paris ; les modalités de la négociation sont mises au point : lieu de rencontre, composition des délégations, ...
Et en février 1958, la négociation s'ouvre à Rome.
Rome, lieu magique, du moins pour les latins ; les Thermes de Caracalla, où est situé

l'immeuble de la F.A.O. qui avait offert l'hospitalité aux négociateurs et où l'on arrivait après avoir traversé le Forum et longé le Colisée ; février et le printemps italien qui commence ...

La délégation française habitait l'hôtel Hassler, en haut des escaliers de la Trinité des Monts, à deux pas de la Villa Médicis ; un confort suisse ouvert sur la Place du Peuple et le Vatican au loin.

La délégations égyptienne était installée à quelques minutes de là, à l'hôtel Flora, en haut de la Via Veneto, El Emary ayant choisi le Grand Hôtel, lui-même tout proche.
Au siège de la F.A.O., quatre salles avaient été réservées, l'une pour les séances communes, les autres destinées à chaque délégation.
La première séance fut marquée de toute la solennité requise.
Mais rien de marquant ne s'y produisit ; chacun attendait ce premier face à face ; il fut plutôt terne et sans surprise ; on y lit des textes préparés à l'avance ; je me souviens avoir ennuyé l'assistance d'un savant exposé sur les nationalisations dans le monde ...
Puis chacun regagna son hôtel, plutôt rassuré, en même temps que craignant des pourparlers longs et, peut-être, sans issue.

Le lendemain, le choses se déroulèrent sensiblement dans les mêmes conditions, à une différence près - à vrai dire importante.
La délégation égyptienne formula, en fin de séance, une invitation à une rencontre informelle, à l'Hôtel Excelsior, où les membres des trois collèges pourraient se retrouver.

Dès ce moment, les souvenirs communs, les relations partagées purent s'exprimer ; Caplain, qui avait longtemps travaillé en Egypte avait déjà rencontré untel de ses homologues égyptiens ; les juristes égyptiens avaient eu les mêmes professeurs que ceux qui m'avaient enseigné le droit.

Alors que, compte tenu de la présence des fonctionnaires de la Banque Mondiale, l'anglais était la langue des séances, le français, que tous les égyptiens parlaient parfaitement, prévalait dans les conversations.

Dans un délai relativement très court, la négociation entre délégations se doubla, ainsi, de dialogues par petits groupes, voire à deux ; parfois à l'occasion d'un déjeuner. Sans doute, n'y était-il pas toujours question des problèmes inscrits à l'ordre du jour, mais, outre qu'il existe toujours une marge entre les déclarations officielles et les sentiments personnels, même exprimés avec beaucoup de prudence, la confiance entre négociateurs opposés affleurait au cours de ces rencontres.

Les trattoria romaines ont joué, dans cette négociation, un rôle éminent.

Non pas que toute méfiance ait, comme par magie disparue entre les délégations et leurs membres.
Les égyptiens sont, naturellement, cordiaux, ouverts, portés à la confiance ; leur sens inné de l'humour s'opposait à ce q'ils se prennent véritablement au sérieux dans ce rôle de vengeurs de tant d'années de frustration.

On les sentait, donc, sur la défense, soucieux de ne pas se laisser aller ; bien souvent, après quelques moment où la confidence était proche, ils se reprenaient et retrouvaient leur attitude de négociateurs officiels.

Tandis qu'à Rome se déroulait cette première rencontre suivie d'une autre au mois de mars, les responsables de la Banque Mondiale rencontraient Nasser et Kaissouni au Caire, et les dirigeants de la Compagnie à Paris (7 et 11 avril 1958)

La Banque Mondiale propose un chiffre d'indemnité, jugé par elle « raisonnable ». Ni l'Egypte, ni la Compagnie n'étaient en mesure de refuser ; après quelques réserves de forme, le montant de l'indemnité de nationalisation fut arrêté : 28.300.000 livres égyptiennes ; la livre égyptienne était calculée au taux de $ 2.877,576 ; ce taux étant lui-même établi par rapport à la livre sterling.

Une dette libellée en chèvres, payable en moutons, sur la base de tant d'ânes par veau, devait commenter John Foster, un des représentants officiels de la Compagnie.

Il faut ajouter, ce qui est essentiel, qu'en outre l'Egypte renonçait à toute revendication sur les avoirs de la Compagnie hors d'Egypte, ce qui constituait un patrimoine d'une valeur considérable, très supérieure à l'indemnité.

Avril 1958 - donc - le montant de l'indemnité de nationalisation est arrêté.
On se retrouve pour une troisième fois à Rome.
Et sur la table 28.300.00 livres égyptiennes.
28.300.000 livres égyptiennes dont on ne sait trop que faire.
Dans l'optique égyptienne, elles revenaient aux actionnaires de la Compagnie.

Les membres de la délégation égyptienne comprirent très vite qu'il y avait là une vue de l'esprit.
Il n'est pas question de dresser la liste des actionnaires et d'envoyer à chacun un chèque ; non seulement ce n'est matériellement pas possible, mais c'était faire fatalement naître des contentieux multiples, beaucoup d'actionnaires n'ayant pas accepté la nationalisation, un seul opposant et le processus serait bloqué.

Les mêmes difficultés surgiraient si on leur demandait de désigner un mandataire, désignation qui ne pouvait être qu'unanime.

Et comme la loi égyptienne de nationalisation avait fait disparaître la Compagnie et prévu l'indemnisation des seuls actionnaires, de sorte qu'il n'était pas question de pouvoir verser quoi que ce soit à la société nationalisée, l'impasse était complète.

Le document élaboré lors de la troisième rencontre de Rome exprime bien la difficulté :
« Les droits et obligations attribués aux actionnaires seront effectivement exercés par une entité acceptable par les deux parties comme représentant régulièrement tous les actionnaires et dûment qualifiée pour donner une décharge complète et définitive au Gouvernement de la R.A.U. »

La négociation changeait de nature ; elle cessait s'être un affrontement sur un chiffre de compensation ; elle proposait aux deux parties un travail commun afin de mettre au point une formule permettant de résoudre une difficulté à laquelle l'une comme l'autre était confrontée.

Ensemble, on partait à la recherche de l' « entité acceptable ».

Après un bref passage à Paris, pour des raisons de symétrie (Le Caire...Paris) - mais aussi et surtout parce que les égyptiens, condamnés à une rigoureuse austérité, ne pouvaient résister à une soirée au Lido, c'est au Caire que cette recherche allait avoir lieu.

Le Caire était triste en ce mois de mai 1958.
La vie y reprenait peu à peu son cours ; aucun étranger n'y était encore venu, sinon des fonctionnaires soviétiques qui, en général, n'engendraient pas la joie.
Nous étions les premiers français à venir dans la capitale égyptienne depuis l'expédition militaire, nous ne fumes jamais l'objet de manifestation hostile. Nous logions à l'Hôtel New Shepeard sur la Corniche du Nil. Il venait d'ouvrir et sentait encore le plâtre ; nous y étions à peu près seuls français c'est-à-dire les trois « experts » ainsi que John Foster ; un fonctionnaire de police surveillait notre étage et Jérôme Sauerwein pensait que des micros étaient installés dans nos chambres.

Le lieu des discussions avait été fixé à l'Institut d'Economie Politique aux salles vieillottes et que nul étudiant ne fréquentait.

Les séances, au contraire, étaient animées ; on discutait beaucoup, on élaborait des systèmes, en général trop complexes pour être réalistes ; John Foster prétendait apprendre l'arabe dans la méthode Assimil. Rien de solennel à cela ; rien de bien efficace non plus.

Et puis, un jour, j'ai eu l'occasion d'une longue conversation avec Guindy dans son bureau, dans le grand immeuble administratif de Midan Tahir, en présence de Borhan Saïd, autant que je me souvienne.
Là, nous avons ouvert nos cœurs.

Guindy m'a expliqué que ses collègues et lui-même nourrissaient encore quelques craintes ; tous les dirigeants de la Compagnie ou certains actionnaires ne pourraient-il pas, un jour, se prétendre encore propriétaire du Canal, ne pourraient-ils, devant tel ou tel tribunal étranger, remettre en cause ce qui, aux yeux des Egyptiens, était essentiel : le retour du Canal au sein de la nation égyptienne.
Et comment faire confiance à une société qui, pour douze ans encore, et d'après ses statuts, demeurait gestionnaire de la voie d'eau.

Confiance ... Nos homologues nous le disaient clairement : quelle que soit leur sympathie, ils n'avaient pas très confiance.

Ce soir-là, j'ai, sans doute, été convaincant, sans doute parce que je m'adressais à des interlocuteurs plus qu'à moitié convaincus.

Avec un accent de sincérité d'autant plus profond qu'il exprimait ma propre conviction, j'ai pu dire que la Compagnie avait, aujourd'hui, définitivement tourné la page (non sans débats internes) et que, regardant l'avenir, elle avait, pour jamais, renoncé à la moindre ambition en Egypte ; le Canal était et resterait à jamais égyptien.
Il m'a semblé que mes interlocuteurs étaient prêts à me croire.

De leur côté, Sauerwein et Caplain ont, sur un mode peut-être différent, formulé le même discours.

Cette conviction a bientôt été partagée par l'ensemble des négociateurs égyptiens : les gens qui leur faisaient face étaient de bonne foi ; ils exprimaient une réalité désormais acquise ; nul n'entendait contester à l'Egypte la maîtrise du Canal.

L'ultime verrou sautait ; la négociation pouvait se poursuivre dans une sorte de complicité.

La délégation française a reçu, en même temps une invitation à déjeuner du Ministre Kaissouni, déjeuner cordial, bien que le club où le déjeuner avait lieu, reliquat de l'occupation

anglaise, n'incitât pas à la gaieté ; une soirée chez Borhan Saïd fut plus détendue.

C'est aussi à ce moment qu'un soir, un officier, sans doute de l'entourage de Nasser, est venu nous annoncer que, sur l'intervention de celui-ci, satisfaction était donnée à l'une de nos revendications, le nom « Suez », jusque là âprement discuté. « Suez, je vous le donne, le Canal, je le garde »...

Il fallait donc traiter avec la Compagnie.

Mais comment prendre ce tournant sans porter atteinte aux affirmations passées ?

La solution, élégante et neuve, est apparue, en même temps, dans l'esprit des juristes des deux côtés ; elle est née d'elle-même, comme la voie ouverte à un accord définitif. On découvrait, ensemble, le sentier qui, après une longue marche, permet de trouver le village où l'on se reposera.

L'idée, parfaitement orthodoxe, est que la loi ne s'applique que dans la limite de l'Etat qui l'élabore.

La loi égyptienne décide la dissolution de la Compagnie ; en Egypte celle-ci n'existe plus ; ses biens sont transférés à l'Etat égyptien. Mais il n'en va pas de même hors des frontières de cet état.

La Compagnie, d'ailleurs reconnue française par la loi française, continue son existence ; elle représente toujours ses actionnaires, peut traiter en leur nom et, en particulier, recevoir l'indemnisation en même temps qu'elle règlerait tous les problèmes qui se posent dans le monde, hors d'Egypte.

Tel est le fil conducteur sur lequel reposait l'accord auquel les deux parties pouvaient souscrire sans arrière-pensée : les droits et les obligations en Egypte étaient transférés à l'Etat ; hors d'Egypte, la Compagnie continuait à les exercer ; parmi ces droits figurait l'indemnité, parmi ces obligations, les pensions et dédommagements dus au personnel du

Canal installé hors du territoire égyptien.

Le 13 juillet 1958, après une Assemblée générale soigneusement préparée par Borhan Saïd et moi-même tenue à Paris, au Palais des Nations Unies à Genève, l'accord définitif était signé avant d'être déposé aux Nations Unies comme document international.

Ce jour-là, Caplain et moi-même, ainsi qu'El Emary et Iliff, sommes présents ; à 16 h 30, on échange des discours et des poignées de main devant la presse.

La page est, définitivement, tournée.

A Paris, où nous rentrons le soir même, les premiers bals qui ouvrent la célébration de la prise de la Bastille le lendemain, accueillent les danseurs.

*   *
*

Ces quelques pages s'achèvent sur les même mots qui figurent à leur début : confiance, amitié.

L'acte qui a clos l'aventure française du Canal doit beaucoup au premier de ces mots ; le second allait venir, plus tard.

On a estimé que l'accord de 1958 avait été exceptionnellement rapide, qu'il était intelligent et novateur, qu'il donnait satisfaction à chaque partie ; son secret : une confiance réciproque.

Exactement comme en 1859.

L'amitié n'a pas manqué ensuite d'être partagée par des hommes et des femmes venues des deux horizons.

Faut-il rappeler, parmi bien d'autres manifestations, la visite du Président du Canal, l'Ingénieur Ezzat Adel, à Paris et à Versailles en 1994 - le magnifique éloge de Ferdinand de Lesseps par Son Excellence l'Ambassadeur Aly Maher El Sayed - le colloque et l'exposition

de la Bibliotheca Alexandrina en 2001 - la remise de la Légion d'Honneur à l'Amiral Fadel, Président du Canal, par Son Excellence l'Ambassadeur de France au Caire en 2003 - le geste du Haut Conseil de la Culture qui accueille les quelques pages d'un français pour qui l'amitié de l'Egypte et des égyptiens est une grande chose.

Et tant d'amis égyptiens, très chers, très proches.

تعليق
ديليسبس أمام التاريخ

د. رءوف عباس

هناك شخصيات تاريخية عرفها القرن التاسع عشر – عصر الإمبراطوريات الاستعمارية – لعبت دوراً بارزاً في صناعة تاريخ هذا العصر، وارتبطت أسماؤها بأهم ما تحقق فيه من إنجازات مثلت نقاط تحول رئيسية فى بناء تلك الإمبراطوريات الاستعمارية، بعض تلك الشخصيات لعبت دوراً بارزاً فى بناء مستعمرات بعينها فى آسيا وأفريقيا، ولكن نادراً ما ارتبط اسم فرد بعينه بمشروع قدم أجلّ الخدمات لذلك العصر العتيد، مثلما فعل فردنان ديليسبس (١٨٠٥–١٨٩٤)، الدبلوماسى الفرنسى الذى حول مشروع قناة السويس إلى حقيقة واقعة، وقدم لأمته مغنماً عجزت عن تحقيقه الجيوش.

فلا غرابة – إذاً – أن يتحمس صاحب هذا الكتاب لديليسبس ويعجب به كل هذا الإعجاب، ما دام ينظر إلى المشروع الذى تحقق على يد ديليسبس بعيون ديليسبس نفسه، ومن ثم يرى قناة السويس خارج سياق عصر الإمبراطوريات الاستعمارية، فهو مشروع " إنسانى حضارى " ، يربط الشرق بالغرب، ويخرج مصر من العصور الوسطى ويجرها إلى العصر الحديث. قصد به ديليسبس مصلحة مصر، وظل حارساً لمصالحها طول حياته. ويرجع صاحب هذا الكتاب الصورة " السلبية " التى رسمها المؤرخون المصريون لديليسبس إلى عجزهم عن قراءة المصادر الفرنسية من وثائق ومذكرات، وخاصة مذكرات فردنان ديليسبس نفسه التى نشرها فى أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر ! فالصورة السلبية التى استقرت فى أذهان المؤرخين المصريين مردها إلى الجهل بالفرنسية، والتأثر بكتابات الإنجليز المعادية بالطبع – لديليسبس،

ومتأثرة بالنوازع " الوطنية " بسبب ما جرته القناة على مر العقود من أمور يراها المؤلف " مشكلات " ، ويراها غيره من المصريين " نكبات " .

وقبل أن نقدم للقارئ الكريم الظروف التى تحول فيها المشروع إلى حقيقة واقعة ، ونلقى الضوء على حقيقة دور الرجل الخير " ديليسبس " فى ذلك ، نود أن نذكر صاحب الكتاب بأن الجيل الذى يتحدث عنه من المؤرخين المصريين كانت لغته الأجنبية الأولى هى الفرنسية ، وأن معظمهم أجاد الكتابة بها - فضلاً عن قراءتها - وكانوا متبحرين فى معرفتهم بالمصادر الفرنسية ومن بينها مذكرات ديليسبس ، فكل ما أشار إليه صاحب الكتاب من معلومات تداولوها فى كتاباتهم (بالعربية والفرنسية) ولكن بعيون المؤرخ ، وبالمنهجية التاريخية ويكفى أن نذكر هنا كتاب مصطفى الحفناوى الذى نشر بالفرنسية فى باريس عام ١٩٥١ ، وكتاب محمد رفعت الذى نشر بلندن بالإنجليزية عام ١٩٤٧ ، إضافة إلى كتاب عبد الرحمن الرافعى " عصر إسماعيل " الجزء الأول الذى قدم فيه تلخيصاً لما جاء بمذكرات ديليسبس ، ونشر بالقاهرة عام ١٩٣٢ ، وكتابات محمد مصطفى صفوت ، وأحمد عبد الرحيم مصطفى وغيرهم من جيل مؤرخى النصف الأول من القرن العشرين ، الذين لم يسمع عنهم صاحب الكتاب ، ولم يقرأ لهم ، وأصدر عليهم حكماً انطباعياً لا يستند إلى واقع الحال .

ننتقل الآن إلى " مشروع قناة السويس " باعتباره حجر الزاوية فى صراع القوى الاستعمارية المتنافسة فى عصر الإمبراطوريات ، لنلقى عليه نظرة فى هذا السياق ، قبل أن يتحول إلى حقيقة واقعة .

تعود جذور المشروع إلى أواسط القرن الثامن عشر ، عندما أدى التنافس الاستعمارى بين بريطانيا وفرنسا إلى محاولة كل منهما البحث عن طريق أقصر من طريق رأس الرجاء الصالح ، فرنَتْ كل منهما ببصرها إلى مصر والشام والعراق . تفاوضت شركة الهند الشرقية البريطانية مع حكام مصر من الأمراء المماليك لتأمين نقل البضائع من السويس إلى القاهرة براً ، ثم عن طريق النيل إلى ساحل البحر المتوسط ، وهى محاولة لم تحقق نتائج إيجابية لاعتبارات تتصل بمعارضة السلطان العثمانى - صاحب السيادة على مصر - ولتراجع شركة الهند الشرقية البريطانية

ذاتها حتى لا تفتح بيدها طريقًا يضر باحتكارها المطلق لتجارة الهند . وفى نفس الوقت اهتم الفرنسيون بالعمل على تحويل التجارة الشرقية إلى البحر المتوسط عبر مصر ، وعقدت فرنسا اتفاقًا بالفعل عام ١٧٨٥ مع أمراء المماليك وبعض شيوخ البدو ، ولكن إستانبول اعترضت مرة أخرى واضطربت الأحوال الداخلية فى مصر ، فلم ير الاتفاق النور .

وكانت الحملة الفرنسية على مصر (عام ١٧٩٨) حلقة فى سلسلة ذلك التنافس الاستعمارى الفرنسى البريطانى حول مصر التى يمكن أن تقدم (بحكم موقعها الاستراتيجى) بديلاً مناسبًا لطريق رأس الرجاء الصالح ، ولما كان البديل البحرى لطريق الرأس يمثل حلاً عمليًا يحقق لفرنسا التحكم فى طريق تجارة الشرق ، وتوجيه ضربة قاضية لغريمتها بريطانيا ، فقد فكر الفرنسيون فى شق قناة تربط البحرين المتوسط والأحمر عبر برزخ السويس . ومن هنا جاءت دراسة المهندس الفرنسى ليبير المشروع ، دراسة مستفيضة انتهت إلى صعوبة التنفيذ ؛ لأنه توصل – خطأ – إلى أن مستوى البحر الأحمر يرتفع عشرة أمتار عن مستوى البحر المتوسط ، مما يعرض الدلتا للغرق إذا ما شقت القناة .

هذه الدراسة المستفيضة التى نشرت فى العمل الموسوعى " وصف مصر " جذبت انتباه مساعد قنصل الإسكندرية الشاب فردنان ديليسبس عندما قرأها أثناء قضائه فترة الحجر الصحى عند وصوله إلى مصر عام ١٨٣٢ . ولم يكن ديليسبس بعيداً عن المحاولات التى بذلت عام ١٨٣٥–١٨٣٦ لإقناع محمد على باشا بتبنى المشروع ، فقد ظل ديليسبس يعمل بمصر حتى عام ١٨٣٧ (عندما تم نقله إلى هولندا) كان الوقت عندئذ ملائمًا للفرنسيين لإقناع محمد على بتنفيذ المشروع ، فقد توسع فى الشام ، وشق عصا الطاعة على السلطان ، ولما كانت بريطانيا تقف فى وجه مشروعه الطموح ، فهو بحاجة ماسة إلى مساندة فرنسا .

ولكن محمد على كان حريصًا على استقلال إرادته وقراره ، فلم يرفض العرض حتى لا يغضب فرنسا ، ولكنه شكل لجنة فنية لمراجعة حسابات لوبير ضمت بعض من كانوا فى خدمته من المهندسين الفرنسيين (من أتباع سان سيمون) ، وبعض

المهندسين المصريين الذين تخرجوا فى فرنسا ، وقامت اللجنة بمسح منطقة البرزخ ، وانتهت إلى إقرار صلاحية البرزخ لشق القناة من حيث التكوين الچيولوچى ، وخاصة أن ما جاء بدراسة لوبير عن ارتفاع مستوى البحر الأحمر لم يكن صحيحاً .

وهنا وضع محمد على شروطاً صعبة لتنفيذ المشروع ، فهو يريده مشروعاً مصرياً خالصاً يقام بأموال مصرية ، ولما كانت مالية البلاد لا تتحمل الانفاق على مثل هذا المشروع الضخم فقد رأى إرجاءه لحين ميسرة ، ورفض الاستماع لفكرة الاقتراض لتمويل المشروع . كذلك رأى محمد على ضرورة ضمان الدول الكبرى جميعاً لحياد مصر ، طالما كان المشروع يمس المصالح الحيوية لتلك الدول . وقال محمد على لبعض خلصائه من قناصل الدول إنه لا يريد أن يضع فى مصر بوسفوراً آخر (إشارة إلى ما جره المرور من مضيق البوسفور من مشاكل على الدولة العثمانية ذاتها) ويعنى ذلك إدراك الرجل لخطورة المشروع على مستقبل مصر السياسى .

هذه تطورات عاصرها ديليسبس بمختلف أبعادها الفنية والسياسية أثناء خدمته قنصلاً لبلاده بالقاهرة ، فقد كان وثيق الصلة بالمهندسين الفرنسيين الذين يعملون فى خدمة محمد على . كما كان على دراية بالمناورات السياسية التى أحاطت بعرض المشروع على محمد على عام ١٨٣٥/١٨٣٦ ، وهى نفس السنة التى تلقى فيها محمد على عرضاً بريطانياً ببناء الخط الحديدى (الإسكندرية ، القاهرة ، السويس) ، وتعامل معه بنفس الطريقة : التأجيل لحين ميسرة .

ولما كان ديليسبس شديد الاهتمام بالمشروع ، وطرفاً فى العرض الفرنسى الذى اعتذر محمد على عن عدم قبوله (بحكم منصبه) ، فقد ظل يتابع المحاولة الثانية التى تمت مع محمد على عام ١٨٤٦ ، بعدما تحطمت آمال الرجل ، وتقلصت مساحة دولته ، وتقلص معها جيشه ، وكعادته شكل لجنة من المهندسين الفرنسيين والمصريين لدراسة العرض ثم اعتذر عن عدم قبوله لنفس الأسباب التى أبداها من قبل .

ولم ييأس الفرنسيون ، وخاصة بعض من عمل منهم فى خدمة محمد على ، فكونوا " جمعية " ضمت فى عضويتها العلماء والدبلوماسيين ورجال الأعمال حملت اسم " جمعية دراسة مشروع قناة السويس " . وبالرغم من أن ديليسبس كان – عندئذ –

فى منصب وزير فرنسا المفوض فى مدريد (١٨٤٨-١٨٤٩) ، إلا أنه قد ظل على صلة وثيقة بنشاط هذه الجمعية . وراحوا ، ومعهم الحكومة الفرنسية يبذلون محاولة مع عباس باشا الأول ، ولكنه كان يمقت فرنسا فى أعماق نفسه ، ويعدها مسئولة عن نكبة جده (محمد على) ، وينشد دعم بريطانيا له للحفاظ على الحقوق التى كسبها محمد على فى فرمان ١٨٤١ ، فقبل تنفيذ مشروع الخط الحديدى ، ولكن بشروط جده ، فكان المشروع مصريا خالصا تمويلاً وتنفيذاً ، ولعله دفع حياته ثمناً له .

كان مشروع الخط الحديدى (الإسكندرية - القاهرة - السويس) يمثل البديل البريطانى لمشروع قناة السويس ، وجاد قبول عباس الأول لتنفيذه دعماً للمصالح البريطانية فى مصر على المدى البعيد ، مما كان له أثره فى الدوائر الفرنسية بجناحيها : غير الرسمى ، ممثلاً فى " جمعية دراسة مشروع قناة السويس " ، وجناحها الرسمى ممثلا فى الحكومة الفرنسية وهنا التقط فردنان ديليسبس - الذى كان قد استقال من السلك الدبلوماسى بعد فشله فى مهمة كلف فيها فى إيطاليا - التقط الخيط لينسج لنفسه ثوبا يؤهله لتقديم خدمة تاريخية لحلم فرنسا الإمبراطورى ، ولينفض عن نفسه تراب النسيان .

التصق ديليسبس بجمعية دراسة مشروع قناة السويس بحكم خبرته بمصر ، وبحكم كون محمد سعيد باشا بن محمد على قد أصبح بعد تولية عباس ، وليا للعهد بحكم كونه من يليه من نسل محمد على فى الترتيب (حسب مبدأ تولية الأرشد الذى أقره فرمان ١٨٤١) ، فقد كان محمد على قد أوكل إليه أثناء خدمته بالقاهرة (١٨٣٢-١٨٣٧) - مهمة تدريب ولده محمد سعيد حتى يتخلص من السمنة ، فربطته به علاقة مودة وصداقة جاء وقت استثمارها ، وإذا كان ولى العهد بعيداً عن صنع القرار ، فغداً تتجمع مقاليد الأمور بيده ، عندما يتولى الحكم .

وجاء مصرع عباس الأول بقصره ببنها (ليلة ١٤ يوليو ١٨٥٤) ، ذلك الحادث الذى كان مؤامرة تعددت الأقوال حول أطرافها ، ولم يهتم أحد بالتحقيق فى ملابساتها ، بما فى ذلك سعيد نفسه ، وكأن إزاحته من سدة الحكم مطلبًا للجميع ، وإذا كانت

المصادر تشير إلى مؤامرات القصر ، فللسياسة التى اتبعها أثناء حكمه نصيب كبير ، وخاصة كراهيته الشديدة لفرنسا ولكل من انتسب إليها نصيب فى تلك النهاية الغامضة إذا طبقنا مبدأ " البحث عن صاحب المصلحة" .

على كل ، جاء مصرع عباس الأول وتولية سعيد فاتحة خير لأولئك الذين صبروا سنين طويلة فى انتظار تنفيذ مشروع قناة السويس ، وتحقيق كسب استراتيجى هائل للمصالح الإمبراطورية الفرنسية فى العالم ، يعوض خسارة فرنسا السابقة أمام بريطانيا . كذلك كانت تولية سعيد بشير خير لديليسبس الذى كان الرجل المناسب لتحقيق أمل فرنسا الذى طال انتظاره ، فهو يعرف سعيد تمام المعرفة منذ تولى تدريبه صبيًا فى العاشرة من عمره وتركه وهو فى الخامسة عشر ، ولابد أن يكون قد احتفظ بنوع من العلاقة معه طوال السنوات السابقة على توليته الحكم ، وخاصة أن سعيداً خدم بالبحرية ضابطًا تلقى التدريب على يد ضباط فرنسيين . كما أنه ليس لدينا دليل قاطع على أن ديليسبس لم يحتفظ بروابطه القديمة بمصر بعد مغادرته لها ، فقد كان وثيق الصلة بالسان سيمونين الذين خدموا مع محمد على ، ورأيناه مرتبطًا بجمعية دراسة قناة السويس ، فلابد أنه كان على صلة وثيقة بسعيد باشا ، ولعله حرص على تمتين علاقته به منذ عام ١٨٤٩ - على أقل تقدير - وهو تاريخ ولاية عباس الأول ، وتاريخ احتلال سعيد منزلة ولى العهد . يفسر ذلك ترحيب سعيد ببرقية التهنئة التى تلقاها من ديليسبس عند توليتــه ، ودعــوته لزيــارته ، والاحتفاء به ، ولا يقبل العقل أو المنطق فكرة تذكر سعيد لمعلمه القديم بعد سبعة عشر عامًا دون أن يكون هناك تواصل بينهما ، وخاصة أن ديليسبس كان صاحب المصلحة فى ذلك التواصل .

ولعل ذلك يفسر المعاملة الكريمة الحميمة التى لقيها ديليسبس منذ وطئت أقدامه الإسكندرية ، واصطحاب سعيد له فى مناورة الجيش التى أتاحت له إبهار ضباط سعيد ببراعته فى الفروسية ، على نحو ما يشير فى مذكراته التى خلبت روايتها لب صاحب الكتاب فراح يستنتج منها أموراً ترفع ديليسبس إلى منزلة أصحاب الطريق و"أهل الحظوة" !

نقول إن ديليسبس كان الرجل المناسب الذى تعلقت عليه آمال أصحاب المشروع الذين لم تفت الأيام فى عضدهم . فهو الرجل الذى يحظى بثقة سعيد ، ويعرف مفاتيح شخصيته : فهو طيب القلب ، حسن الطوية ، صريح ، ضعيف الإرادة ، كثير التردد ، ولكنه سريع التأثير بخلصائه الأوربيين وخاصة الفرنسيين (فما بالنا بصفيه ديليسبس !) ، حريص على كسب تقدير أوربا ، وخاصة فرنسا . كلها مفاتيح يعرف ديليسبس كيف يستخدمها ، هو ما تشى به مذكراته ، وخاصة حديث " الخيمة ؛ الذى طرح فيه ديليسبس مشروع القناة ، فلم يستغرق الكثير من الوقت حتى أقنع الباشا بالمشروع ، وظفر منه بعقد الامتياز الأول (٣٠ نوفمبر ١٨٥٤) الذى أعطى فية سعيد " صديقه " ديليسبس امتياز تأسيس شركة عامة لحفر القناة ، وجعل مدة الامتياز ٩٩ عاما من تاريخ فتح القناة للملاحة البحرية . وبذلك نال ديليسبس بغيته التى كان يسعى لها منذ عام ١٨٣٥ عندما عرض المشروع على محمد على .

وهكذا يتضح للقارئ أن المسألة بعيدة تمامًا عن فكرة " المشروع الإنسانى الحضارى الذى يحقق الارتباط بين الشرق والغرب لخير البشرية جمعاء " التى قال بها ديليسبس فى مذكراته ، وصدقها ورددها صاحب الكتاب الذى تطوّع فى أكثر من موضع بالتأكيد على وقوع ديليسبس فى غرام مصر ، وحرصه على مصلحتها ، متخذاً من لائحة العمال المبرمة عام ١٨٥٥ دليلاً على ذلك . دوافع الأمر أن الامتياز الأول جاء خلواً من الإشارة إلى مساهمة مصر بقوة العمل اللازمة للمشروع ، فجاءت اللائحة لسد هذه الثغرة ، وتم تضمين هذا الالتزام الامتياز الثانى . ولا يعنى النص على الأجور والتفويض والرعاية الصحية والتغذية أن الشركة التزمت بالنص التزامًا حرفيًا ؛ ولكن النص كان موجهًا للدول المعارضة للامتياز وفى مقدمتها بريطانيا والدولة العثمانية ؛ لأن قوانين الإصلاح التى أصدرها السلطان - بضغط الدول الأوروبية - نصت على إلغاء السخرة ، فلم يكن من المعقول النص عليها صراحة فى اللائحة ، وجاءت نصوص الأجور والتغذية وغيرها ذرًا للرماد فى العيون .

ولنلق نظرة على الامتيازين لنرى مدى حرص ديليسبس على مصلحة مصر ، وصيانته لحقوقها وصيانته لمالها .

لقد تضمن امتياز ١٨٥٤ تنازل الحكومة المصرية دون مقابل عن جميع الأراضى التى تلزم لتنفيذ المشروع ، وكذلك الأراضى اللازمة لشق ترعة المياه العذبة التى تصل النيل بموقع القناة وتتضرع إلى خليج الطينة (موقع بورسعيد) شمالاً ، وإلى السويس جنوبيًا . فقد أعطى الامتياز الأراضى الواقعة حول مسار الترعة مجانًا ، وأعفاهما من الضرائب مدة عشر سنوات من تاريخ افتتاح القناة تخضع بعدها لضريبة العُشر (عشرة بالمائة من قيمة ما تنتجه الأرض من محاصيل حسب تقدير الشركة) . وأعطى الامتياز للشركة حق تحصيل مبالغ من الأهالى فى حالة استخدامهم مياه الترعة العذبة للرى . كذلك أعطى الامتياز للشركة حق استغلال المناجم والمحاجر الداخلة فى الأملاك العامة دون مقابل ، وأعفى مبانيها من الرسوم ، كما أعفى الآلات والمعدات التى تستوردها من الخارج من كافة الرسوم الجمركية . ونص الامتياز على تعهد الوالى بتكليف جميع موظفى القطر المصرى بمساعدة الشركة فى أعمالها .

ونص عقد الامتياز الثانى (٥ يناير ١٨٥٦) على التزام الشركة " التى أسسها صديقنا المسيو فرديناند ديليسبس " على نفقتها ومسئوليتها بشق قناة الملاحة البحرية ، وقناة المياه العذبة وفرعيها ، ونص على أن يكون أربعة أخماس العمال اللازمين لأعمال الحفر من المصريين . وكرر التزام المستفيدين من قناة المياه العذبة بدفع (تعويض) مناسب للشركة ، وترك للشركة حق الانتفاع بالأراضى العامة دون مقابل ، وكذلك الأراضى التى تقوم بزراعتها حول الترعة العذبة مع إعفائها من الضريبة لمدة عشر سنوات ثم تخضع بعد ذلك للضريبة ، وأسقط حق الأفراد فى مطالبة الشركة بتعويض عن أراضيهم التى تضع الشركة يدها عليها إلا فى الحدود التى نص عليها عام ١٨٥٤ ، وتركت الحكومة للشركة وحدها حق تقدير التعويض . واحتفظت الشركة بحق استغلال المناجم والمحاجر دون مقابل وكذلك الإعفاء من الرسوم الجمركية على ما تستورده من آلات ومعدات . ونص الامتياز – أيضًا – على حق الشركة فى الاحتفاظ بالامتياز لمدد متتالية كل منها ٩٩ سنة على أن تزيد حصة الحكومة ٥ ٪ فى كل امتياز بحد أقصى ٣٥٪ من صافى أرباح الشركة . وأن يكون نصيب الحكومة من أرباح الشركة فى مدة الامتياز الأول ١٥٪ . وأسند رئاسة الشركة إلى " صديقنا ووكيلنا المسيو فرديناند

ديليسبس "وأوكل إليه أمر إدارتها مدة عشر سنوات من تاريخ سريان الامتياز (افتتاح القناة للملاحة البحرية) ، وكرر التعهد بتقدم المساعدات الازمة لها من موظفى الحكومة والعمل ، وجعل للشركة وحدها الإشراف على العمال . فأين الحفاظ على مصالح مصر المالية التى يدعيها صاحب الكتاب ؟ لقد جعل الامتياز من الشركة دولة داخل الدولة ، ومنحها معظم أراضى الشرقية والقناة . وقد اعترف ديليسبس بذلك فى رده على مراسل صحيفة التايمز اللندنية (فى ٣٠ أكتوبر ١٨٥٥) عندما شكك المراسل فى جدوى المشروع ، وفيما قد يحققه من أرباح ، وزعم أن الشركة تغامر بمصالح المساهمين ، فاعترف ديليسبس فى الرد أن الشركة تأخذ من الحكومة المصرية أكثر مما تعطى لها ، وأن قيمة الأراضى الممنوحة لها تفوق قيمة رأس المال الذى دفعه المساهمون " . فهل يعد ذلك رعاية لمصالح مصر وحفاظا على حقوقها المالية كما يزعم صاحب الكتاب ؟

لقد رأت بريطانيا فى تولية إسماعيل الحكم عام ١٨٦٣ فرصة لتصفية المشروع ، وخاصة أن بعض من زاروا مصر من الإنجليز سمعوا منه شكواه عن تأثير تسخير الفلاحين فى حفر القناة على العمل فى الزراعة . وأنه عند توليه الحكم أبدى تحمسه للمشروع ، ولكنه اشترط أن يكون المشروع فى خدمة مصر ، لا أن تكون مصر فى خدمته ، وأن يرى ضرورة تعديل الامتياز الذى منحه سعيد لديليسبس فى أمرين : الأراضى الممنوحة للشركة التى جعلت منها دولة داخل دولة ، وتسخير العمال المصريين فى حفر القناة بأجور تافهة وعدم الاهتمام بتوفير الرعاية الصحية لهم .

لذلك رأى إسماعيل – تأكيداً للسيادة المصرية – إبرام اتفاقين مع الشركة (١٨ ، ٢٠ مارس ١٨٦٣) تعهدت فيه الحكومة المصرية بأن تتولى حفر الترعة العذبة من القاهرة إلى وادى الطميلات ، وكانت الشركة قد حفرت الجزء الممتد من وادى الطميلات إلى بحيرة التمساح . وكان الغرض من ذلك تجنب المنازعات بتملك الشركة للترعة وانتزاعها ملكية الأفراد من الأراضى التى يقتضيها إنشاؤها وقد تنازلت الشركة للحكومة عن حقوقها فى ملكية الأراضى الواقعة على طول الترعة .

وفى ١٦ إبريل ١٨٦٣ أصدر الباب العالى أمرًا إلى سفيرى الدولة فى لندن وباريس وإلى إسماعيل أعلن فيه أنه لن يوافق على المشروع إلا إذا ضمنت الدول حيدته ، وأصر على ضرورة إلغاء السخرة لتأثيرها الخطير على الزراعة المصرية ومناقضتها لقوانين الدولة ، وكذلك إلغاء تملك الشركة للأراضى الواقعة حول الترعة العذبة ، وأعطى الأمر للشركة مهلة ستة شهور لكى تقبل هذه الشروط أو تتنازل عن العمل للحكومة المصرية .

وتعرض إسماعيل لضغوط هائلة من جانب بريطانيا وفرنسا (التى وقفت وراء الشركة) وأرسل إسماعيل وزيره نوبار باشا إلى إستانبول فى يونيو ١٨٦٣ لكى يرضى جميع الأطراف (بريطانيا وفرنسا والباب العالى) . وفى أوائل أغسطس صدرت مذكرة عن الباب العالى نصت على الموافقة على المشروع باعتباره ممرًا بحريًا تجاريًا ، ولكن بشرط أن يتفق الوالى مع الشركة على استرجاع الأراضى وترعة المياه العذبة وأن يلغى السخرة ، وأعطى لإسماعيل مهلة مدتها ستة شهور للتوصل إلى اتفاق معقول مع الشركة .

وما أن علم إسماعيل بالمذكرة حتى بعث إلى ديليسبس يخبره بمضمونها ، ويطلب منه التعاون مع الحكومة المصرية بصورة ودية . ويبعث نوبار باشا إلى باريس لكى يبلغ شروط الباب العالى لمجلس إدارة الشركة وليواصل السعى لحل مشلكتى الأراضى والسخرة .

وشن نوبار حملة صحفية فى باريس على شركة القناة (وهو ما يتناوله بشىء من التفصيل القسم الوثائقى من الكتاب) . ولكن الشركة – والحكومة الفرنسية من ورائها – رفضت مطالب إسماعيل ، وألجأ مجلس الشركة إلى إمبراطور فرنسا (نابليون الثالث) للتدخل فى هذا النزاع ، ورحب إسماعيل – من جانبه – بهذه الخطوة حتى تبدو أمام الرأى العام الأوربى فى موقف المؤيد للمشروع والراعى له .

وعلى ضوء هذه الوساطة ، توصل نوبار إلى عقد اتفاق مع ديليسبس ، وافق الأخير بمقتضاه على إلغاء السخرة وإعادة الأراضى المتنازع عليها إلى الحكومة المصرية وتشكلت فى باريس لجنة إمبراطورية لوضع شروط التحكيم ، وافقت – من

حيث المبدأ – على تخفيض مساحة الأراضى الممنوحة للشركة وإلغاء السخرة فى نظير تعويض مالى تدفعه الحكومة المصرية .

ورغم ضغط الحكومة البريطانية على السلطان الذى أصدر تعليمات إلى سفيره بباريس ليعلن اعتراضه على نصوص التحكيم ، صدر حكم نابليون الثالث (فى ٦ يوليو ١٨٦٤) مقرراً إلغاء السخرة مع تعويض الشركة بمبلغ ٣٨ مليون فرنك (ما يزيد قليلاً على ١,٤ مليون جنيهًا مصريًا) ، وتنازل الشركة عن الجزء الذى حفرته من ترعة المياه العذبة ، مع حقها فى أن تأخذ منها مقداراً معينًا كل يوم حتى يتم حفر القناة البحرية ، وتعفى سفنها من رسوم الملاحة فى الترعة ووافق الإمبراطور على الاتفاق الذى كان قد تم بين ديليسبس ونوبار باشا بشأن الأراضى ، وبموجبه لا تحتفظ الشركة إلا بالأراضى اللازمة للمشروع ، وقدرت بثلاث وعشرين ألف هكتار (٢٣٠ كليومتر مربع) منها ١٠,٢٦٤ هكتار على جانبى القناة ، و ٩,٦٠٠ للترعة العذبة ، و٣ آلاف لمبانى الشركة . وتقرر إعادة الأراضى التى حصلت عليها الشركة ولا يحتاجها المشروع ، وبلغت مساحتها ٦٠ ألف هكتار (٦٠٠ كيلو متر مربع) ، إلى الحكومة المصرية مقابل تعويضات تدفعها للشركة قدرها ٨٤ مليونًا من الفرنكات (حوالى ٣,٠٣ مليونا من الجنيهات المصرية) . وبذلك تكون جملة ما حصلت عليه الشركة من تعويضات نحو ٤,٧ مليونا من الجنيهات المصرية ، وهى أكبر عملية نصب واحتيال فى تاريخ مصر الحديث ، كان بطلها ديليسبس (الذى يشيد صاحب الكتاب بحرصه على مصالح مصر) ، فقد حصل من سعيد على تلك الأراضى والمزايا ، ثم تقاضت الشركة من إسماعيل ثمن التنازل عنها !!

وإذا علمنا أن رأس مال الشركة ثمانية ملايين جنيهًا مصريًا ، ندرك حجم عملية النصب والاحتيال التى قام بها ديليسبس ، فقد حصل من الحكومة المصرية على ما يزيد على نصف قيمة رأس المال . أضف إلى ذلك أراضى تفتيش وادى الطميلات الذى اشترته الحكومة من الشركة بعشرة أضعاف الثمن الذى دفعته الشركة من قبل لورثة إلهامى باشا .

لقد بلغت نفقات إنشاء القناة حتى افتتاحها للملاحة (نوفمبر ١٨٦٩) حسب أرقام وثائق الشركة ٤٥١,٦٥٦,٦٦٠ فرنك (أى نحو ١٨ مليون جنيهًا مصريًا) ، فكم تحملت مصر من نفقات فى هذا المشروع (الذى يصفه مؤلف الكتاب بالإنسانى الحضارى الذى يحقق خير البشرية ويجر مصر من العصور الوسطى إلى العصر الحديث) ؟

هناك عدة مصادر للأموال التى تحملتها مصر لتنفيذ المشروع فقد أعلنت الحكومة أمام مجلس شورى النواب أن ما تحملته الخزانة من تكلفة قناة السويس نحو ١٦,١ مليون جنيهًا مصريًا ، وقدرت بعض المصادر المعاصرة الأخرى هذه التكلفة بمبلغ ١٦,٨ مليونًا من الجنيهات المصرية بيانها كالتالى :

٣,٤٢٦,٠٠٠ جنيها قيمة أسهم قناة السويس التى التزمت الحكومة المصرية بشرائها (١٧٧,٦٤٢ سهمًا)

٣,٧٦٠,٠٠٠ تعويضات للشركة بموجب قرار التحكيم

١,٢٠٠,٠٠٠ تعويضات أخرى للشركة بموجب اتفاق Nبريل ١٨٦٩

١,٢٠٠,٠٠٠ نفقات إنشاء الترعة العذبة (ترعة الإسماعيلية)

١,٤٠٠,٠٠٠ نفقات حفلات افتتاح القناة

٥,٨١٤,٠٠٠ فوائد وسمسرة ونفقات التحكيم

١٦,٨٠٠,٠٠٠ جنيهًا مصريًا جملة ما تحملته مصر

ويعنى ذلك أن الشركة لم تتحمل سوى ١,٢ مليونا من الجنيهات المصرية ، أى ما يعدل ٧,١٪ من جملة التكلفة ، وتحملت الحكومة المصرية ٩٢,٩٪ من جملة التكلفة ناهيك عن تكلفة قيمة العمل الذى قدم للشركة مجانًا لمدة تسع سنوات ، وما تحملته الزراعة المصرية من خسائر نتيجة حرمانها من قوة عمل الفلاحين ، وما تحملته الإدارة المصرية من أجور موظفيها الذين وضعتهم فى خدمة الشركة وقيمة الرسوم والعوائد الجمركية التى أعفت منها الشركة ، وكلها عناصر لا يجب إسقاطها عند حساب التكلفة

الإجمالية . أما أرواح من تساقطوا من العمل المصريين أثناء الحفر فلا تدخل - للأسف - فى حسبان أحد ، ربما لأن الحكومة لم تلتزم بتعويض أهل أولئك الضحايا ، ولكن أرواحهم لابد أن تدخل فى حساب الخسائر التى تحملتها مصر من أجل تحقيق ذلك " الحكم الإنساني الحضارى " المزعوم .

ولابد أن يدخل فى حساب الخسائر ما أصاب الاقتصاد المصرى من نكبات بسبب الديون التى تورطت فيها الحكومة المصرية لتفى بالتزاماتها التى كبلها بها سعيد فى الامتيازين الذين منحهما " لصديقه ووكيله " ديليسبس ، فقد عقد سعيد أول قرض ثابت فى تاريخ مصر عام ١٨٦٢ ، بلغت قيمته الاسمية ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيهًا إسترلينيا ، بينما بلغت قيمته الفعلية ٢,٤ مليون (ومثل الفرق مصاريف السمسرة) بفائدة قدرها ٧ ٪ سنويًا ولمدة ثلاثين عامًا . واضطرت أحوال المالية المصرية نتيجة التوسع فى الاقتراض (فى عهد سعيد) بموجب إصدار سندات على الخزانة . وعندما مات سعيد كانت الديون قد بلغت ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيهًا منها ٧,٨٦٨,٠٠٠ جنيهًا ديونًا سائرة (مقابل سندات على الخزانة) . وعقد إسماعيل أول قرض ثابت فى عهده عام ١٨٦٤ بلغت قيمته ٥,٧ مليونا من الجنيهات لتمويل التعويضات التى التزمت الحكومة المصرية بدفعها لشركة قناة السويس تنفيذًا للتحكيم الذى أصدره نابليون الثالث . وعندما تفاقمت الأزمة المالية ؛ نتيجة التوسع فى الاستدانة ، باع إسماعيل (عام ١٨٧٥) حصة مصر فى أسهم قناة السويس (٤٤٪ من إجمالى أسهم الشركة) للحكومة البريطانية بمبلغ بخس (٤ مليون جنيهًا استرالينيا) ذهبت لسداد أقساط الديون ، كما تنازل لشركة قناة السويس عن نسبة الخمسة عشر بالمائة من أرباح الشركة المستحقة للحكومة المصرية ، بموجب عقد الامتياز مقابل قرض بسيط قيمته ٢٢ مليون فرنك (حوالى ٨٨٠ ألف جنيهًا مصريًا) ، وبذلك خرجت مصر صفر اليدين ، بينما كان ديليسبس يقبع على مقعد رئاسة الشركة ، ويتولى إدارة آليات ابتزاز مصر خدمة لمشروعه الإمبراطورى .

أضف إلى ذلك كله ما ترتب على شق القناة من نتائج سياسية أثبتت فراسة وبعد نظر محمد على باشا عندما رفض المشروع عامى ١٨٣٥ و ١٨٤٦ ، فقد خلقت القناة

" بوسفوراً أخر في مصر " فزاد اهتمام بريطانيا بمصر والقناة التي أصبحت تعني بالنسبة لها " شريان الحياة للإمبراطورية " ، وسجلت نقطة مهمة لصالحها في الصراع مع فرنسا عندما حصلت على حصة مصر من أسهم القناة ، واستخدمت الديون والأزمة المالية رأس حربه التدخل الأجنبي الذى انتهى بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ الذى ناضل المصريون من أجل التخلص منه نحو ٧٤ عاماً ، ارتبط عندهم النضال من أجل التحرر الوطني باسترداد مصر للقناة التي لعبت دوراً سلبياً في صياغة تاريخها الحديث .

وعلى ضوء ما تقدم ، يبدو غريبًا ما ذهب إليه صاحب هذا الكتاب من اعتبار حرص ديليسبس أن تتعهد الحكومة المصرية – فى عقد الامتياز – بشراء الحصص المخصصة للدول فى حالة عدم إقبالها على الشراء ، اعتباره ذلك " خدمة لمصر " ورعاية لصالحها حتى يكون لمصر النصيب الأوفر من أصول الشركة . فقد رأينا كيف ابتز ديليسبس الحكومة المصرية فى أكبر عملية نصب عرفها التاريخ ، ليس فيها " شبهة " حرص على مصالح مصر ، لأن التزام الحكومة المصرية بتغطية رأس المال كان إنقاذاً للشركة فى مرحلة التكوين ، عندما أحاطت الشكوك بالمشروع لاعتبارات فنية وسياسية .

لقد استغل ديليسبس علاقته ببلاط الإمبراطور نابليون الثالث ، وصلته العائلية بالإمبراطورة أوجينى (ابنة خالته) ، وتبنيه لمشروع يخدم المصالح الإمبراطورية الفرنسية ، لإيقاع إسماعيل فى فخ " التحكيم الإمبراطورى " الذى حمل مصر – كما رأينا – ٩٢,٩٪ من تكلفة القناة ، وفتح للمصادر الائتمانية الأوربية أبواب مصر لتستثمر فائض أموالها فى الديون المصرية بما ترتب على ذلك من أزمة مالية وتدخل أجنبى ، واحتلال ، وكلها من " بركات " ديليسبس التى حلت بمصر !

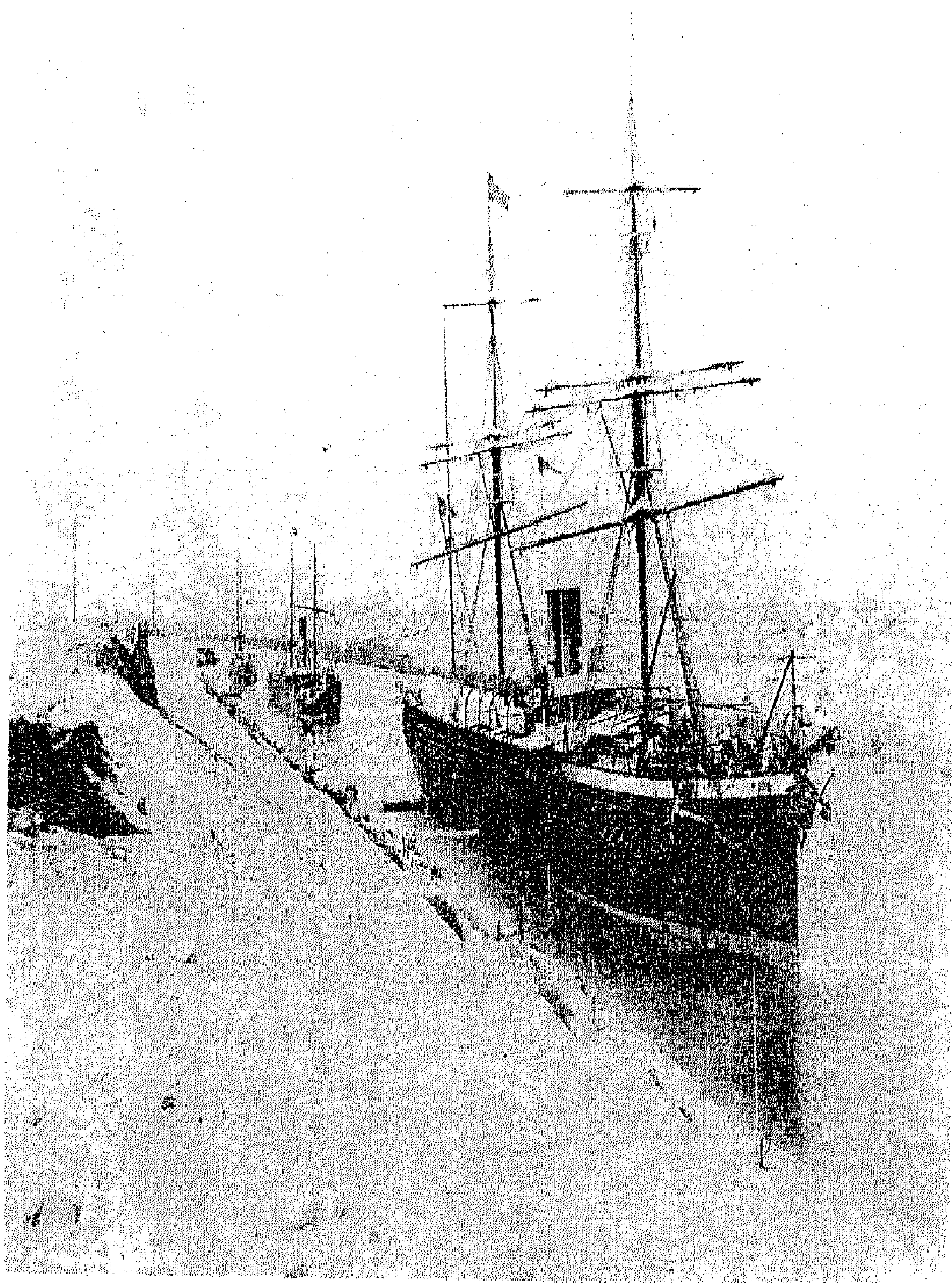
ولكن ديليسبس سجل اسمه فى سجل بناة عصر الإمبراطوريات الاستعمارية بنجاحه فى تحقيق أمل فرنسا فى إقامة هذا المشروع الاستراتيجى المهم الذى تقاسمت مغانمه مع بريطانيا ، واختصت مصر وحدها بمغارمه . وقدم نموذجًا فريداً لأساليب التدليس والابتزاز والنصب والاحتيال . وظن ديليسبس أن باستطاعته أن يكرر التجربة فى مكان آخر ، فى بنما . فعندما عقد المؤتمر الجغرافى الدولى اجتماعه فى باريس عام ١٨٧٩ ، وطرحت فيه دراسة عن إمكانية حفر قناة بنما لربط المحيطين الأطلنطى

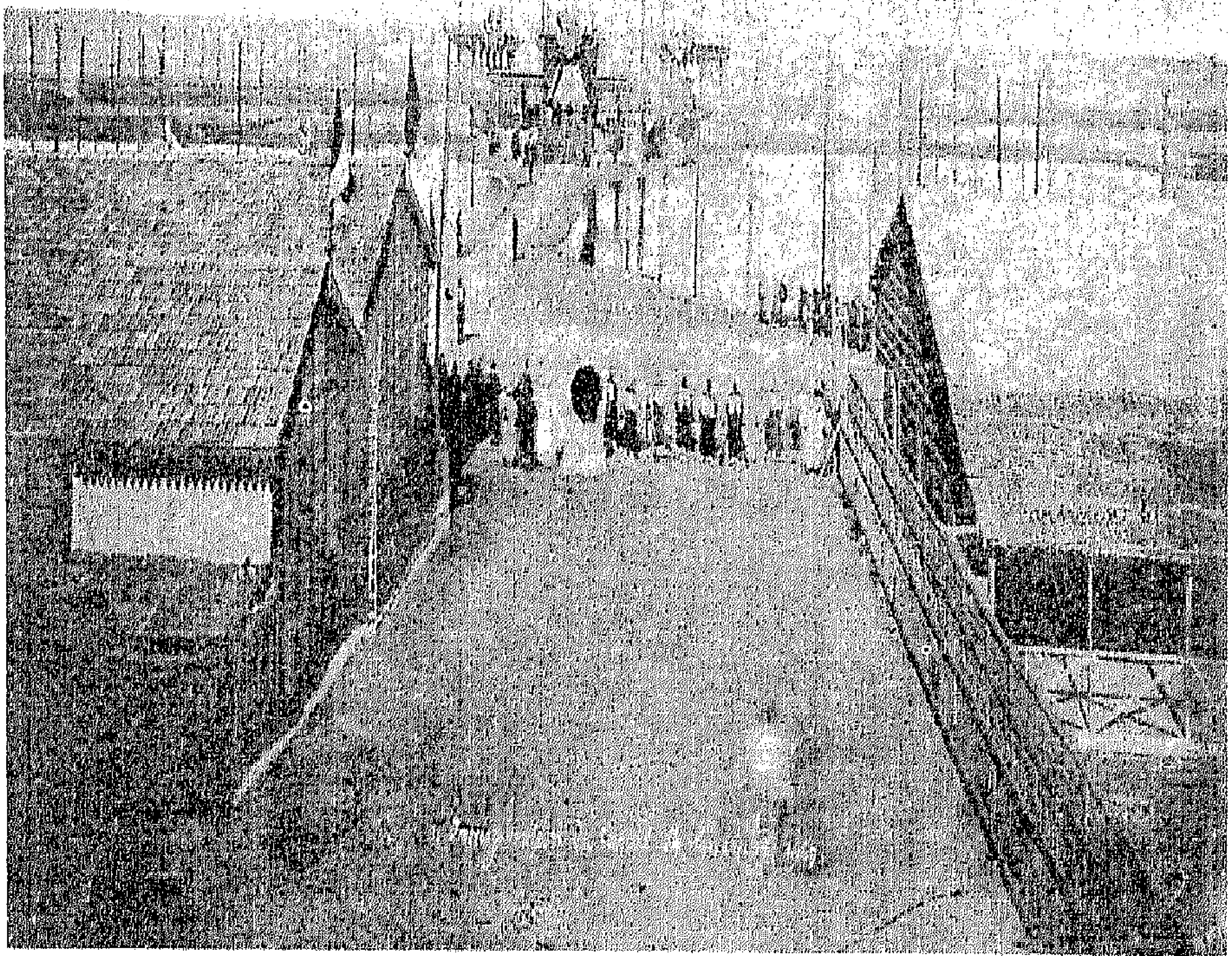
والباسيفيكى ، تعهد ديليسبس بتنفيذ المشروع ، وسارع بتكوين شركة لهذا الغرض مستثمراً " النجاح " الذى حققه فى قناة السويس ، وما كسبه من شهرة واسعة فى الأوساط الأوربية . ولكن الأمور اختلفت تماماً هذه المرة ، فليس فى بنما حكومة غنية يبتزها ويسلبا أموالها مثلما فعل فى مصر ، وليس هناك أمثال سعيد وإسماعيل ، كما أن برزخ بنما مختلف فى طبيعته عن برزخ السويس . وانتهى الأمر بتصفية الشركة عام ١٨٨٩ بعدما أشهر ديليسبس إفلاسها . وأجرت الحكومة الفرنسية تحقيقاً رسمياً (عام ١٨٩٢) حول تجاوزات مديرى الشركة ، وقدمت ديليسبس وولده شارل إلى المحاكمة بتهمة " التدليس والتبديد " وصدر ضدهما حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات لكل منهما (فبراير ١٨٩٣) ولجأ ديليسبس وولده شارل إلى محكمة النقض للطعن فى الحكم ، فأصدرت قرارها (فى يونيو ١٨٩٣) بإلغاء الحكم وإعادة المحاكمة بسبب وقوع خطأ فى الإجراءات . وعندما أعيدت المحاكمة مات فردنان ديليسبس أثناءها ، فسقطت عنه الدعوى وحكم على ابنه شارل بالسجن وحده . وكانت شركة قناة بنما فضيحة سياسية مدوية ، كان لها آثارها السلبية على تاريخ الجمهورية الثالثة بفرنسا ، بسبب الأسلوب الذى اتبعه ديليسبس فى تكوين الشركة واعتمادها ، فقد ثبت للمحكمة استخدامه الرشوة فى شراء ذمم بعض المسئولين فى الحكومة وأعضاء البرلمان ، مما كان له تأثيره على الرأى العام الفرنسى ، وإبراز حقيقة ديليسبس .

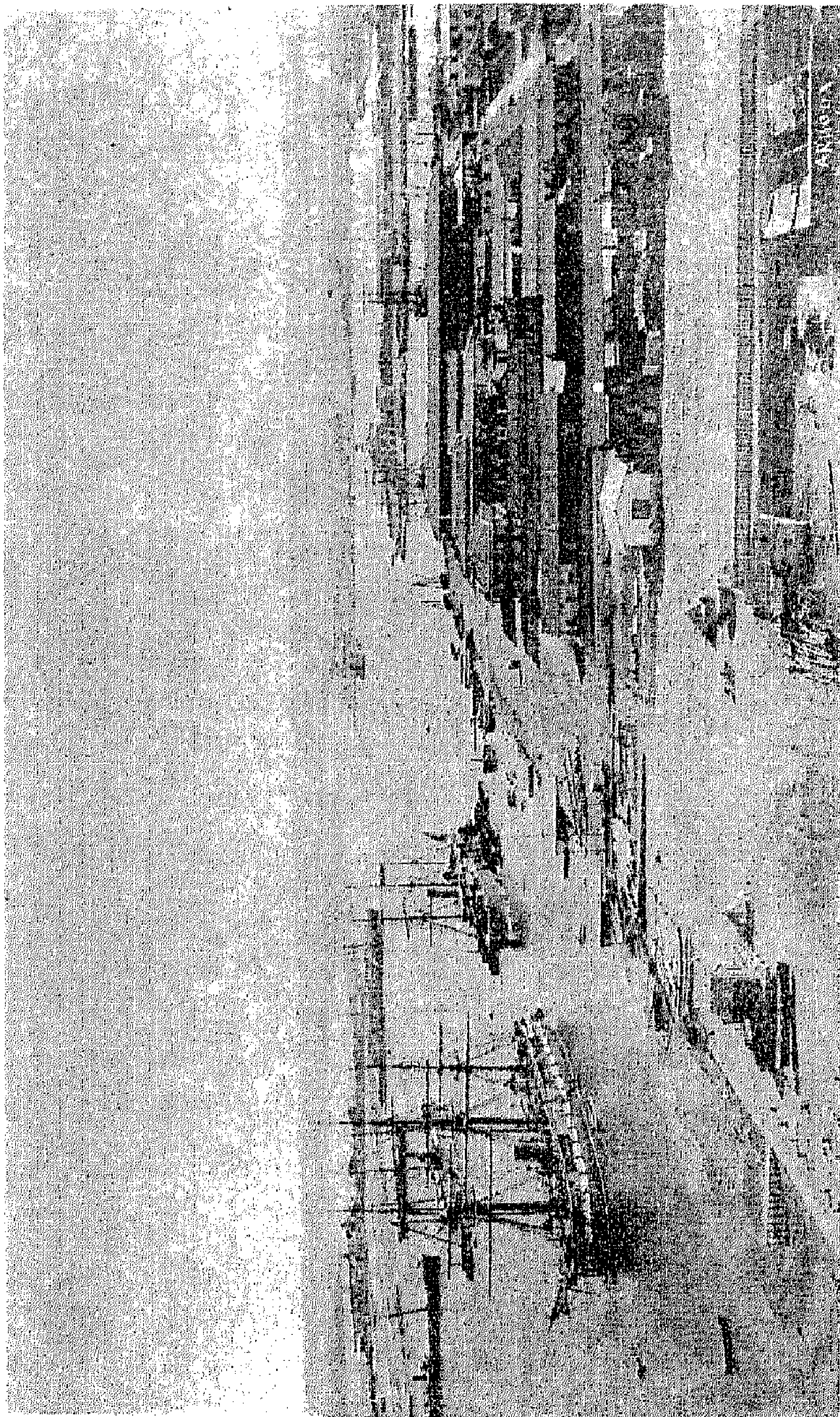
تلك هى صورة ديليسبس الحقيقية فى مرآة التاريخ ، وهى صورة نموذجية عرفها القرن التاسع عشر ، عصر الإمبراطوريات الاستعمارية ، صورة المغامر الأفاق ، الذى يتقن أساليب الاحتيال والابتزاز . اكتشف قومة حقيقته عندما تعرضوا هم أنفسهم لتدليسه فى مشروع قناة بنما ، ومات مكللاً بعار تلك الفضيحة تاركاً ابنة فى السجن .

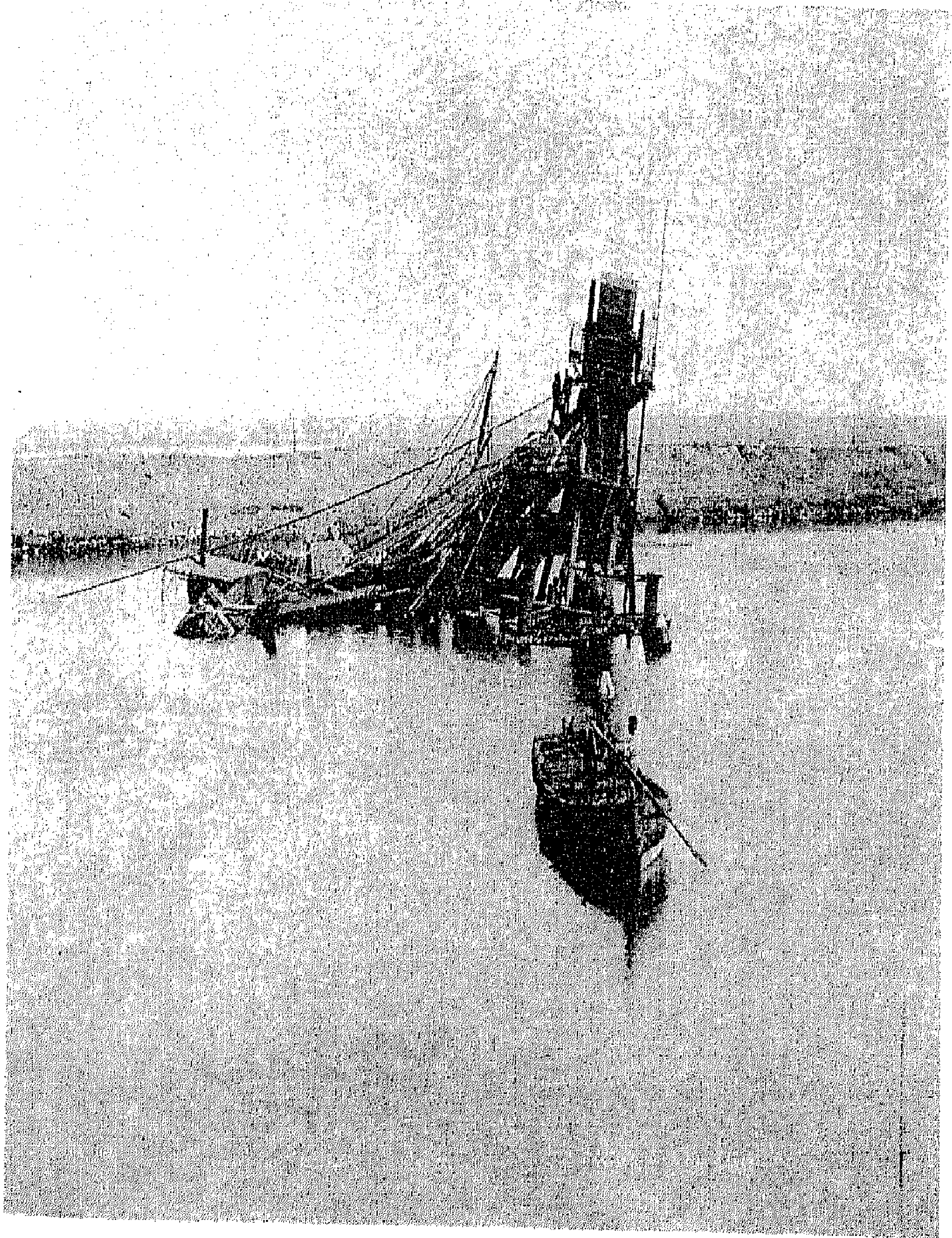
ومن الغريب أيضاً أن يذهب صاحب الكتاب إلى اعتبار اختيار جمال عبد الناصر لاسم ديليسبس كلمة السر التى يتحرك فريق التأميم عند سماعها فى خطابه (٢٦ يوليو ١٩٥٦) ليضعوا أيديهم على مقر الشركة ، اعتبر اختيار جمال عبد الناصر لاسم ديليسبس رداً للاعتبار لرجل نسيه الجميع . وفات صاحب الكتاب مراجعة نص الخطاب ، فلم يستخدم عبد الناصر اسم ديليسبس خارج إطاره الحقيقى الاستعمارى ، فلم تكن لعبد الناصر سذاجة سعيد أو تخاذل إسماعيل .

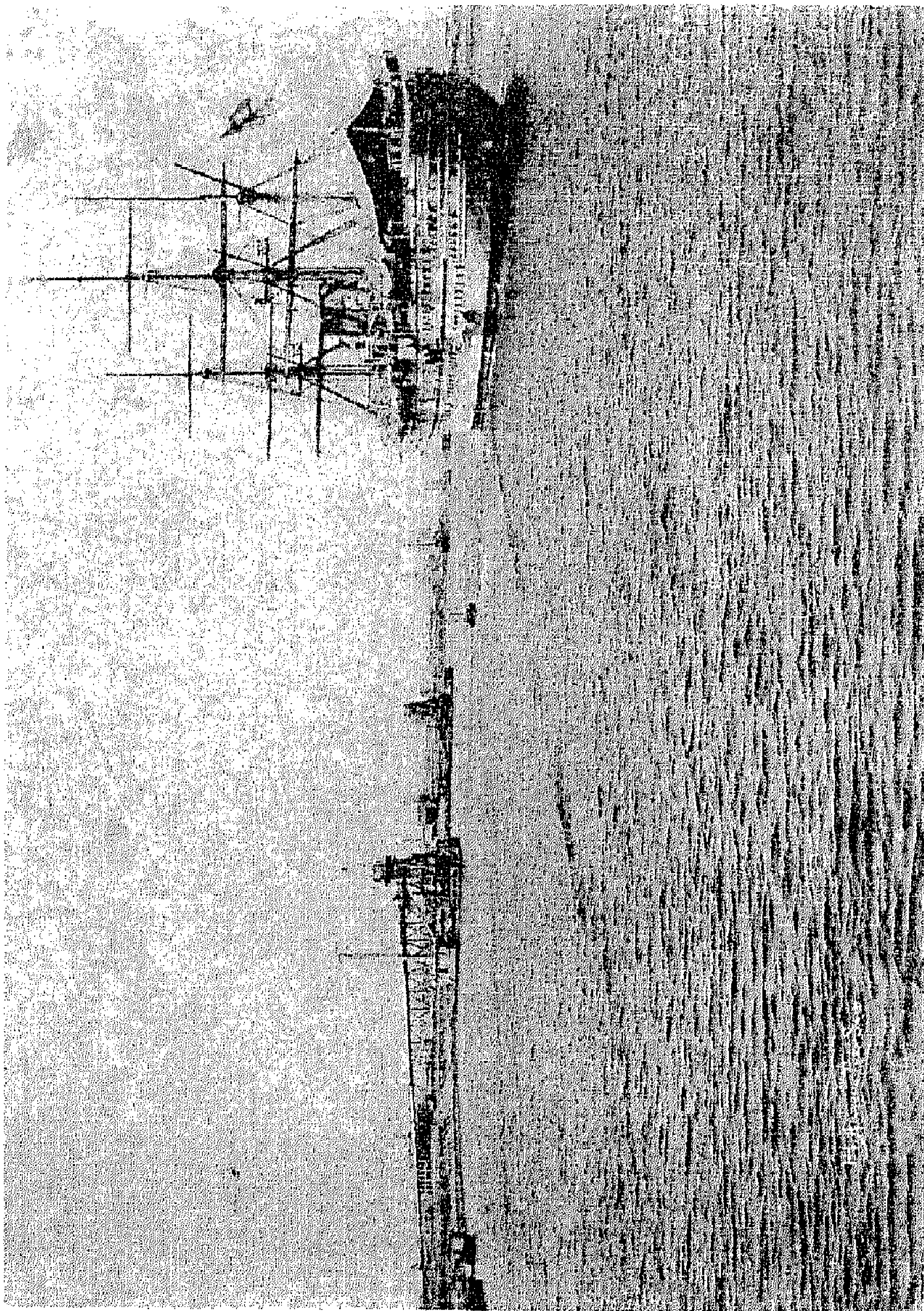
ملحق الصور

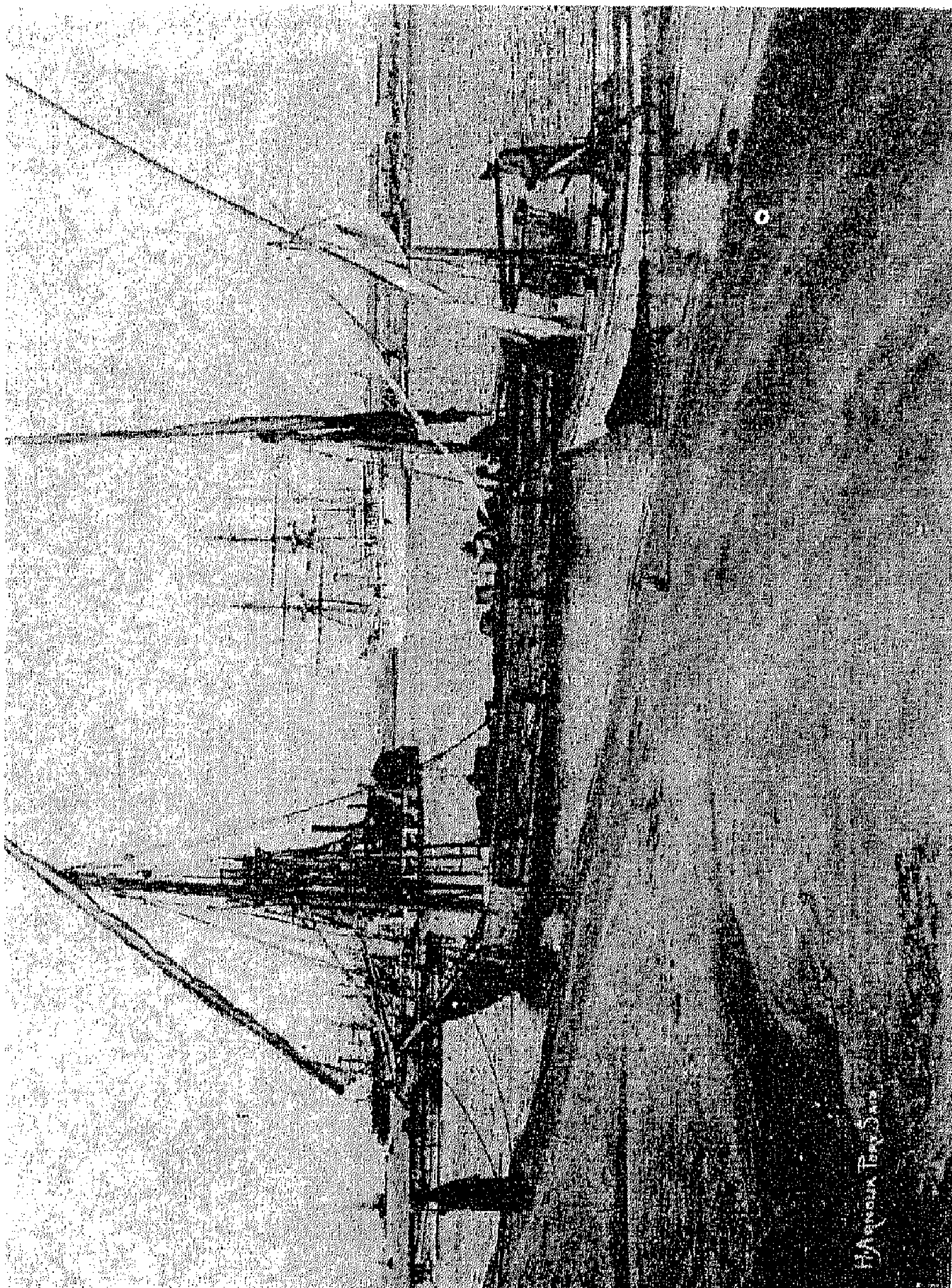


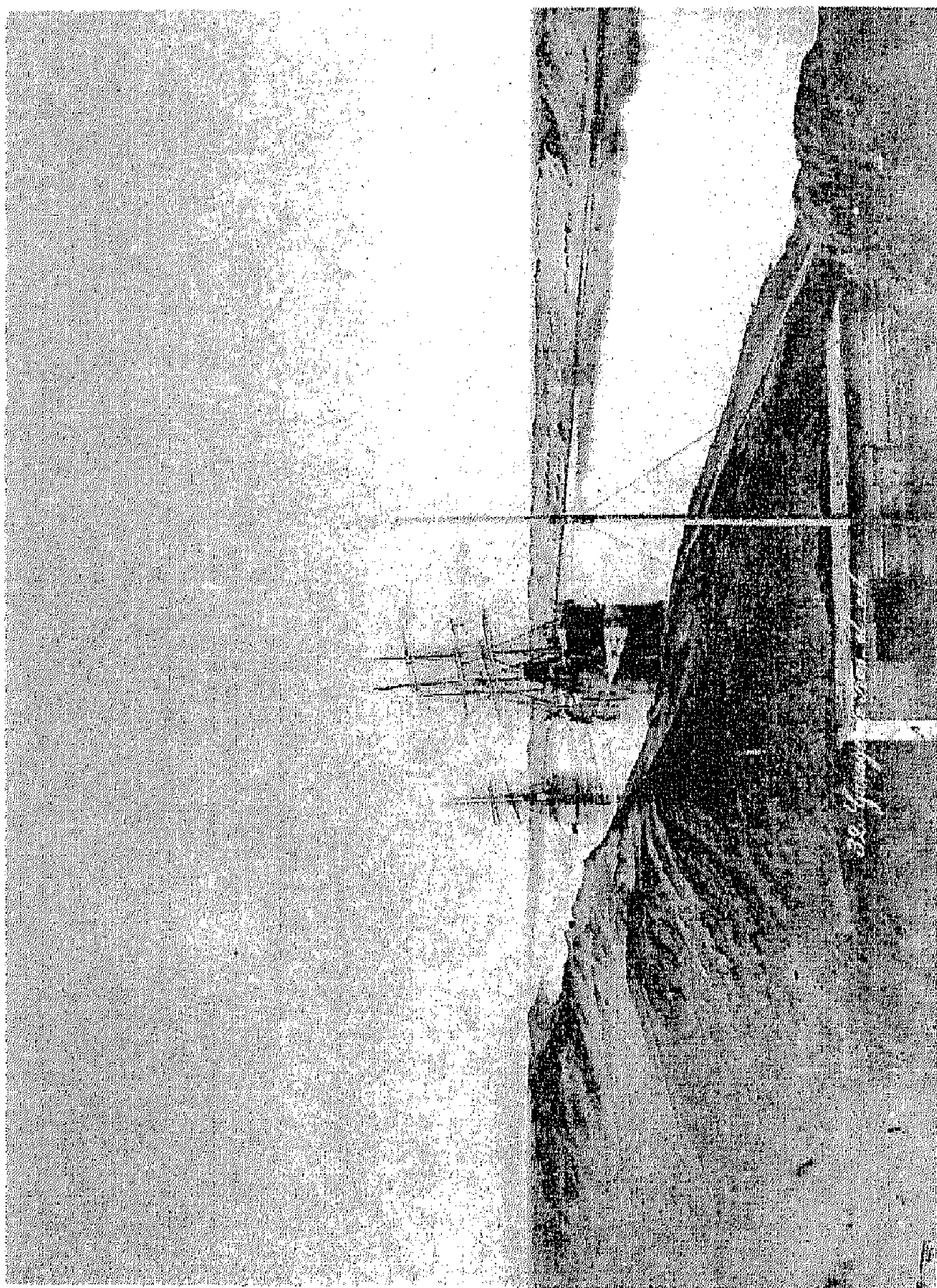


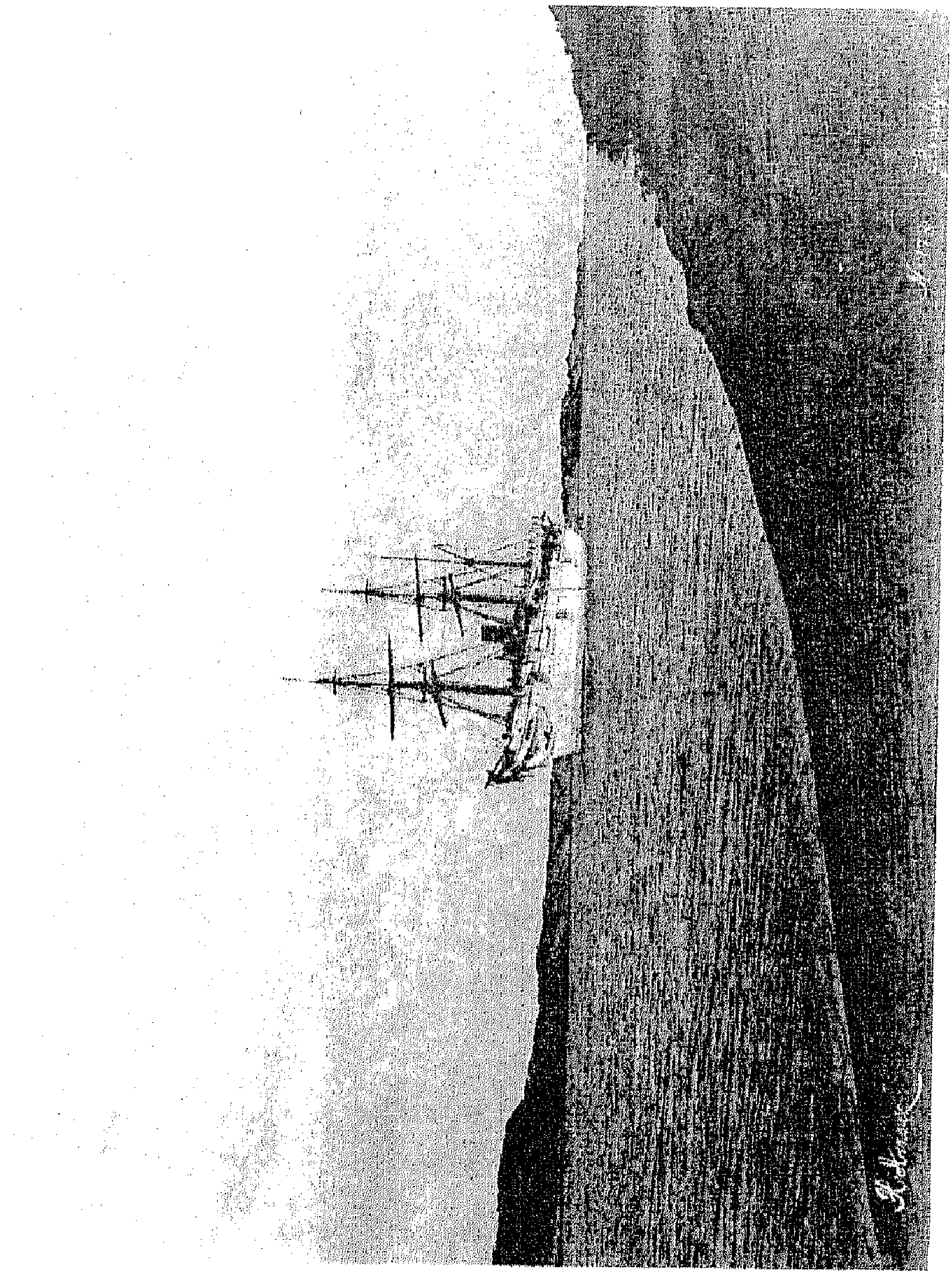


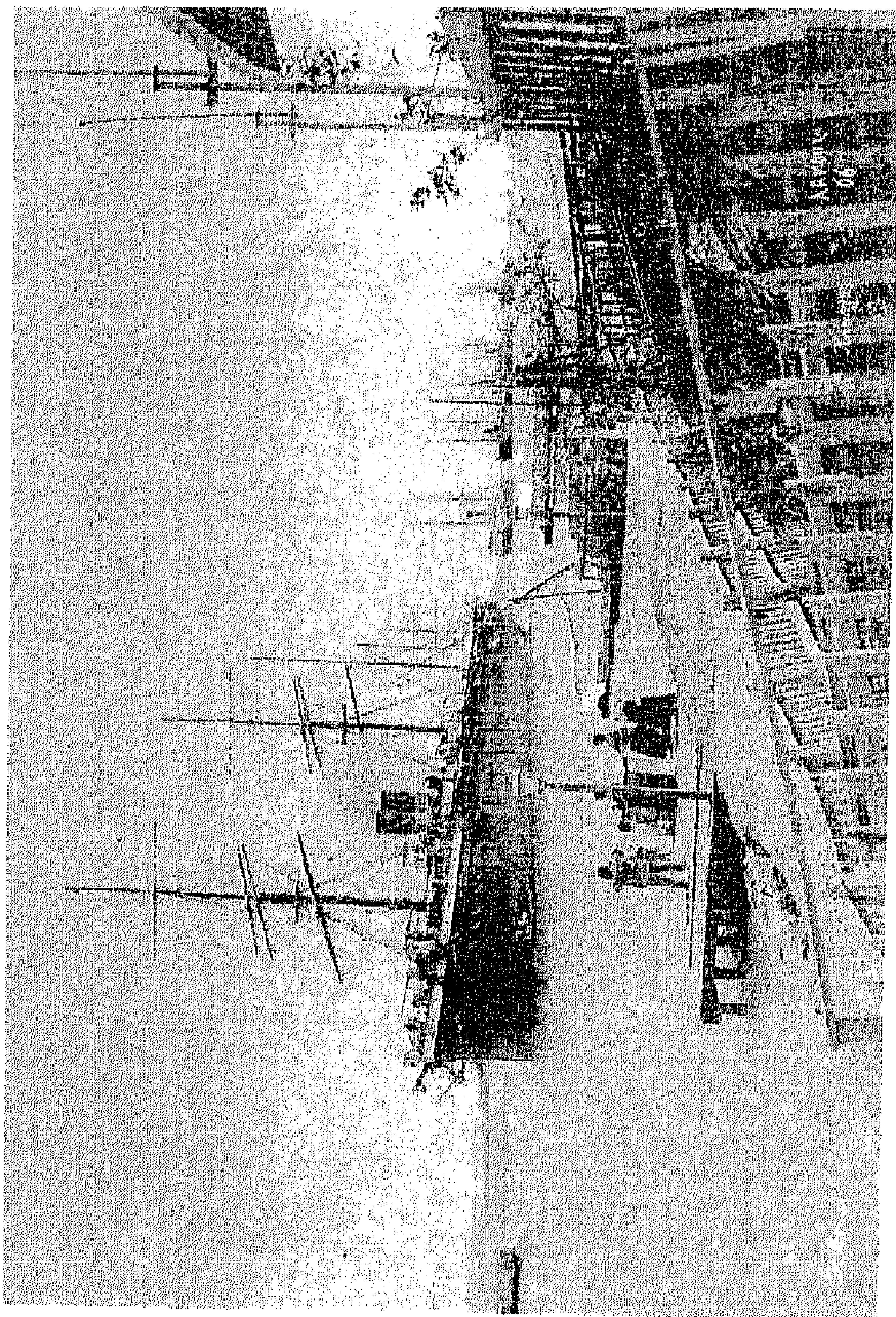


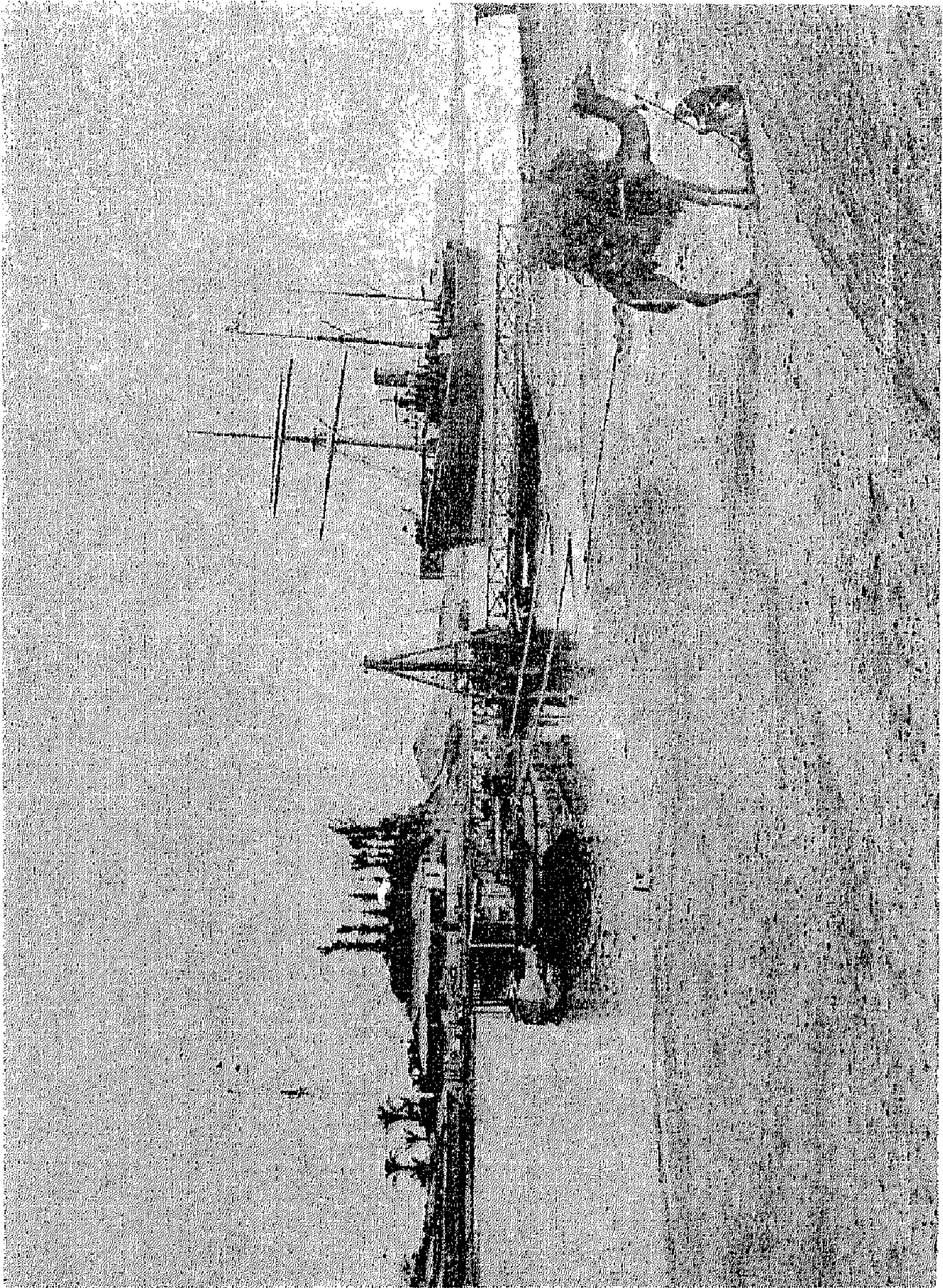


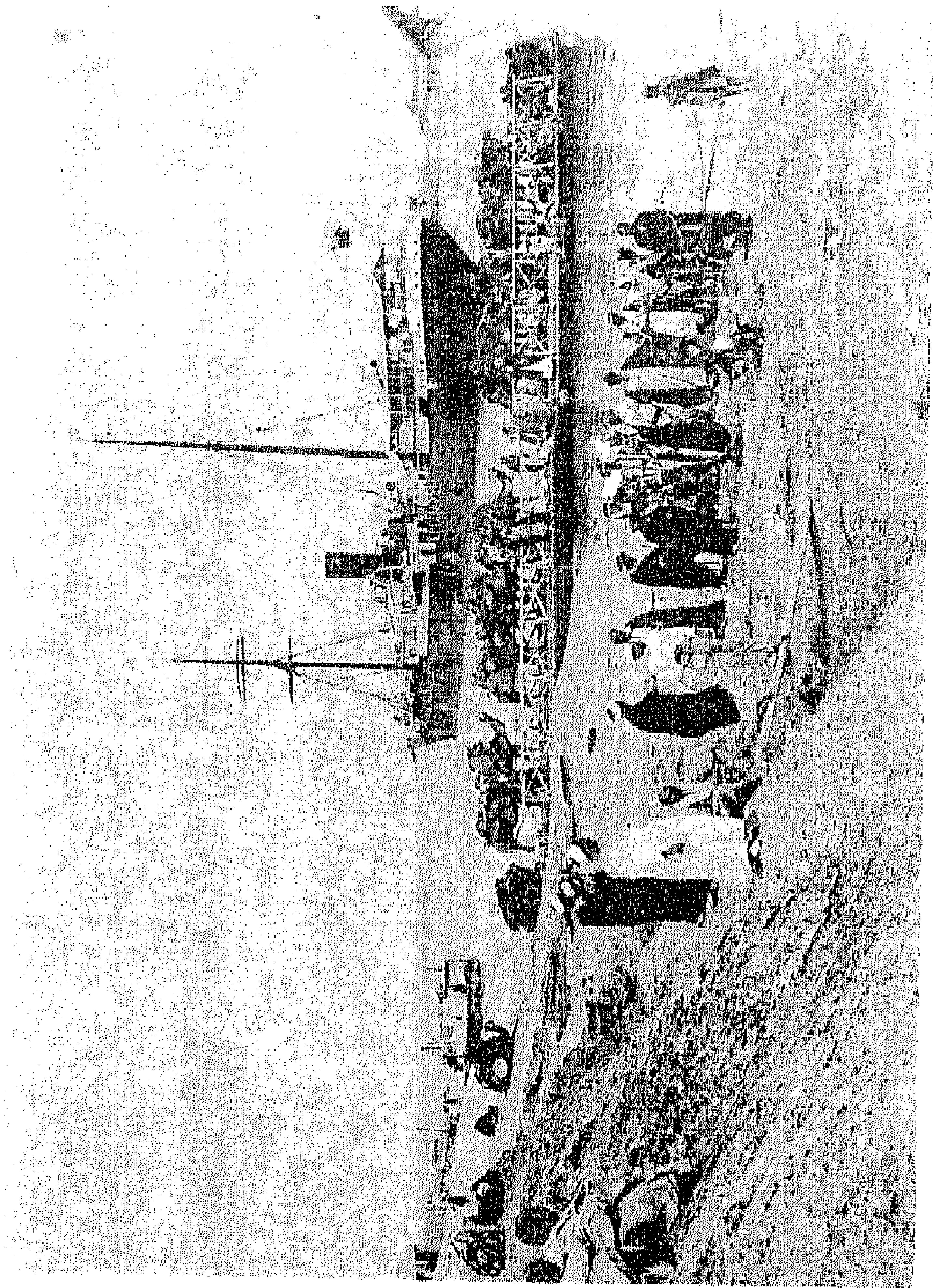


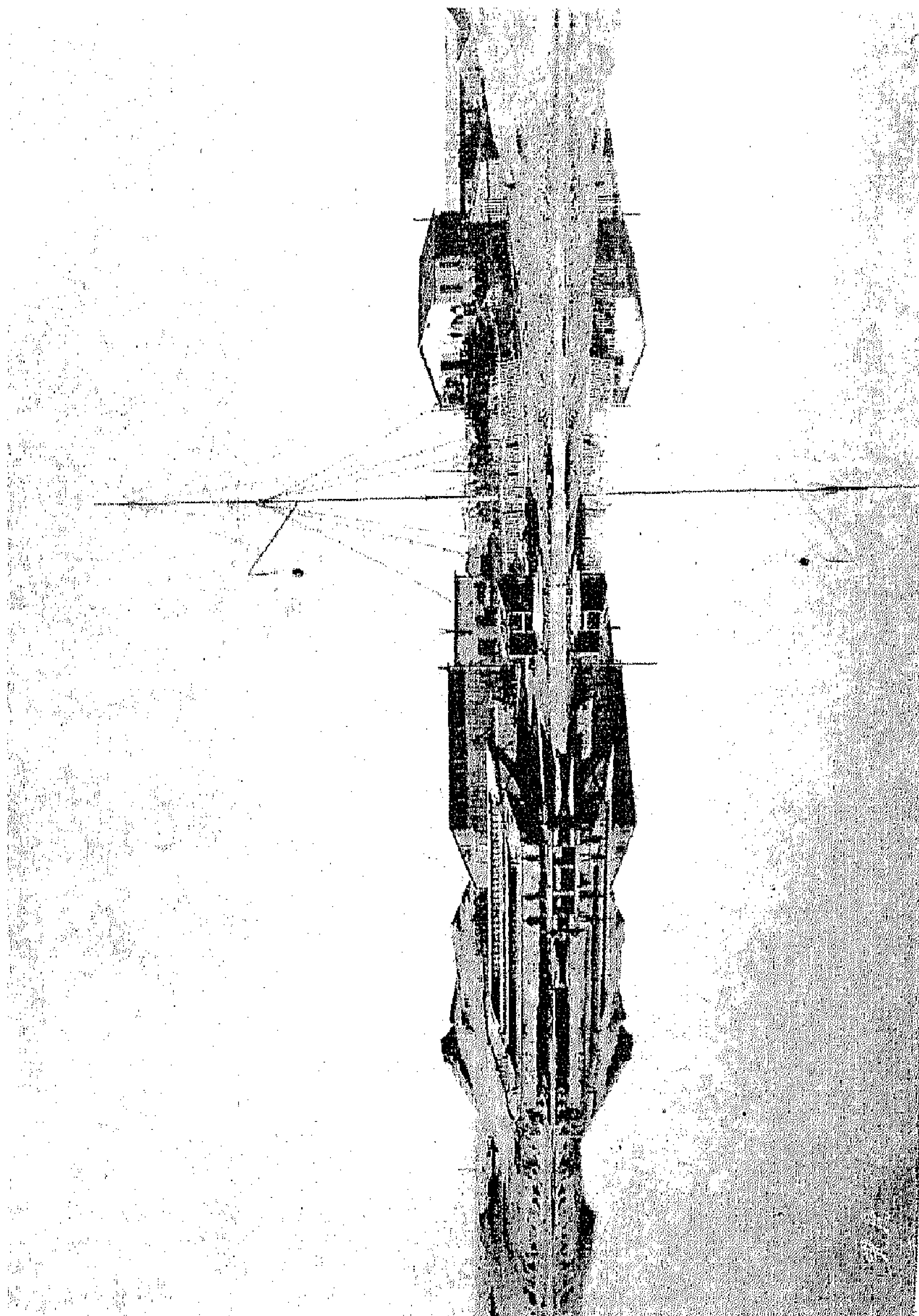


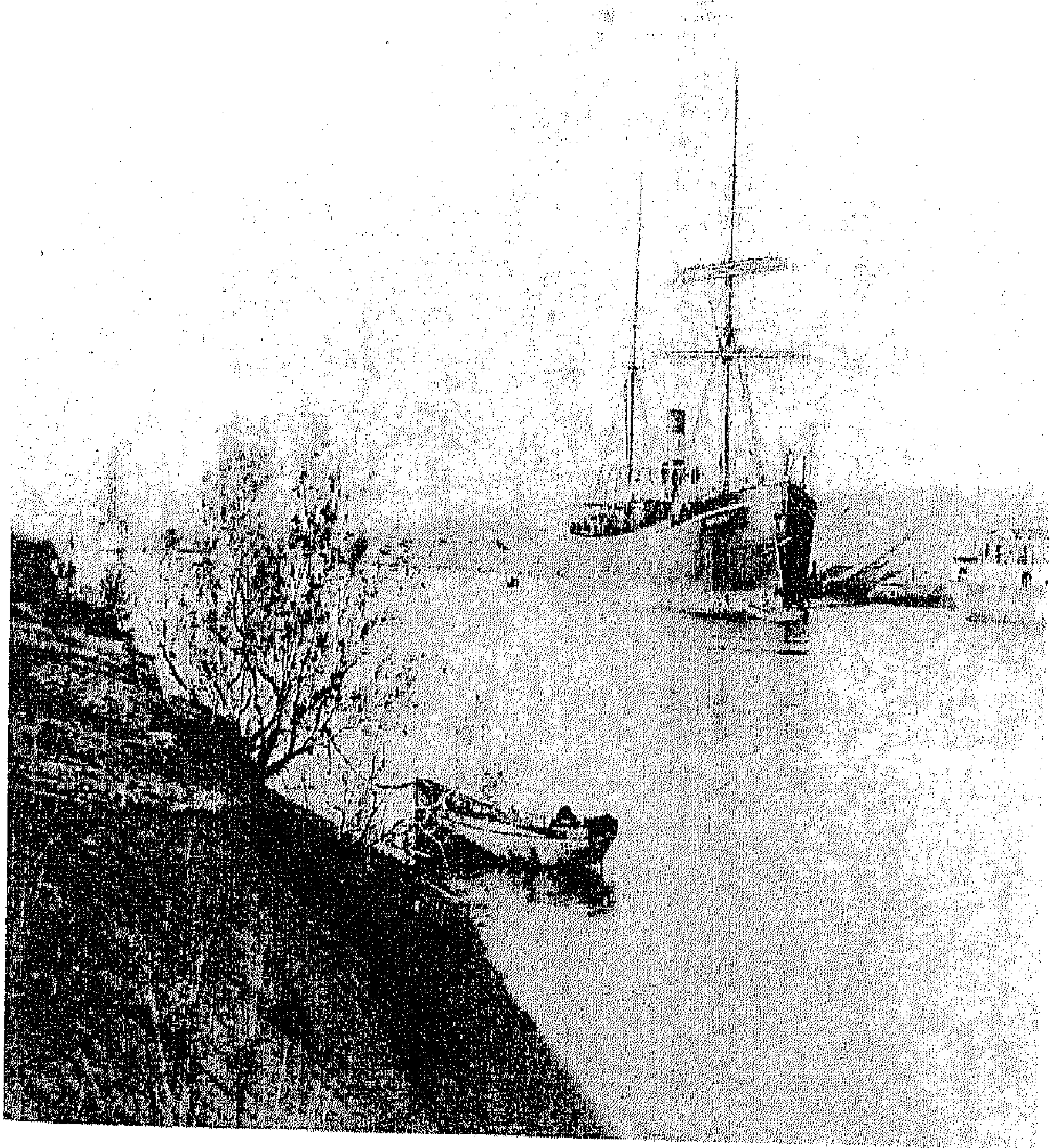


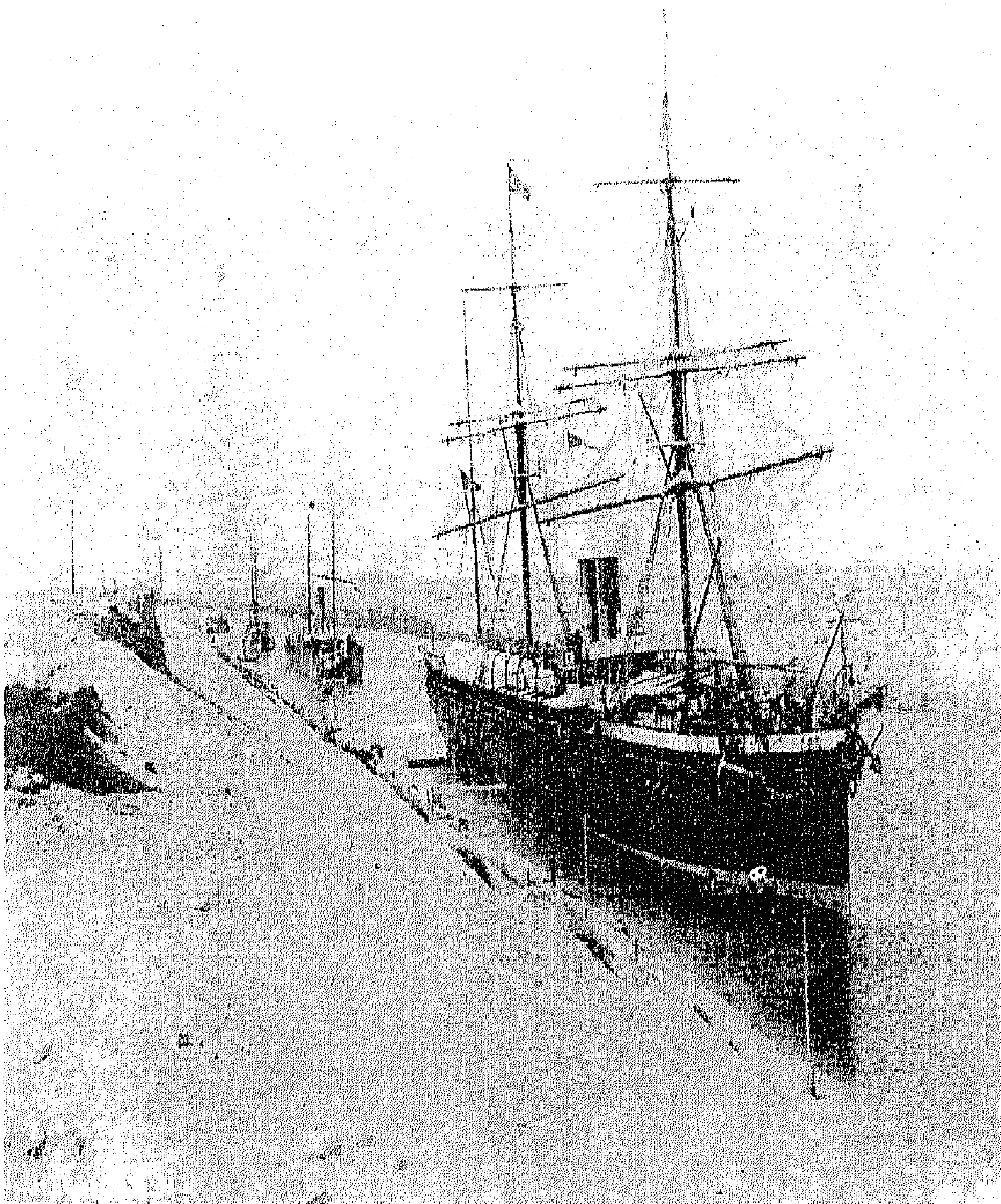


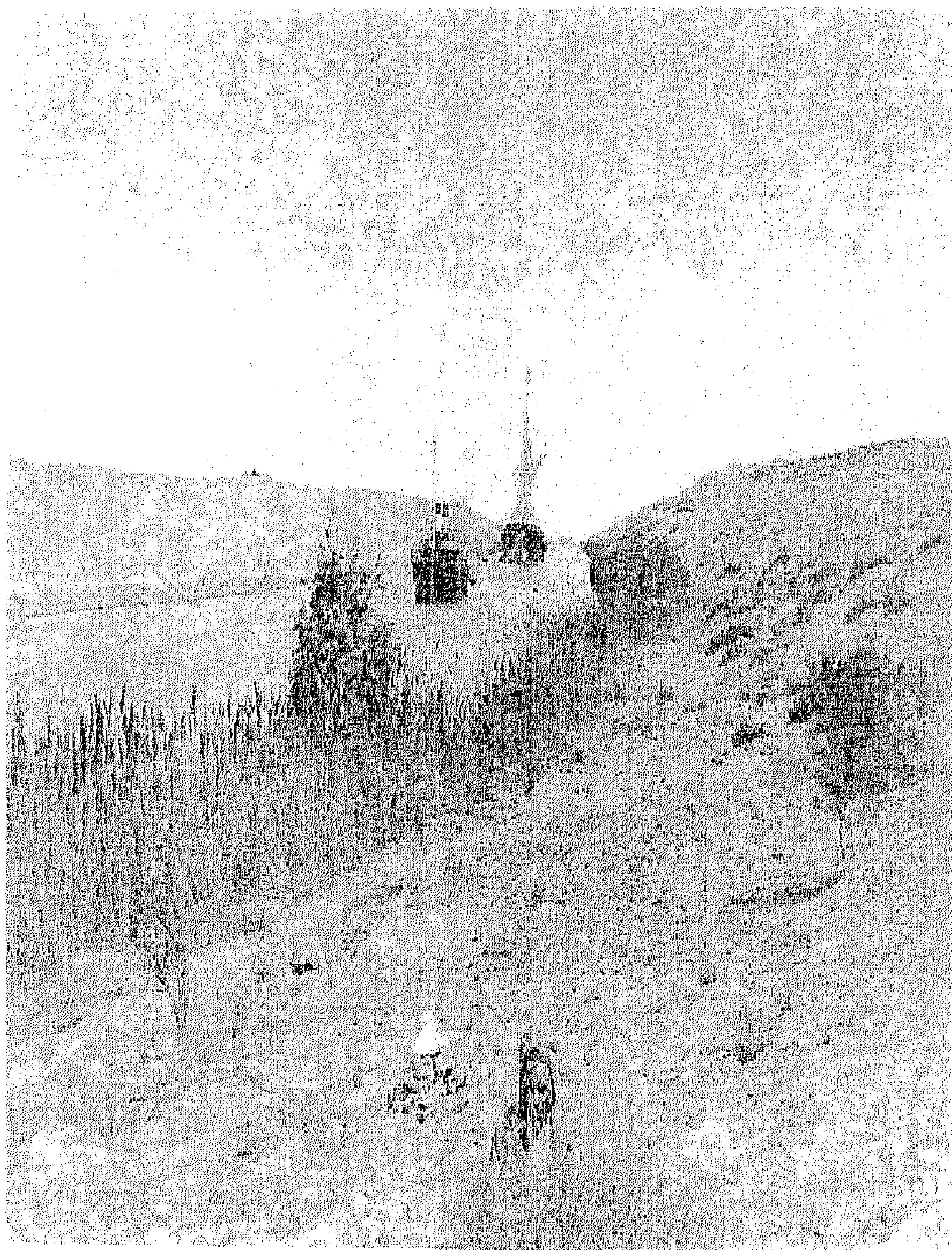


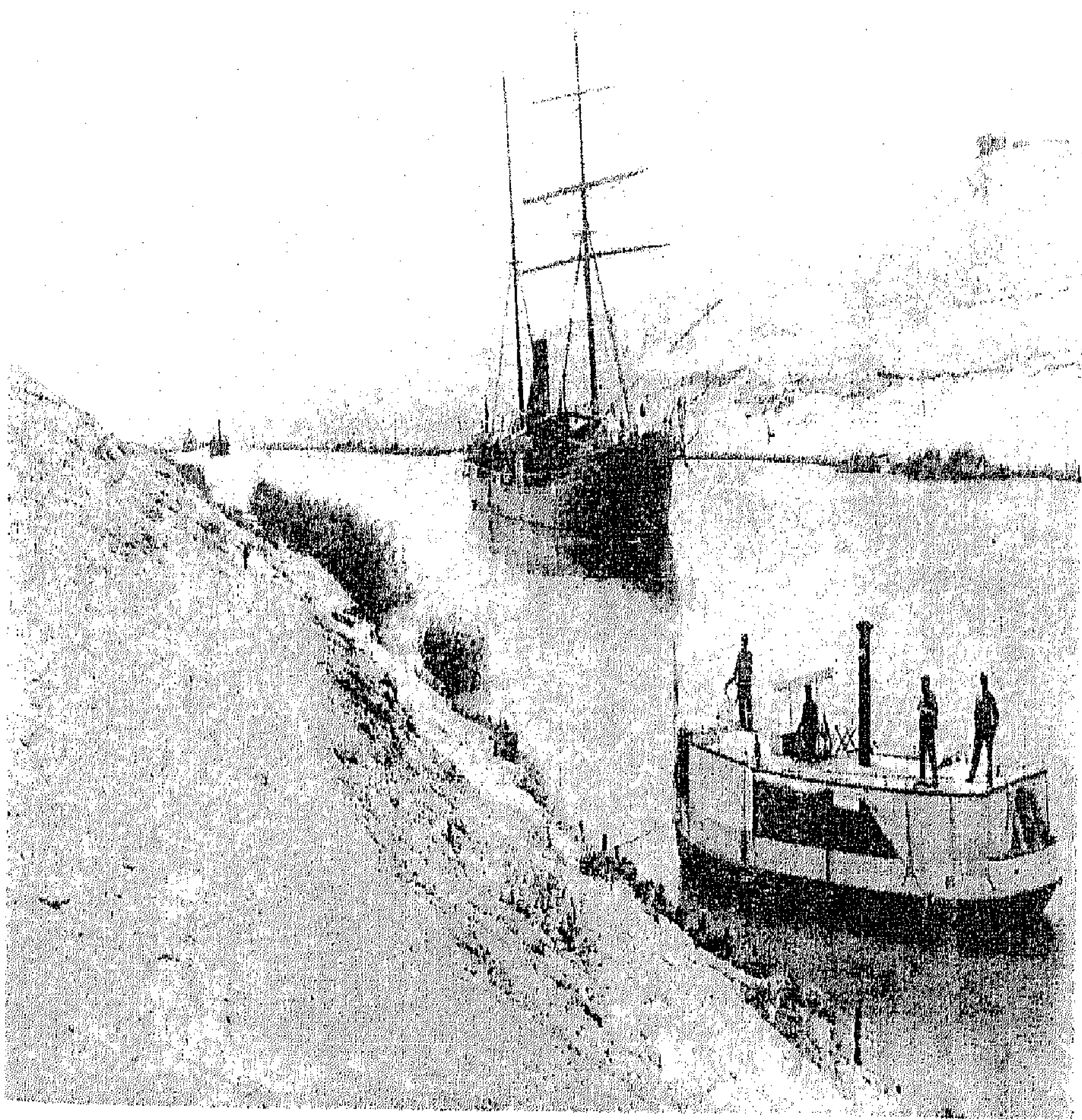


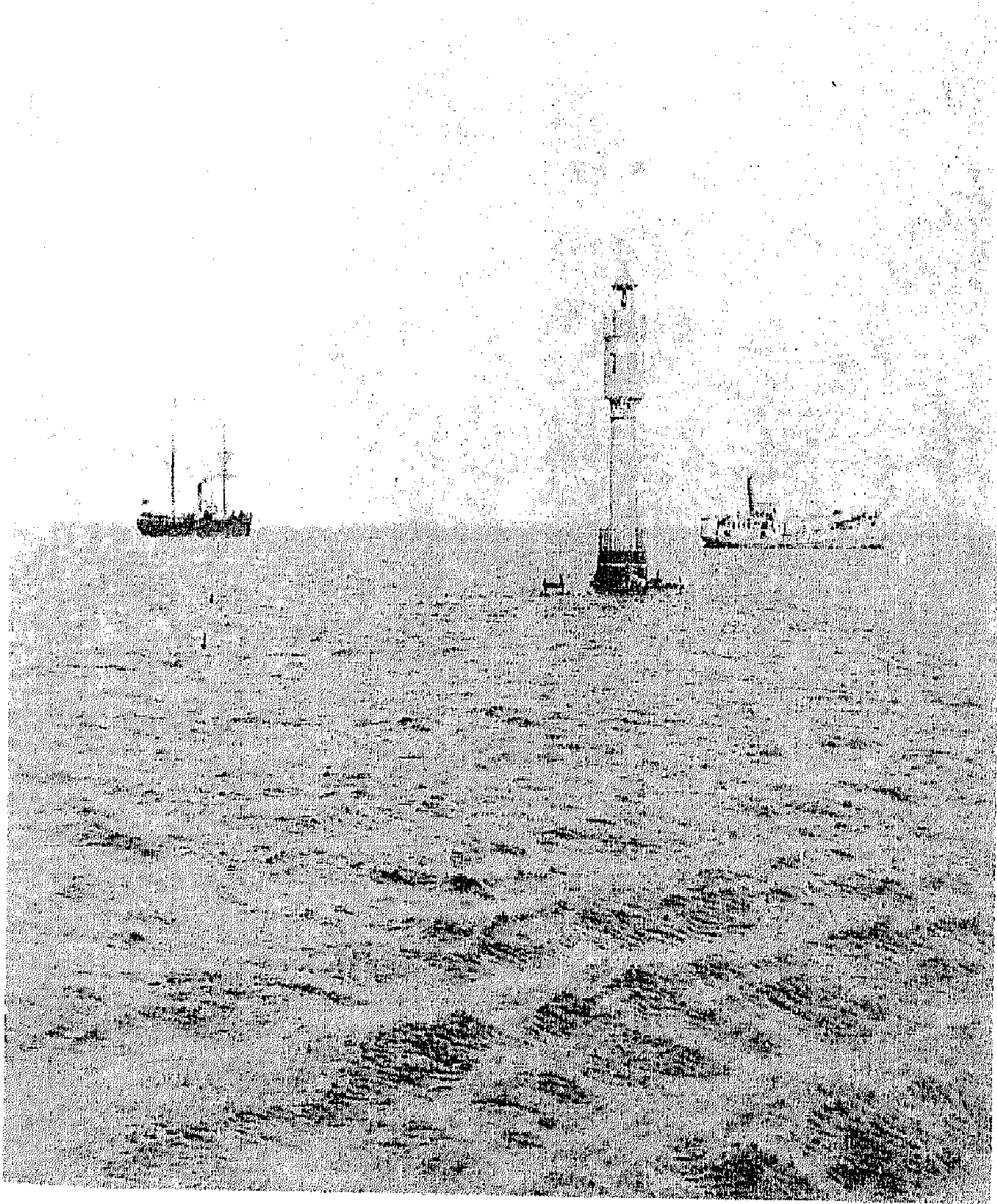


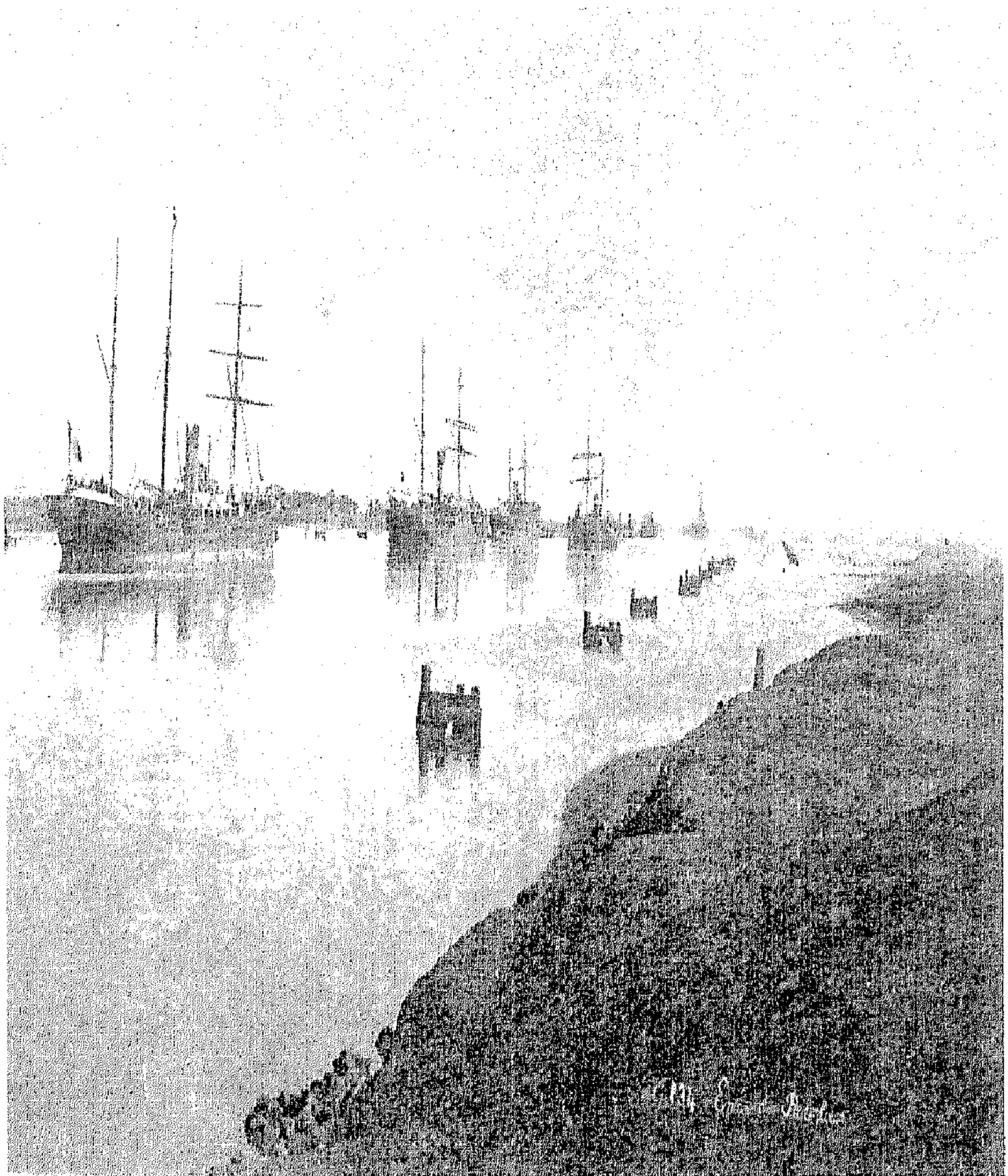


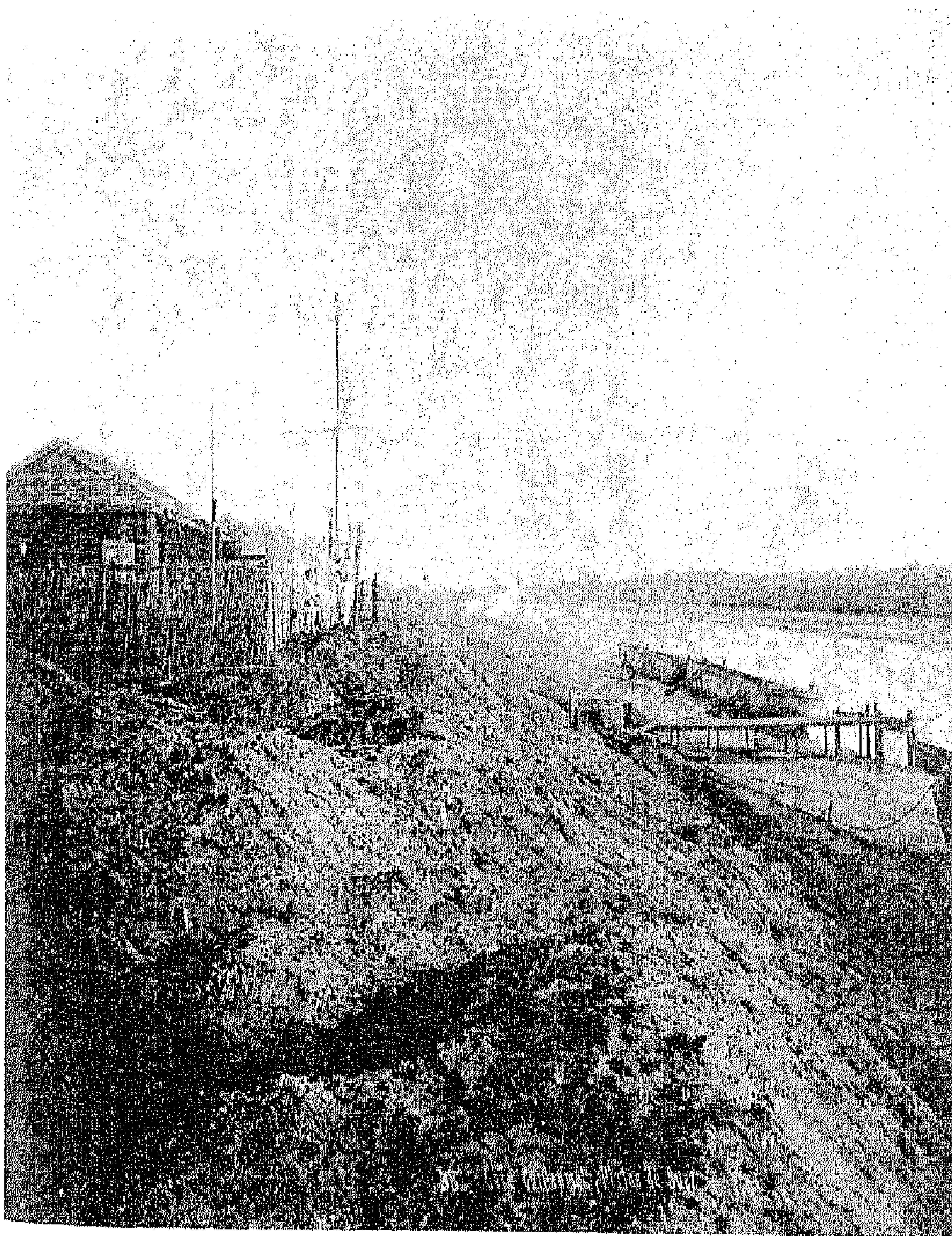


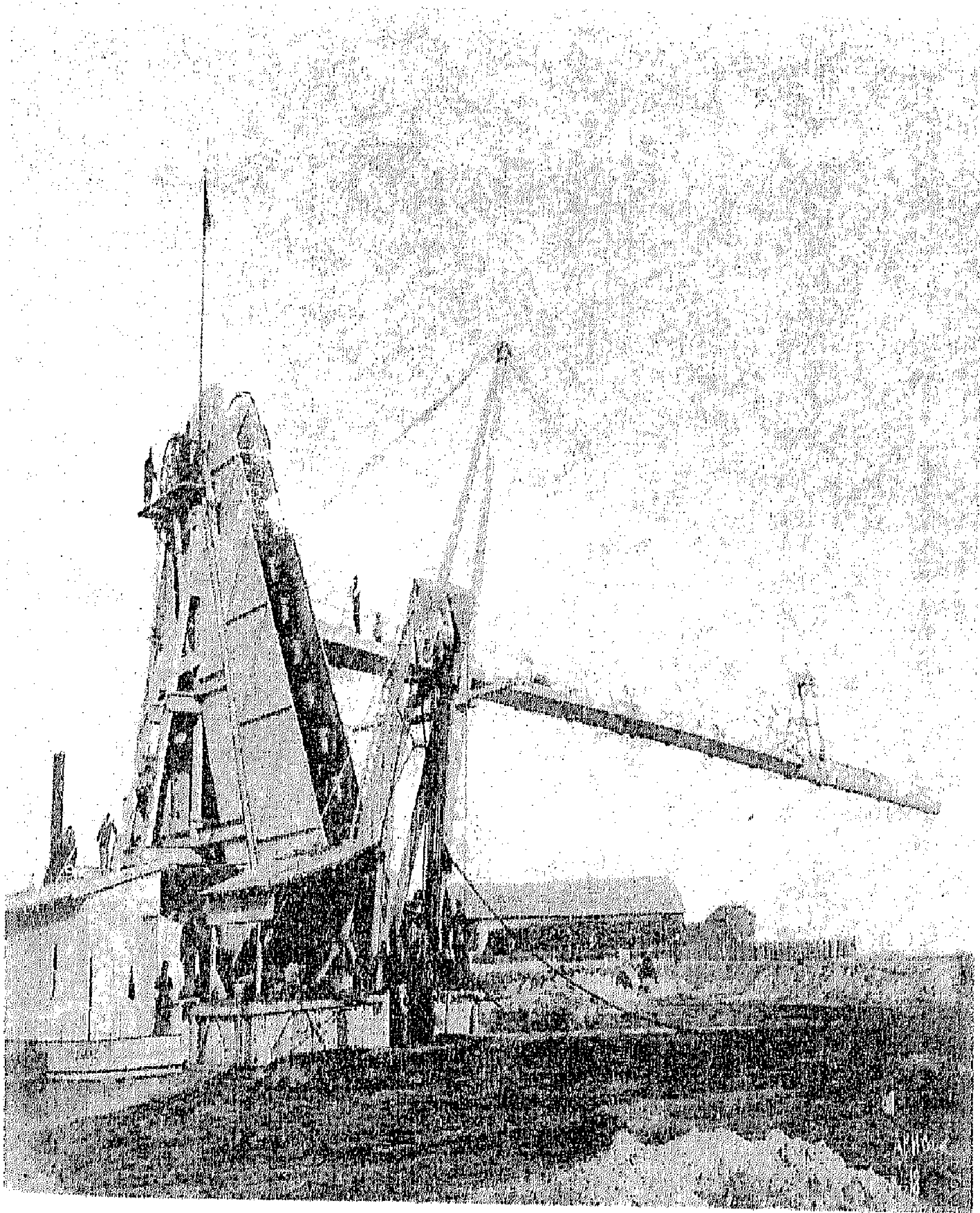


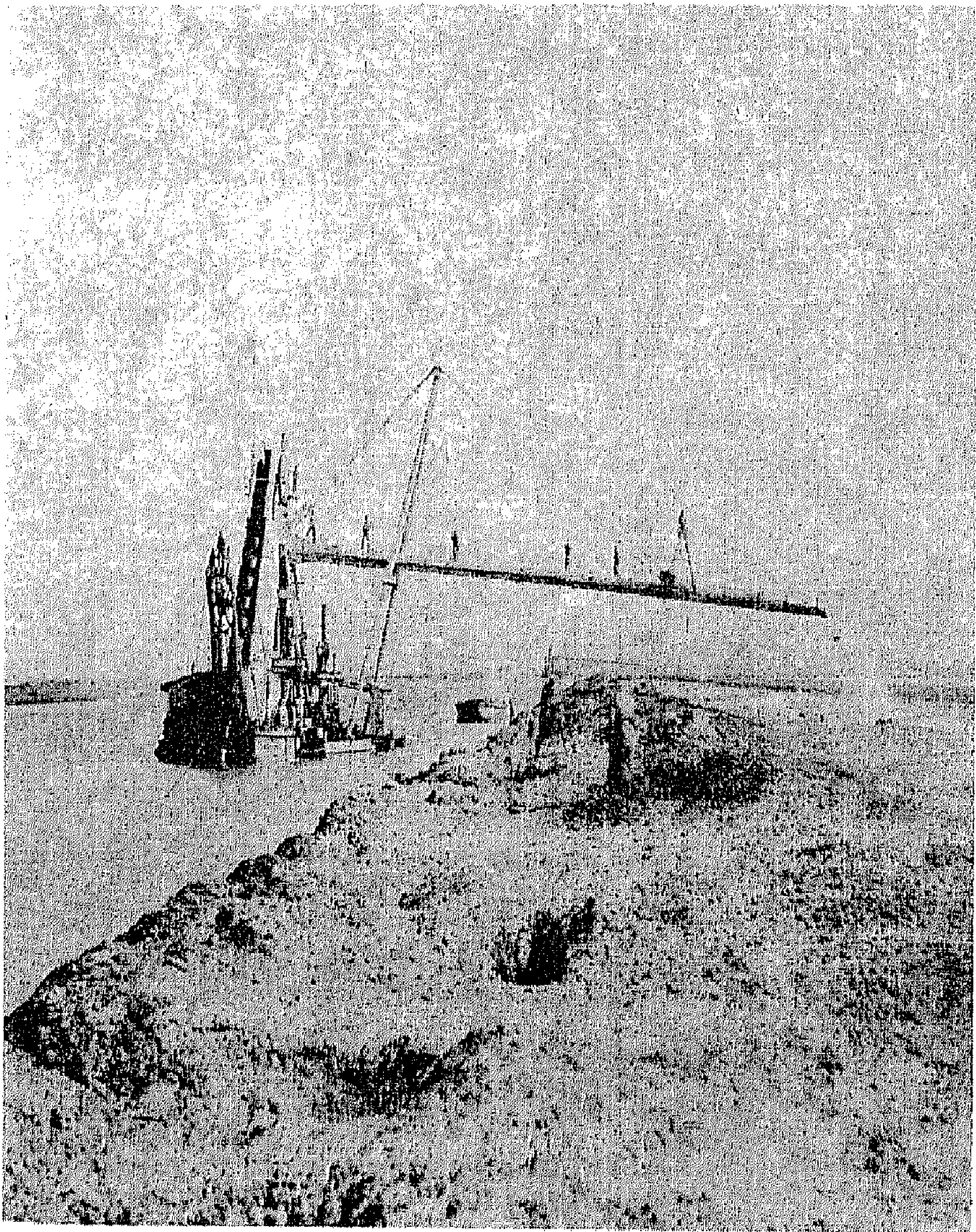




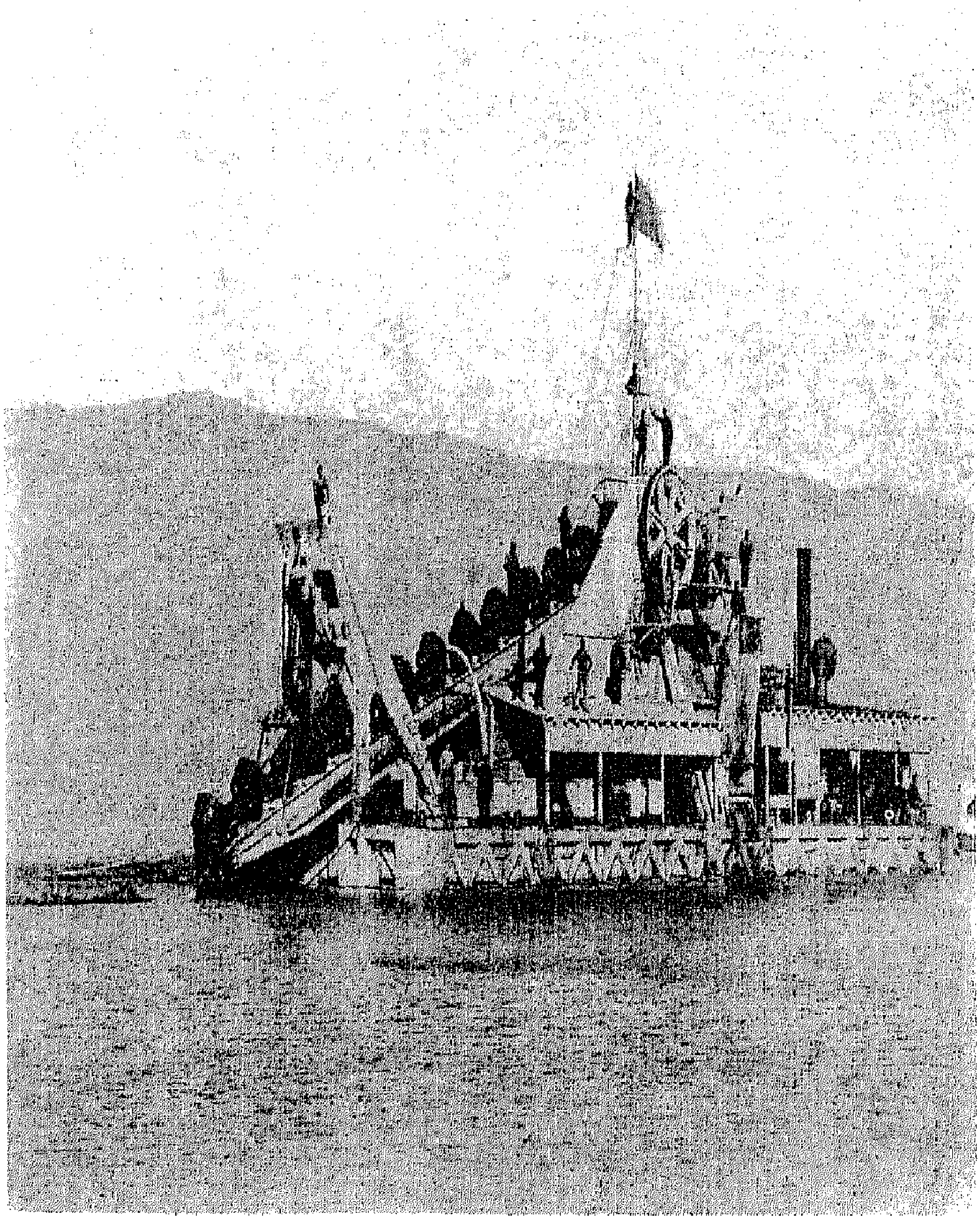


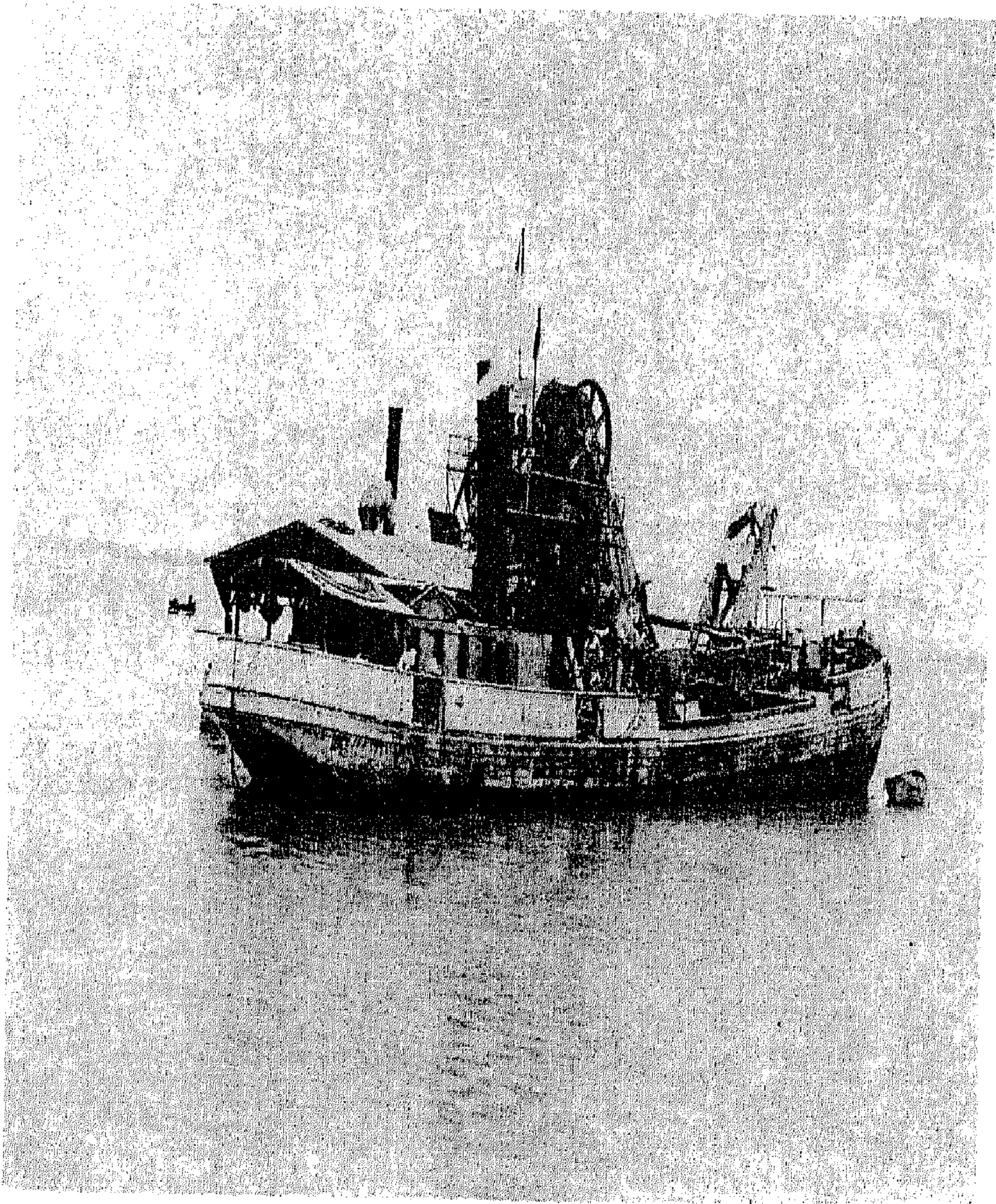


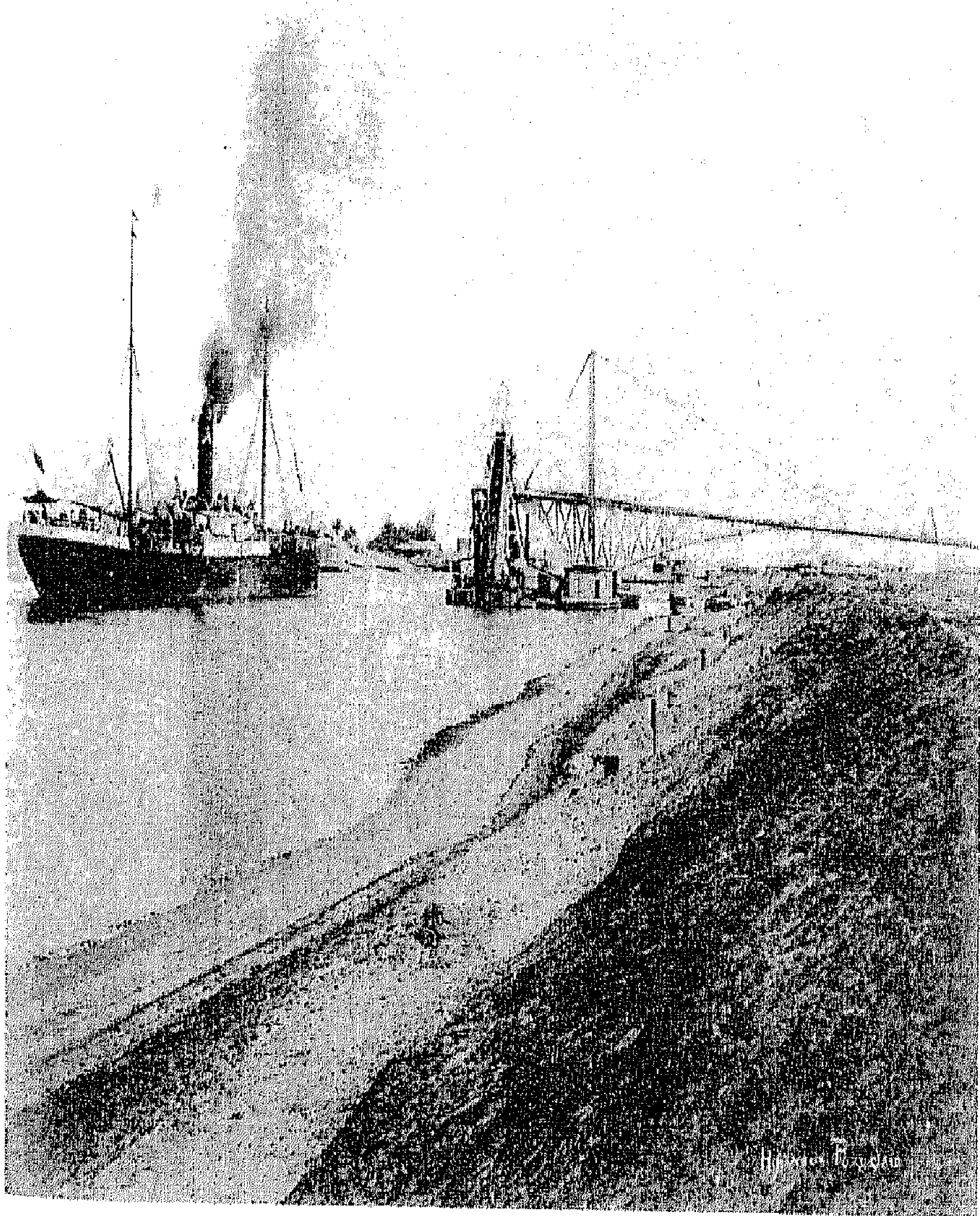


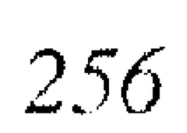


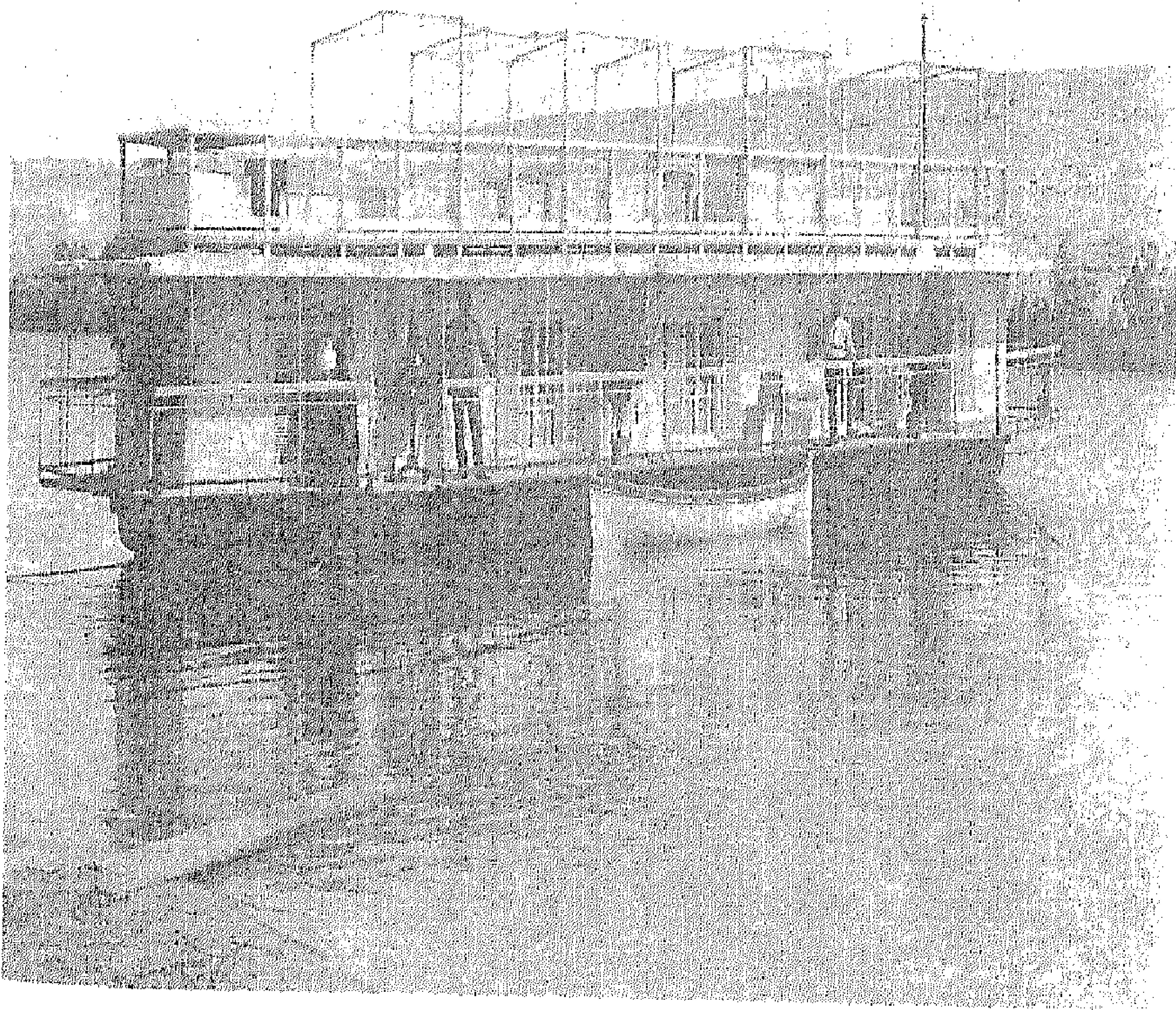


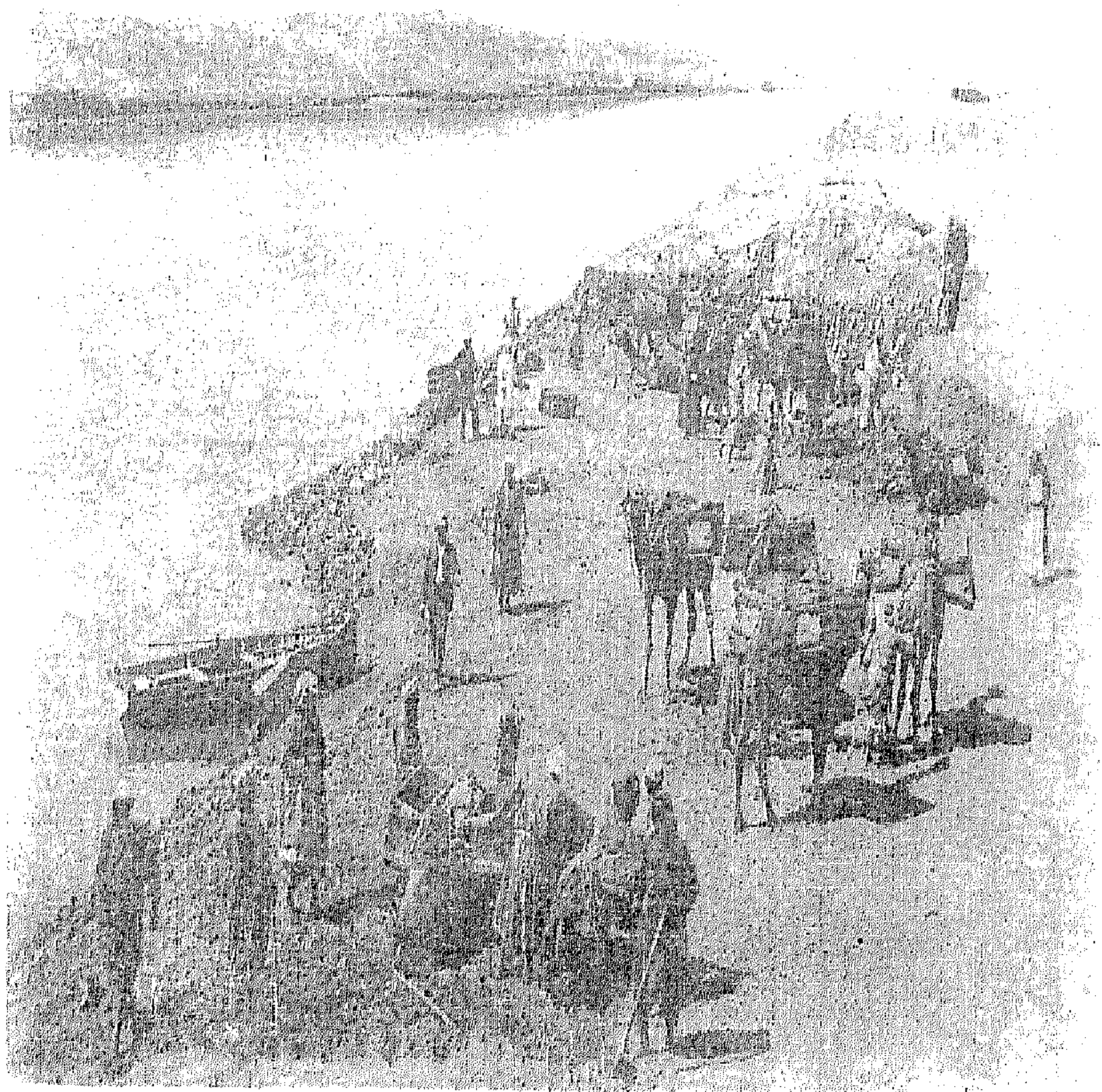


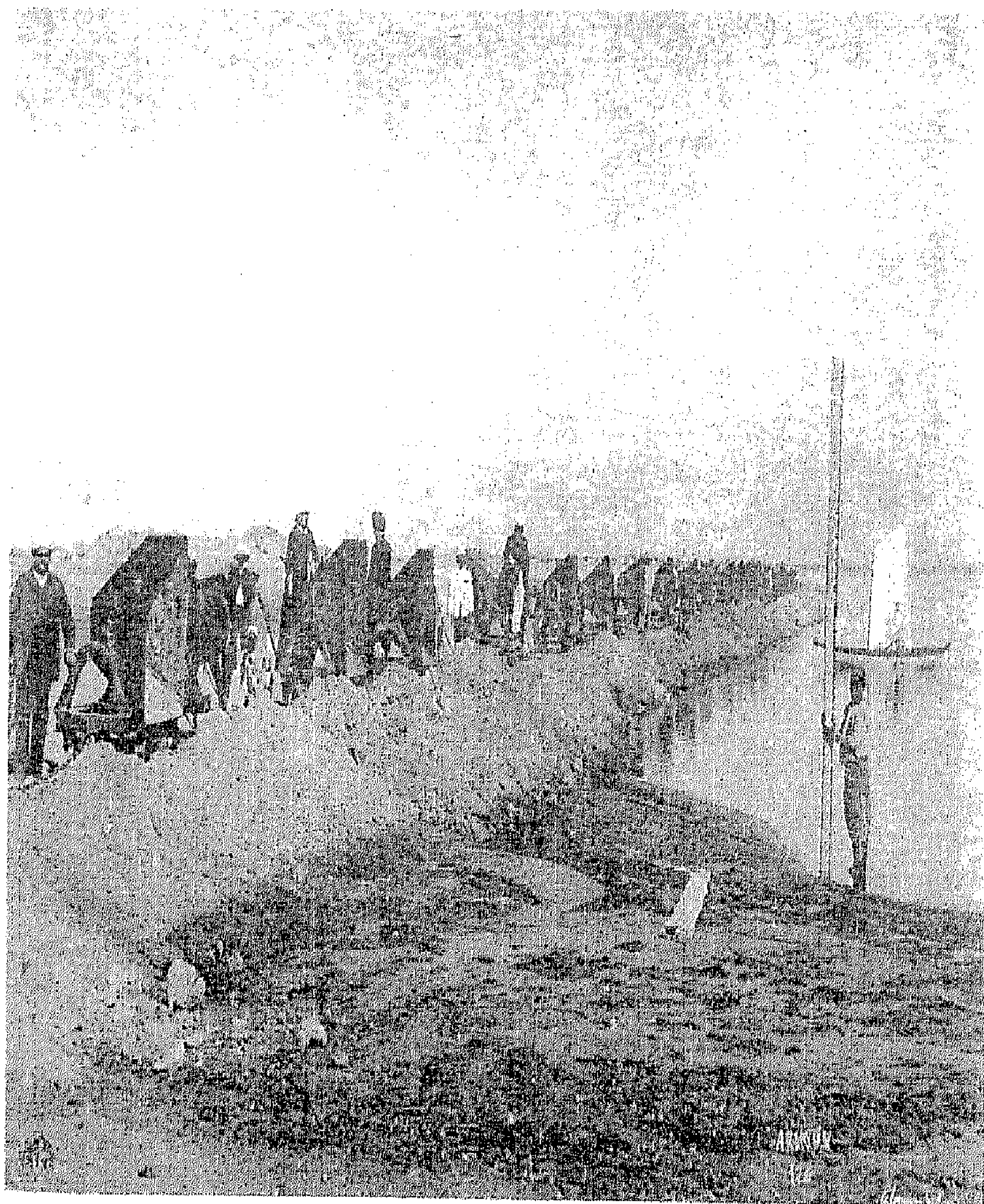


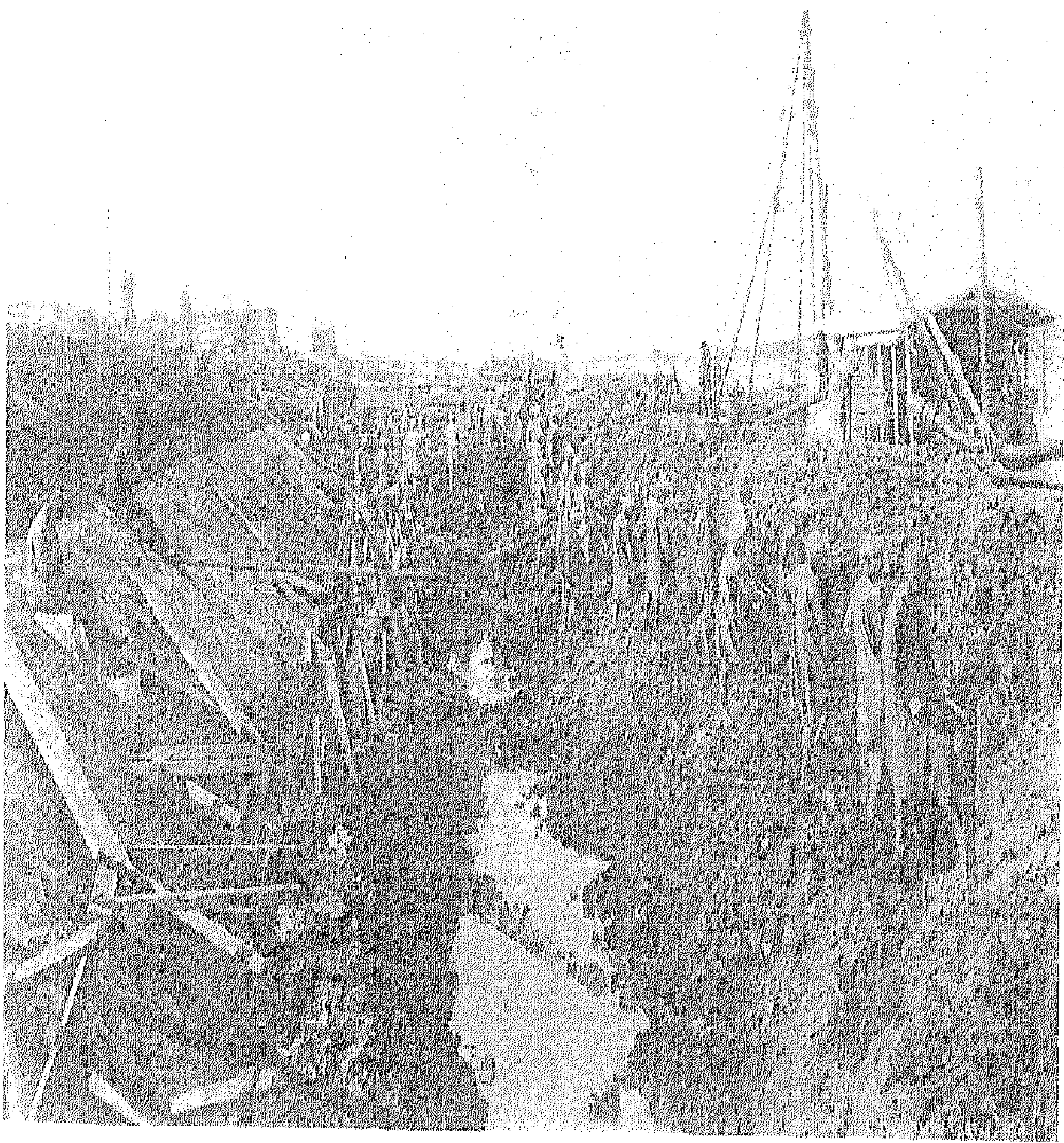


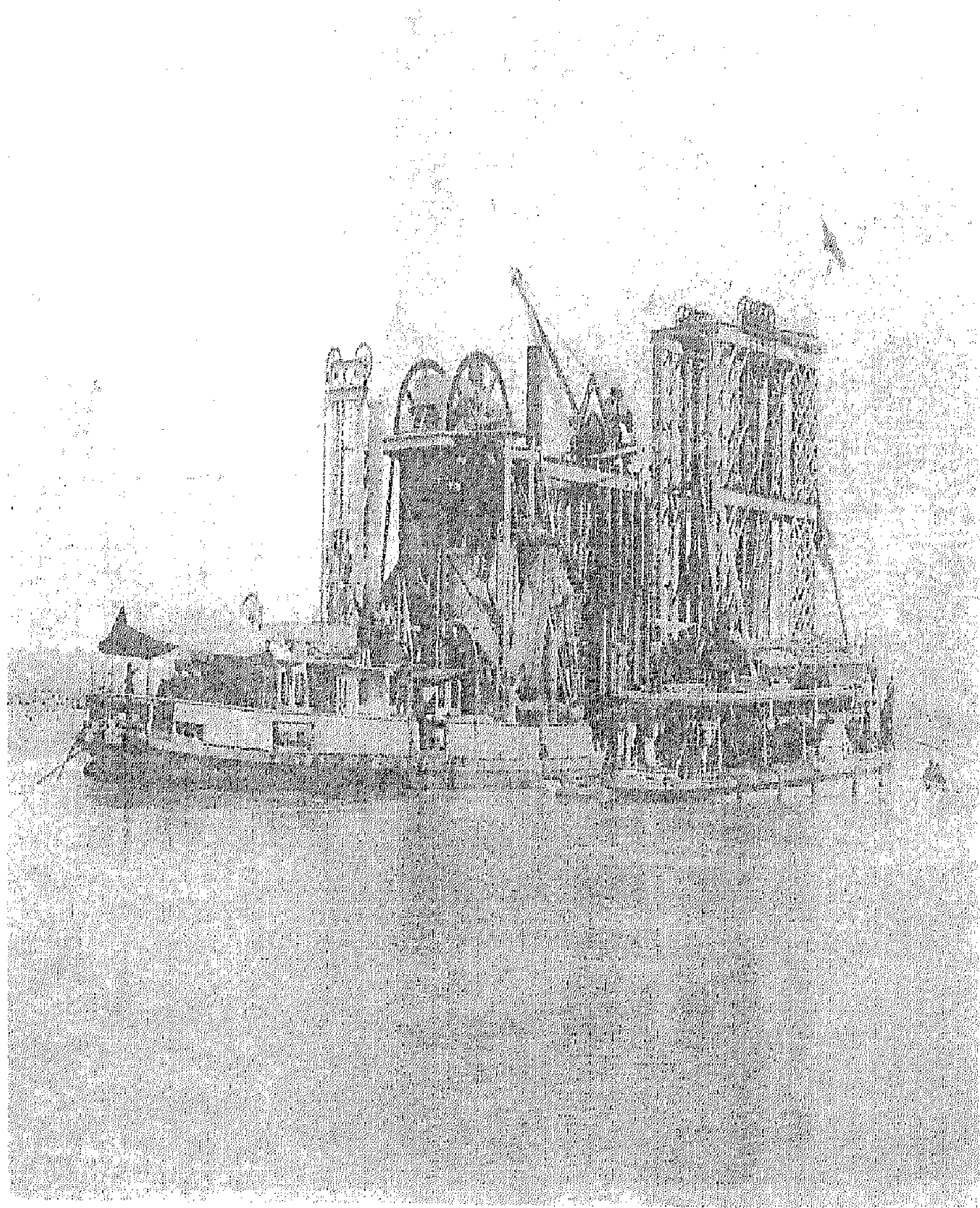


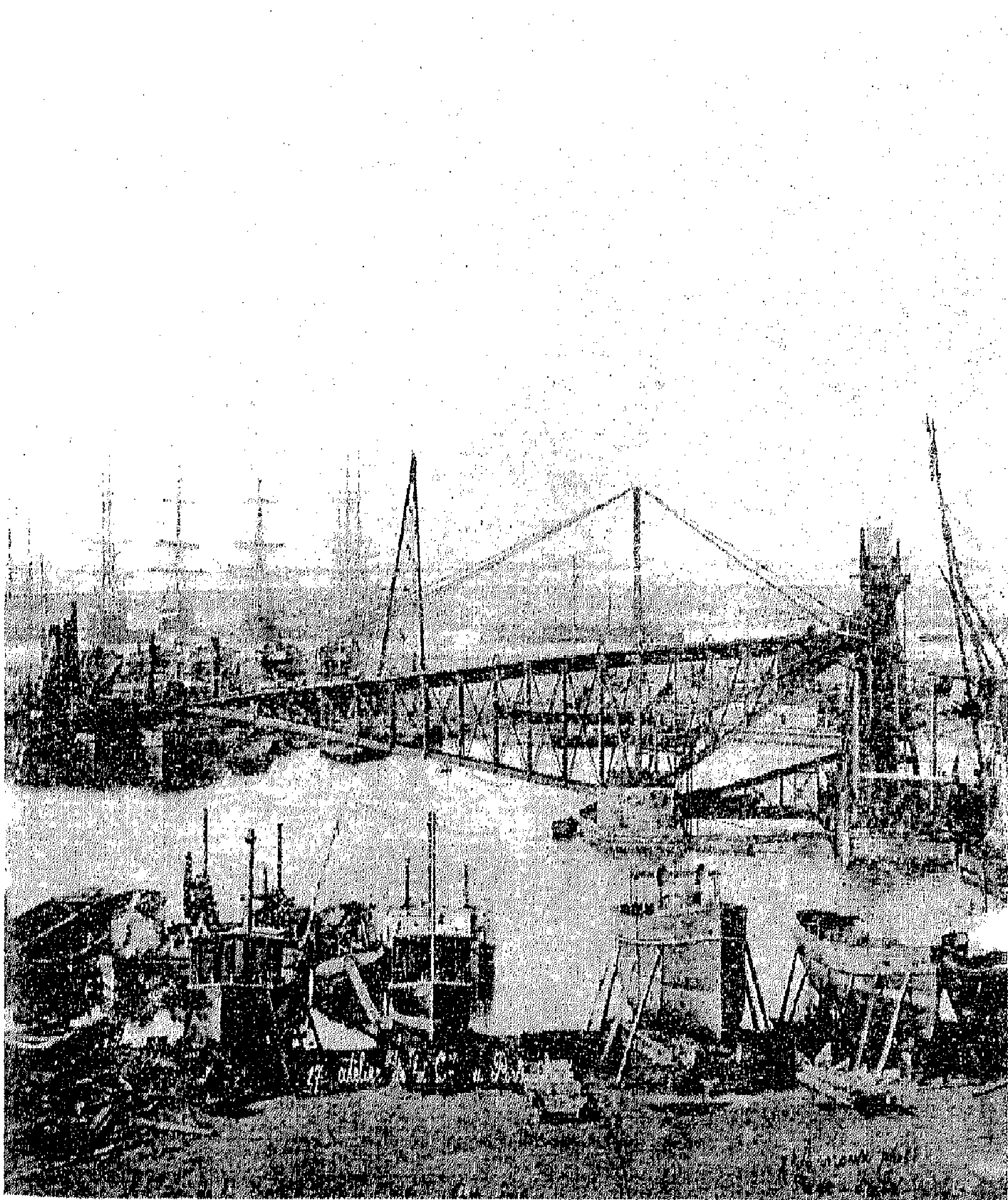


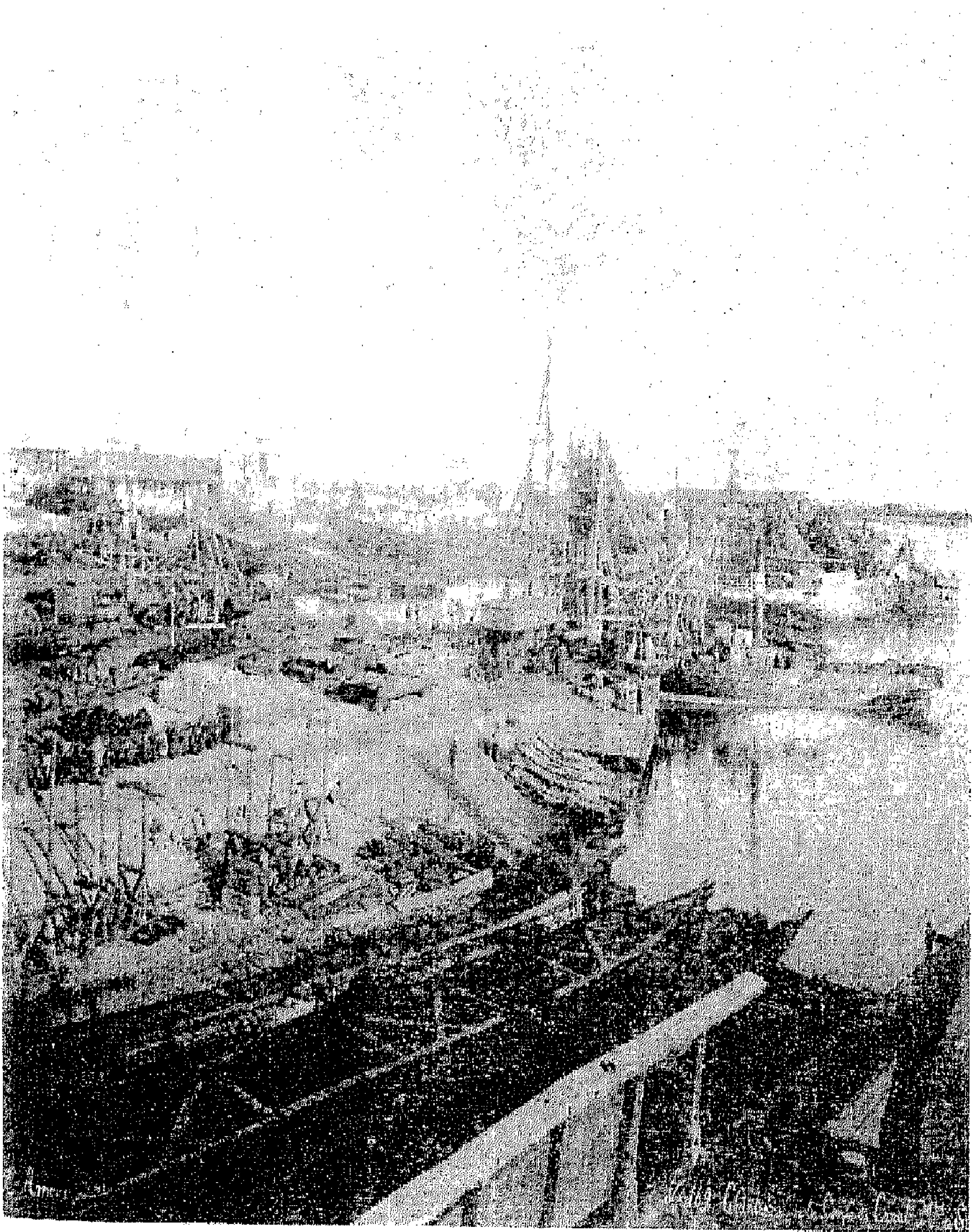


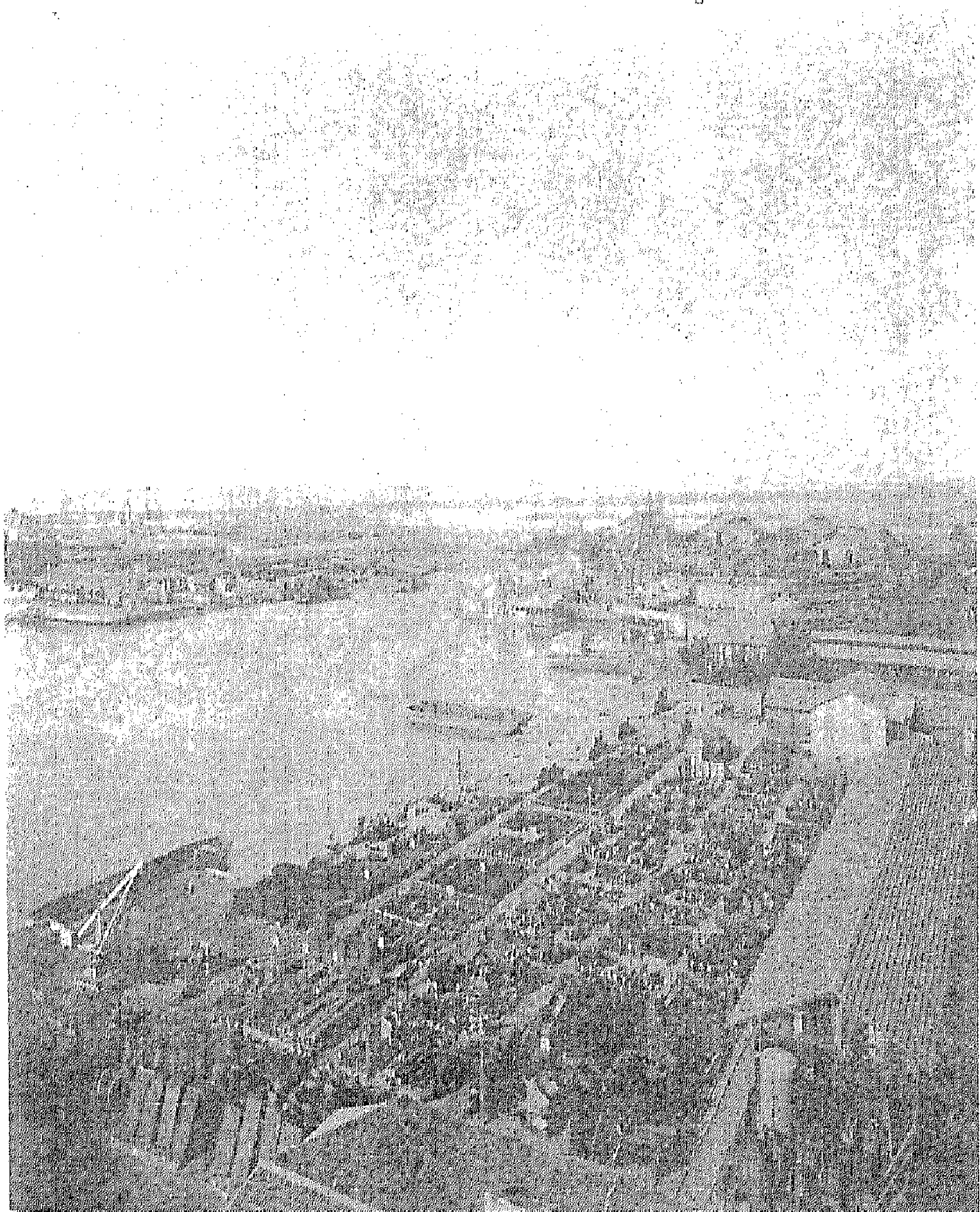




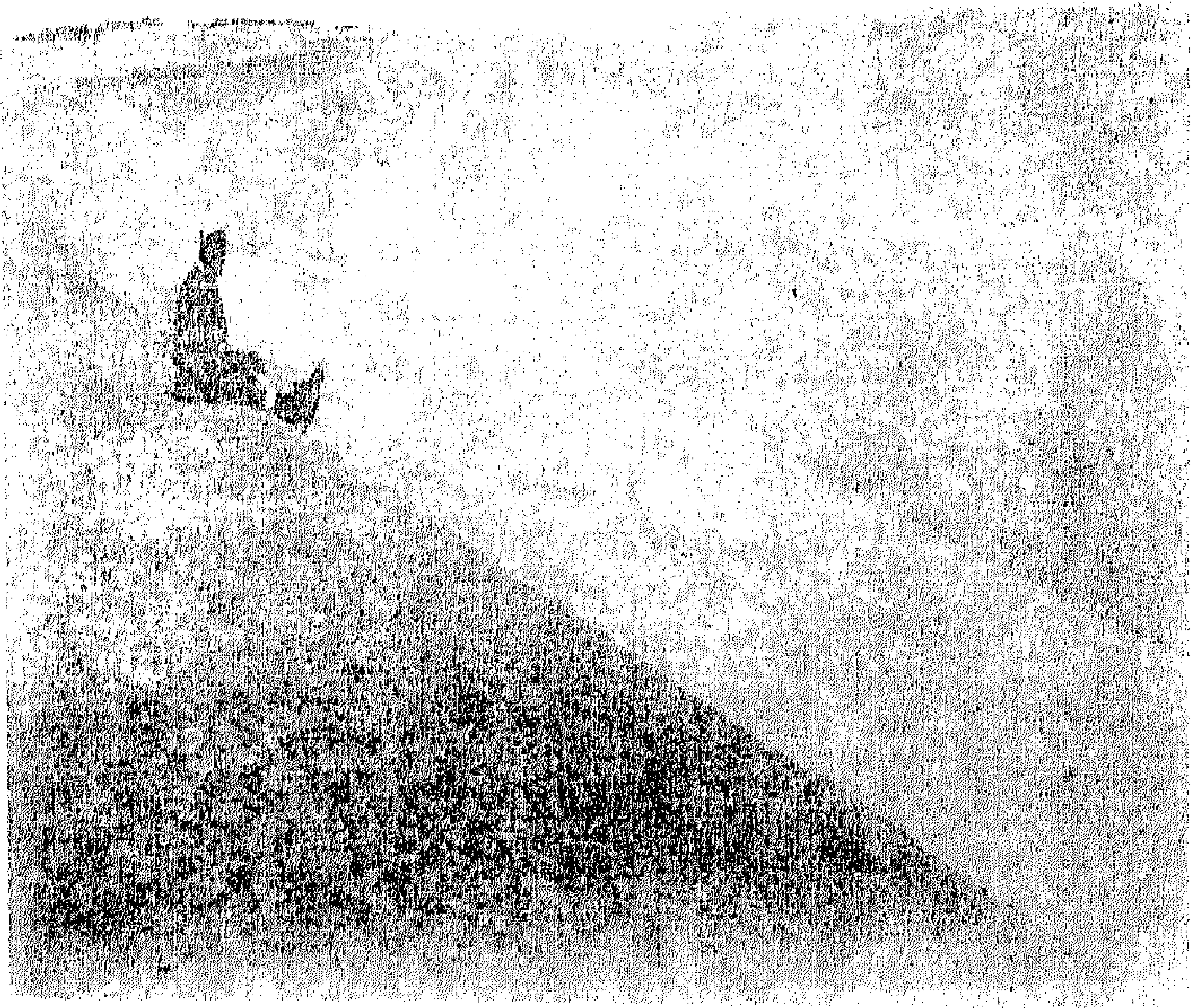


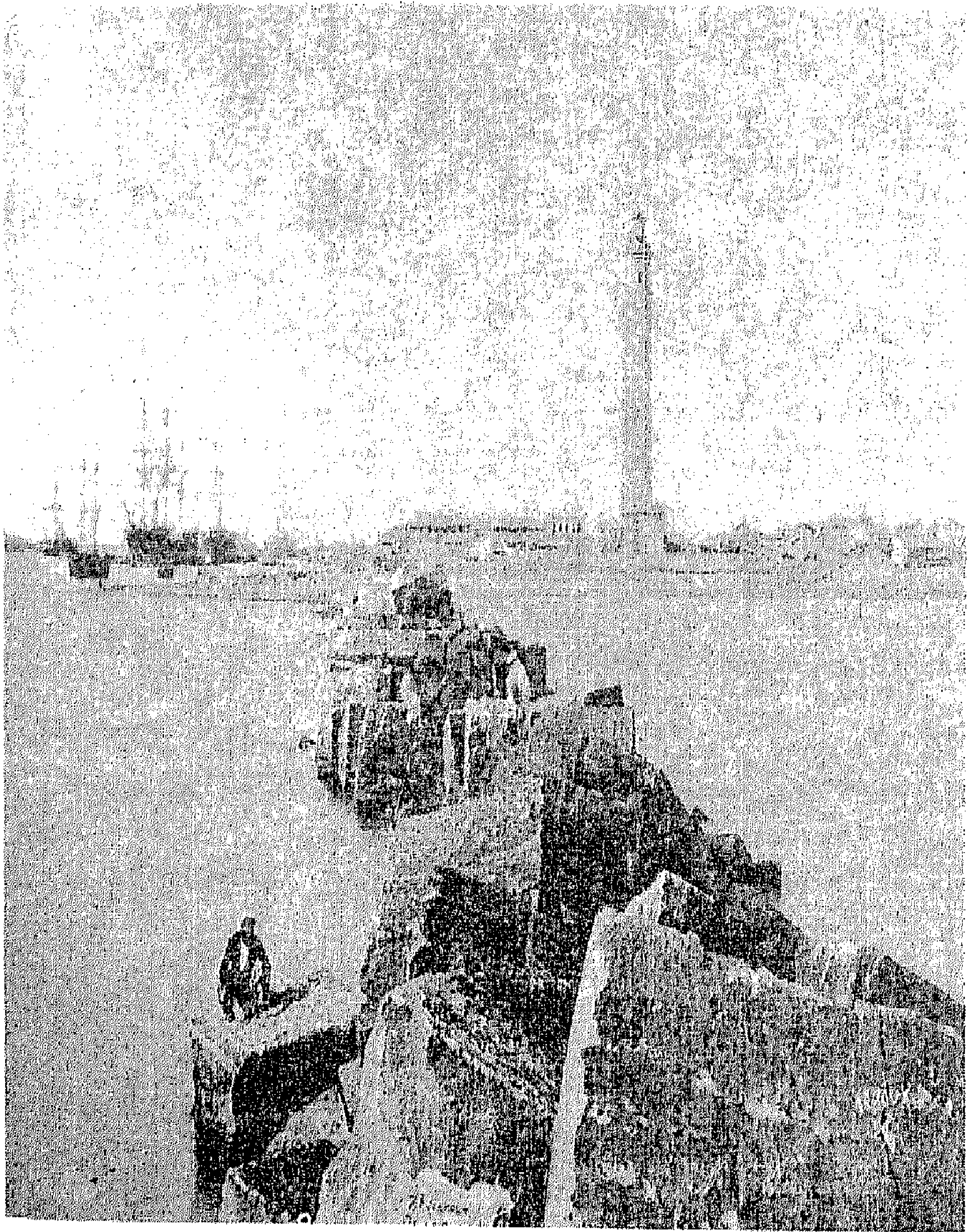


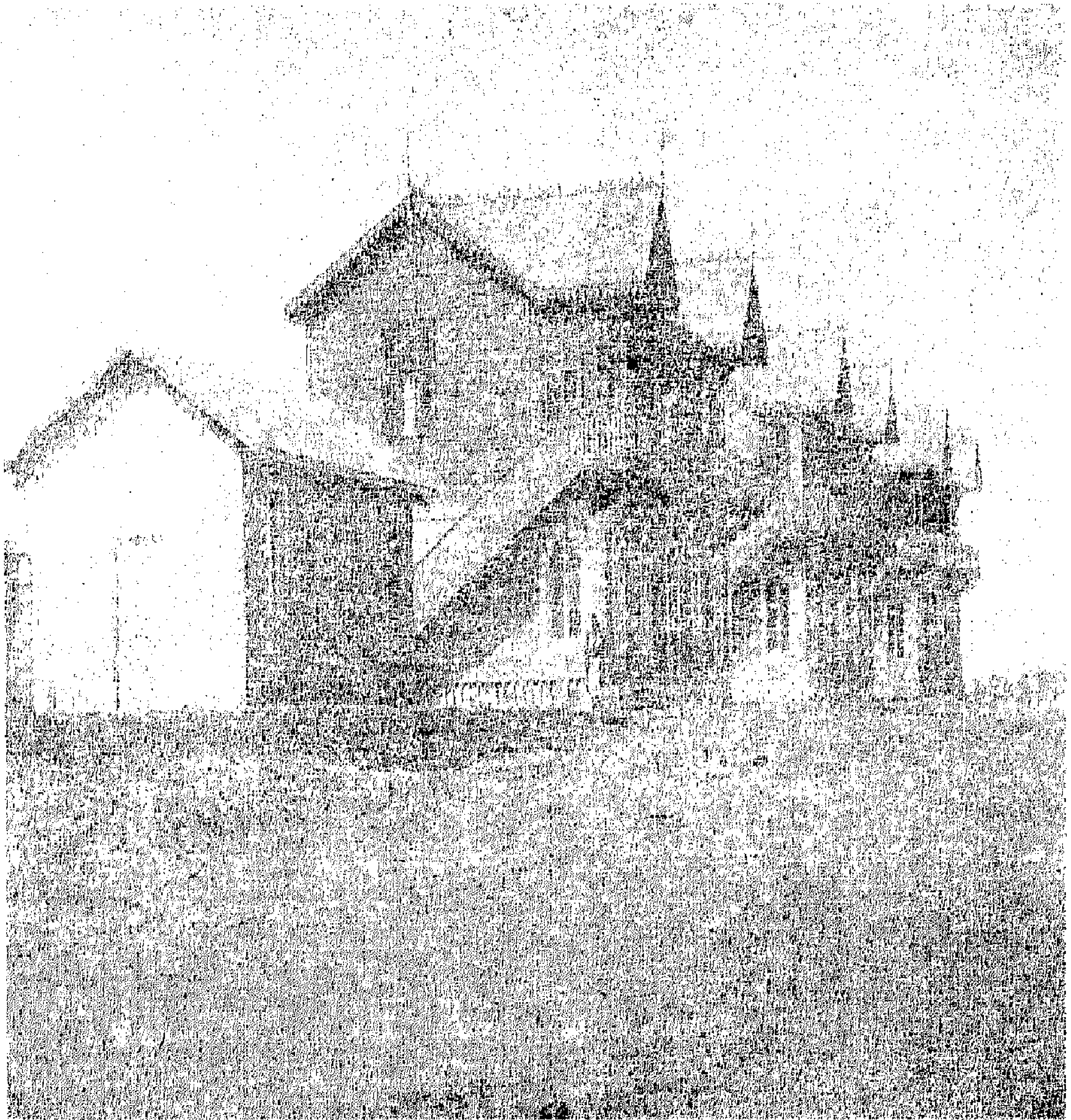


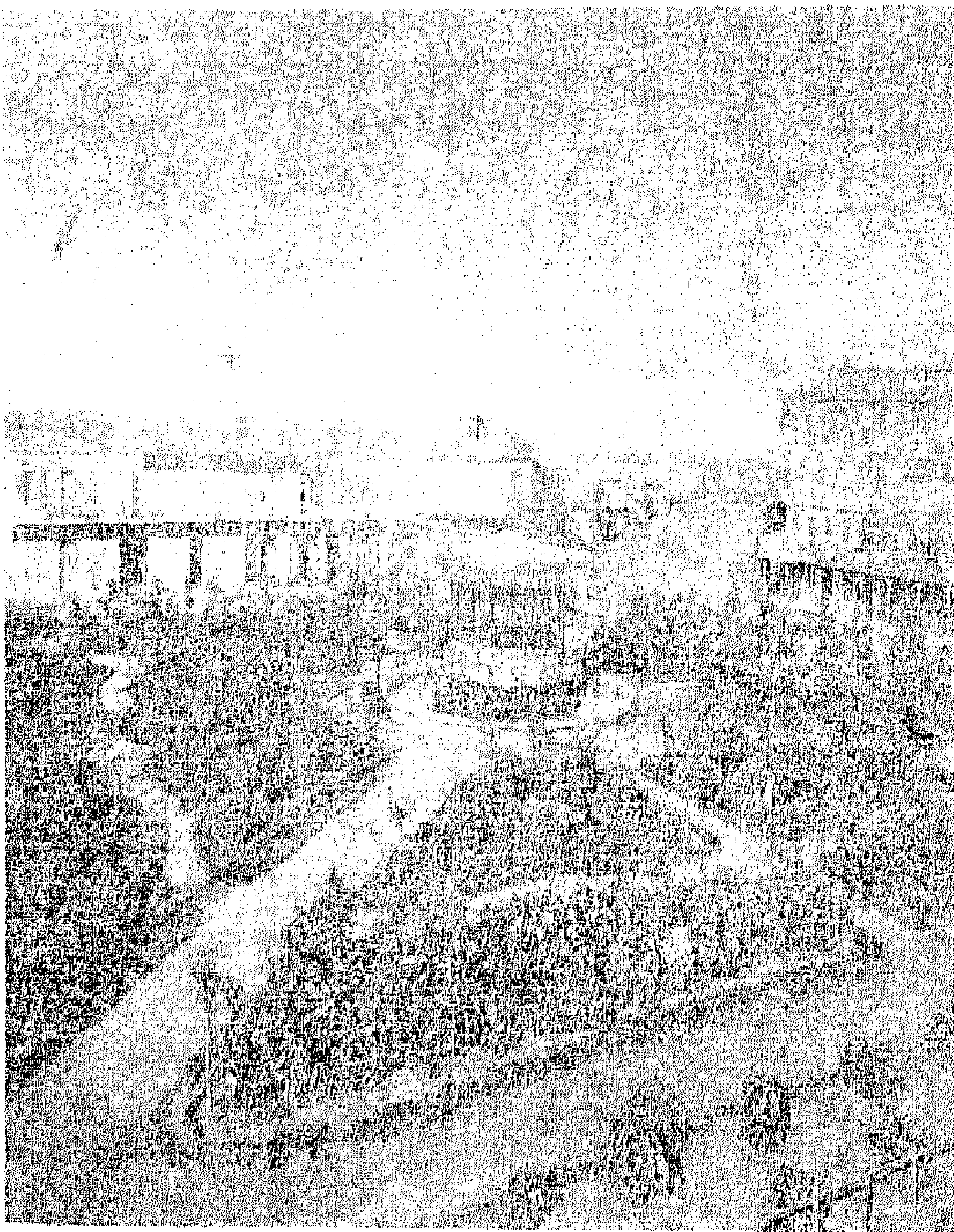




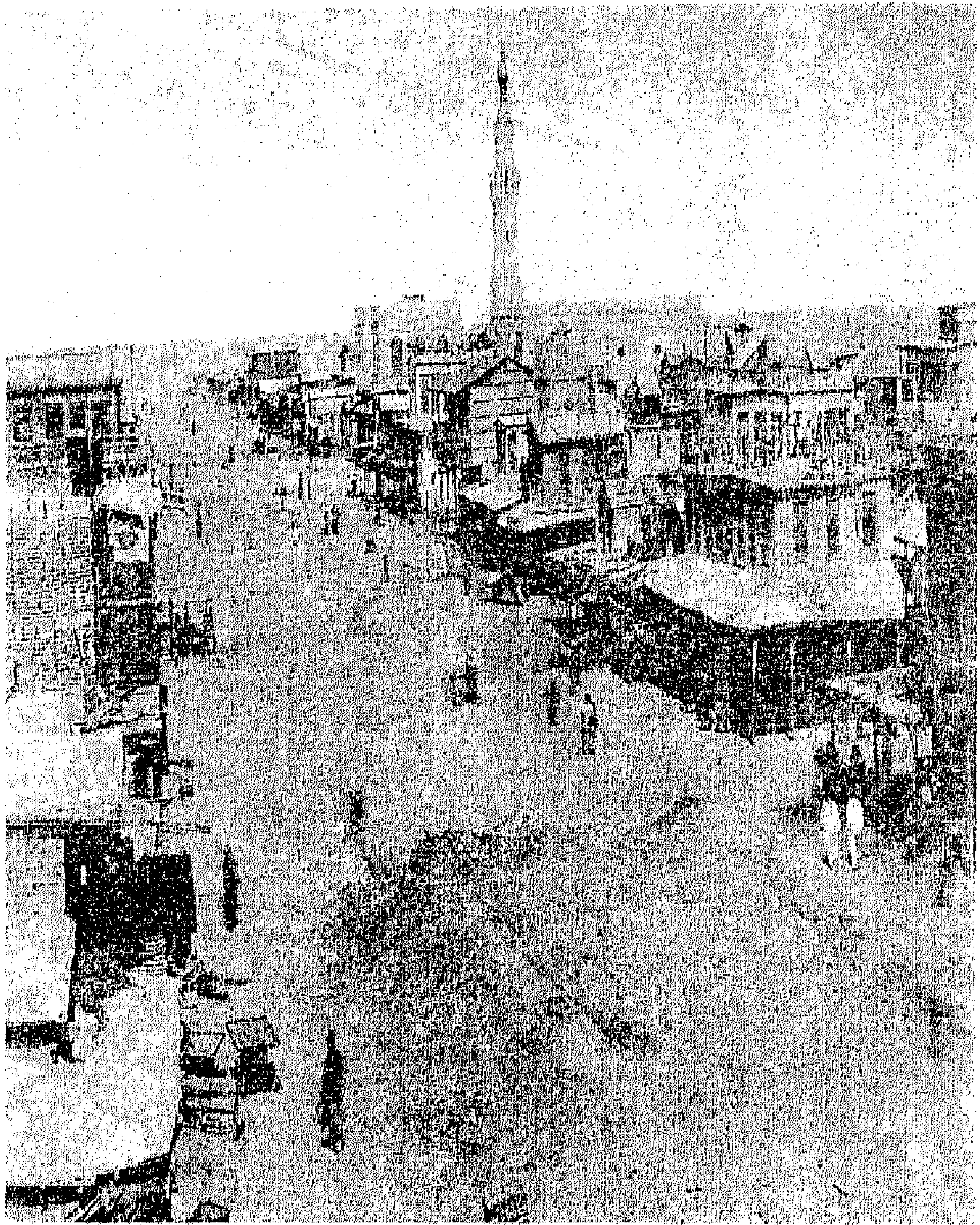


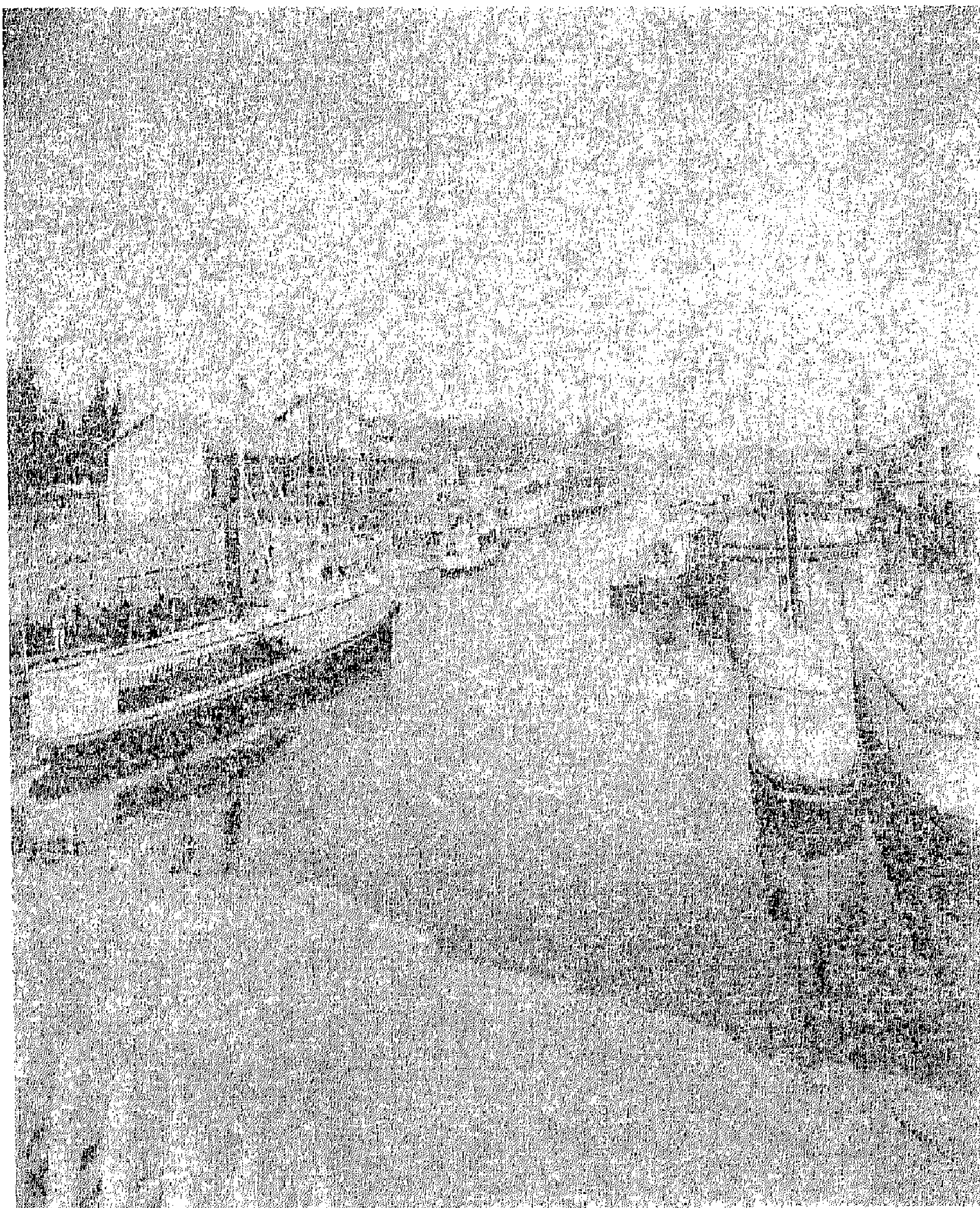


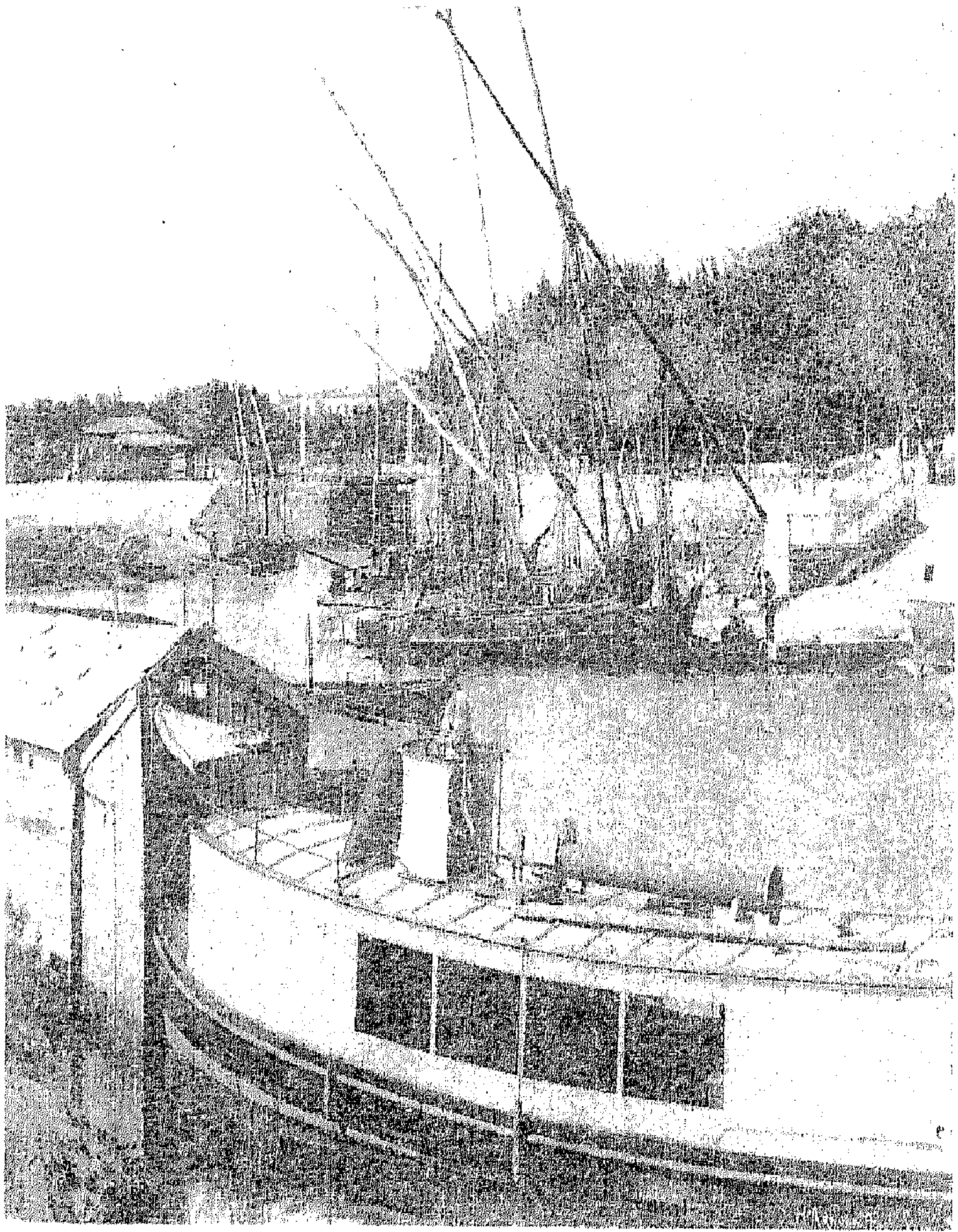


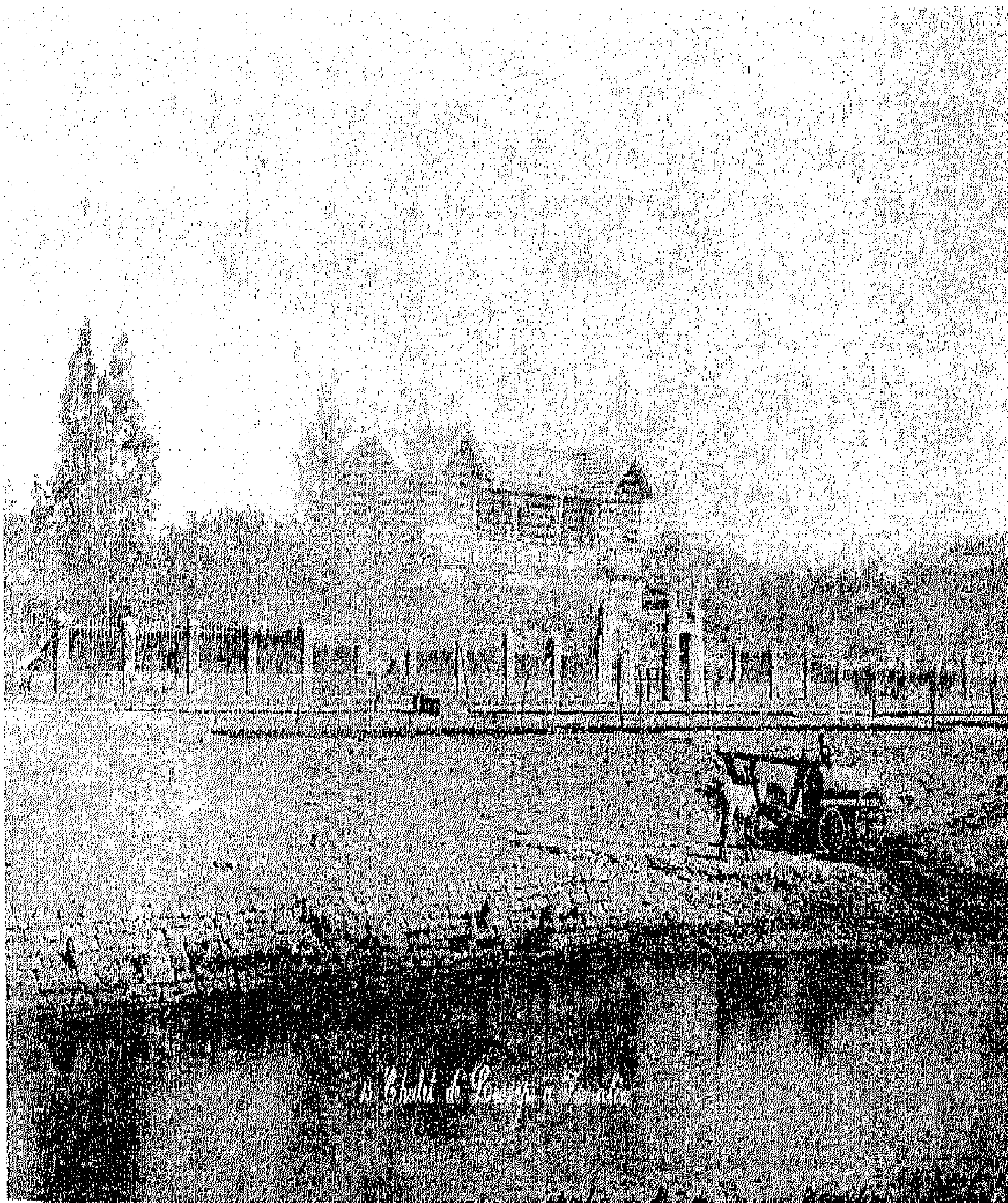


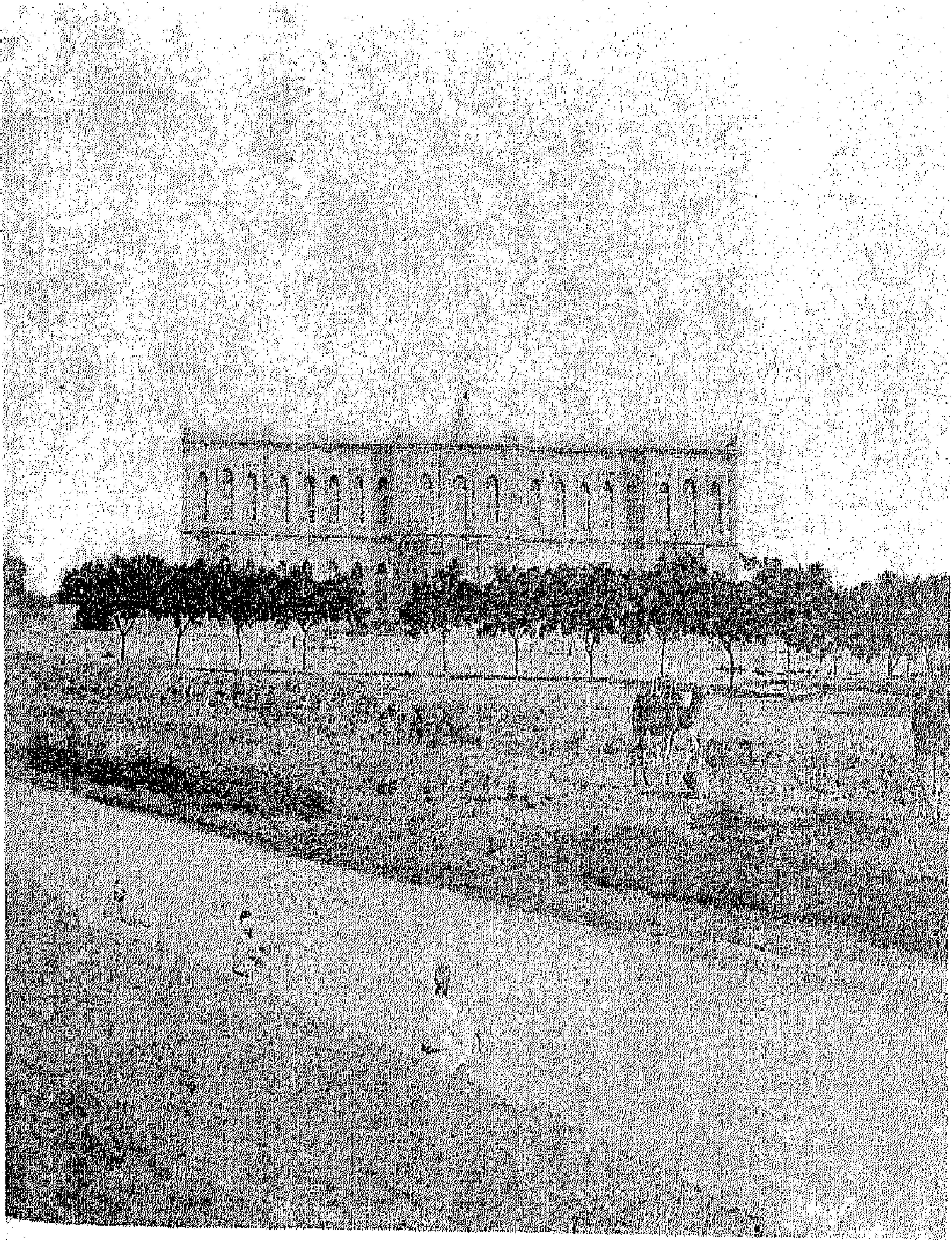

CONTINENTAL HOTEL
ENGLISH STORES



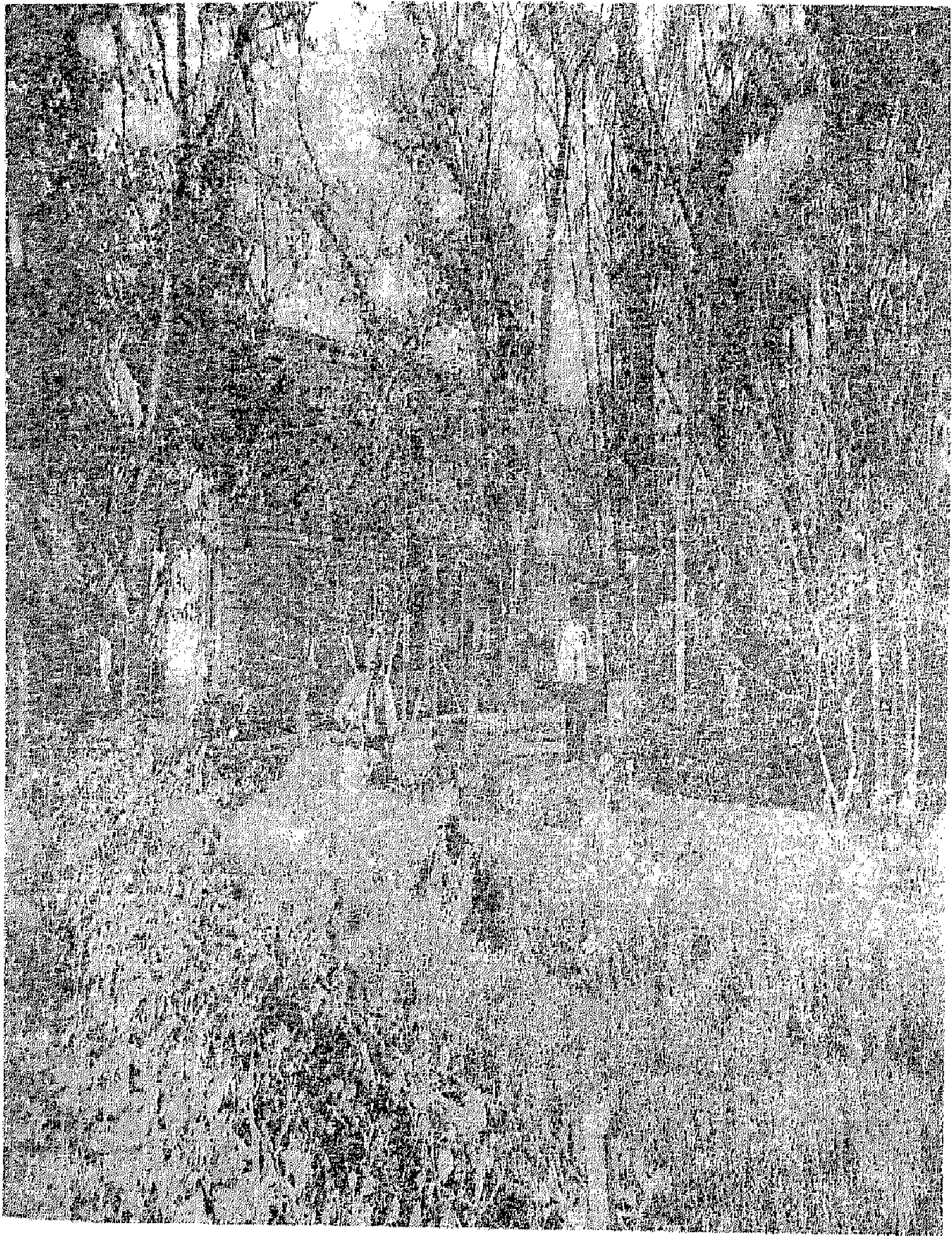


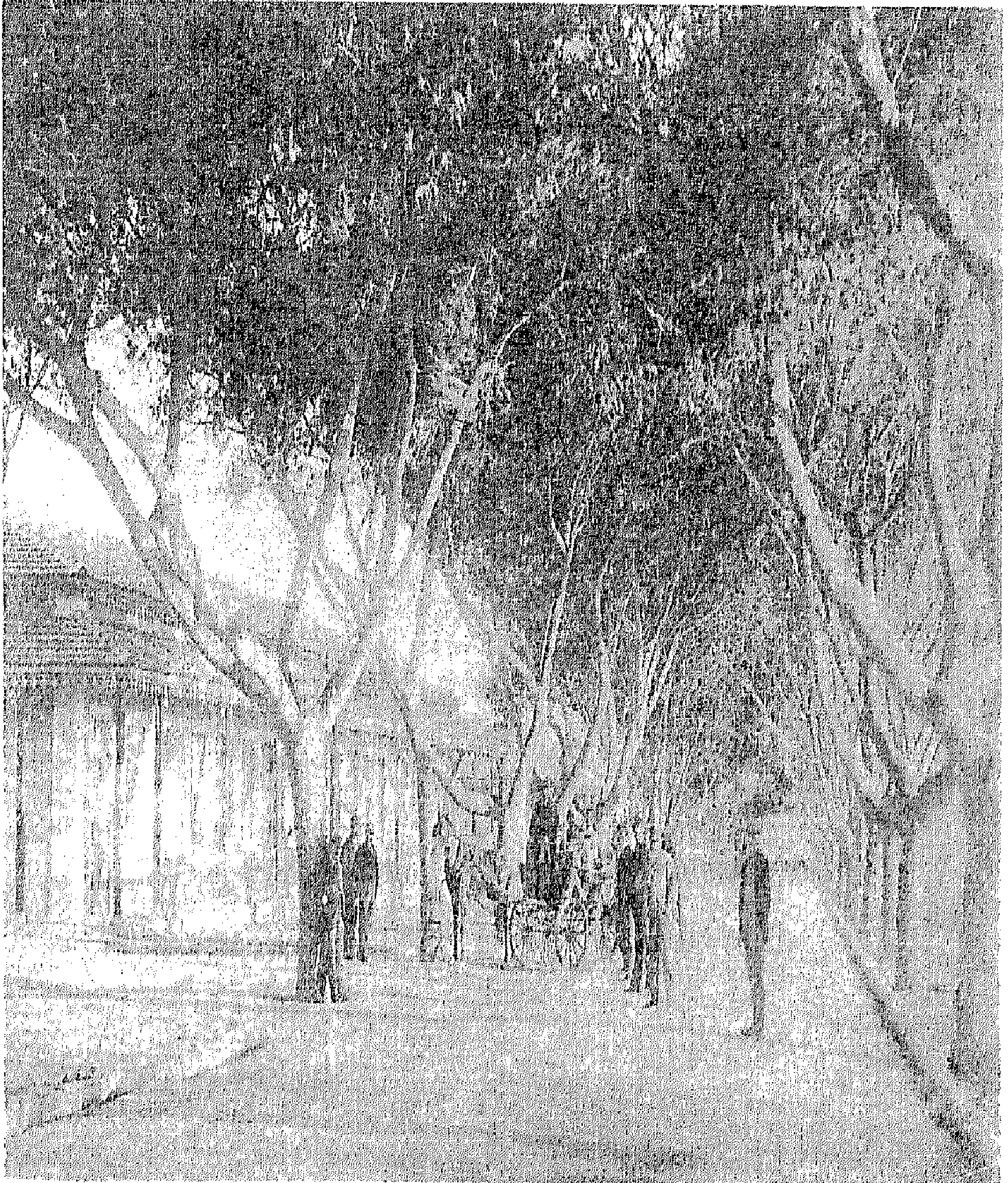


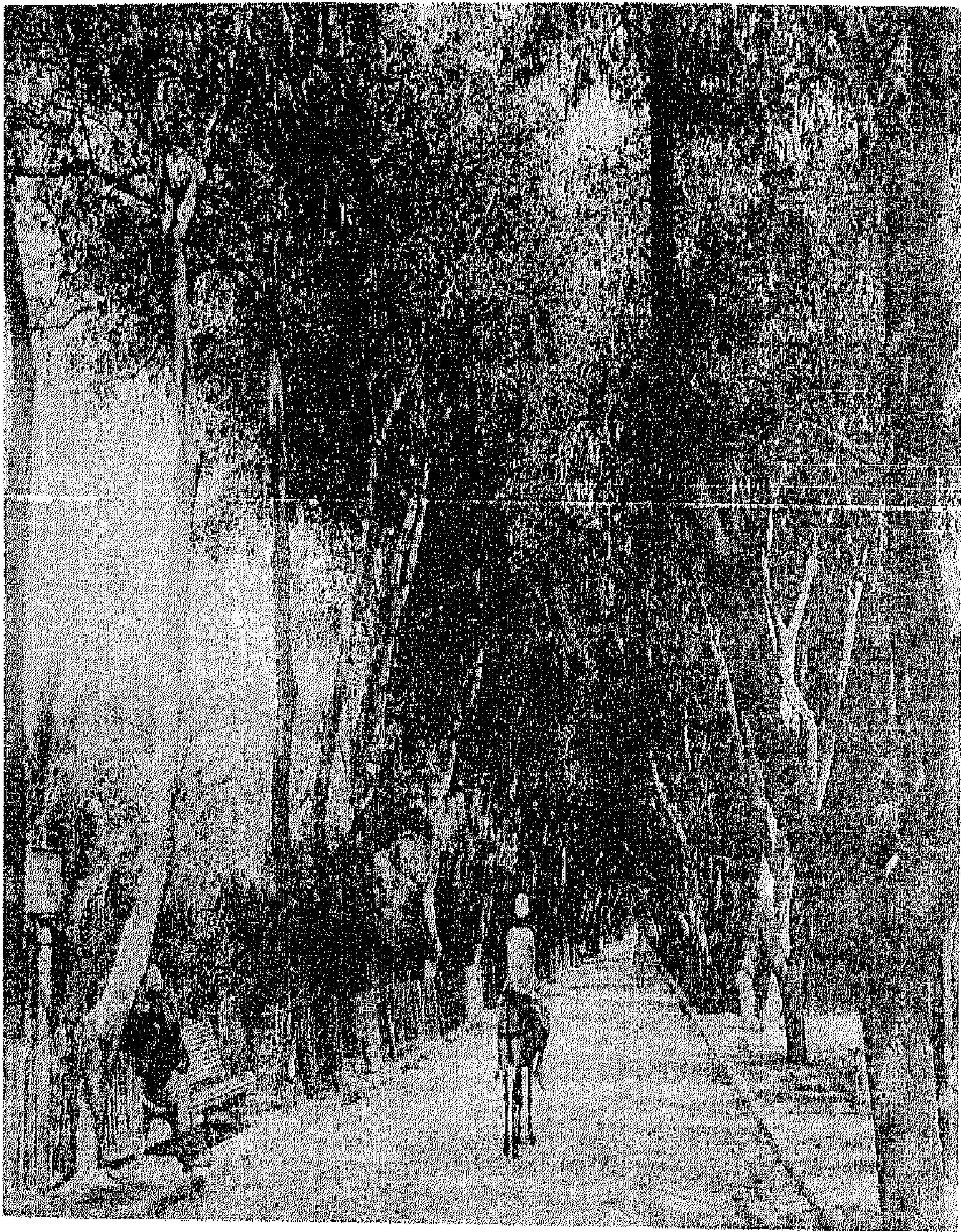

Chalet de

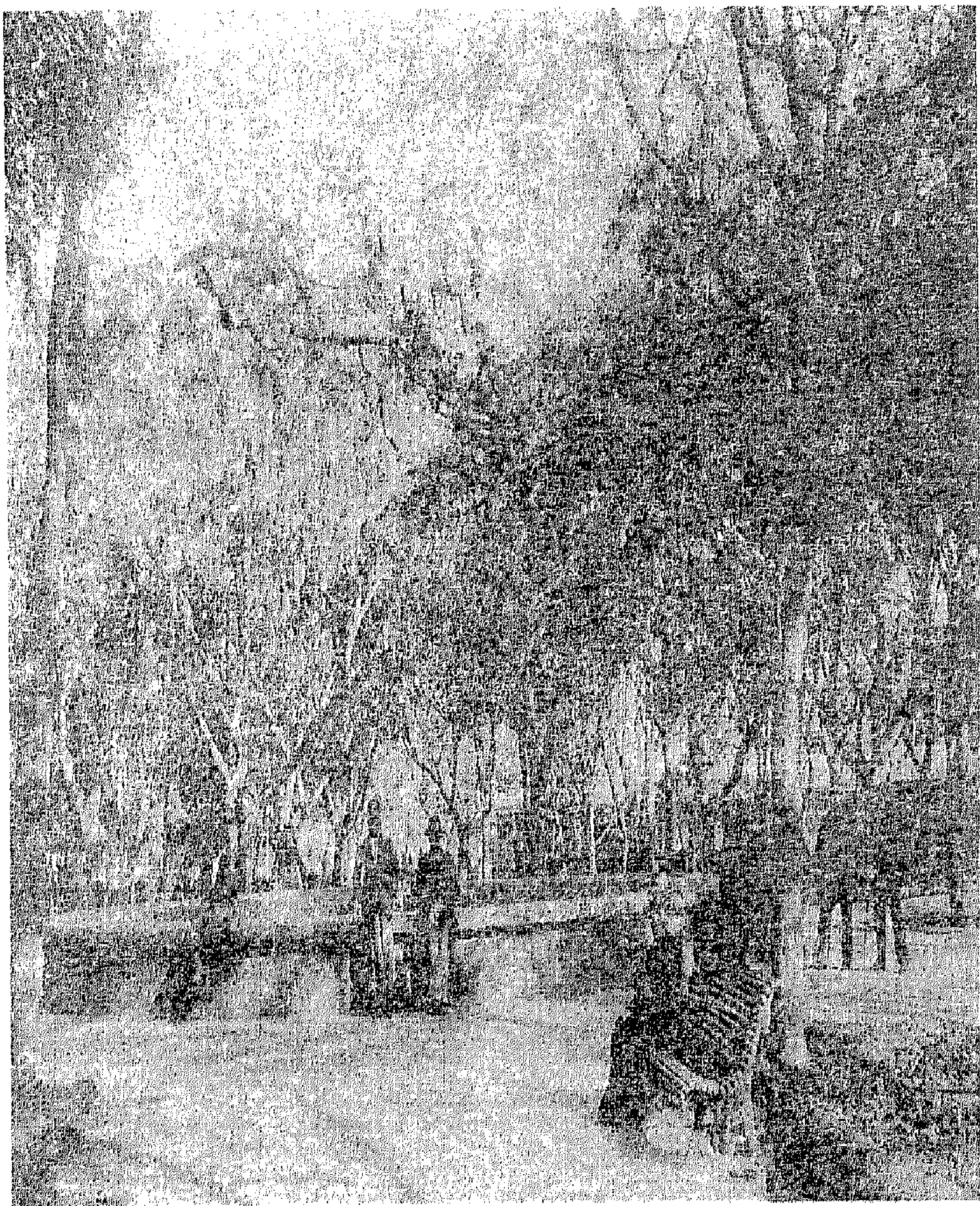


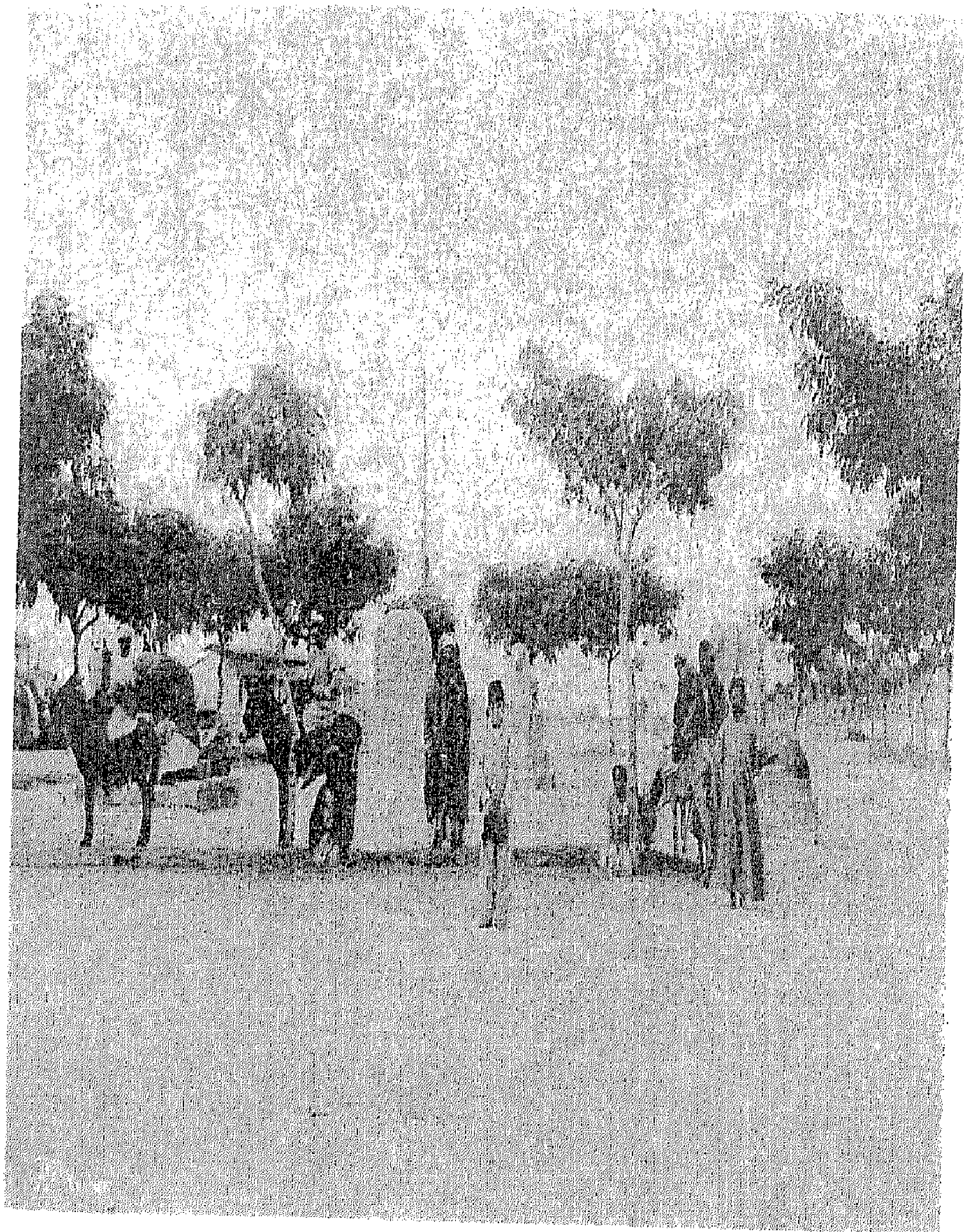


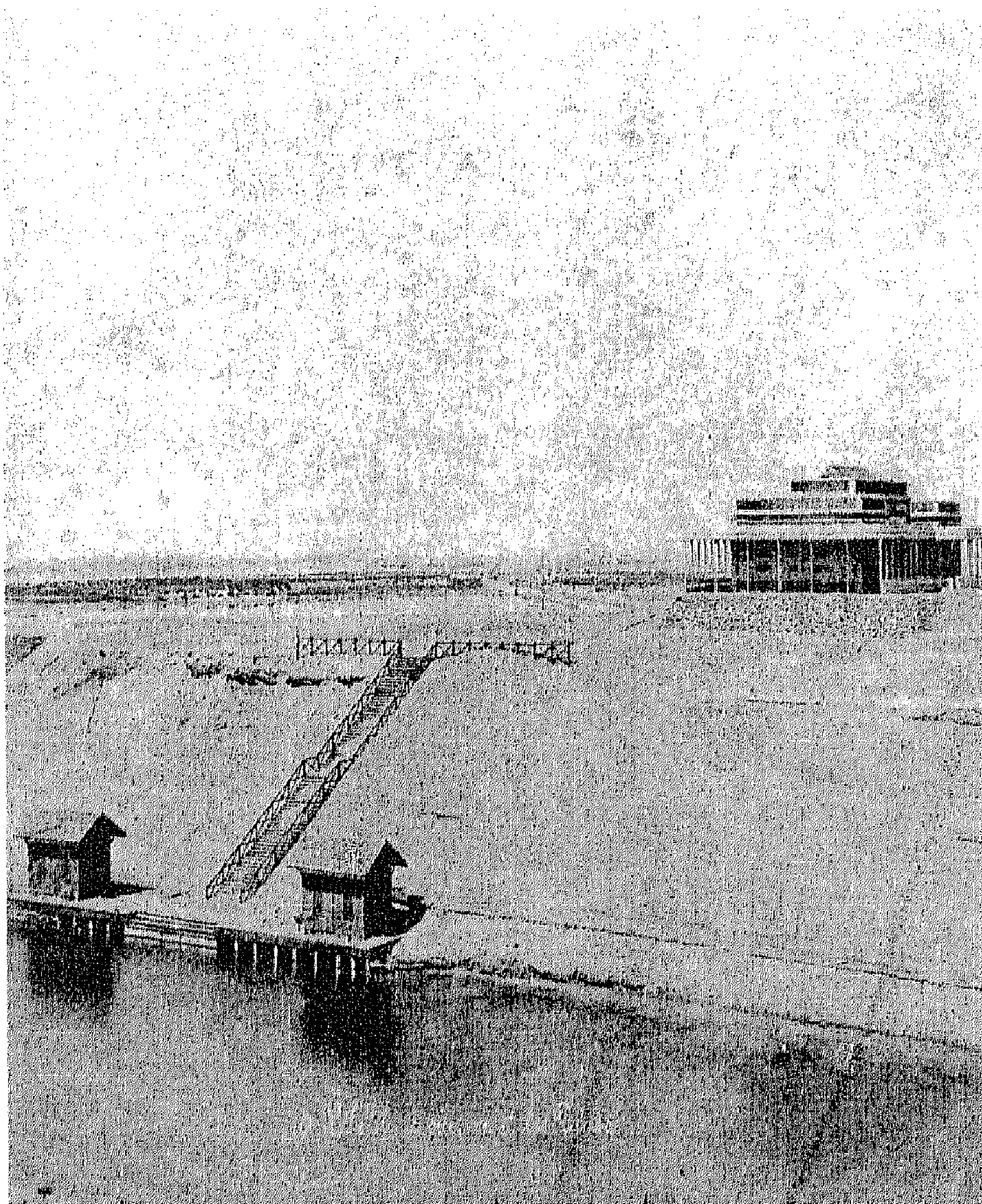


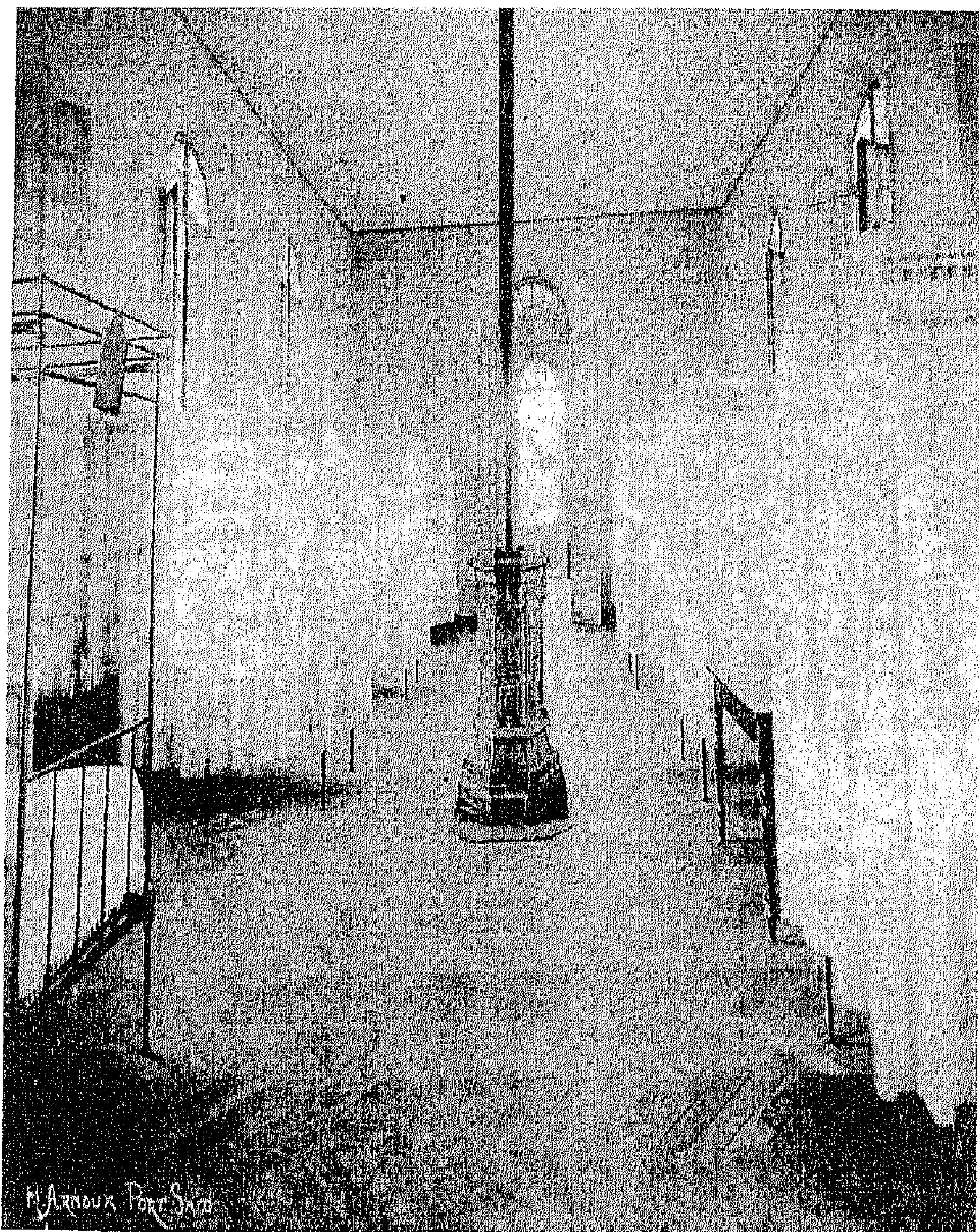


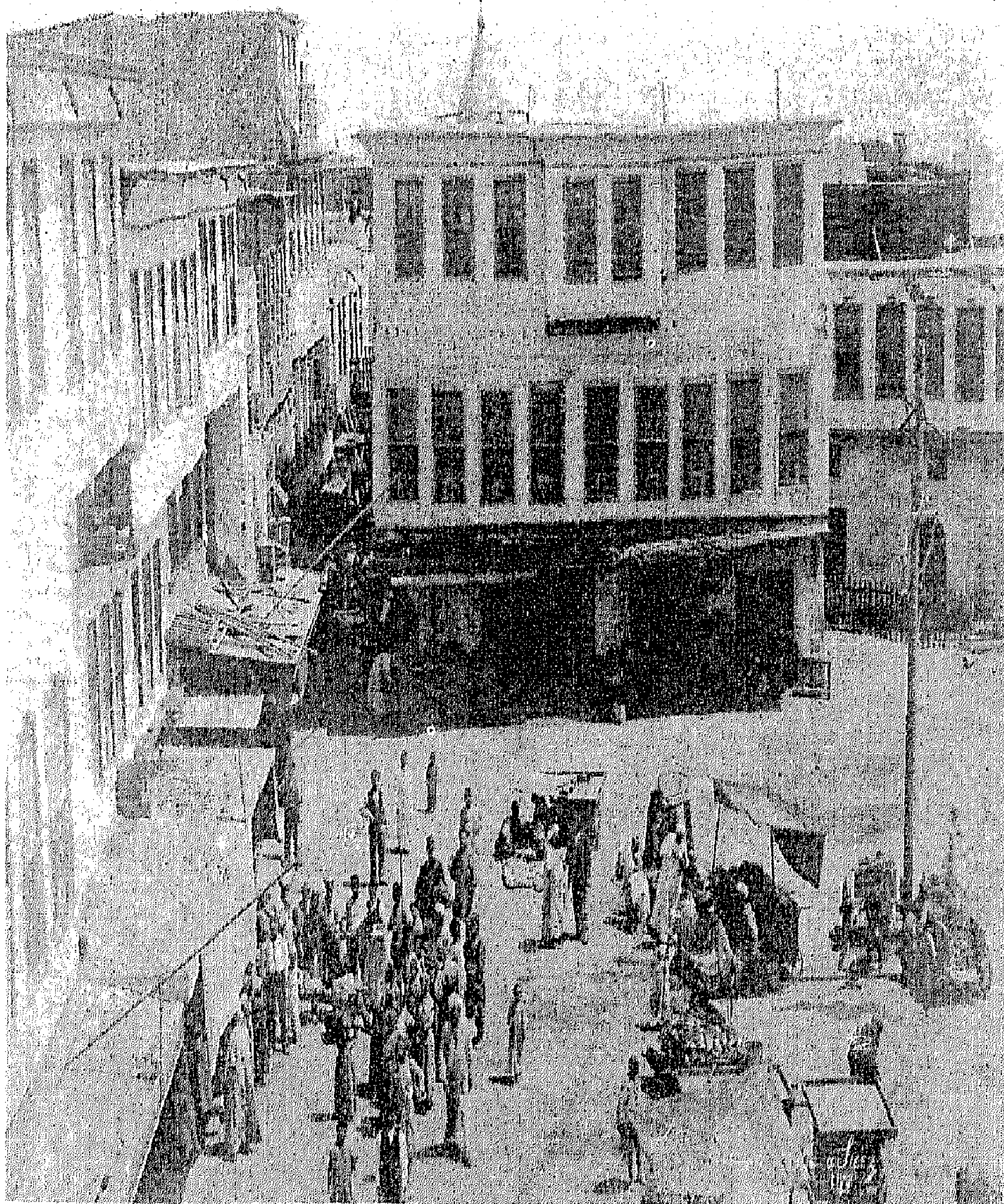


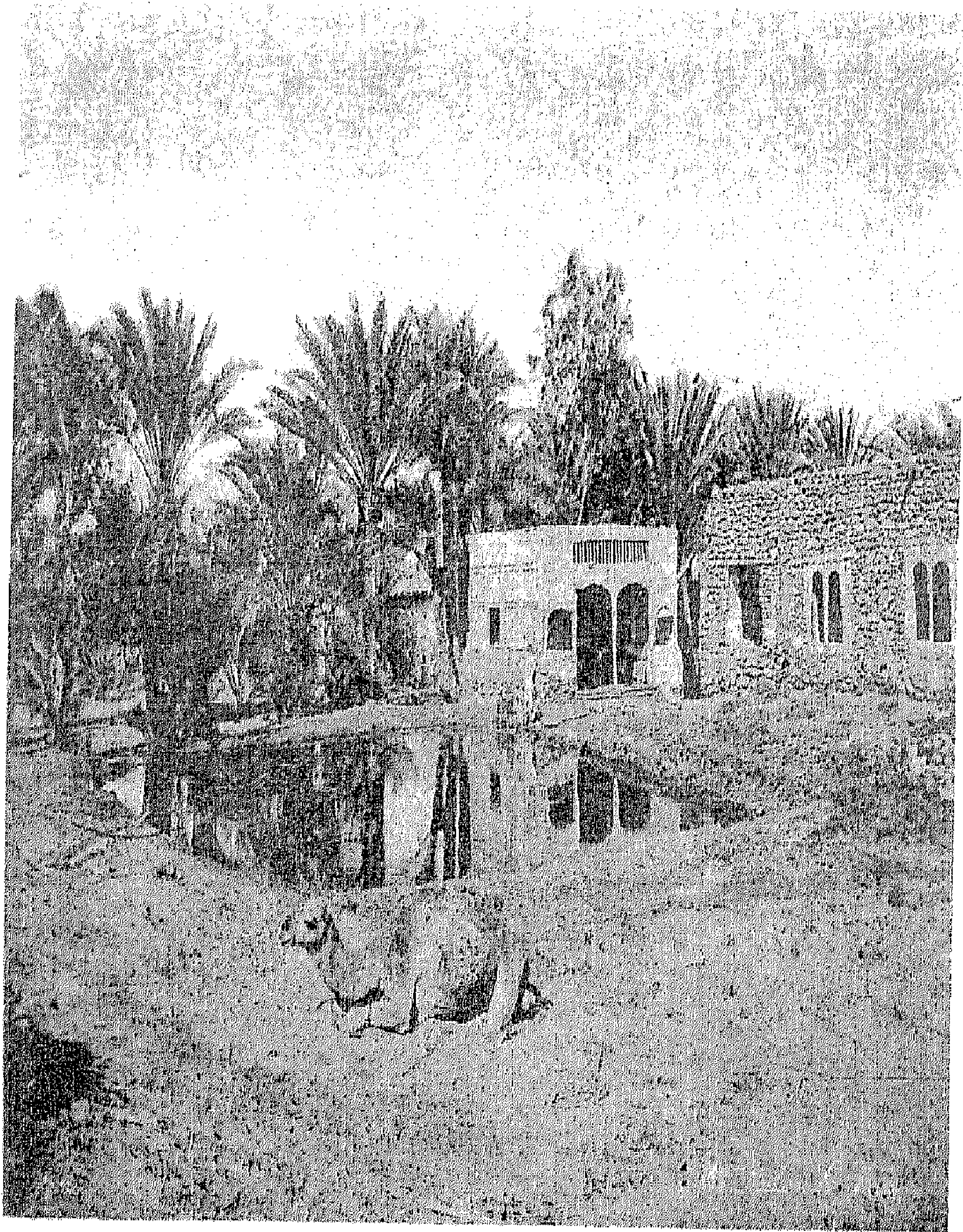


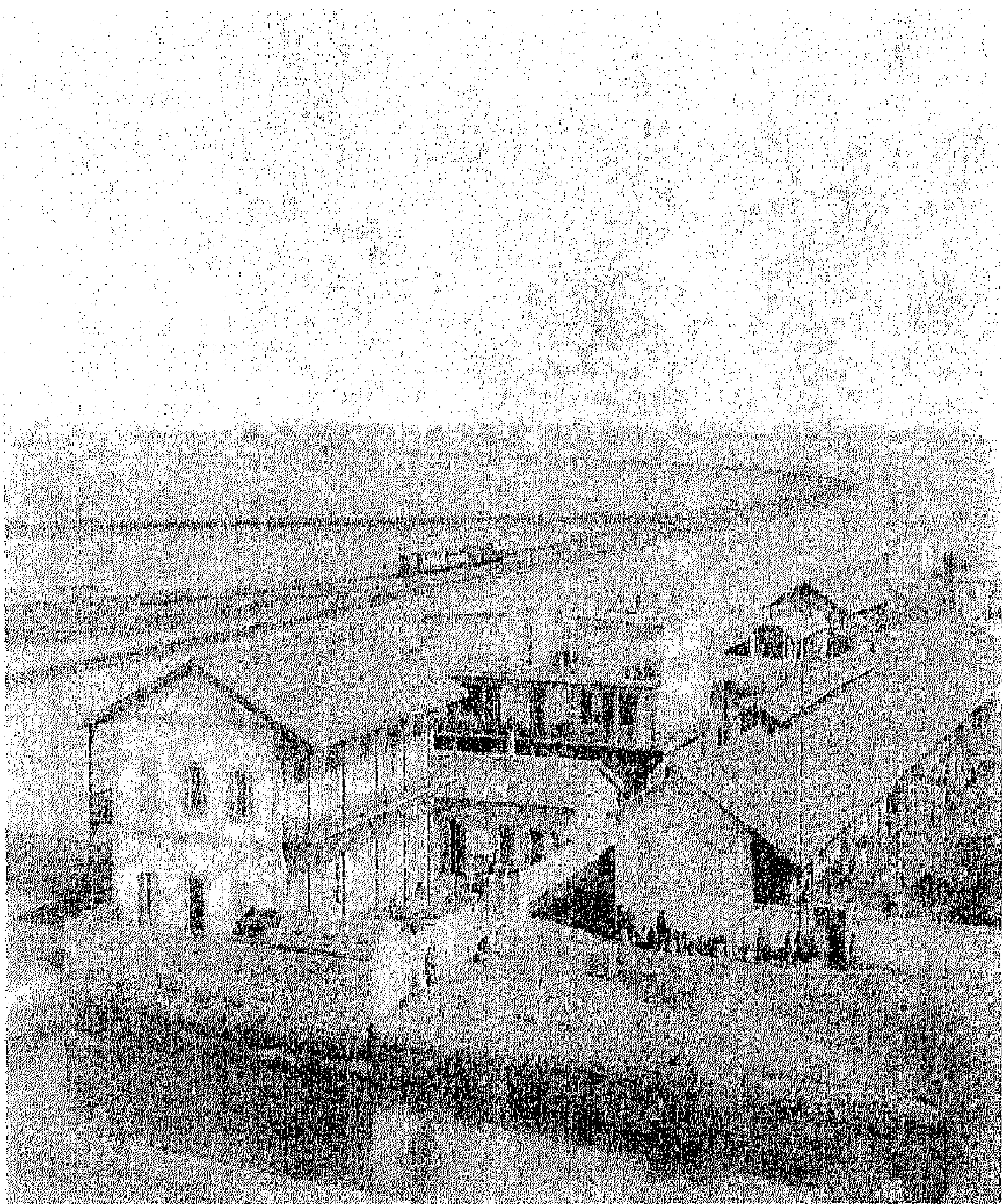




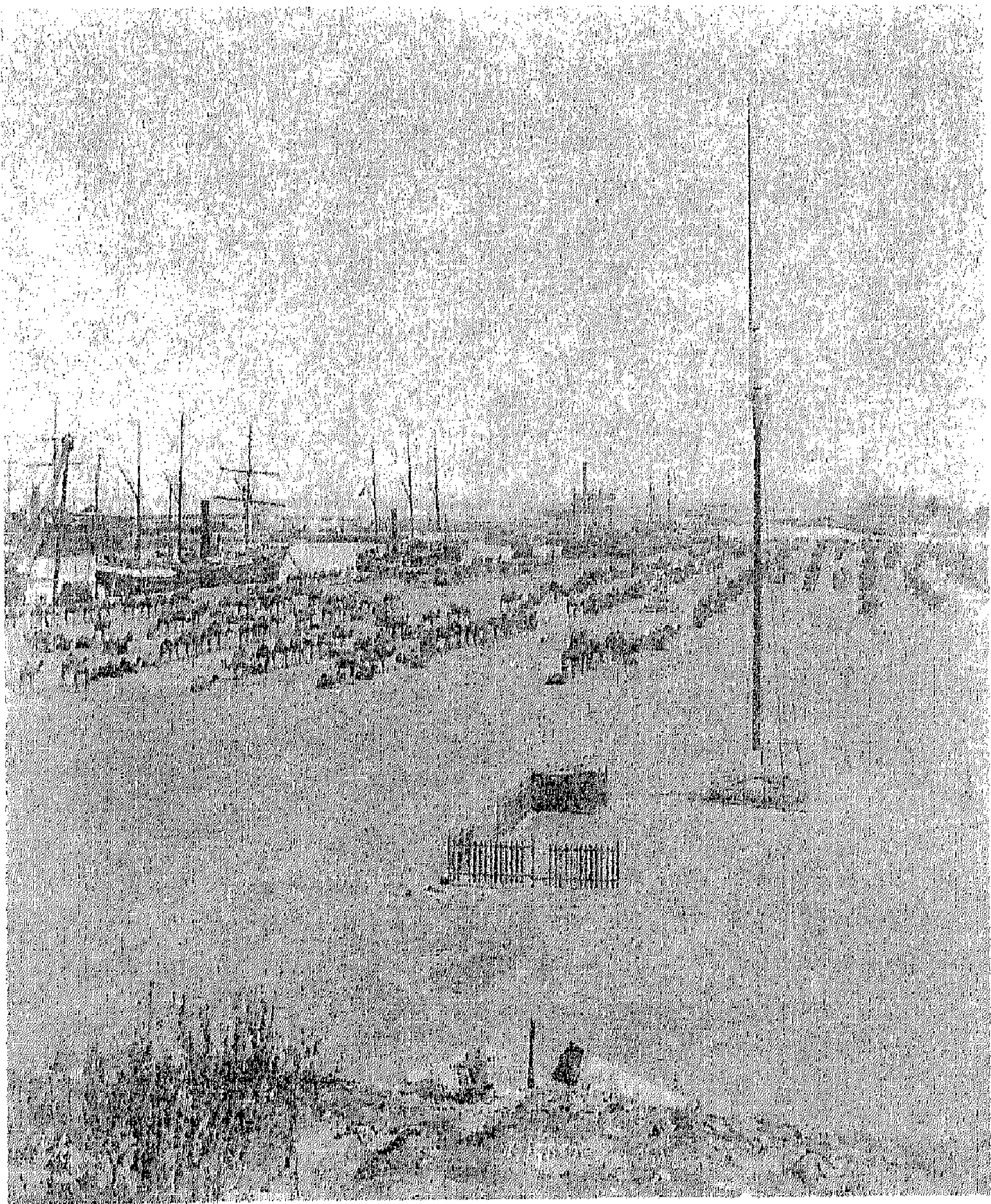

M. Arnoux Port Saïd



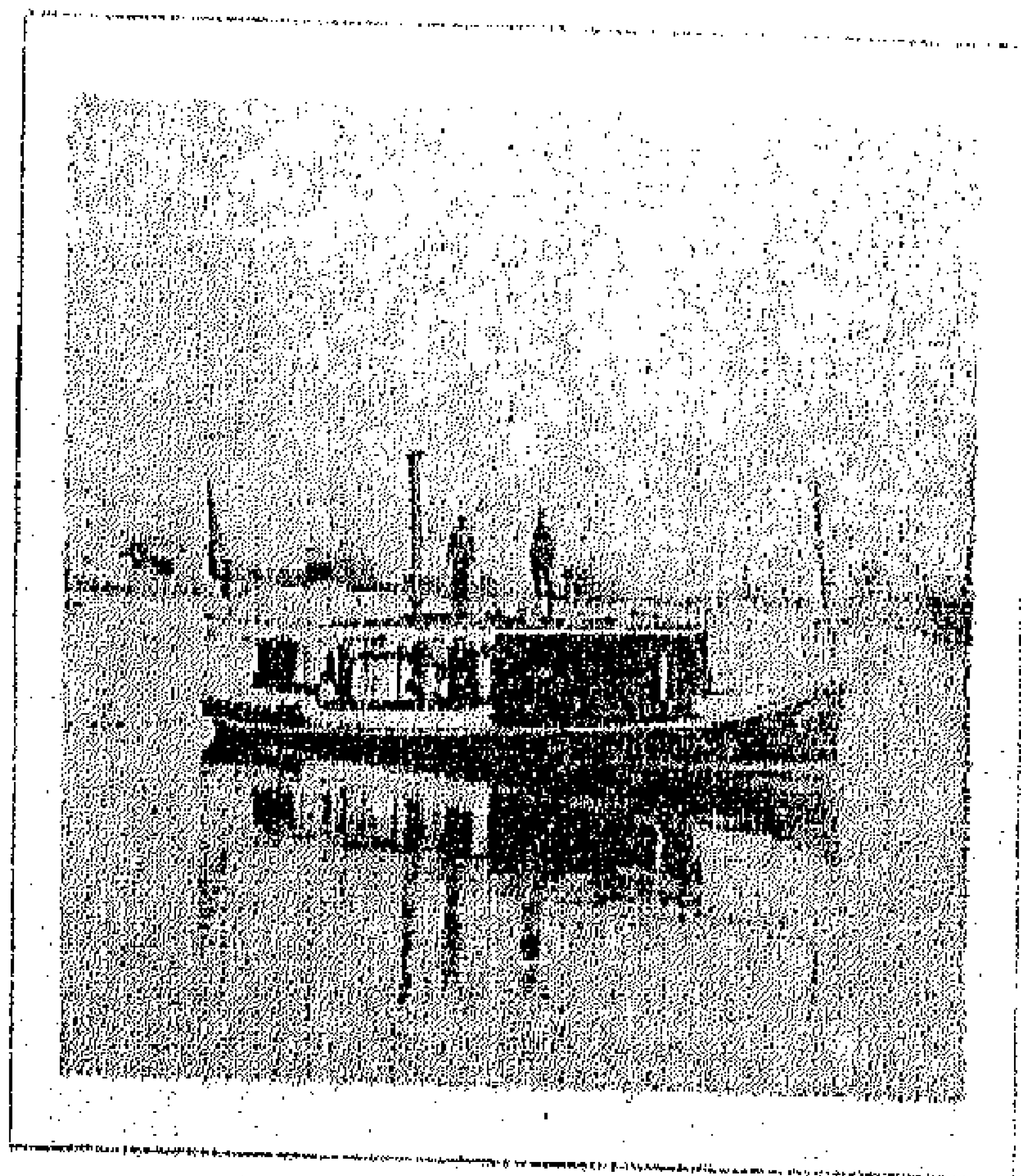




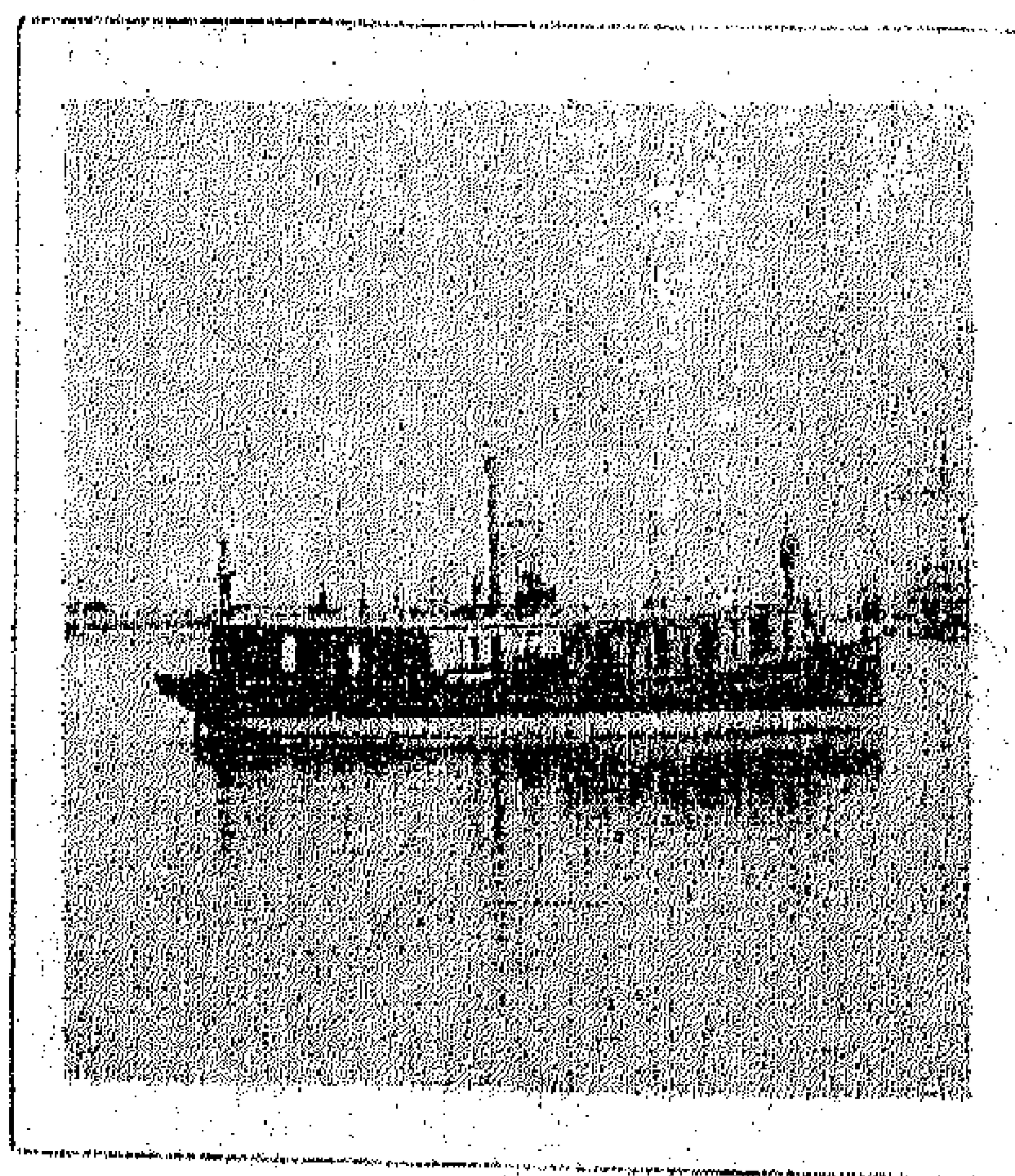








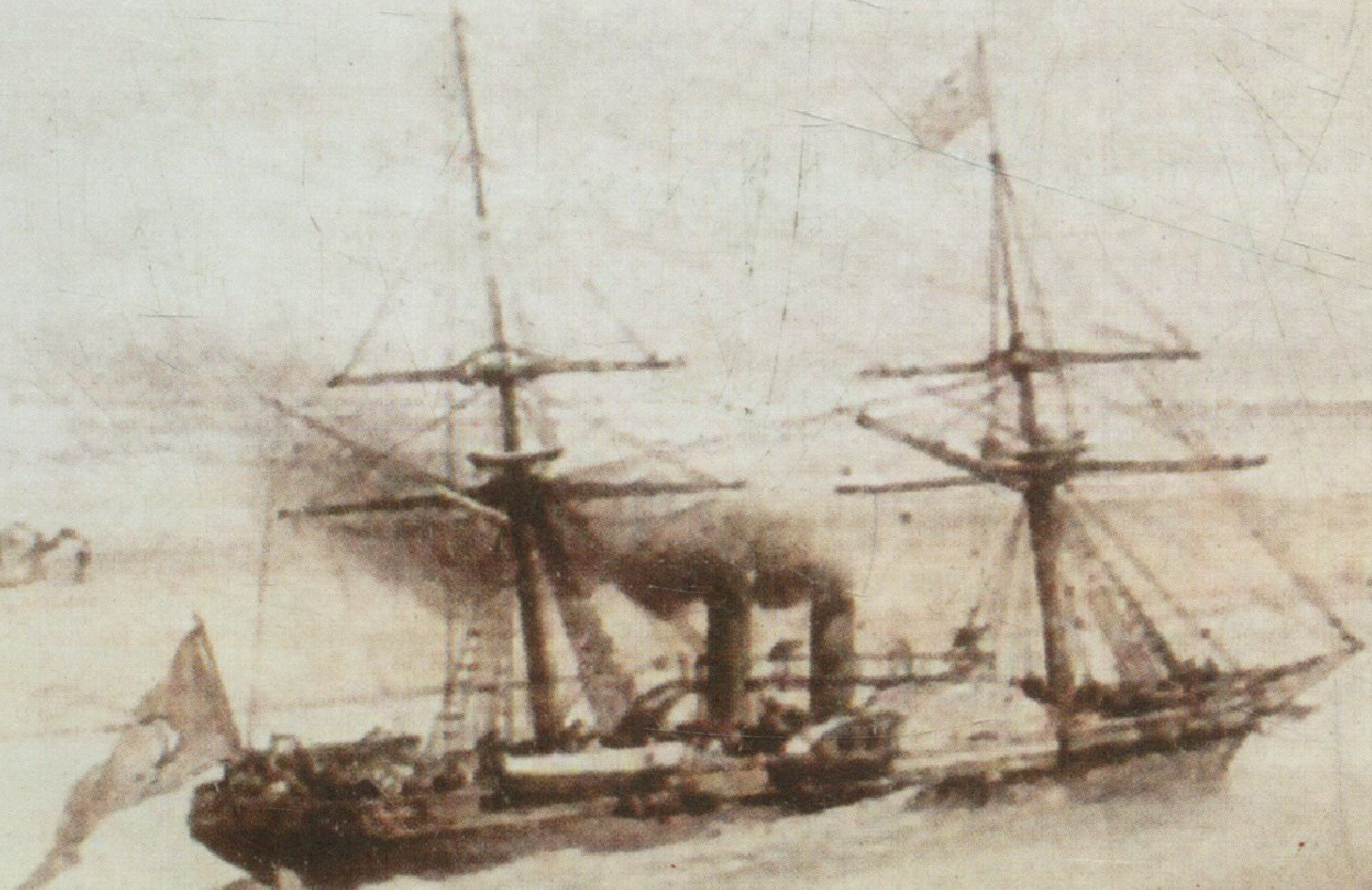




الإشراف اللغوى: حسام عبد العزيز

الإشراف الفنـــى: حســن كامـــل

الهدف الأول من هذا الكتاب - كما يؤكد المترجم - هو إتاحة الفرصة لكل المصريين للاطلاع على ما اطلع هو عليه فى باريس من وثائق وأرشيفات ومخطوطات وصور وأفلام ولوحات وخرائط تحفل بها أرشيفات جمعية أصدقاء قناة السويس وفرديناند ديليسبس. وهذا الكتاب هو خلاصة كل هذا إضافة إلى مقابلاته الشخصية مع شخصيات فرنسية بارزة لعبت دوراً مهما فى قصة القناة. ويحفل الكتاب بصور فوتوغرافية مثيرة للمصور الفرنسى هيبوليت أرنو تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر وتحتم إعادة النظر فى تاريخ القناة.



تصميم الغلاف: وائل أحمد